Sociology

# مجلة العلوم الإجتماعية

# Journal of Social Science

دورية دولية علمية محكمة تصدر عن المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الإستراتجية والسياسية والإقتصادية ألمانيا - برلين

## العدد 29 سبتمبر 2023

V.R33616
ISSN 2568-6739

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتجية والسياسية والإقتصادية
برلين-ألمانيا
ISSN 2568-6739 V.R33616

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتجية والسياسية والاقتصادية

# مجلة العلوم الاجتماعية

دورية دولية علمية محكمة

**الإيداع القانوني V.R33616**

**ISSN 2568-6739**

**سبتمبر 2023**

**الــعــدد التاسع والعشرون (29)**

# مجلة العلوم الاجتماعية

## دورية دولية علمية محكمة

تصدر من ألمانيا- برلين- عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتجية والسياسية والاقتصادية



**رئيس المركز الديمقراطي العربي**

**أ.عمار شرعان**

**رئيس التحرير**

**الأستاذ الدكتور بحري صابر**

**هيئة التحرير**

أ.د برزان ميسر حامد الحميد، جامعة الموصل، العراق.

د. بضياف عادل، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر.

د. بن عطية ياسين، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02 الجزائر.

د. شلابي وليد، جامعة بسكرة، الجزائر.

د. شيخاوي صلاح الدين، جامعة بسكرة، الجزائر.

د.عثمان بن عطية اسماعيل، جامعة ديالي، العراق

أ. طلعت حسن حمود، جامعة صنعاء، اليمن.

أ. طيبي عبد الحفيظ، جامعة محمد لمين دباغين سطيف02، الجزائر.

أ. محمد عبد الحميد محمد إبراهيم، جامعة بني سويف، مصر.

أ. محمد محمود علي إبراهيم، مجلة الحدث الإقتصادي، مصر.

## الهيئة العلمية والاستشارية.

- أ.د أسعد حمدي محمد، جامعة التنمية البشرية، إقليم كردستنان، العراق.
- أ.د بوعامر أحمد زين الدين، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر.
- أ.د خليفة قرطي، جامعة البليدة 02، الجزائر
- أ.د لوكيا الهاشمي، جامعة قسنطينة 2-الجزائر
- أ.د.إسعادي فارس، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر.
- أ.د.بوعطيط سفيان، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر.
- أ.د.حاكم موسى عبد الحسناوي، وزارى التربية، الكلية التربوية، العراق
- أ.د.صيفور سليم، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر.
- د. سمية بوشنتوف، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، المغرب
- د.ادم محمد حسن ابكر كبس، جامعة نيالا، السودان.
- د.آسيا الواعر، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر
- د.العيد وارم، جامعة برج بوعريريج، الجزائر
- د.الواعر حسينة، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02، الجزائر.
- د.بن عزوز حاتم، جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر.
- د.بوعطيط جلال الدين، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر.
- د.تومي الطيب، جامعة المسيلة، الجزائر.
- د.جلال مجاهد، جامعة الأزهر، مصر.
- د.جهاد محمد حسن الهرش، جامعة الباحة، المملكة العربية السعودية.
- د.حازم مطر، جامعة حلوان، مصر.
- د.حسان سرسوب، جامعة الجزائر 02، الجزائر
- د.خرموش منى، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02، الجزائر.
- د.رحال سامية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر.
- د.رشيدي السعيد، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02، الجزائر.
- د.رمضان عاشور، جامعة حلوان، مصر.
- د.زهير عبد الحميد حسن النواجحة، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين
- د.سامية ابراهيم احمد الجمل، جامعة مصراته، ليبيا.
- د.سعد عزيز، وزارة التعليم، قطر
- د.سليمان عبد الواحد يوسف، جامعة قناة السويس، مصر.
- د.صبري بديع عبد المطلب، جامعة دمياط، مصر.
- د.عبد الستار رجب، جامعة قرطاج، تونس.
- د.عتوتة صالح، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02، الجزائر
- د.عصام محمد طلعت الجليل، جامعة أسيوط، مصر.
- د.فاطمة المومني، جامعة قفصة، تونس.
- د.فكري لطيف متولي، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، مصر.
- د.فوزية بلعجال، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر
- د.قصي عبد الله محمود إبراهيم، جامعة الإستقلال، فلسطين.

- د.لعريبي نورية، جامعة الجزائر 02، الجزائر
- د.محمد حسين علي السويطي، جامعة واسط، العراق.
- د.مخلص رمضان محمد بليح، جامعة بني سويف، مصر.
- د.مدور ليلى، جامعة باتنة 01، الجزائر
- د.معن قاسم محمد الشياب، جامعة طيبة، المملكة العربية السعودية.
- د.مليكة حجاج، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر
- د.ميلود الرحالي، المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، المغرب
- د.نجيب زاوي، جامعة قفصة، تونس.
- د.طرشان حنان، جامعة باتنة 01، الجزائر.
- Dr.Shawnm Yahya, Social Philosophy/Sorbonne University Paris1

# شروط النشر:

مجلة العلوم الاجتماعية مجلة دولية علمية محكمة تعنى بنشر الدراسات والبحوث في ميدان العلوم الاجتماعية باللغات العربية والانجليزية والفرنسية على أن يلتزم أصحابها بالقواعد التالية:

- أن تكون المادة المرسلة للنشر أصيلة ولم ترسل للنشر في أي جهة أخرى ويقدم الباحث إقرارا بذلك.
- أن يكون المقال في حدود 30 صفحة بما في ذلك قائمة المراجع والجداول والأشكال والصور.
- أن يتبع المؤلف الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة البحوث وخاصة فيما يتعلق بإثبات مصادر المعلومات وتوثيق الاقتباس وإحترام الأمانة العلمية في تهميش المراجع والمصادر.
- تتضمن الورقة الأولى العنوان الكامل للمقال باللغة العربية وترجمة لعنوان المقال باللغة الإنجليزية، كما تتضمن اسم الباحث ورتبته العلمية، والمؤسسة التابع لها، الهاتف، والفاكس والبريد الالكتروني وملخصين، في حدود مائتي كلمة للملخصين مجتمعين،(حيث لا يزيد عدد أسطر الملخص الواحد عن 10 أسطر بخط simplified Arabic 12 للملخص العربي و Times New Roman 12 للملخص باللغة الانجليزية)، أحدهما بلغة المقال والثاني باللغة الانجليزية على أن يكون أحد الملخصين باللغة العربية.
- تكتب المادة العلمية العربية بخط نوع simplified Arabic مقاسه 12 بمسافة 1.15بين الأسطر، بالنسبة للعناوين تكون Gras، أما عنوان المقال يكون مقاسه 14.
- هوامش الصفحة أعلى 2 وأسفل 2 وأيمن 2 وأيسر 3 ، رأس الورقة 1.5، أسفل الورقة 1.25 حجم الورقة مخصص(16 23.5X ).
- يجب أن يكون المقال خاليا من الأخطاء الإملائية والنحوية واللغوية والمطبعية قدر الإمكان.
- بالنسبة للدراسات الميدانية ينبغي احترام المنهجية المعروفة كاستعراض المشكلة، والإجراءات المنهجية للدراسة، وما يتعلق بالمنهج والعينة وأدوات الدراسة والأساليب الإحصائية وعرض النتائج ومناقشتها.
- تتبنى المجلة نظام توثيق الرابطة الأمريكية لعلم النفس.(APA)، ويشار إلى المراجع داخل المتن بذكر الاسم الكامل للمؤلف ثم سنة النشر والصفحة بين قوسين، أو ذكر الإسم الكامل للمؤلف، السنة بين قوسين.
- يشار إلى ذكر قائمة المراجع في نهاية البحث وترتيبها هجائيا وفق نظام الرابطة الأمريكية لعلم النفس.
- المقالات المرسلة لا تعاد إلى أصحابها سواء نشرت أو لم تنشر، كما أن المجلة غير ملزمة بالرد على المقالات التي لا تستوفي شروط النشر.
- المقالات المنشورة في المجلة لا تعبر إلا على رأي أصحابها.
- لا تتحمل المجلة مسؤولية عدم إحترام الباحث الأمانة العلمية وأخلاقيات البحث العلمي وتتخذ إجراءات صارمة في حق كل من ثبت عدم إحترامه ذلك.
- يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة متى لزم الأمر دون المساس بالموضوع.
- يقوم الباحث بإرسال البحث المنسق على شكل ملف مايكروسوفت وورد، إلى البريد الإلكتروني:

**sciences@democraticac.de**

# كلمة العدد

تصدر مجلة العلوم الاجتماعية اليوم في ظل أحد أهم الإشكالات المطروحة بخصوص إستخدم الذكاء الإصطناعي في مجال البحوث العلمية أو في مجال النشر العلمي، ومع إن إستخدامه كوسيلة مساعدة في البحث العلمي يبقى ملفوفا بالغموض عن الطريقة والكيفية فإن عملية النشر العلمي تبقى عملية إنسانية بحتة خاصة في مجال العلوم الانسانية والاجتماعية أين تعبر عن إنسانية الإنسان ورؤيته الفريدة من نوعها ما يجعل النشر العلمي وبالرغم من موضوعيته إلا أنه يتميز بأن الإنسان هو صاحب الفكرة وصاحب التعبير وصاحب الرؤية.

إن مجلة العلوم الاجتماعية تصدر خلال هذا العدد ضمن إستمرريتها المعهودة بمقالات متعددة متباينة من حيث التخصصات والطرح العلمي لكنها كلها تؤكد على الجدية والمصداقية وهو ما ندافع عنه خلال كل عدد إحتراما للأمانة العلمية التي تعد من أخلاقيات الباحث الجاد، لذا نوجه كامل الشكر والتقدير للباحثين الذين يتواصلون مع المجلة من أجل نشر أبحاثهم ضمن أعداد المجلة، كما لا ننسى في هذا المقام الواقفون وراء المجلة من هيئات تحرير وهيئة علمية الذين يشرفون في كل عدد على خبرة المقال وبفضل جهودهم في كل مرة ترى المجلة النور من جديد.

إن التمييز العنصري وفق أي شكل من الأشكال أمر مرفوض يؤكد أن من يمارسه يبقى بعيدا كل البحث عن الأنسنة وعن البحث العلمي الذي لا يعترف إلا بما يبذله الباحث والإضافة التي تجعله متميز وفقط.

**الأستاذ الدكتور بحري صابر**

**رئيس التحرير**

**مجلة العلوم الاجتماعية**

**المركز الديمقراطي العربي، العدد 29 سبتمبر 2023**

# فهرس المحتويات

**صفحة**

نظرة الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المجال المدرسي بسلطنة عمان لتأهيلهم الجامعي

**أحمد بن سيف بن سعد الشعيلي،**.....10.

الرحلات العلمية المعاصرة وأثرها في التربية والثقافة والإبداع

**د. زكرياء الخوة،**.....36.

التقييم في المدارس العربيّة في النصف الثاني من القرن العشرين التّجربة التونسيّة (1958- 2002)

**الجيلاني المحسن،**.....63.

دور أنظمة الحماية الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: دراسة تحليلية لواقع أنظمة الحماية الاجتماعية في سلطنة عُمان.

**أحلام بنت ناصر بن سالم الكلبانية،**.....90.

وعي أهالي قابس بظاهرة التلوّث الصّناعي، وتمثّلاتهم للوضع البيئي بالجهة.

**د. كمال بن عبد السلام خليفي،**.....120.

دور الهجرة الدولية في التحولات السوسيو_مجالية بإقليم الدريوش (حالة حوض بودينار)
**د. عبد الكريم سومع،**.....153.

التعبيرات الاحتجاجية الجديدة عند الشباب المغربي: الأشكال، الوظائف والتحولات: دراسة سوسيولوجية "لروابط الألتراس بالمغرب"

**مصطفى بنزروالة،** .....173.

أسباب وآثار تعاطي النساء والفتيات للمخدرات والمؤثرات العقلية في المجتمع الفلسطيني

**د. خالد طه محمد أبو ظاهر،**.....200.

هل تجعل الوقائع الرقمية الأنطولوجيا الواقعية في أزمة ؟ نموذج الجريمة الالكترونية والتفاوتات الرقمية.

**محمد أرحال، محمد لمزودي،**.....228.

الحراك الاجتماعي في الدراما المصرية دراسة سوسيو ثقافية لمهنة رجل الدين في مسلسل "جزيرة غمام"
**أريج البدراوي زهران،**.....250.
جينيالوجيا مفهوم اندماج المهاجرين: قراءة نقدية في الإرث المفاهيمي الفرنسي وأفق تحقيق الاندماج الفعلي
**هشام لعبودي،**.....278.

Violence symbolique: Quelle valeur ajoutée à la sociologie de la domination?

**Hassane Mitre,**…… ….....……294.

# نظرة الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المجال المدرسي بسلطنة عمان لتأهيلهم الجامعي

**أحمد بن سيف بن سعد الشعيلي**

**وزارة التربية والتعليم – سلطنة عمان**

**ملخص:** تهدف هذه الدراسة إلى دراسة نظرة الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالمجال المدرسي بالسلطنة إلى تأهيلهم الجامعي، نظرا لما أشارة إليه بعض الدراسات السابقة إلى وجود ضعف في أدائهم المهني. وقد أتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي. ومن خلال الإستبانة لعينة عشوائية بلغت 148 أخصائي اجتماعي من الجنسين بمختلف مدارس محافظات السلطنة؛ توصلت إلى أهمية دراسة مدى ملائمة المقررات الدراسة والتدريب الميداني في تأهيلهم الجامعي نظرا لإستياء نسبة كبيرة من المشاركين في هذا البحث من عدم ملائمته لأداء أدوارهم المهنية. ونظرا لمحدودية هذه الدراسة؛ فإنها لم تشمل رأي المختصين في إختيار وتدريس هذه المقررات وهذا ما يتيح المجال لدراسات قادمة لرسم صورة شاملة لتقييم التأهيل الجامعي للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالمجال المدرسي بالسلطنة.

**الكلمات المفتاحية:** الخدمة الاجتماعية، الأخصائي الاجتماعي، الإعداد الأكاديمي، التدريب الميداني، المجال المدرسي.

# The View of Social Workers Working in the School Field in the Sultanate of Oman for their University Education.

**Ahmed Saif Saad AlShaaili**

**Ministry of Education - Sultanate of Oman**

**Abstract:** This study aims to study the view of the social workers who work at schools in the Sultanate of Oman when it comes to their opinion of their university education, given that some previous studies indicate a weakness in their professional performance. This study followed the descriptive approach, and through the questionnaire of a random sample of 148 social workers of both sexes in various schools in the governorates of the Sultanate, this study highlights the importance of analysing the suitability of the study courses and field training for their university education. This is due to the dissatisfaction expressed by a large percentage of participants in this research which indicated a lack of necessary training to perform their professional roles. Due to the limitations of this study, the opinion of specialists in the selection and teaching of these courses was not included, which gives room for further studies to draw a more comprehensive picture of the evaluation of university education of social workers working in the school field in the Sultanate of Oman.

**Key words:** Social Work, Social Worker, University Education, Field Training, School Field.

## أولا: الإطار العام للدراسة

### المقدمة:

أولت رؤية عمان 2040 أهمية "بالإنسان والمجتمع" حيث يعد من المحاور الثلاث الرئيسة فيها إضافة إلى "الاقتصاد والتنمية" و"الحوكمة والأداء المؤسسي"؛ لذا تكتسب وظيفة الأخصائي الاجتماعي أهمية بمساهمتها في تحقيق هذه الرؤية لدورها المحوري في أداء الرسالة التعليمية بالمدارس. حيث تواجه بعض الطلبة مشكلات أسرية، أو سلوكية، أو دراسية تتطلّب تدخل

مختص في الجانب الاجتماعي لتقديم الرعاية المناسبة وتهيئة البيئة التعليمية المحفزة لهم. ونظرا أن الفئة العمرية لطلبة المدارس قابلة للتأثر بالمتغيرات الخارجية أكثر من غيرها وما يصاحب ذلك من تغير في الفكر والسلوك، وبما أن هذه المتغيرات لا يمكن التحكم بها لعدة عوامل منها الإنفتاح المعرفي؛ فإن الإعداد الجيد للأخصائيين الاجتماعيين يعد ركيزة أساسية في مواجهة أي سلوك أو مشكلة غير مرغوب بها لدى الطلبة. فيجب أن يمكّنهم هذا الإعداد من مواكبة الأحداث المتغيره وما ينتج عنها بما يخدم الطلبة ويحقق الأهداف التربوية والتعليمية. وبخاصة أن دورهم لا يقتصر على مساندة الطالب من نواحي تعليمية فحسب بل يشمل الروحية، النفسية، الاجتماعية، والعاطفية (Jarolmen، 2014). لذا فإن جودة التأهيل لا يقتصر أثرها على أداء الأخصائي الاجتماعي فحسب بل يتعدى ذلك إلى التأثير على الطلبة الذين يتعامل معهم سواء سلبا أو إيجابا كونه يعد ملجأ آمن للعديد منهم.

**مشكلة الدراسة:**

بناءً على الدراسات التي أظهرت معوقات عمل الأخصائي الاجتماعي في المجال المدرسي بالسلطنة، ومن خلال معايشة الباحث لواقع الممارسة في الميدان لما يزيد عن 15 سنة؛ ظهر تساؤل حول كفاءة الإعداد الأكاديمي للأخصائيين الاجتماعيين بمدارس السلطنة. حيث أظهرت الدراسات المطبقة في السلطنة إلى وجود قلة في المهارت لدى بعضهم نتيجة ضعف في الإعداد الاكاديمي مما نتج عنه ضعف في الأداء المهني (الشقصية، 2007 & الحبسية، 2021). لذا تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة بالتعرف على رأي الممارسين للمهنة لأسباب هذا الضعف. حيث أن إستدامة التغيير يبدأ من المستفيدين، ويتمثل هنا بالأخصائيين الاجتماعيين المستفيدين من التأهيل الأكاديمي، فلا شك أن رأيهم في مدى جودة أو ملائمة تأهيلهم الجامعي في أداء رسالتهم العملية مهم لإحداث التغيير أو التعديل بما يحقق أهدافهم الوظيفية.

**أهداف الدراسة:**

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

**الهدف الرئيسي**

التعرف على مدى ملائمة التأهيل الأكاديمي للواقع العملي للأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي بالسلطنة.

**الأهداف الفرعية**

-التعرف على أوجه القصور في الإعداد الأكاديمي للأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي.

-الكشف عن المتطلبات الأكاديمية للتغلب على أوجه القصور في أداء عمل الأخصائي الاجتماعي في البيئة المدرسية.

**تساؤلات الدراسة:**

تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية:

-ما مدى ملائمة التأهيل الأكاديمي للأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المجال المدرسي بالسلطنة للواقع العملي؟

-ما هي أوجه القصور – إن وجدت – في الإعداد الأكاديمي للأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي بالسلطنة؟

-ما هي المتطلبات الأكاديمية للتغلب على أوجه القصور في أداء عمل الأخصائي الاجتماعي في المجال المدرسي بالسلطنة؟

**نوع الدراسة:**

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التي من خلالها يستطيع الباحث وصف المشكلة أو الظاهرة بعد جمع البيانات وتحليلها. لذا تهدف هذه الدراسة إلى وصف نظرة الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المجال المدرسي بالسلطنة لتأهيلهم الجامعي.

**الأداة المستخدمة:**

اعتمدت هذه الدراسة على الإستبانة وقد صممت عباراتها بناء على الأدوار المهنية للأخصائي الاجتماعي بمدارس السلطنة، وبعد عرضها على عدد من الأكاديميين والمختصين بالمجال تم توزيعها على عينة عشوائة لجميع مدارس السلطنة وقد وصل عدد المستجيبين إلى (148) أخصائي اجتماعي من الجنسين.

**مصطلحات الدراسة:**

**مفهوم الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي:**

قد عرّفت موسوعة الخدمة الاجتماعية العمل الاجتماعي في المجال المدرسي "بأنه تطبيق لمباديء وطرق الخدمة الاجتماعية لمصلحة أهداف المدرسة" (Van Sittert & Wilson, 2018).

**مفهوم الاخصائي الاجتماعي:**

يعرّف الأخصائي الاجتماعي بأنه "الشخص المعد إعدادا علميا وعمليا لممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية من خلال كليات ومعاهد عليا متخصصة" (محفوظ & خلف, 2021, ص 376). أما الأخصائي الاجتماعي في المجال المدرسي فهو "الشخص الفني والمهني الذي أعد إعداد نظريا ومهنيا بهدف ممارسة الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي، ومساعدة المدرسة في تحقيق وظيفتها وأهدافها، ومساعدة الطلاب في مواجهة مشكلاتهم والتغلب على احتياجاتهم في إطار ثقافة المجتمع" (محفوظ & خلف, 2021, ص 376).

**الإعداد الأكاديمي:**

يعد الإعداد الأكاديمي ركيزة أساسية في تكوين الشخصية المهنية للأخصائي الاجتماعي التي تتأثر بمراحل ثلاث أساسية وهي ما قبل دراسة التخصص، مرحلة الدراسة الجامعية، وبعد التخرج. فقبل الدراسة لابد أن يتوفر الإستعداد الشخصي لشغل هذه الوظيفة فجودة الإعداد المهني تتأثر بمستوى الرغبة في دراسة هذا التخصص (معيتيق، 2017). بعد ذلك، تأتي مرحلة

الإعداد المهني والتي ترتبط بثلاث جوانب أساسية "القيم والمعارف والمهارات" فهي التي ترتكز عليها العملية التعليمية لتأهيل شخصية الأخصائي الاجتماعي المهنية (الدريس، 1999؛ بن عصمان، 2016). وإكساب هذه القيم والمعارف والمهارات لا بد أن يقترن بالتدريب العملي على ممارستها. فمهنة الخدمة الإجتماعية تطبيقية لحماية وتغيير حياة الأشخاص للأفضل، وليس للقدرة في إعطائهم تفسير نظري لماذا تعرضوا بالأساس لهذه المشاكل ( O'Connor et al., 2009). ولا يقتصر الإعداد المهني على فترة الدراسة الجامعية بل يستمر لما بعد التخرج (المرحلة الثالثة) عن طريق الدورات التدريبية، الورش العلمية، والنشرات الدورية لمسايرة ما هوجديد للإرتقاء بمستوى الممارسة المهنية (فرج، 2022).

**التدريب الميداني:**

وبما أن تعليم الخدمة الاجتماعية يرتبط بالممارسة والتطبيق، فإن للتدريب الميداني أهمية كبيرة في الأداء المهني للأخصائيين الاجتماعيين؛ حيث يساهم في صقل شخصيتهم ويكسبهم الاتجاهات السليمة في مجال التفاعل الوظيفي علاوة على تزويدهم بالمهارات والخبرات التي تمكنهم من ممارسة عملهم (ابن عصمان، 2016). ولا يقتصر التدريب الميداني على إكسابهم المعارف والمهارات الجديدة فحسب بل يشمل أيضا الممارسة الفعلية لأساليب جديدة في العمل وكذلك إكسابهم المبادىء والأساليب الإدارية للوظائف التي يعملون بها وكيفية تحقيق أهدافها (عبداللطيف، 2000). وعلى الرغم من أهميتة (التدريب الميداني) في أداء الأخصائيين الاجتماعيين إلا أن هنالك فجوة بين الإعداد الأكاديمي والمهني وبين واقع الممارسة المهنية؛ مما نتج عنه ضعف أو ندرة في المبادئ والمهارات اللازمة للتعامل مع العملاء؛ لذا فالحاجة ماسة إلى إحداث تطوير في المهنة وتدريب الأخصائيين الاجتماعيين على اكتساب المهارات المهنية بإسلوب علمي سليم (أبو هرجة 2012). ولأجل أن يكون التدريب ذا فاعلية في أداء الأخصائيين الاجتماعيين، يؤكد ابن عصمان (2016) على أهمية تحديد مضمون التدريب للمتدرب، ومقارنة مستوى المتدربين قبل وبعد التدريب وفقا لمقاييس معيارية، مع ضرورة الاهتمام بالتغذية الراجعة من قِبل المتدربين أنفسهم ومدى إستفادتهم من البرنامج التدريبي.

**المجال المدرسي:**

أحتفلت الجمعية الأمريكية للخدمة الاجتماعية المدرسية عام 2006 بمرور 100 على وجودها في الولايات المتحدة الأمريكية؛ لذا يعد المجال المدرسي من أقدم مجالات ممارسة الخدمة الاجتماعية، حيث يعمل الأخصائيون الاجتماعيون بتكوين علاقة تكامل بين المدرسة، والمنزل، والمجتمع المحلي (الفقي، 2021). أما في منطقة الخليج العربي فكانت المملكة العربية السعودية هي الرائدة في إدخال هذه المهنة في مدارسها في الثمانينات من القرن الماضي، لكن لم تصل إلى مرحلة تستطيع من خلالها تقديم برامج متطورة بناء على إحتياجاتها الخاصة ( Jarolmen, 2014). أما على مستوى السلطنة فقد تم إستقبال أول دفعة في مجال الخدمة الإجتماعية في عام 2001 في قسم الإجتماع والعمل الاجتماعي بجامعة السلطان قابوس، وسبق ذلك تعيين الأخصائيين الاجتماعيين في مدارس السلطنة من حاملي شهادة البكالوريوس في علم الاجتماع ومن تخصصات تربوية أخرى.

**أهمية دور الأخصائي الاجتماعي بالمجال المدرسي:**

وتتجلى أهمية دور الأخصائي الاجتماعي في المجال المدرسي في ظل المتغيرات العالمية لتعاملهم مع فئة عمرية قابلة للتأثر بهذه المتغيرات نظرا للإنفتاح المعرفي. حيث توصلت دراسة Smith (2008)إلى أهمية مواكبة إعداد الأخصائي الاجتماعي مع المتغيرات العالمية في ظل العولمة وظهور قضايا جديدة؛ ويتطلب ذلك أن يكون الأخصائي الاجتماعي على درجة عالية من المهنية والوعي بهذه المتغيرات ليتمكن من مساعدة عملائه. وأكد Constable (2009) بأن دور الأخصائي الاجتماعي يتطلب مهارات عديدة لتعقيده كتعقيد العالم الذي يعيشه الطلبة؛ حيث يعمل لجعل البيئة التعليمية آمنة لهم. ولا يقتصر دوره على العمل فرد لفرد مع الطالب فقط وإنما مع المعلمين والأسر لمعالجة ظروف الطلبة وإشباع إحتياجاتهم بخاصة المهمشين منهم والذين يواجهون صعوبة في المشاركة الفعالة في البيئة الصفية واللاصفية. ومع إختلاف وتنوع المشكلات التي يتعامل معها الأخصائي الاجتماعي وتنوع الأسباب المؤدية إليها؛ يجب أن يرافق

ذلك الإلمام بتطور التخصص على المستويين النظري والميداني، حتى يتمكن العاملين في هذا المجال من التعامل بكفائة وفعالية مهنية مع هذه المشكلات (إبراهيم، 2011). فقد أثبتت دراسة فرج (2022) بأن العديد ممن يشغلون هذه الوظيفة لا يمتلكون أبسط مبادئ التأهيل اللازمة للقيام بالمهام الموكلة إليهم، وعللت ذلك لتخرجهم من أقسام لا تؤهلهم ليشغلوا هذه الوظيفة، مع غياب الدورات التدريبية لتطوير أدائهم المهني بما يواكب المستجدات الحديثة في هذا المجال، وكذلك التعيين العشوائي الذي أسهم في تفاقم هذه المشكلة.

ويعد الأخصائي الاجتماعي في المجال المدرسي بالسلطنة إحدى ركائز النظام التعليمي، كونه المحرك الأول لخطط وبرامج الخدمة الاجتماعية في هذا المجال. وتوكل إليه العديد من المهام المتمثلة في تقديم الرعاية الطلابية للفئات المختلفة بالمدرسة من مجيدين، ضعاف التحصيل، المرضى، المعاقين، مستحقين المعونة الإقتصادية وغيرهم، كذلك دراسة الظواهر الاجتماعية بالمدرسة، والتعاون مع مؤسسات المجتمع الخارجي لتقديم خدمات للطلبة؛ وغيرها من المهام التي تتطلب تمكّن الأخصائيين الاجتماعيين من العديد من المعارف والمهارات. وتزداد أهمية وجوده في التعليم الشامل المطبق في السلطنة والذي يهدف إلى دمج الطلبة بمختلف إحتياجاتهم وخصائصهم وظروفهم الاجتماعية والصحية. حيث يساهم الأخصائي الاجتماعي في تهيئة بيئة تعليمية ملائمة لهم، وتعزيز قدراتهم وإمكاناتهم وطموحاتهم لتحقيق الأهداف التعليمية، إضافة إلى دعم وإرشاد الكادر التدريسي في كيفية التعامل معهم بما يتناسب مع إحتياجاتهم وقدراتهم (Van Sittert & Wilson, 2018).

**أهداف عمل الأخصائي الاجتماعي في المجال المدرسي:**

أشار دليل عمل الأخصائي الاجتماعي لعام 2014 الصادر عن وزارة التربية والتعليم بالسلطنة أن أهداف عمل الأخصائي الاجتماعي تتلخص في:

-ترسيخ القيم الدينية والاجتماعية والتربوية والوطنية لدى الطلبة.
-بناء شخصية الطلبة وتنميتها عبر البرامج التربوية الموجهة.

-مساعدة الطلبة في تحقيق التكيف والنمو في البيئة المدرسية.
-دراسة المشكلات التي تواجه الطلبة وتقديم الحلول المناسبة لها.
-رعاية الطلبة في المدرسة من الجوانب التربوية والاجتماعية والسلوكية.
-المشاركة في توثيق الصلة بين البيت والمدرسة والمجتمع المحلي.

**مهام الأخصائي الاجتماعي في المجال المدرسي:**

يستهل الأخصائي الاجتماعي بالمجال المدرسي عمله مع بداية العام الدراسي بعمل خطة عمل من خلالها ينفد المهام الموكلة إليه في إطار زمني على مدار العام الدراسي. ويجب أن تتضمن هذه الخطة على ثلاثة جوانب رئيسية (جانب وقائي، جانب نمائي، جانب علاجي) (دليل عمل الأخصائي الاجتماعي، 2014)، وتتضمن الآتي:

**الدور الوقائي:** يعد من أهم الأدوار المنوطة بعمله نظرا لما ينتج عنه من الحد أو تجنب لوقوع مشكلة ما، عبر إجراء البحوث والدراسات للقضايا والمشكلات والظواهر التي تهم الطلبة في المدارسة.

**الدور العلاجي:** ويتمثل في العمل مع الطالب لمساعدته في علاج مشكلته سواء بالتدخل في البيئة المحيطة أو عبر الطالب نفسه. ويندرج تحت ذلك بيئة المدرسة أو البيئة الخارجية كتعامل الأسرة مع الطالب.

**الدور النمائي:** يُعنى بتقديم الخدمات الإنمائية للطلبة كإشراكهم في جماعات الأنشطة المدرسية التي تساعدهم في اكتشاف وتنمية ميولهم ومواهبهم والتي تسهم إيجابا في استقرارهم النفسي والاجتماعي.

وتأسيسا على ما تقدم، تم تصنيف مهام العمل الموكلة للأخصائي الاجتماعي بالمدرسة حسب ما أشار إليها الدليل نفسه، الصادر عن وزارة التربية والتعليم بالسلطنة (2014) في الآتي:

-مهام تتعلق بالعمل مع الهيئة الإدارية والتدريسية: كإقتراح برامج توعوية، التعاون لحصر الطلبة ذوي المشكلات (السلوكية، الدراسية، الأسرية)، المساندة في رعاية الطلبة، تقديم المشورة، تنفيذ المحاضرات، المشاركة في البحوث والدراسات، وإعداد التقارير لإدارة المدرسة.

-مهام تتعلق بالأخصائي النفسي: المشاركة في دراسة بعض الحالات الطلابية، التعاون في تنفيذ بعض البرامج، والتعاون في إعداد وتنفيذ البحوث والدراسات.

-مهام تتعلق بالطلبة: عقد لقاءات وبرامج إرشادية، مساعدتهم في تكوين اتجاهات إيجابية، اكتشاف الفئات الطلابية ذوي المشكلات (السلوكية، الدراسية، الأسرية)، إعداد وتنفيذ برامج الرعاية الطلابية، والقيام بدراسة الحالات الفردية.

-مهام تتعلق بأولياء الأمور: المشاركة في نشاطات مجالس الآباء والأمهات والتعريف بدوره ودور المدرسة، وتقديم المشورة التوجيهية والإرشادية لهم.

-مهام تتعلق بالتنمية المهنية: المشاركة في تبادل الخبرات مع زملاء المهنة بالمدارس المجاورة، اقتراح الأساليب الإرشادية والبرامج في مجال عمله بالمدرسة، الاطلاع على التجارب والمبادرات في مجال عمله، المشاركة في البرامج والدورات التدريبية، وكذلك المشاركة في إعداد وتنفيذ أوراق العمل عن مجال عمله كأخصائي اجتماعي بالمدرسة.

**الدراسات السابقة:**

من خلال البحث في الدراسات السابقة ذات الصلة والمطبقة في السلطنة يتضح مدى الحاجة لإجراء المزيد من الدراسات العلمية في هذا المجال لمواكبة اي متغيرات تؤثر على هذه الوظيفة؛ حيث تم رصد دراستين فقط تم من خلالهما الإشارة إلى إعداد وتأهيل الأخصائي الاجتماعي بالمجال المدرسي.

دراسة الشقصية (2007) والتي هدفت إلى التعرف على المعوقات التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين في المجال المدرسي من وجهة نظرهم. والتعرف على الممارسة الفعلية لأدوارهم في هذا المجال. وتعد هذه الدراسة وصفية حيث أعتمدت على منهج المسح الاجتماعي الشامل؛ فقد تم تطبيق الدراسة على الأخصائيين الاجتماعيين في مدارس محافظة الداخلية بسلطنة عمان والبالغ عددهم (64) ذكورا وإناثا للعام الدراسي 2005-2006م. وأستخدمت الباحثة أداتي الاستبانة وتحليل المضمون.

وأظهرت الدراسة أن من أهم المعوقات التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين في هذا المجال هي المرتبطة بإعدادهم حيث أتت في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية، وأشارت كذلك بأن خريجي علم الاجتماع (النسبة الأعلى لشاغلي هذه الوظيفة، وقد مثلوا نسبة 60% من أفراد العينة) يحتاجوا إلى مزيد من المهارات لممارسة عملهم كأخصائيين اجتماعيين بالمدارس نظرا لتأهيلهم الأكاديمي المبني على جوانب نظرية مع قلة التدريب الميداني، إضافة إلى عدم التركيز على مقررات الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي في هذا التخصص مما ترتب عليه مواجهتهم لصعوبات عملية بعد إلتحاقهم بالعمل في المدارس. وأضافة الباحثة إلى عدم تدريس مقررات كافية في تخصص الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي، إضافة إلى عدم اقتناع البعض في دراسة التخصص وبالتالي عدم تقبله للعمل في هذا المجال.

دراسة الحبسية (2021) عن "واقع عمل الإرشاد الطلابي الاجتماعي والنفسي بمدارس سلطنة عمان من وجهة نظر مديري المدارس"؛ وأستخدمت الباحثة المنهج الوصفي وشملت عينة الدراسة 205 مدير ومديرة مدرسة في 5 محافظات بسلطنة عمان. حيث توصلت الدراسة إلى أن من أهم المعوقات هو قلة امتلاك الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين للكفايات والمهارات الوظيفية، إضافة إلى قلة تعاون المعلمين وأولياء الأمور مع الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين، وعدم مناسبة عدد الأخصائيين مع الكثافة الطلابية في المدارس.

ويتضح من خلال هذه الدراسات إلى أن التأهيل الأكاديمي والتدريب الميداني للأخصائيين الاجتماعيين ظهر كأحد معوقات كفائة عمل الأخصائيين الاجتماعيين بالمجال المدرسي بالسلطنة، لكن لم يتم تسليط الضوء عليه بدراسة مستقلة للتعرف على رأي المختصين أنفسهم في تأهيلهم الجامعي ومدى ملائمته للواقع العملي بمدارس السلطنة؛ لذا تعد هذه الدراسة هي الأولى من نوعها – حسب إطلاع الباحث – التي تدرس تقييم التأهيل الجامعي للأخصائيين الإجتماعيين العاملين في المجال المدرسي بالسلطنة من وجهة نظرهم؛ لذا فهي مهمة للقائمين على برامج التأهيل الجامعي في مواكبة متطلبات الواقع العملي.

من جهة أخرى، أظهرت العديد من دراسات الماجستير التي أشرف عليها قسم الاجتماع والعمل الاجتماعي بجامعة السلطان قابوس (الرافد الأول للأخصائيين الاجتماعيين بالسلطنة)، والتي درست واقع عمل الأخصائيين الاجتماعيين بمدارس السلطنة إلى حاجتهم لدورات تدريبية للتعامل مع المشكلات أو الظواهر التي تحدث في الميدان المدرسي. فعلى سبيل المثال لا الحصر دراسة نهى القريني (2019) عن (العوامل الشخصية والاجتماعية ودورها في تكوين سلوك التنمر عند الطلبة)، والمطبقة على الأخصائيين الاجتماعيين بمدارس محافظة مسقط، حيث أوصت إلى تصميم برامج تدريبية للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالمجال المدرسي ليتم تعريفهم بمشكلة التنمر وكيفية مواجهتها، وعقد دورات تدريبية لهم لمواجهة هذه المشكلة، وقيام الأخصائيين الاجتماعيين بتنظيم ورش عمل للمعلمين لكيفية تعاملهم مع هذه المشكلة، وغيرها من المقترحات التي هي من المفترض أن تكون من صميم عمل الأخصائي الاجتماعي المعد إعدادا جيدا. كذلك دراسة الشقصية (2007) والتي أظهرت بأن البحوث التي يقوم بها الأخصائيين الاجتماعيين وهي كأحد مهام عملهم تفتقر إلى الطريقة الصحيحة في إعداد البحث العلمي.

فهده الدراسات تشير بطريقة غير مباشرة إلى ضعف الإعداد، فالإفتقار إلى الإعداد الجيد ينتج عنه ضعف الأدء وبالتالي مطالبات ومقترحات بتعويض هذا الفاقد عبر الورش والدورات التدريبية. وهذا يتطلب إعادة نظر، فهذه الدورات التدريبية لا يمكن أن تعالج ضعف الإعداد ولا يمكن أن تتحقق الإستدامة في هذا النهج، والأولى توجيه النظر في كيفية إعداد هذه الكوادر بما يتلائم مع الواقع العملي بمدارس السلطنة. فعلى سبيل المثال، تمكين المتخصصين بهذا المجال من امتلاك مهارات التفكير الناقد، والتحليل، والقدرة على حل المشكلات، والبحث العلمي؛ للتعامل مع أي مشكلة أو ظاهرة تظهر خلال أداء عملهم، فعندما يمتلك المهارة والتدريب الجيد يستطيع المختص من التعامل مع المواقف وإن إحتاج للإطلاع لما هو جديد في الميدان المعرفي فلديه الإمكانية لتحقيق ذلك.

**ثانيا: نتائج الدراسة**

نتائج هذه الدراسة تمت بناء على تجميع بيانات المشاركين بطريقة عشوائية عن طريق رابط إلكتروني، تم إرساله لمجموعات عمل الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالمجال المدرسي بجميع محافظات السلطنة، ليصل عدد المستجيبين إلى 148 أخصائي اجتماعي من الجنسين من مختلف المراحل التعليمية مثل ما سيتم توضيحه في القسم التالي.

**البيانات الأولية:**

**الجداول رقم (1، 2) الخصائص الديموغرافية والاجتماعية لعينة البحث.**

**جدول رقم (1)**

| المتغير | التصنيف | العدد/ ن = 148 | النسبة |
|---|---|---|---|
| الجنس | ذكر | 61 | 41.2 |
| | أنثى | 87 | 58.8 |
| عدد سنوات الخبرة | أقل من 5 سنوات | 37 | 25 |
| | من 5 إلى 15 سنة | 68 | 45.9 |
| | أكثر من 15 سنة | 43 | 29.1 |
| الشهادة | بكالريوس | 140 | 94.6 |
| | ماجستير | 8 | 5.4 |
| المرحلة التعليمة للمدرسة | حلقة أولى | 46 | 31.1 |
| | حلقة ثانية | 58 | 39.2 |
| | ما بعد الأساسي | 44 | 29.7 |

بلغ عدد عينة البحث 148 أخصائي اجتماعي من الجنسين، النسبة الأعلى للإناث بفارق 18% تقريبا عن الذكور. ويتضح من الجدول أعلاه كذلك أن أغلب عينة البحث من ذوي الخبرة لأكثر من 5 سنوات، لكن نسبة قليلة منهم 5.4% من حملة شهادة الماجستير. أما بالنسبة للمرحلة التعليمية للمدرسة العاملين بها فهي بشكل عام متقاربة مع فارق بسيط للعاملين بالحلقة الثانية بنسبة 9% تقريبا عن باقي المراحلة الدراسية.

جدول رقم (2)

| المتغير | التصنيف | العدد/ ن = 148 | النسبة |
|---|---|---|---|
| جهة التخرج | جامعة السلطان قابوس | 105 | 70.9 |
| | جامعة ظفار | 7 | 4.7 |
| | كلية/ جامعة أخرى داخل السلطنة | 2 | 1.4 |
| | كلية/ جامعة أخرى خارج السلطنة | 34 | 23 |
| نظام الدراسة | نظامي | 134 | 90.5 |
| | انتساب | 14 | 9.5 |
| التخصص | الخدمة الاجتماعية | 68 | 45.9 |
| | علم الاجتماع | 72 | 48.6 |
| | تخصص تربوي | 5 | 3.4 |
| | تخصص آخر | 3 | 2 |

يقدّم الجدول أعلاه بيانات عينة البحث الدراسية؛ فيتضح أن غالبيتهم من خريجي جامعة السلطان قابوس بنسبة 70.9%، وهذا مؤشر أن نسبة عالية من نتائج هذا البحث تهم قسم علم الاجتماع والعمل الاجتماعي بالجامعة. وأوضح الجدول كذلك أن نسبة قليلة من عينة البحث درس عن طريق نظام الانتساب بنسبة 9.5%.

**المعارف والمهارات:**

جدول رقم (3) المعارف والمهارات الخاصة بدراسة الحالات الفردية والظواهر المدرسية.

| أكسبتني دراستي الجامعية المعارف والمهارات الأساسية في كيفية: | | غير موافق بشدة أبدا | غير موافق | ليس لدي رأي | موافق | موافق بشدة تماما |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1. دراسة الحالات الفردية. | التكرار | 22 | 42 | 9 | 58 | 17 |
| | النسبة | 14.9 | 28.4 | 6.1 | 39.2 | 11.5 |
| 2. دراسة الظواهر في البيئة المدرسية. | التكرار | 17 | 32 | 8 | 77 | 14 |
| | النسبة | 11.5 | 21.6 | 5.4 | 52 | 9.5 |

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة إتفاق عينة البحث مع عبارة "أن دراستهم الجامعية أكسبتهم المعارف والمهارات الأساسية في دراسة الحالات الفردية والظواهر المدرسية" أعلى من المعترضين على ذلك، ولكن ليس بنسبة كبيرة بخاصة في مجال دراسة الحالات الفردية. فقد بلغت ما يقرب من 45% مجموع غير الموافقين وغير الموافقين بشدة على ذلك. أما بالنسبة لدراسة الظواهر في البيئة المدرسية، فيتضح بأن النسبة أعلى في الموافقة منها من عدمه حيث بلغت 52% مقارنة ب21.6% لغير الموافقين.

جدول رقم (4) المعارف والمهارات الخاصة بتقديم التوعية والإرشاد (الفردي، الجمعي) للطلبة، وتقديم الرعاية الطلابية.

| أكسبتني دراستي الجامعية المعارف والمهارات الأساسية في كيفية: | | غير موافق بشدة أبدا | غير موافق | ليس لدي رأي | موافق | موافق بشدة تماما |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 3. تقديم التوعية والإرشاد الطلابي. | التكرار | 13 | 42 | 9 | 60 | 24 |
| | النسبة | 8.8 | 28.4 | 6.1 | 40.5 | 16.2 |
| 4. تقديم الرعاية الطلابية. | التكرار | 13 | 47 | 10 | 53 | 25 |
| | النسبة | 8.8 | 31.8 | 6.8 | 35.8 | 16.9 |

الجدول أعلاه يُظهر أن نسبة إتفاق عينة البحث على أن دراستهم الجامعية أكسبتهم المعارف والمهارات الأساسية في كيفية تقديم التوعية والإرشاد، والرعاية الطلابية في البيئة المدرسية تفوق نسبة المعترضين على ذلك؛ فقد وصلت النسبة إلى 40.5% في مجال التوعية والإرشاد الطلابي و 35.8% في مجال تقديم الرعاية الطلابية، في مقابل ما يقارب 30% من عينة البحث أعترضوا على ذلك في كلا المجالين.

جدول رقم (5) المعارف والمهارات الخاصة بالتخطيط للعمل بالبيئة المدرسية، وتقديم الاستشارات الاجتماعية للطلبة وأولياء أمورهم.

| أكسبتني دراستي الجامعية المعارف والمهارات الأساسية في كيفية: | | غير موافق بشدة أبدا | غير موافق | ليس لدي رأي | موافق | موافق بشدة تماما |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 5. التخطيط للعمل في البيئة المدرسية. | التكرار | 9 | 46 | 9 | 68 | 16 |
| | النسبة | 6.1 | 31.1 | 6.1 | 45.9 | 10.8 |
| 6. تقديم الاستشارات الاجتماعية للطلبة وأولياء أمورهم. | التكرار | 19 | 45 | 9 | 53 | 22 |
| | النسبة | 12.8 | 30.4 | 6.1 | 35.8 | 14.9 |

الجدول السابق يبين مدى موافقة عينة البحث على أن دراستهم الجامعية أكسبتهم المعارف والمهارات الأساسية للتخطيط، وتقديم الاستشارات الاجتماعية للطلبة وأولياء أمورهم في البيئة المدرسية. ويتضح أن نسبة 55% تقريبا بين موافق وموافق بشدة على أنها أكسبتهم المعارف والمهارات الأساسية في التخطيط للعمل في البيئة المدرسية. أما بالنسبة لإكسابهم المعارف والمهارات في تقديم الاستشارات الاجتماعية للطلبة وأولياء أمورهم في البيئة المدرسية، فيتضح أن النسب متقاربة بين موافق ومعترض على ذلك فقد بلغ الفارق بينهما 5% تقريبا.

جدول رقم (6) المعارف والمهارات الخاصة بالتعامل مع المواقف اليومية بالمدرسة، والعمل مع الجماعات الطلابية.

| أكسبتني دراستي الجامعية المعارف والمهارات الأساسية في كيفية: | | غير موافق بشدة أبدا | غير موافق | ليس لدي رأي | موافق | موافق بشدة تماما |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 7. التعامل مع المواقف اليومية في المدرسة. | التكرار | 10 | 47 | 7 | 61 | 23 |
| | النسبة | 6.8 | 31.8 | 4.7 | 41.2 | 15.5 |
| 8. العمل مع الجماعات الطلابية. | التكرار | 9 | 40 | 10 | 67 | 22 |
| | **النسبة** | **6.1** | **27** | **6.8** | **45.3** | **14.9** |

الجدول أعلاه يُظهر مدى موافقة عينة البحث على أن دراستهم الجامعية أكسبتهم المعارف والمهارات الأساسية للتعامل مع المواقف اليومية، والعمل مع الجماعات الطلابية بالمدرسة. ويتضح أن أغلبهم يتفق مع ذلك بنسبة 41% للتعامل مع المواقف اليومية، و45% للعمل مع الجماعات الطلابية.

الجدول رقم (7) المعارف والمهارات الخاصة بإحداث تغيير إيجابي بالمدرسة، والاستفادة من مؤسسات المجتمع المحلي.

| أكسبتني دراستي الجامعية المعارف والمهارات الأساسية في كيفية: | | غير موافق بشدة أبدا | غير موافق | ليس لدي رأي | موافق | موافق بشدة تماما |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 9. احداث تغيير إيجابي بالمدرسة. | التكرار | 6 | 37 | 13 | 65 | 27 |
| | النسبة | 4.1 | 25 | 8.8 | 43.9 | 18.2 |
| 10. الاستفادة من مؤسسات المجتمع المحلي. | التكرار | 7 | 35 | 16 | 76 | 14 |
| | النسبة | 4.7 | 23.6 | 10.8 | 51.4 | 9.5 |

يُظهر الجدول أن غالبية عينة البحث يتفقوا مع عبارات أن دراستهم الجامعية أكسبتهم المعارف والمهارات الأساسية في كيفية إحداث تغيير إيجابي بالمدرسة بنسبة 44% تقريبا، والاستفادة من مؤسسات المجتمع المحلي بنسبة 51%.

**التدريب العملي:**

جدول رقم (8) التدريب العملي ومدى كفايته في إدراك حدود وظيفة الأخصائئ الاجتماعي بالمدرسة، وتطابقه مع الواقع العملي.

| كان التدريب العملي أثناء دراستي الجامعية: | | غير موافق بشدة أبدا | غير موافق | ليس لدي رأي | موافق | موافق بشدة تماما |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 11. مشابها للواقع العملي بالمدرسة. | التكرار | 17 | 46 | 12 | 60 | 13 |
| | النسبة | 11.5 | 31.1 | 8.1 | 40.5 | 8.8 |
| 12. كافيا في إدراك حدود وظيفية الأخصائي الاجتماعي بالمدرسة. | التكرار | 18 | 73 | 8 | 39 | 10 |
| | النسبة | 12.2 | 49.3 | 5.4 | 26.4 | 6.8 |

يتبين من الجدول أعلاه بأن النسبة الأعلى (40.5%) تشير بأن التدريب الميداني أثناء دراسة عينة البحث كان مشابها للواقع العملي ولكن ليس بكافيا في إدراك حدود وظيفة الأخصائي الاجتماعي بالمدرسة بنسبة 50% تقريبا.

جدول رقم (9) التدريب العملي ومدى فائدته للمبحوثين، وشموليته لمهام عمل الأخصائي الاجتماعي بالمدرسة.

| كان التدريب العملي أثناء دراستي الجامعية: | | غير موافق بشدة أبدا | غير موافق | ليس لدي رأي | موافق | موافق بشدة تماما |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 13. مفيدا لي في التدرب على عمل الأخصائي الاجتماعي بالمدرسة. | التكرار | 15 | 43 | 11 | 69 | 10 |
| | النسبة | 10.1 | 29.1 | 7.4 | 46.6 | 6.8 |
| 14. شامل لجميع مهام عمل الأخصائي الاجتماعي بالمدرسة. | التكرار | 23 | 65 | 18 | 36 | 6 |
| | النسبة | 15.5 | 43.9 | 12.2 | 24.3 | 4.1 |

من خلال الجدول السابق، يتبين أن نسبة 46.6% من عينة البحث أتفقوا مع أن تدريبهم الميداني أثناء دراستهم الجامعية كان مفيدا لهم في التدرّب على مهام عمل الأخصائي الاجتماعي بالمدرسة، مقابل 29% تقريبا الذين أعترضوا على ذلك. في المقابل 60% تقريبا من أفراد العينة بين غير موافق وغير موافق بشدة على أن التدريب الميداني كان شامل لجميع مهام عمل الأخصائي الاجتماعي بالمدرسة.

**أسئلة مفتوحة:**

**شملت الاستبانات على سؤالين مفتوحين ليعبّر عينة البحث عن رأيهم فيهما، وهما:**

1- ما هي أوجه القصور في تأهيلك الجامعي (إن وجد)؟
2- ما هو التغيير الذي ترغب به في مجال تخصصك بالجامعة؟
ظهرت سمتان عبر رأي المشاركين من خلال هذه الأسئلة المفتوحة وهما:

-إستياء من عدم ملائمة بعض المقررات الدراسية لدراستهم الجامعية مع الواقع العملي.
-ضعف التدريب الميداني.
وبالنسبة للتغيير الذي يطمحوا لرؤيته في هذا المجال:

-إضافة إلى تكثيف التدريب الميداني، أقترح أغلبهم إلى تدريس مقررات ذات طابع عملي.
-إيجاد خطة تدريب واضحة للأخصائيين الاجتماعيين.

**ثالثا: المناقشة**

-تظهر النتائج السابقة بأن أغلب المشاركين في هذا البحث من خريجي جامعة السلطان قابوس بنسبة 71% تقريبا، وهذا مؤشر طبيعي على إعتبار أنها الرافد الأول للأخصائيين الاجتماعيين بالسلطنة؛ ولهذا فإن نتائج هذا البحث تهم في المقام الأول قسم علم الاجتماع والعمل الاجتماعي بالجامعة. من جهة أخرى يتضح أن نسبة قليلة من عينة البحث درس عن طريق نظام الانتساب بنسبة 9.5%؛ لأن هذا النظام غير معمول به في مرحلة البكالوريوس في كليات وجامعات

السلطنة وإنما في مؤسسات تعليمية بالخارج. أما بالنسبة للتخصص؛ فخريجي تخصصي الخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع هما أغلب العاملين كأخصائيين اجتماعيين بالمجال المدرسي بالسلطنة بناء على إستجابات عينة البحث، وهذا مؤشر طبيعي كذلك في هذه الفترة؛ لأن نظام التحويل من تخصصات أخرى قد أوقف العمل به منذ ما يقرب من عقدين من الزمن منذ أن بدأت أعداد خريجي التخصص في تغطية الشواغر المتاحة.

-من جهة أخرى، يتضح وجود تباين في التأهيل الأكاديمي بين الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمدارس السلطنة، وهذا التباين أشارت إليه الباحثة الحبسية (2021) - والتي شغلت منصب نائب مدير مساعد لدائرة البرامج الإرشادية والتوعوية لمدة أربع سنوات – أنه من ضمن التحديات التي تواجه الدائرة المعنية بالوزارة للإشراف على الأخصائيين الاجتماعيين بالمدارس.

-ويتضح كذلك أن نسبة 55% تقريبا من المشاركين بين موافق وموافق بشدة على أن دراستهم الجامعية أكسبتهم المعارف والمهارات الأساسية في التخطيط للعمل في البيئة المدرسية. وهذا بند مهم في مجال عمل الأخصائيين الاجتماعيين، مثل ما تم الإشارة إليه سابقا بالإطار النظري، أن التخطيط الاجتماعي مهم كأداة أساسية في تحقيق الإصلاح الاجتماعي والارتقاء بنظم الرعاية الاجتماعية في المجتمع، وتحقيق المساواة والعدالة، وتحسين نوعية الحياة للمواطن، ودعم المشاركة الشعبية في الإصلاح والتحديث؛ لذا يجب أن يشتمل إعداد الأخصائيين الاجتماعيين على المقومات الأساسية في التخطيط والتنظيم الإداري (أبو هرجة، 2012).

-وفي نفس الإطار السابق، فإن نسبة إتفاق عينة البحث مع عبارة "أن دراستهم الجامعية أكسبتهم المعارف والمهارات الأساسية في دراسة الحالات الفردية والظواهر المدرسية" أعلى من المعترضين على ذلك، ولكن ليس بنسبة كبيرة بخاصة في مجال دراسة الحالات الفردية. فقد بلغت ما يقرب من 45% مجموع غير الموافقين وغير الموافقين بشدة على ذلك. وهذا مؤشر على أهمية إعادة النظر في آلية إعداد الأخصائيين الاجتماعيين في هذا الجانب كون التمكّن من دراسة الحالات الفردية يعد ركيزة أساسية في نجاح عمل الأخصائي الاجتماعي بالمدرسة.

-كذلك أتفق غالبية عينة البحث مع عبارات أن دراستهم الجامعية أكسبتهم المعارف والمهارات الأساسية في كيفية إحداث تغيير إيجابي بالمدرسة، والاستفادة من مؤسسات المجتمع المحلي،

وهذا مؤشر جيد كذلك؛ لأن التعاون بين مؤسسات المجتمع المحلي والمدرسي له أثر إيجابي في البيئة المدرسية.

-يتبين كذلك بما نسبته 38% من عينة البحث أعترضوا على أن دراستهم الجامعية أكسبتهم المعارف والمهارات الأساسية للتعامل مع المواقف اليومية؛ وهذا مؤشر لمدى الحاجة للتركيز على إكساب المختصين في هذا المجال المعارف والمهارات اللازمة للتعامل مع المواقف اليومية كونها من المهام الأساسية اليومية في عمل الأخصائي الاجتماعي بالمجال المدرسي.

-بالنسبة للتدريب الميداني، فيتبين بأن ما يقرب من نصف عينة البحث أظهروا بأن التدريب الميداني ليس بكافيا في إدراك حدود وظيفة الأخصائي الاجتماعي بالمدرسة؛ وهذا يترتب عليه عدة تبعات منها ضعف الأداء، وتكليف الأخصائي الاجتماعي بمهام لا تتناسب مع طبيعة عمله. في المقابل، نسبة 60% تقريبا من أفراد العينة بين غير موافق وغير موافق بشدة على أن التدريب الميداني كان شامل لجميع مهام عمل الأخصائي الاجتماعي بالمدرسة؛ وهذا مؤشر على أهمية إعادة صياغة مقرر التدريب الميداني بما يتناسب مع المهام الفعلية التي يقوم بها الأخصائي الاجتماعي بمدارس السلطنة.

-أما بالنسبة لدراسة الظواهر في البيئة المدرسية، فيتضح بأن النسبة أعلى في الموافقة منها من عدمه حيث بلغت 52% مقارنة ب21.6% لغير الموافقين. لكن في هذا الصدد، توصلت الشقصية (2007) في دراستها بأن البحوث التي يقوم بها الأخصائيون الاجتماعيون تفتقر إلى الطريقة الصحيحة في إعداد البحث العلمي.

**الأسئلة المفتوحة:**

-بالنسبة للسؤال الأول، فقد ترددت عبارة "الدراسة الجامعية لا تمت للواقع العملي بصلة" كثيرا؛ وأوضح العديد من المستجيبين أن التخصص ركّز على دراسة النظريات أكثر من كيفية دراسة المشكلات وإيجاد الحلول لها، وأشار البعض بأن "التخصص غير دقيق للعمل في إطار المدارس". وهذا يتوافق مع ما خلصت إليه دراسة الشقصية (2007) والمشار إليها في الدراسات السابقة بأن عدم تدريس مقررات كافية بالمجال المدرسي في تأهيل الأخصائيين الاجتماعيين هو أحد معوقات العمل في هذا المجال.

-إضافة إلى تأكيد عدد من عينة البحث بأن التدريب الميداني لا يفي لتأهيل طلبة التخصص للعمل كأخصائيين اجتماعيين بالمجال المدرسي. وهذا ما أشار إليه أبو هرجه (2012) بأن عدم تمكين الأخصائيين الاجتماعيين من اكتساب المهارات المهنية عبر التدريب يخلق فجوة بين الجانب النظري والواقع العملي مما ينتج عنه ضعف في الأداء المهني.

-وأجاب عدد من خريجي التخصص عن طريق الانتساب على هذا السؤال؛ بأن مقرراتهم الدراسية كانت عامة في الفلسفة وعلم النفس ولا تمس عمل الأخصائي الاجتماعي بالمجال المدرسي. وهذا يتوافق مع إحدى النتائج التي توصلت إليها دراسة فرج (2022) بأن العديد ممن يشغلوا هذه الوظيفة لم يتخرجوا من أقسام تؤهلهم لذلك مما يترتب عليه ضعف في أدائهم لعدم إمتلاكهم لأبسط المبادئ اللازمة للقيام بالمهام الموكلة إليهم.

-لذا، أقترح أغلب المستجيبين في إستجاباتهم عن السؤال الثاني إلى تكثيف التدريب الميداني وإيجاد مقررات تطبيقية تكسب الأخصائي الاجتماعي المعرفة والمهارة في العمل بخاصة من خريجي تخصص علم الإجتماع. ويمثل خريجوا هذا التخصص النسبة الأعلى من شاغلي هذه الوظيفة سواء في هذه الدراسة أو الدراسة التي قامت بها الشقصية (2007)، والتي أكدت فيها إلى حاجتهم لمزيد من مهارات الممارسة المهنية لأداء عملهم كأخصائيين اجتماعيين بالمدارس بحكم تخصصهم المبني على جوانب نظرية مع قلة التدريب الميداني.

-من جهة أخرى، أشار البعض لضرورة إيجاد خطة تدريب واضحة للأخصائيين الاجتماعيين، يخضع لها المتدرب للإستفادة القصوى من التدريب مع ضرورة إختيار المقررات الدراسية التي تناسب البيئة المدرسية بالسلطنة وكيفية التعامل العلمي مع المواقف والظواهر المدرسية. وهذا يتوافق مع ما تمت الإشارة إليه في الدرسات السابقة أيضا؛ حيث أوضح ابن عصمان (2016) لأهمية وضع مقاييس معيارية في تدريب الاخصائيين الاجتماعيين، تشمل تحديد مضمون التدريب ومقارنة مستوى المتدربين قبل وبعد التدريب، والاهتمام كذلك بالتغذية الراجعة من المتدربين ومدى إستفادتهم من المادة التدريبية.

من جهة أخرى، أوجه القصور في هذه الدراسة أنها لم تشمل رأي الأكاديميين المعنيين بتخريج الأخصائيين الاجتماعيين لإبداء رأيهم حول آلية إختيار المقررات الدراسة وأسس التدريب الميداني المتبعة لتخريج الأخصائيين الاجتماعيين، كذلك لم تتضمن هذه الدراسة رأي المعنيين بوزارة

التربية والتعليم في كيفية فرز وقبول من يعمل بهذا المجال. وكذلك أوجه التنسيق بينهم وبين المؤسسات المعنية بتخريج المختصين في هذا التخصص. لكن هذا يفتح المجال لدراسات قادمة لتكوين صورة شاملة لتقييم التأهيل الأكاديمي للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالمجال المدرسي بالسلطنة وكيفية الإرتقاء به بما يتلائم مع الواقع العملي.

**رابعا: أهم نتائج الدراسة**

-مثّل خريجوا جامعة السلطان قابوس النسبة الأعلى من العينة المشاركة في هذا البحث؛ لذا تمثل نتائجه أهمية لقسم علم الإجتماع والعمل الاجتماعي بالجامعة.

-يوجد تباين في التأهيل الأكاديمي للمشاركين في البحث وهذا يؤدئ إلى تباين في الأداء المهني، فمثلا بعض المشاركين في البحث من يحمل شهادة عن طريق نظام الانتساب ولم يتح له الفرصة للتدريب الميداني، والبعض الآخر من يحمل شهادة الماجستير.

-عبّر العديد من المشاركين بعدم ملائمة تأهيلهم الأكاديمي والتدريب الميداني للواقع العملي لمهنة الأخصائي الاجتماعي بالمجال المدرسي.

-أشار أغلب الدارسين عبر الإنتساب لعدم ملائمة دراستهم الجامعية لطبيعة عمل الأخصائي الاجتماعي، حيث أن المقررات الدراسية كانت عامة في الفلسفة ولا تمت بصلة إلى عمل الأخصائي الاجتماعي.

**خامسا: المقترحات التطويرية**

-إيجاد آلية لفرز المتقدمين لدراسة التخصص للتعرف على مدى ملائمة استعدادهم الشخصي للمجال الوظيفي.

-تعديل البرنامج التدريبي للأخصائيين الاجتماعيين بما يتوافق مع متطلبات العمل في المجال المدرسي بالسلطنة.

-إيجاد مساقات ضمن التخصص على إثرها يتحدد المسار المهني للطالب بعد التخرج، تتضمن مقررات تخصصية ترفع من مستوى كفاءة الخريجين.

-دراسة الواقع العملي للأخصائيين الاجتماعيين وعلى إثره يتم إختيار المقررات الدراسة التي تتناسب مع طبيعة بيئة العمل في مدارس السلطنة.

-أن يتم الإقتصار على شغل وظيفة الأخصائي الاجتماعي في المجال المدرسي لمن أنهى التدريب الميداني، ومقررات دراسية بهذا المجال.

-تكثيف الدورات الفنية للأخصائيين الاجتماعيين العاملين حاليا بالمجال المدرسي، على أن تكون هذه الدورات وفق منهج واضح بناء على احتياجهم الفعلي للإرتقاء بمستوى ممارستهم المهنية.

**سادسا: التوصيات**

-إيجاد ألية لمتابعة الخريجين والإنصات لمقترحاتهم التطويرية.

-إيجاد شراكة فعّالة بين المؤسسات التعليمية المعنية بتخريج الأخصائيين الاجتماعيين، ووزارة التربية والتعليم للإتفاق على المقررات الدراسة التي تخدم البيئة المدرسية بالسلطنة، وآلية التدريب الميداني لطلبة التخصص.

**قائمة المراجع:**

1.إبراهيم، قصي عبدالله. (2011). تحديد مستوى جودة الأداء المهني للأخصائيين الاجتماعيين. مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية، العدد 1.

2.ابن عصمان، منى محمد. (2016). الأداء المهني للأخصائي الاجتماعي ودور الخدمة الاجتماعية في تجويده، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، العدد .55

3.أبو هرجة، محمد إبراهيم علي. (2012). الوعي التخطيطي للأخصائيين الاجتماعيين كمتغير في تحسين أدائهم لأدوارهم التخطيطية، جامعة حلوان – كلية الخدمة الاجتماعية، العدد 8.

4.الحبسية، رضية. (2021). واقع عمل الإرشاد الطلابي الاجتماعي والنفسي بمدارس سلطنة عُمان من وجهة نظر مديري المدارس. *مجلة العلوم الاجتماعية*. العدد 20، ص 153-176.

5.الدريس، الجوهرة محمد محمد. (1999). اعداد الأخصائي الاجتماعي الممارس بين العلوم التأسيسية والمواد المهنية: دراسة وصفية تحليلة لخطط وبرامج العلوم التأسيسية والمواد المهنية بكليات وأقسام الخدمة الاجتماعية بالمجتمع السعودي. *مجلة الخدمة الاجتماعية. العدد 43*.

6.الشقصية، كاذية. (2007). معوقات الممارسة المهنية للأخصائي الاجتماعي في المجال المدرسي. رسالة ماجستيرغير منشورة، جامعة السلطان قابوس.

7.الفقي، مصطفى محمد & أحمد، محمد أبو الحمد. (2021). استراتيجية مقترحة لتحسين جودة الحياة الوظيفية للأخصائي الاجتماعي بالمجال المدرسي في ضؤ رؤية مصر 2030م. مجلة التربية، العدد .189

8.القريني، نهى محمد. (2019). العوامل الشخصية والاجتماعية ودورها في تكوين سلوك التنمر عند الطلبة. رسالة ماجستير، جامعة السلطان قابوس.

9.إمعيتيق، محمد عمر. (2017). معوقات الممارسة المهنية للأخصائي الاجتماعي في المجال المدرسية. مجلة القلعة، العدد 8.

10.فرج، فاطمة منصور. (2022). دراسة تقييمية لدور الأخصائي الاجتماعي في مدارس التعليم الأساسي في تحقيق متطلبات البيئة المدرسية (من وجهة نظر مدراء التعليم الأساسي بمدينة سرت)، مجلة كلية التربية – جامعة سرت.

11.محفوظ، ماجدي عاطف & خلف، محمد عبدالحكيم. (2021). التحديات التي تواجه الأخصائي الاجتماعي بالمدارس وآليات مواجهتها بالمجتمع القطري. *مجلة العلوم الاجتماعية*،العدد 20، ص 336-409.

12.وزارة التربية والتعليم، (2014). دليل عمل الأخصائي الاجتماعي في المدارس. دائرة البرامج الإرشادية والتوعية. المديرية العامة للبرامج التعليمية. سلطنة عمان.

13.Constable, R. (2009). The role of the school social worker. *School social work: Practice, policy, and research*, 3-29.

14.Jarolmen, J. (2014). School Social Work: A Direct Practice Guide. SAGE, 294-324.

15.O'Connor, L., Cecil, B., & Boudioni, M. (2009). Preparing for practice: An evaluation of an undergraduate social work 'preparation for practice'module. Social Work Education, 28(4), 436-454.

16.Smith, D. S. (2008). Globalization and social work: Influencing practice through education and awareness. ProQuest Dissertations Publishing.

17.Van Sittert, H. W., & Wilson, L. (2018). School social workers' perceptions of their role within the framework of inclusive education. ResearchGate, 30 (2).

# الرحلات العلمية المعاصرة وأثرها في التربية والثقافة والإبداع

**د. زكرياء الخوة**

**أستاذ الدراسات الإسلامية والاجتماعية**

**المدارس السعودية، سفارة المملكة العربية السعودية بالرباط، المملكة المغربية**

**ملخص:** تناولت في هذه الورقة موضوع "الرِّحلات العلمية" من حيث نشأتها وتاريخها وأهميتها للطلاب والأساتذة، وبينت في محاورها أثر الرحلات العلمية المعاصرة في التربية والثقافة والإبداع، بمقاربة شرعية تربوية ثقافية، وتحليل علمي مختصر تجنبت فيه الإطناب والحشو. وقسمت الورقة إلى محاور خمسة: تناولت في الأول: نشأة الرِّحلات العلمية وتاريخها، من خلال ما ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية، ثم عرضت في المحور الثاني: أهمية الرحلة للأستاذ والطالب، وضرورتها في تقوية المهارات وتطويرها وتنميتها. أما المحور الثالث: فقد خصصته لأثر الرحلة في التربية والسلوك، وما يتبعها من تقويم الأخلاق وتعزيز القيم النبيلة، وبحثت في المحور الرابع: أثر الرحلة في التعليم والثقافة، وبينت من خلال مجموعة من العناصر تجليات الرحلة على الثقافة والتكوين العلمي. ثم ختمت بمحور خامس: بينت فيه أثر الرحلة في الابتكار والإبداع، وعرضت من خلال عناصره مجموعة من القضايا التي تؤثر في الابداع وتثري حضارة البلد وثقافته. وتوجت بحثي بخاتمة عرضت فيها أهم النتائج العلمية التي توصلت إليها، ثم فهرس المصادر والمراجع التي اعتمدتها في جمع المادة ودراستها.

**الكلمات المفتاحية:** الرحلات، العلمية، الثقافة، الإبداع، التربية.

# Contemporary scientific trips and their impact on education, culture and creativity

**DR. Zakaria Elkhaoua**

**Professor of Islamic and social studies**
**Saudian schools, KSA embassy at Rabat, Morocco**

**Abstract:** In this paper, I dealt with the subject of "**scientific trips in terms of their origin, history**", and importance for students and professors, and illustrated in its axes the impact of contemporary scientific trips on education, culture and creativity, with a legal, pedagogical and cultural approach, and a brief scientific analysis in which I avoided overstatement and tampering. The paper was divided into five axes: It dealt in the first axis: the emergence and history of scientific trips, through what was mentioned in the Holy Qur'an and the Sunnah of the Prophet, and then presented in the second axis: the importance of the trip for the teacher and student, and its necessity in strengthening and developing skills. As for the third axis: it was devoted to the impact of the trip on education and behavior, and the subsequent evaluation of morals and the promotion of noble values, and I discussed in the fourth axis: the impact of the trip on education and culture, and it showed through a group of elements the manifestations of the trip on culture and scientific formation, and made the fourth axis: to show The effect of the trip. Then it concluded with a fifth axis: in which it showed the impact of the trip on innovation and creativity, and presented through its elements a set of issues that affect creativity and enrich the country's civilization and culture. My research culminated in a conclusion in which I presented the most important scientific results that I reached, then the index of the sources and references that I relied on in collecting and studying the material.

**Keywords:** Trips**,** Scientific**,** Culture**,** Education, Creativity.

**01- مقدمة**

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد،

إن العناية بتاريخ الأمة الإسلامية والاهتمام بصفحاته المشرقة التي صورت لنا النماذج المثلى للازدهار الاجتماعي والرقي المعرفي والتكامل الاقتصادي من أكد البحوث في زماننا هذا، لأن هذا من جملة إحياء التراث والإفادة مما جاء فيه من الأحداث والقضايا التي يمتح الباحث منها ما يخدم به حاضره ويستشرف به مستقبله.

ومن القضايا البارزة التي حفل بها تاريخنا وأثرت في بناء حضارتنا ومجدنا: "الرحلات العلمية" التي أسهمت إسهاما بالغا في تحصيل العلوم والمعارف ونشرها، وكان لها دور كبير في تعزيز التعاون الدولي في مجالات التربية والثقافة والإبداع وتطوير المهارات والقدرات.

وقد استمرت هذه الرحلات في كل عصر من العصور بغية تحصيل العلوم الشرعية، وطلب العلوّ في أسانيدها، واكتشاف المراكز الحضارية والثقافية التي اشتهرت في شتى البلدان، ولم تكن الرحلة مقتصرة على طلب الحديث الشريف واستجازة العلماء فيه، بل كانت منذ القدم في شتى العلوم والمعارف "الطب والهندسة والفلك والتجارة ..." وغيرها، كما هو الحال في زماننا الحاضر.

**الإشكالية وأسئلة البحث:**

إن الناظر في عصرنا وما شهده من التقدم والرقي المعرفي والطفرات المعلوماتية يلحظ ضعف الهمم من بعض المتمدرسين وإغفالهم لجانب الرحلة داخل الوطن أو خارجه، لأن المعلومات والعلوم –حسب الدعاوى المطروحة– موجودة في كل وقت على المواقع والبوابات العلمية، وهذا لا يُقبل في العلم والمعرفة عند أهل التحقيق، لأن العلم يبنى على الحقائق والأدلة القوية المحصلة بأسانيد عالية من أصحابها، والأخذ عن أهل الاختصاص بصفة مباشرة والجلوس إليهم والتعلم على يدهم أبلغ وأقوى من الأخذ بالوسائط، ثم إن هذه الوسائط المعاصرة ليست على مستوى واحد من الثقة والجدة في الطرح والدراسة والتحليل والمناقشة، ولو كان الأمر كذلك لما احتاجت الدول

المتقدمة إلى تخصيص الميزانيات الضخمة للابتعاث والمنح الخارجية وتخصيص الموارد التي يحتاجها البحث العلمي والتقني، من هنا يمكن طرح الأسئلة الآتية:

هل يمكن الاكتفاء في التحصيل العلمي والمعرفي بالمنصات الرقمية دون الحاجة إلى رحلات علمية وبعثات دراسية؟

هل يمكن بناء صرح علمي قوي من خلال المنصات الرقمية دون تعليم مباشر وسماع من أهل الاختصاص والخبرة، ومشاهدة التجارب العلمية والتدرب أمام أعين وأنظار الخبراء؟

لماذا خصصت الدول المتقدمة والنامية ميزانيات خاصة بالابتعاث وإرسال الطلاب والأساتذة من أجل حضور برامج أكاديمية ودورات بحثية تهدف إلى تطوير وتنمية الكوادر الوطنية؟

من أجل ذلك أردت الإسهام والمشاركة بهذا البحث الوجيز الذي تناولت فيه بالدرس والتحليل الموضوع الآتي:

**"الرِّحلات العلمية المعاصرة وأثرها في التربية والثقافة والإبداع"**

والذي حررته ودرست محاوره وفق مقاربة شرعية تربوية ثقافية، باعتماد جملة من المناهج العلمية:

أحدها: المنهج الوصفي التأريخي الذي أعملته في وصف الرحلة العلمية ونشأتها وتاريخها ثم تطورها، الثاني: المنهج الاستقرائي الذي تتبعت به المادة العلمية المتعلقة بالرحلات العلمية، الثالث: المنهج التحليلي واستخدمته عند تحليل المعطيات المتعلقة بالرحلات العلمية وأثرها في التربية والثقافة والإبداع.

ولم أعرِّج في بحثي على تعريف الرحلات العلمية وآدابها وأهدافها لأن ذلك موجود مبحوث، ويكفي الناظر إذا رغب في الاستزادة والتفصيل أن ينظر ما كتبه علماء مصطلح الحديث كابن خلاد والحاكم النيسابوري والخطيب البغدادي وابن الصلاح في آداب الرحلة وفوائدها، ولينظر كذلك ما كتبه من المعاصرين الدكتور نور الدين عتر رحمه الله في مقدمة تحقيقه لكتاب "الرحلة في طلب الحديث" وما كتبه الدكتور عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله في كتابه: "صفحات من صبر العلماء" فهي كافية في تحصيل آداب الرحلة وفوائدها.

وأكتفي في هذا التقديم الوجيز بما قاله علمين من أعلام المسلمين الذين رحلوا في طلب العلوم وكان لرحلاتهم العلمية تأثير كبير في اجتهاداتهم وآرائهم ومذاهبهم، الأول الإمام المطَّلبي محمد بن ادريس الشافعي رحمه الله الذي قال:

ما في المَقامِ لِذي عَقلٍ وَذي أَدَبِ مِن راحَــةٍ فَــدَعِ الأَوطــانَ وَاغتَرِبِ

ســافِر تَجِــد عِوَضــاً عَمَّــن تُفارِقُهُ وَانصَب فَإِنَّ لَذيذَ العَيشِ في النَصَبِ

إِنّي رَأَيــتُ وُقــوفَ المــاءِ يُفسِــدُهُ إِن ساحَ طــابَ وَإِن لَم يَجرِ لَم يَطِــبِ (الشافعي، 1995)

ثم الإمام الرحَّالة المحدث ابن رشيد السبتي رحمه الله، صاحب الرحلة المشهورة "ملئ العيبة" حيث يقول:

فغــرِّب ولا تحفــل بفرقــة موطــن تفز بالمنى في كل ما شئت من حاج

فلولا اغتراب المسك ما حل مفرِقا ولولا اغتراب الدرِّ ما حل في التاج (أبوغدة، 2003)

**الدراسات السابقة:**

تناولت جملة من المصادر العلمية المتقدمة أهمية الرحلة وآدابها، وقد أشرت آنفا إلى بعضها، ولا يمكن تفصيل الحديث عنها هنا لأن ما درسه أصحابها إنما يتعلق بالأهمية والآداب العامة، وهذا لم أخصص له محورا في بحثي، بل أشرت إلى مظانه في هذا التقديم غنية عنه، أما الدراسات التي تناولت موضوع الرحلات العلمية من حيث الأثر والإسهام في خدمة الأوطان والمعارف المتنوعة التي تهدف إلى تحقيق الابداع والابتكار والتميز، فلم أجد –حسب بحثي واطلاعي– من درس الموضوع بهذه الرؤية، خلا بعض الإشارات التي بثتها المواقع الرسمية للجامعات التي تحفز طلابها ومنسوبيها على الابتعاث ودوره في تحقيق التميز للفرد والمجتمع، وهي لا ترقى لأن تكون دراسة سابقة في هذا الموضوع.

أما الإضافة التي قدمها البحث وخلت منها المصادر المشار إليها أعلاه فهي: تناول الأثر الكبير الذي يجده الرحالة في رحلاته العلمية، والذي يتجلى في تطوير المعارف وتنمية القدرات واكتشاف المستجدات التي يسعى إليها، بالإضافة إلى أثر الرحلة في الابتكار والإبداع حين يعود المبتعث إلى وطنه من أجل تنزيل المكتسبات على الساحة العلمية التي عاد لها.

**أهداف البحث:**

يروم البحث تحقيق الأهداف الآتية:

أولا: بيان أهمية الرحلة العلمية للطالب والأستاذ، وأثرها في تطوير كفاءاتهما ومهارتهما المعرفية والتربوية.

ثانيا: إبراز أثر الرحلات العلمية في السلوك والتربية.

ثالثا: بيان أثر الرحلات العلمية المعاصرة في التحصيل العلمي والابتكار والإبداع.

**خطة البحث:**

قسمت البحث إلى محاور خمسة ثم خاتمة وفهرسة المصادر والمراجع:

المحور الأول: نشأة الرحلة وتاريخها.

المحور الثاني: أهمية الرحلة لطالب العلم والمعلم.

المحور الثالث: أثر الرحلة في التربية والسلوك.

المحور الرابع: أثر الرحلة في الثقافة والتعليم.

المحور الخامس: أثر الرحلة في الابتكار والإبداع.

وتفصيل ذلك كما يلي:

**02- المحور الأول: نشأة الرحلة وتاريخها.**

إذا اعتبرنا أن الرحلة من السنن الكونية المتجددة في كل العصور والأزمنة، ومن الفطرة التي فُطِر الناس عليها، فنشأتها كانت مع نشأة الكون وخلق الخلق، وذلك بعد أن خلق الله عز وجل آدم عليه السلام وسبق في علمه أنه سيكون خليفة في الأرض، قال سبحانه: " وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً". (سورة البقرة، آية 30)

لتكون بذلك أول رحلة في تاريخ البشرية وهي نزول آدم عليه السلام وزوجه من الجنة إلى الأرض، ليحققا بذلك سنة الاستخلاف، قال سبحانه وتعالى: " وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ" (سورة البقرة، آية 36). وقال تعالى: " قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ". (سورة البقرة، آية

38). فهذه أول رحلة من موطن إلى آخر، ثم حكى القرآن الكريم عن رِحلات أخرى وقعت في تاريخ البشرية، لغايات مختلفة إما لتحقيق الاستخلاف أو التعلم والتعليم أو التجارة وطلب الرزق، ومن أمثلة ذلك في القرآن الكريم:

**أولا: رِحلة إبراهيم عليه السلام وزوجه هاجر وابنه إسماعيل إلى أرض مكة.**

قال الله تعالى: " رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُمْ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ". (سورة إبراهيم، آية 37).

**ثانيا: رِحلة إبراهيم وابنه إسماعيل عليهما السلام إلى مكة المكرمة، تنفيذا لما أمره الله به من رفع القواعد وبناء البيت الحرام.** قال سبحانه وتعالى: " وَعَهِدْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ". (سورة البقرة، آية 125).

**ثالثا: رحلات بني إسرائيل بين أرض مصر وفلسطين.**

قال تعالى: " وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا ". (سورة البقرة، آية 58). وقال سبحانه: " اهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَا سَأَلْتُمْ" (سورة البقرة، آية 61).

**رابعا: رحلة موسى مع الخضر عليهما السلام.**

انطلاقا من قوله تعالى: " وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ عَجَبًا " (سورة الكهف، آية 63). وقوله تعالى: "فَانْطَلَقَا حَتَّى إِذَا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ" . (سورة الكهف، آية 71).

وكانت هذه الرحلة هي أولى الرحلات العلمية التي تحدث عنها القرآن بتفصيل وبين جزئياتها، وكيف يكون المتعلم مع العالم، وأن الصبر في تحصيل العلوم أمر مطلوب لا غنى للعالم والمتعلم عنه.

فالعالم يصبر على مرارة أداء الواجب ويتحمل الأذى وكثرة السؤال من تلميذه، وقد يكون الأذى ماديا كالتلفظ بألفاظ لا تليق في مجلس العلم أو الرحلات العلمية، وقد يكون الأذى معنويا، كنكران الجميل وجحود الجهود المبذولة من العالم للمتعلم، وعدم الوفاء بحقه، إما أثناء الطلب أو بعد نهاية الطلب.

لهذا أفرد علماؤنا الأجلاء رحمهم الله جميعا بعض مؤلفاتهم ببيان آداب العالم والمتعلم، ومن ذلك ما كتبه الإمام أبو بكر الآجري رحمه الله في كتابه الماتع النافع: "أخلاق العلماء" وما كتبه الخطيب البغدادي رحمه الله في كتابه القيم: "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع"، وما كتبه القاضي عياض رحمه الله في "الإلماع إلى معرفة الرواية وتقييد السماع.

وما ورد في رحلة موسى والخضر عليهما السلام من المعاني العظيمة والفوائد الجسيمة، حق أن يفرد بالدراسة والعناية، مع جمع الآثار الواردة في السنة النبوية وبحثها وتقويمها.

**خامسا: رحلة الإسراء والمعراج.** وهي من الرحلات العظيمة التي وثقها القرآن الكريم رحلة الإسراء والمعراج التي خُصَّ بها سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، ووقعت فيها أحداث وقضايا كثيرة دلت على معجزة وقعت في ذلك العهد لن يستطيع أحد الإتيان بمثلها.

قال سبحانه وتعالى عن رحلة الإسراء من مكة المكرمة إلى بيت المقدس الشريف: "سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ". (سورة الإسراء، آية 1)

وذكر سبحانه وتعالى ما يتعلق بمعراجه عليه السلام من بيت المقدس إلى السماء في قوله تعالى: " وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى (1) مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى (2) وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى (3) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى (4) عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى (5) ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى (6) وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى (7) ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى (8) فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى (9) فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى (10) مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى (11) أَفَتُمَارُونَهُ عَلَى مَا يَرَى (12) وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى (13) عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى (14) عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى (15) إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَى (16) مَا زَاغَ الْبَصَرُ وَمَا طَغَى (17) لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى (18)" (سورة النجم، الآيات: 1-18).

وهي آيات صريحة واضحة في الأحداث التي شهدها رسول الله صلى الله عليه وسلم في رحلته المعجزة، وقد جاءت جميع جزئياتها وأحداثها في كثير من الآثار الثابتة في السنة النبوية، وليس المقام مقام عرض ذلك ومناقشته، ونكتفي هنا بثبوت الرحلة.

**سادسا: الرحلة من مكة إلى المدينة المنورة، "الهجرة".**

الهجرة هي رحلة بإذن من الله سبحانه وتعالى لنبيه الكريم عليه الصلاة والسلام للخروج في سبيل الدعوة وإعلاء كلمة الحق والدين، وهي من سنن الله الكونية التي دعا إليها في القرآن الكريم أكثر ومن ذلك: قوله تعالى: " إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا". (سورة النساء، آية 97). فسنَّ الهجرة والرحلة لمن وجد ضيقا في دينه ومعاشه، وأرض الله واسعة، لطلب الدين والدنيا. وقد ذكر القرآن الكريم بعض أحداث الهجرة النبوية التي أضحت تاريخا يقوّم حياة المسلمين ويفخرون به، ومن ذلك: قوله تعالى: " إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ". (سورة التوبة، آية 40).

**ثامنا: الرحلات والبعثات الرسمية في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم.**

منذ هاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المدينة المنورة وأقام أسس الدولة الجديدة، وأرسى قواعدها ودستورها في الميثاق المشهور "ميثاق المدينة" الذي جعله المسلمون منطلقا لهم في تعاملاتهم وقضاياهم مع بعضهم من المسلمين ومع من كان يعيش معهم من أهل الكتاب، وهو دستور عظيم يحتاج إلى قراءات ودراسات تبرز للعالمين عظمة الدين وقدرته على سياسة الناس وقضاء حوائجهم.

وبعد هذا كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم بعثات يبعث بها إلى الملوك والحكام في شتى أقطار المعمورة، من أجل دعوتهم وبيان ما أنزل عليه من ربه، وقد وثق المؤرخون وأهل السير لهذه الرحلات والبعثات إلى اليمن ومصر وبلاد الشام وغيرها من البلدان التي تحيط بجزيرة العرب، وذكروا أحداثها وما أجري فيها من القضايا الهامة المتعلقة بالدين والعلم والمعاملات.

**تاسعا: الرحلات في عصر الصحابة رضوان الله عليهم**

بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي زمن الخلافة الراشدة، تفرق الصحابة في الأمصار، وشدوا الرحال إلى مختلف الأقطار، من أجل نشر الدين والدعوة إليه، وتكوين مدارس فقهية وحديثية أضحت فيما بعد صروحا علمية يحج إليها الناس من مختلف البلدان والأقاليم، ومن ذلك مدرسة العراق بفروعها الكوفة والبصرة وبغداد، التي كانت مهد الحضارة الإسلامية إلى عصور متأخرة، وظهرت فيها جملة من الفرق والأعلام حق للمسلم أن يفخر بهم كالإمام أبي حنيفة النعمان، وصاحبيه أبو يوسف ومحمد بن الحسن الشباني، ثم الشافعي في بداية رحلته التي قصد فيها بغداد، ثم الإمام أحمد وغيرهم من الأعلام الذين تميزوا في شتى العلوم والمعارف.

وغيرها من المدارس كمدرسة مصر والشام واليمن، وهذه المدارس كانت مقصدا لطلبة العلم الذين رحلوا وأخذوا من علم أهلها من مشارق الأرض ومغاربها، وقد وثق الإمام ابن القيم رحمه الله لرحلات الصحابة ومن جاء بعدهم وتحدث عن هذه المدارس في كتابه: "أعلام الموقعين عن رب العالمين".

**عاشرا: رحلات فقهاء وعلماء التابعين ومن جاء بعدهم.**

اهتم فقهاء المسلمين وعلمائهم بالرحلة في طلب الحديث الواحد من أجل علو الإسناد وابتغاء القرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم في تحملهم للحديث والرواية، وقد تحدث الخطيب البغدادي رحمه الله في كتابه الماتع "الرحلة في طلب الحديث" عن اهتمام الرواة من الفقهاء والعلماء في طلب الحديث الواحد، وعلو همتهم في ذلك، وكيف حفظت الرحلة السنن والآثار المروية عن الرسول صلى الله عليه وسلم في الأصول والفروع والشمائل والسير، ومن أمثلة ذلك:

- رحلة العلماء إلى المدينة للقيا مالك رحمه الله والسماع منه.
- رحلة الإمام البخاري في طلب الحديث الصحيح وجمعه من بخارى إلى العراق.
- رحلة الإمام مسلم إلى العراق وسماعه من أهلها.

وغير ذلك من الرحلات العلمية الكثيرة التي أسهمت في نشر العلم والفقه والمعارف، وأثرت في بناء الحواضر العلمية وتأسيسها، وخدمت المجتمع المسلم بتعدد الثقافات في المجتمع الواحد،

لأن الرحالة إذا قدم من بلده إلى بلد أخر يقدم بثقافته وما اكتسبه من العوائد والأعراف التي تميز بلده وينقلها الى البلد الذي قدم إليه من أجل طلب العلم أو التجارة أو غير ذلك من مقاصد الرحلة.

ولا شك أن تأثير الرحلة عند المتقدمين ومن جاء بعدهم من العلماء والأدباء وأهل المعارف وأرباب الأحوال واقع لا محالة، كما أسهمت الرحلة في بناء الحضارة الإسلامية التي تميزت بتنوع الثقافات وتعدد المعارف، وهذا أمر معهود وموثق في كتب التأريخ والنوازل والفتاوى، ويلحظه في زماننا هذا من دأب على الرحلة من أجل التعلم والتعليم.

يقول العلامة ابن خلدون رحمه الله عن تميز هذه المدارس، وخصوصية الحواضر التي حلت بها: "واعتبر ما قررناه بحال بغداد وقرطبة والقيروان والبصرة والكوفة لما كثر عمرانها صدر الإسلام واستوت فيها الحضارة، كيف زخرت فيها بحار العلم وتفننوا في اصطلاحات التعليم وأصناف العلوم واستنباط المسائل والفنون حتى أربوا على المتقدمين وفاتوا المتأخرين" (ابن خلدون، 1988).

وتوالت الرِّحلات من بلد إلى آخر، وعظم شأن الرحلة عند العلماء والأدباء فدوَّن كثير منهم أحداثها وسجل مسارها، وأرخ لمحطاته التي نزل بها ومن لقي من الأعيان والنظار والمثقفين، حتى أضحت هذه الكتب التي هي في أصلها رحلات خاصة مصدرا من مصادر التاريخ، ومعجما من المعاجم التي اهتمت بترجمة الأعلام وبيان حياتهم العلمية، ومن أمثلة ذلك: رحلة أحمد ابن فضلان في القرن الرابع الهجري، ورحلة أبو زيد السيرافي في القرن نفسه، وبعدهما رحلة ابن جبير الأندلسي في القرن السادس، ورحلة ابن خلدون في القرن الثامن، ورحلة المحدث ابن رشيد السبتي في القرن ذاته، وغيرها من الرحلات العلمية والاجتماعية.

**03- المحور الثاني: أهمية الرحلة لطالب العلم والمعلم.**

لا يخفى على المختصين أهمية الرحلة وضرورتها لطالب العلم والمعلم على حد السواء، ولولا كثرة الرحلة لما انتقل علم المشرق إلى المغرب والعكس، ولولا الرحلات لما انتشر الدين وتأسست الدول والحواضر والمدارس العلمية في مختلف الميادين والحقول المعرفية: "شرعية، أدبية،

اجتماعية، لغوية" وغيرها من الحقول الإنسانية، ومن أجل هذه الأهمية دعا القرآن الكريم إلى السير في الأرض وابتغاء الرزق والفرار من الضيق إلى السعة، وجعل ذلك من السنن الكونية التي يعمل بها كل جيل من الأجيال. قال سبحانه: " هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ"(سورة الملك، آية 15)، وقال تعالى: " فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ". (سورة الجمعة، آية 11).

وقد تحدث علماؤنا الأجلاء عن أهمية الرحلة ودورها في نشر العلوم المعارف وترسيخ القيم والأخلاق، ومن ذلك ما ذكره العالم الفقيه المؤرخ ابن خلدون رحمه الله في تاريخه عن طبيعة الإنسان وفطرته وأهمية الرحلة إليه، من أجل تحصيل العلوم والصنائع بقوله: "ومن تشوف بفطرته إلى العلم ممن نشأ في القرى والأمصار غير المتمدنة فلا يجد فيها التعليم الذي هو صناعي لفقدان الصنائع في أهل البدو، كما قدمناه ولا بد له من الرحلة في طلبه إلى الأمصار المستبحرة شأن الصنائع كلها" (ابن خلدون، 1988). وقال في موطن آخر: "فالرحلة لا بد منها في طلب العلم لاكتساب الفوائد والكمال بلقاء المشايخ ومباشرة الرجال" (ابن خلدون، 1988).

وتكمن أهمية الرحلة بالنسبة للطالب والمتعلم في الأمور الآتية:

أ. **تربية النفس وتزكيتها**، بالاطلاع على أحوال الناس في البلدان الأخرى التي تكون الظروف فيها أحيانا أقسى من ظروف بلد الطالب والمتعلم، فيكون اطلاعه على أحوال الطلبة والتلاميذ وما يبذلونه في تحصيل العلوم والصنائع مؤثرا له على تربيته وتزكية نفسه.

ب. **التواضع واكتساب القيم**، وذلك برؤية أحوال الشيوخ والعلماء والصناع المهرة، وكيف يتعاملون مع تلاميذهم ومحيطهم، وكيف يعاملهم الناس ويرفعون من شأنهم بين العامة الخاصة، فيحس الطالب والمتعلم بما عنده من العلوم والمعارف بالتواضع وخفض الجناح لأنه رأى من هو أعلم وأفقه منه كيف يعيش بين أهله وطلابه ومحيطه.

ج. **التأسي والاقتداء أخلاق العالم والفقيه**، لأن الطالب يرى من عبادته وحسن خلقه ما يدعوه الى الاقتداء به والتخلق بأخلاقه، وهذه فطرة فطر الله الناس عليها، إذا جعل القدوة والأسوة برسول الله صلى الله عليه وسلم، وبغيره من الأنبياء في دعوتهم وعبادتهم. قال تعالى: " لَقَدْ كَانَ

لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا". (سورة الأحزاب، آية 21). وسياق هذه الآية سياق جهاد وحرب وقتال، يدعو فيها المؤمنين إلى التأسي والاقتداء بأحوال رسول الله صلى الله عليه وسلم وبما شاهدوه من فِعاله. وقال عز وجل: " لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ". (سورة الممتحنة، آية 06).

فالطالب الذي يرى من سلوك شيخه ومعلمه من الخير والمعاملة الحسنة وحسن عبادته وطريقة تبليغه وبيانه، لا شك أنه يتأثر بذلك ويقتدي به. ومما روي في ذلك أن أمَّ الإمام مالك بن أنس رحمه الله كانت تعممه وتقول له اذهب إلى ربيعة فتعلم من أدبه قبل علمه (القاضي عياض، 1983).

د. **التعرف على ثقافة الآخر**، وذلك خلال رحلته من بلده وما يمر به من المحطات وصولا إلى البلد المرتحل إليه، يرى المتعلم والطالب جملة من العوائد والأعراف التي لم يعهدها في بلده، والتي تمثل ثقافة كل حاضرة من الحواضر التي مرَّ بها، ويكون بذلك قد اكتسب معرفة جديدة بثقافة الآخر ورؤية جديدة يضيفها إلى رصيده المعرفي.

هـ.**التعرف على نمط العيش**، وذلك برؤية كلية للمجتمعات التي مرَّ بها في رحلته، وكيف تحيا وتمارس أنشطتها المختلفة بقواعد خاصة بها، وبعض القواعد المشتركة التي تجتمع في العمل والعيش بها مجموعة من البلدان والأقطار.

و. **التعرف على الأحوال السياسية**، والقوانين المنظمة للبلدان التي مرَّ بها الرحالة في رحلته، لأنه إذا دخل إلى أي بلد فهو بحاجة إلى اتباع أنظمته وقواعده التي تحكم المجتمع والفرد في ذلك البلد، وهذه ميزة إضافية يفيد بها نفسه ومجتمعه إذا رجع من رحلته.

ز. **التعرف على تاريخ المنطقة وحضارتها**، وذلك بسؤال أهلها ابتداء ثم قراءة المصادر التي دوَّنت تاريخ البلاد وحضارته والمراحل التي مرت بها منذ النشأة والتأسيس إلى اكتمال النضج والرسوخ.

ح.**تقويم الفكر والنظر**، وذلك برؤية مستجدات واجتهادات وقضايا ونوازل جديدة لم يسبق أن وقف عليها في بلده، فيؤثر ذلك في نظره للأمور، ويقوِّم فكره بالتعرف على المستجدات التي

ينبغي اعتبارها في الدراسة والبحث، لأن العالم والباحث لا يكتب لنفسه ولا يبني أطاريحه من فراغ، بل ينطلق من حاجة المجتمع وأفراده إلى أجوبة وحلول لمشاكلهم وسؤالاتهم.

ط.**اكتساب ملكات جديدة**، مثل التواصل مع الآخر، وتعلم اللغات واللهجات إن كان كلام البلد ولغته مختلفة عن لغة الباحث والطالب، ولنا في البعثات المعاصرة أكبر دليل على تعلم أبنائها لغات جديدة تمكنهم من التعرف على ثقافات الآخر وحضارته وتاريخه، ويستطيع بها الباحث قراءة المصادر والمراجع التي تفيد تخصصه ومجال عمله.

ك.**لقاء أعيان البلد من العلماء والمفكرين**، ومجالستهم وأخذ العلم عنهم بأعلى طرق التحمل وهي السماع من الشيخ، فإذا سمع الطالب والتلميذ من شيخه مباشرة كان الفهم أكبر، وكان سوء الفهم أبعد، لأن كثرة الوسائط بين من خرج منه الكلام ابتداء وبين من وصل إليه تفسد أغلبه إلا إذا كان النقلة من الثقات العدول الذين عرفوا بالتثبت في الرواية والسماع. وفي هذا يقول العلامة ابن خلدون رحمه الله: "والسبب في ذلك أن البشر يأخذون معارفهم وأخلاقهم وما ينتحلون به من المذاهب والفضائل: تارة علما وتعليما وإلقاء وتارة محاكاة وتلقينا بالمباشرة، إلا أن حصول الملكات عن المباشرة والتلقين أشد استحكاما وأقوى رسوخا." (ابن خلدون، 1988).

وذكر العلامة التُّجيبي في مقدمة رحلته المشهورة قوله: "فإنه لما كان جلتنا معشر فئة الحديث، وقدوتنا في القديم والحديث قد بينوا إلينا أن الرواية سبب في الدراية، وقرروا لدينا أن الدراية منقذة من الجهل والغواية" (التجيبي، 1981).

فالأخذ عن الشيخ والمعلم والمربي والصانع بصفة مباشرة يكون أكثر رسوخا في ذهن المتعلم، ويفهم المراد بصورته الكاملة، وإذا كان للشيخ والمعلم مؤلفات قد قرأها الطالب قبل لقياه، فمجالسته واللقاء به فرصة لسؤاله وعرض ما كتبه عليه ليستزيد من الفهم والفقه في الموضوعات التي كتبها المؤلف في كتابه، والعرض ثاني درجات التحمل عند العلماء والمحدثين.

**أما أهمية الرحلة للعالم والأستاذ فيمكن إجمالها في العناصر الآتية:**

أ.**نشر العلم والمكتسبات المعرفية**، وذلك بمشاركة ما عنده من المعارف والعلوم التي اكتسبها في بلده مع أهل البلاد التي رحل إليها من تلاميذ وعلماء ومفكرين، وقد يكون للعالم الرحالة أسانيد عالية ومرويات قوية يفيد بها أهل البلد الذي قصده.

وقد وقع ذلك لكبار علماء الأمة في رحلاتهم وأسفارهم، كالإمام البخاري رحمه الله والشافعي قبله، وأحمد بن حنبل، وأعلام الأندلس والمغرب الذين رحلوا إلى المشرق كيحيى بن يحيى الليثي، وابن العربي المعافري، وابن رُشيْد السبتي، وغيرهم من العلماء الذي رحلوا من أجل مقاصد مختلفة وخصصت لهم مجالس علمية للسماع منهم وأخذ الرواية عنهم.

ب. **اكتساب معارف وعلوم جديدة**، المعلم الناجح والشيخ المجد والعالم الجهبذ هو الذي لا يتوقف عن طلب العلم والمعرفة والبحث عن الحقيقة، ومن ظن نفسه قد أكمل مرحلة الطلب وانتقل إلى مرحلة التعليم فقط فهو مخطئ في ذلك، لأن العلم يتجدد بتجدد الأحوال والنوازل، والعالم لا يتوقف عن طلب العلوم والمعارف إلا بوفاته، لأن العلم جزء من عبادة الله تعالى وهو أعظمها، وقد قال الله عز وجل لنبيه الكريم: "وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ". (سورة الحجر، آية 99)، واليقين هو الموت وبلوغ الأجل كما فسره أهل التأويل.

ج.**تحقيق سنة المذاكرة والمناقشة**، وهي سنة الصحابة رضوان الله عليهم إذ كان يدخل عليهم النبي صلى الله عليه وسلم وهم مجتمعون لمذاكرة ما علمهم إياه من العلوم والمعارف، وقد قال عليه الصلاة والسلام مادحا من نهج سنة المذاكرة والمدارسة: "مَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللَّهِ تَعَالَى، يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَيَتَدَارَسُونَهُ بَيْنَهُمْ، إِلَّا نَزَلَتْ عَلَيْهِمُ السَّكِينَةُ، وَغَشِيَتْهُمُ الرَّحْمَةُ، وَحَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ، وَذَكَرَهُمُ اللَّهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ" (أبوداود، 2009) .

فلقاء الشيوخ والعلماء وعقد المجالس الخاصة بالمذاكرة ومناقشة المستجدات العلمية والنوازل الفقهية، يزيد من ملكة العالم ويزكي علمه ومعرفته، ويقوِم فكره ونظره بما سمعه من غيره إما من قرينه في العلم أو شيخه أو من هو دونه، لأن الحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها فهو أحق بها.

يقول الخطيب البغدادي رحمه الله في أسباب وجوب الرحلة على العالم والمتعلم: "المقصود في الرحلة في الحديث **أمران:** أحدهما تحصيل علو الإسناد وقدم السماع، والثاني لقاء الحفاظ والمذاكرة لهم والاستفادة عنهم". (الخطيب البغدادي، 1983)

وقد وقعت مذاكرات ومناظرات بين علماء المسلمين في مجالس مختلفة، كما وقع بين الشافعي وأحمد بن حنبل واسحاق ابن راهويه والليث بن سعد ومالك وغيرهم من أئمة المسلمين، وخصها بعضهم بمؤلفات خاصة كالمنهاج للإمام الباجي، وما وضعه الجويني في البرهان، والقرافي في الذخيرة، وغيرهم من الأعلام، وهي مناظرات استفاد منها الطلاب والعلماء وأفادوا من نتائجها ومن منهج الحجاج والمذاكرة.

د. **تبادل الخبرات ونشر الثقافات،** لأن المدرس والمعلم والمثقف والعالِم هو خير سفير لبلده في العلم والمعرفة، لا ينقل علمه فقط، بل يوصل ثقافة بلده، ويبلغ رسالته وأهدافه، ويعرف بحضارته وبما تميزت به، ويستفيد كذلك من ثقافة الآخر وينقلها إلى أهل بلده الذي رحل منه، كما أنه يفيد غيره بما تحصل لديه من الخبرات والتجارب العلمية والمعرفية، ويسهم في توطيد العلاقات بين البلدين.

هـ.**اكتشاف المستجدات في مجال تخصصه والتخصصات المساعدة له،** إن العالم الذي يرغب في التميز والأستاذ الذي ينشد الرُّقي بنفسه ومجتمعه لا يتوقف عن البحث ومدارسة أهل الاختصاص في بلده أو غيرها من البلدان، ويفتش أثناء رحلاته عن كل ما استجد من البحوث والأطروحات العلمية في ميدانه، ويلتقي بأصحابها ويأخذ عنهم ما توصلوا إليه من الأفكار والنتائج العلمية والفكرية.

ولنا في قصة موسى عليه السلام النبي المؤيد بوحي الله له وتمييزه عن غيره بالرسالة عظات وعبر، فلم يقل حين التقى بالخضر عليها السلام أنه قد بلغ من العلم ما يكفيه عن الطلب والبحث والاكتشاف، بل صوَّر لنا القرآن نموذجا مثاليا عن العالم الذي يرغب في الاكتشاف ويصبر على التعلم من غيره، فكانت رحلته مع الخضر رحلة مميزة تعلم فيها جملة من الأمور التي لم تكن في سابق علمه وفكره.

و. **اكتساب المهارات والقدرات**، وذلك بحضور الدورات التكوينية التي يقدمها أهل الاختصاص للأساتذة والمعلمين من أجل تحسين مهاراتهم في التواصل وفن التدريس.

ز. **زيارة المكتبات العامة والخاصة**، والاطلاع على المخطوطات التي تحتاج إلى تحقيق وإخراج، وهذا لا يكون إلا من المحققين الجهابذة الذين يتتبعون التراث الفكري والإنساني، ويعملون على تحقيقه وإخراجه للطلبة والمتعلمين وعموم الناس، ولنا في علمائنا المعاصرين مثال يقتدى به، كالشيخ أحمد شاكر، وعبد الفتاح أبو غدة، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وعبد السلام هارون، وعبد القادر الأرناؤوط وغيرهم من المحققين الذين رحلوا في تتبع المخطوطات وإخراجها إلى الوجود بغية الفائدة ونشر العلم بين الناس.

**04- المحور الثالث: أثر الرحلة في التربية والسلوك.**

للرحلات العلمية أثر كبير على سلوك الرحالة سواء كان طالبا أم أستاذا، وقد يصل هذا الأثر إلى استحسان الإقامة في البلد المرتحل إليه مدة أطول، بل هناك من أقام بالبلاد التي رحل إليها حتى وافته المنية، وهم كثير.

ويتجلى أثر الرحلة في تربية وسلوك الرحالة من خلال الوجوه الآتية:

1. **تأثير البيئة في النفس والسلوك**، وذلك بمشاهدة جملة من المشاهد الطبيعية التي قد يفقدها الإنسان في بلده الأم، فيكون لها تأثير كبير على طباعه ونفسه، وقد أشار إلى بعض من ذلك العلامة عبد الرحمن ابن خلدون رحمه الله خلال حديثه عن البوادي والحواضر وما ينشأ عن اختلافها من أثر في البدان والأخلاق فقال: " وتتبع ذلك في الأقاليم والبلدان تجد في الأخلاق أثرا من كيفيات الهواء والله الخلاق العليم". (ابن خلدون، 1988). وقال في موطن آخر: " وهذا مشاهد في أهل البادية مع أهل الحاضرة وكذا المتغذون بألبان الإبل ولحومها أيضا مع ما يؤثر في أخلاقهم من الصبر والاحتمال والقدرة". (ابن خلدون، 1988).

2. **التأثر بمن لقيهم من العلماء وأهل الفضل**، وهذا يتحصل للطالب والمتعلم أكثر من غيره، لأنه يرى من سلوك العلماء وتواضعهم وعبادتهم وحسن أخلاقهم ما يدعوه إلى التأسي والاقتداء بهم في ذلك، وقد كان الزهاد وأرباب الأحوال ولا زال بعضهم في بعض البلاد يرحل من أجل

تحصيل التربية وتزكية النفس وتهذيبها، بمجالسة أهل الذكر والعلم والفضل، والإفادة من سلوكهم قبل علمهم.

وهذا من السنة النبوية، حيث كان الصحابة رضوان الله عليهم يتأثرون بصفات رسول الله وأخلاقه وتربيته قبل تأثرهم بعلمه، ومن ذلك: ما رواه أسامة بن شريك، يقول: "أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإذا أصحابه عنده فكأن على رءوسهم الطير". (النسائي، 2001).

3. **اكتساب خصلة الصبر والتحمل،** وهذا للعالم عند أداء علمه وصبره على كثرة السؤال وتكرار الحديث من أجل الفهم والفقه، وللمتعلم حين يصبر على أستاذه، فقد يكون الأستاذ شديدا في تدريسه وتلقينه، وقد يمتنع عن التحديث أحيانا لما يراه من سلوك البعض أو امتحانا لهم حتى يختبر صبرهم على طلب العلوم.

وقد ذكر القرآن الكريم نماذج من ذلك، من بينها صبر الأنبياء على أسئلة أقوامهم، كما حدث لموسى عليه السلام مع سؤالات بني إسرائيل، وما حدث لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم مع قومه عند ابتداء دعوته، وقد ذكر القرآن عدة أحداث منها قوله تعالى: "فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِلْ لَهُمْ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلَاغٌ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ". (سورة الأحقاف، آية 35).

وقال الخطيب البغدادي رحمه الله معلقا على رحلة موسى عليه السلام مع الخضر عليه السلام: "قال بعض أهل العلم إن فيما عاناه موسى من الدأب والسفر وصبر عليه من التواضع والخضوع للخضر بعد معاناة قصده مع محل موسى من الله وموضعه من كرامته، وشرف نبوته دلالة على ارتفاع قدر العلم، وعلو منزلة أهله، وحسن التواضع لمن يلتمس منه ويؤخذ عنه، ولو ارتفع عن التواضع لمخلوق أحد بارتفاع درجة، وسمو منزلة لسبق إلى ذلك موسى، فلما أظهر الجد والاجتهاد، والانزعاج عن الوطن والحرص عن الاستفادة مع الاعتراف بالحاجة إلى أن يصل من العلم إلى ما هو غائب عنه دل على أنه ليس في الخلق من يعلو على هذه الحال، ولا يكبر عنها". (الخطيب البغدادي أ.، 1975).

ويقول الدكتور عبد الفتاح أبو غدة في كتابه الماتع "**صفحات من صبر العلماء**"، معلقا على مجموعة من النماذج التي ذكرها في الصبر على التحمل وأداء الرسالة ما نصه: "وما أصبر أولئك الشيوخ على إشاعة العلم وإيصاله للمتعلمين، أداء للأمانة ووفاء بالعهدة، وإنا لله من طلبة هذا العصر الذين يستعجلون قرع الجرس ليخرجوا من الدرس المؤقت بخمسين دقيقة، في ألين الأوقات راحة، وأفضلها نشاطا، وأجمعها ذهنا، من قاعات مبردة صيفا، مدفأة شتاء، فيخرجون من قاعة العلم يزحم بعضهم بعضا، كأنهم يفرون من حريق، أو ينطلقون من سجن ظالم قتَّال". (أبوغدة، 2003).

وهذا وصف دقيق من رجل مارس التعليم لسنين عديدة، وخبر ميدانه، ورحل فيه إلى بلدان مختلفة، فكأنه صور مقارنة بين صبر السابقين وضجر المعاصرين، إلا أن تصويره ليس مطردا، فالخير ما زال في أمة محمد صلى الله عليه وسلم إلى أن تقوم الساعة، ولا زال كثير من الباحثين ينشد التميز في الطلب والرقي في التعلم والتعليم، مع وجود ما تميز به عصرنا من كثرة مراكز البحوث والدراسات العلمية التي سهلت على الباحثين كثير من المشاق، وذللت لهم الصعاب، بالإضافة إلى الثورة المعلوماتية التي تفيد من استخدمها بصفة إيجابية، وتقرب له البعيد الذي كان صعب المنال عند السابقين، والله المستعان.

4. **توريث الخشية**، إذا ازداد العالم والمتعلم علما زادت خشيته لله تعالى وكان أحرص على تبليغ وأداء ما سمع بكل أمانة ومصداقية، وقد زكَّى الله سبحانه عباده العلماء بقوله: " إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ". (سورة فاطر، آية 28). وسياق هذه الآية دال على ندب السير والارتحال في الأرض والتفكر في عظمة ما خلق الله سبحانه وتعالى من المخلوقات، وختم الآية بأن تحقق العلم والفكر يورث للعلماء خشية الخالق العالم سبحانه وتعالى.

**05- المحور الرابع: أثر الرحلة في الثقافة والتعليم.**

لا يخفى على الباحثين المتخصصين أثر الرحلات العلمية والفكرية في ثقافة وتعليم الفرد والمجتمع، بدءا من الرحالة نفسه وانتهاء ببيئته ومجتمعه وما يحصل فيه من التقدم العلمي والثقافي، ولولا كبر الأثر وقوته لما جاءت الدعوة الربانية في القرآن الكريم إلى ضرورة الرحلة

والخروج من أجل طلب العلوم والمعارف، والعودة من أجل الإسهام في إثراء ثقافة المجتمع وحضارته. قال سبحانه وتعالى: " وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ" (سورة التوبة، آية 122).

وروى الإمام أبو داود بسنده إلى كثير بن قيس، قال: كنت جالسا مع أبي الدرداء، في مسجد دمشق فجاءه رجل، فقال: يا أبا الدرداء: إني جئتك من مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم لحديث بلغني، أنك تحدثه، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما جئت لحاجة، قال فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "من سلك طريقا يطلب فيه علما سلك الله به طريقا من طرق الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها رضا لطالب العلم، وإن العالم ليستغفر له من في السموات، ومن في الأرض، والحيتان في جوف الماء، وإن فضل العالم على العابد، كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب، وإن العلماء ورثة الأنبياء، وإن الأنبياء لم يورثوا دينارا، ولا درهما ورثوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظ وافر". (أبوداود، 2009).

وروى الإمام الترمذي رحمه الله بسنده عن أبي هارون العبدي، قال: كنا نأتي أبا سعيد، فيقول: مرحبا بوصية رسول الله صلى الله عليه وسلم، إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إن الناس لكم تبع، وإن رجالا يأتونكم من أقطار الأرضين يتفقهون في الدين، فإذا أتوكم فاستوصوا بهم خيرا". (الترمذي، 1998). فهذه الأدلة والآثار المروية حجة ثابتة في استحباب الخروج وطلب العلم من أجل التفقه والتعلم وطلب المعرفة، ولولا وجود الأثر الذي يعود بالنفع على الجماعة والفرد من الرحلات في طلب العلوم لما حث الشارع الحكيم على ذلك، بل كانت الآية صريحة وواضحة في دلالته على أن الهدف من الخروج هو العودُ بالنفع والفائدة على المجتمع وتنبيهه وتوعيته وتحذيره، من خلال قوله تعالى: "وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ". (سورة التوبة، آية 122).

**وقد لخصت أثر الرحلة على الثقافة والتعليم في العناصر الآتية:**

أ. **طلب العلو في الإسناد**، فالإسناد من الدين، وتميزت العرب بثلاث خصال: الإسناد والإعراب والأنساب، كما قرره الحافظ ابن حزم رحمه الله وغيره من أهل العلم والفضل، وطلب الإسناد لا

يقتصر على علم الحديث فقط، بل هو عام في جميع العلوم والصنائع، لأن العالم البحاثة لا يرضى بالجاهز ولا يكتفي بكل ما سمع دون تمحيص، بل يحتاج إلى الرحلة من أجل أخذ العلم عمن خرج منه ابتداء أو كان سنده في العلم المطلوب عاليا، وهذا الأمر قد حرص عليه الصحابة رضوان الله عليهم فكانوا يرحلون من أجل سماع الحديث الواحد ممكن سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم كما ذكرنا في حديث أبي الدرداء رضي الله عنه.

وإذا ثبت أن الإسناد وعلوَّه مطلوب ومن خصال العرب وخصائصها فهو معمول به في جميع العلوم والمعارف والصنائع، فالطب والهندسة وغيرها من العلوم التجريبية إذا أخذها الباحث عن العلماء الذين اختصت بحوثهم بدراسة تلك التخصصات وأبدعوا في تجديدها وتطويرها ليس كمن أخذها بكثرة الوسائط وبالنقل دون تجربة وخبرة، وهكذا في سائر العلوم الشرعية والاجتماعية والتجريبية، وفي هذا يقول العلامة أبو الفضل المقدسي رحمه الله: " فقد أجمع أهل النقل على طلبهم العلو ومدحه إذ لو اقتصروا على سماعه بنزول لم يرحل أحد منهم، ثم وجدنا الأئمة المقتدى بهم في هذا الشأن سافروا الآفاق في سماعه ولو اقتصروا على النزول لوجد كل واحد منهم ببلده من يخبره بذلك الحديث". (القيسراني، د.ت.ن).

ب. **التثبت والتمحيص والتمييز**، كثرة العلوم ووفرتها في عصرنا الحاضر مدعاة إلى التثبت والتمحيص والتمييز من العالم والمتعلم، خاصة بعد الطفرة المعلوماتية التي شهدها العالم الحديث في الألفية الثالثة، إذ أصبح كل من هب ودب يكتب وينشر دون حسيب ولا رقيب، وأضحى تمييز الطيب من الخبيث المسموم صعب للغاية إلا لمن اجتهد في التثبت والتمحيص والبحث والدراسة، وغالب ذلك يكون بالرحلة والأسفار، للقاء أهل العلم والفضل وسؤالهم عن مروياتهم وما ألفوه من الكتب والمطبوعات، والتثبت مما ورد فيها من العلوم والقضايا، ومناقشتهم ومذاكرتهم في ذلك، لتكون الصورة في ذهن الناظر من العلماء والمتعلمين مكتملة واضحة، يستطيع أن يبني بعدها جملة من المعارف والأحكام.

ورحلة التمحيص والتثبت من العلوم كانت في عهد الصحابة والتابعين وهم خير القرون بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأشدهم حرصا وصدقا وأمانة، وأبعد الناس عن الكذب والتهمة والخيانة، فنحن أولى بالحرص والتثبت والتمحيص في زماننا هذا منهم.

ج. **البحث عن المخطوطات،** وهذا خاص بالعلماء المحققين الذين مارسوا التحقيق في شتى الميادين، إذ من شروطهم المشهورة أن التحقيق لا يبنى على نسخة واحدة، بل يحتاج المحقق المنصف إلى تتبع النسخ ومقابلتها، وتمييز النسخة الأم من غيرها، وهذا في الغالب لا يحصل إلا بالرحلة والسفر وتثوير المكتبات العامة والخاصة من أجل الظفر ولو بنزر يسير من ذلك.

ولا شك أن تحقيق المخطوط وإخراجه من غياهب المكتبات والخنادق وإخراجه للساحة العلمية منقحا مضبوطا من أجل الإسهامات التي تثري ثقافة البلدان وتنمي حضارتها المعرفية.

د. **الإسهام في الثقافة العامة للفرد والمجتمع،** إذ لا شك أن الرحالة العالم الباحث عن الحقائق المعرفية، لا ينطلق من فراغ، بل ينطلق بعد تحصيل مجموعة من المعارف والعلوم عند شيوخ وعلماء بلده أولا، وهذا من آداب الرحلة كما قرر الحافظ ابن الصلاح رحمه الله وقبله الخطيب البغدادي، وخروجه بهذه الحمولة المعرفية يسهم في الثقافة العامة للبلدان التي يرحل إليها أو يتوقف بها بصفة مؤقتة، فيستفيد منه أهل العلم بذلك البلد، ويأخذون ما غاب عنهم من العلوم، ويسألونه عما قد يكون استجد ببلده ولم يصل إليهم بعد، وبهذا يكون الرحالة قد أسهم في إغناء الثقافة والمعرفة العامة والخاصة بالبلدان التي يحل بها.

هـ. **الإسهام والمشاركة في المراكز البحثية،** وهذا مشترك بين الطلاب والأساتذة وعموم المثقفين، لأن العالم في عصرنا الحاضر يحتضن جملة من المراكز البحثية في مختلف العلوم، وتفتح أبوابها لجميع الباحثين من أجل النهضة العلمية والثورة الثقافية التي يسعى إلى تحقيقها كل بلد من البلدان، وأكبر مثال على ذلك ما شهدته الأمة العربية والغربية على حد سواء من البعثات وبرامج الابتعاث منذ منتصف القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، وخصصت ميزانيات ضخمة لدع البحث العلمي ومواكبة الباحثين في شتى الميادين، وما ذلك إلا لأهميته وقدرته على تحقيق المناعة الفكرية التي تحصن المجتمع من الدخيل.

و. **تعزيز التعاون الثقافي والعلمي بين البلدان،** من أهم المرتكزات التي تسعى البلدان لتحقيقها والعناية بها، تعزيز التعاون الثقافي والمعرفي بين البلدان، فتجد في كل بعثة دبلوماسية لجنة خاصة أو مركز أو ملحق ثقافي، غايته استقبال الباحثين والمثقفين ومساعدتهم في أبحاثهم ورحلاتهم العلمية التي يحتاجون إليها من أجل استكمال مسارهم الدراسي حسب الأنظمة الأكاديمية المستحدثة "بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه"، وكذلك مساعدة الأساتذة الباحثين في التفرغ العلمي وتطوير الذات الذي يخوله لهم قانون التعليم العالي في فترات مختلفة من سنوات تدريسهم وخدمتهم.

**06- المحور الخامس: أثر الرحلة في الابتكار والإبداع.**

لا ريب أن الابتكار والإبداع لا ينتجان من فراغ، بل يحتاج في تحقيقهما إلى صبر ومصابرة وتكرار التجارب، وتحمل المشاق من أجل ابتكار فكرة واحدة، والإبداع في تنزيلها وتحقيقها على أرض الواقع، لأن الابتكار والإبداع نتاج مخاض بين الفكر وما تم تحصيله من المعارف والمهارات.

وإذا تحقق لدينا من خلال ما سبق عرضه من الأفكار والمكتسبات، أن الرحلة في طلب العلوم والمعارف ومقابلة الأعيان كفيلة بتحقيق الكثير من المكتسبات المعرفية والعلوم الإنسانية والتجريبية، وتطور من مهارات الرُحل وتزيد من قدراتهم الجسدية والعقلية والنفسية، فالرحالة إذا عاد إلى بلده بكل هذه المكتسبات قادر على تحقيق الابتكار والابداع الذي يطور بلده ويزيد من قيمته المعرفية والحضارية والعمرانية.

**وتتجلى صور الابتكار والإبداع في الوجوه الآتية:**

أ. **ابتكار مجموعة من الأفكار** التي ترقى بتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والعلمية في المجتمع، لأن الباحث الذي عاد من رحلته العلمية لا يخلو من تأثره بالمشاهد العمرانية والبيئة الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها في رحلته، وينتج عنده مجموعة من الأفكار الجديدة التي لم يعهدها في بلده الأم، فيشتغل على تنزيلها وتحقيقها بتقديم مقترحات للجهات المختصة، وهذه هي وظيفة الباحث والعالم وموقعه في بناء الدولة، فالمطلوب الأول منه هو البحث

والاستكشاف وابتكار الأفكار وتقديم المقترحات التي تنهض بمجتمعه ودولته، فإذا حقق ذلك، أدى رسالته وسلَّم الأمر إلى من وُكِل إليه التنزيل والتطبيق بحسب آلياته المشهورة، وإذا تم التنزيل تحقق الإبداع المنشود.

ب. **إنشاء المراكز العلمية والبحثية،** من أجل الاشتغال ضمن فُرق بحثية على مجموعة من العلوم التي أخذها الباحث في رحلته ويحتاج المجتمع إلى تطويرها وتجديدها في كل زمن من الأزمنة، وقد تكون هذه المراكز خاصة يتكفل الفرد بإنشائها وتحمل أعبائها، وقد تكون عامة داخل جامعة أو صرح أكاديمي، يشرك الباحث فيه معه غيره من المختصين، ويسهم في نشر المعرفة داخل الحرم الجامعي وخارجه، بما يفيد مجتمعه ووطنه.

ج. **إبداع مشروع ثقافي حضاري،** يوثق الباحث فيه إما بصور مرئية أو مؤلفات مطبوعة مشاهد رحلته، ويكون مرجعا للباحثين والطلاب والأساتذة الراغبين في الرحلات العلمية، وقد كان من سنة السابقين توثيق رحلاتهم كرحلة ابن فضلان وابن خلدون وابن جبير والعبدري وغيرهم من الأعلام، وقد تركت هذه التوثيقات بصمة كبيرة في التراث الإنساني، وأصبحت مرجعا يمتح منه الباحثون في تراجم العلماء ودراسة أحوال البلدان وبيئاتها الاقتصادية والاجتماعية والعلمية، ولولا رحلة ابن خلدون رحمه الله من المشرق إلى المغرب وما شهده من المشاهد والأحداث لما ترك لنا مصدرا من أمهات المصادر في التاريخ والفكر وعلم الاجتماع، أفاد منه العالم أجمع، ورجع إلى مادته كل من سلك طريق العلم والمعرفة والبحث.

د. **إبداع المدارس الفكرية المعتدلة،** وقد بدأ ذلك مع الصحابة رضوان الله عليهم ومن جاء بعدهم من التابعين وفقهاء الإسلام، فبعد تفرق الصحابة في الأمصار في زمن النبوة وبعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم، أصبح كل صحابي إمام لمدرسة لها تلاميذ وطلاب يوثقون فكره واجتهاده وما أخذه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من السنن والفقه، وهذا أمر ضروري في كل زمان، لأن توحيد الأمة وتربية أبنائها على قيم المواطنة الصادقة الصالحة، لا يكون إلا بوجود مدرسة فكرية في الوطن، ينتمي الجميع في اجتهاده وفكره لها وينتظم في اجتهاده وبحثه

وفق قواعدها، وتكون رمزا لذلك الوطن وحضنا لأبنائه، وحِصنا لهم من الأفكار الدخيلة التي تشوش فكرهم وعقولهم.

هـ. **تعزيز الأمن الروحي، وتوطيد قيم المواطنة،** وذلك بما شاهد الرحالة في رحلته من المشاهد التي قد يكون في بعضها اضطراب وذبذبة، لأن البلدان منها من ينعم بالاستقرار التام ومنها ما يشوش على استقراره وأمنه بعض المارقة، من أجل ذلك وجب على الباحث الفطِن والعالم المنصف المحقق، أن يحذر قومه ووطنه مما قد يشوش عليهم في فكرهم وعقيدتهم وترتيبهم وسلوكهم، ويحقق بذلك قوله سبحانه وتعالى: "وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ". (سورة التوبة، آية 122).

يقول العلامة ابن عاشور رحمه الله في "التحرير والتنوير" : " فالإنذار هو الموعظة، وإنما اقتصر عليه لأنه أهم، لأن التخلية مقدمة على التحلية، ولأنه ما من إرشاد إلى الخير إلا وهو يشتمل على إنذار من ضده. ويدخل في معنى الإنذار تعليم الناس ما يميزون به بين الحق والباطل وبين الصواب والخطأ وذلك بأداء العالم بث علوم الدين للمتعلمين". (ابن عاشور، 1984).

وغيرها من صور الإبداع المتجددة والتي شهدها عصرنا الحاضر، وكانت نتيجة للبعثات العلمية وبرامج الابتعاث ومنح التعليم بين البلدان، التي عاد أبناؤها بالنفع على أوطانهم في شتى الميادين والحقول المعرفية "شرعية، اجتماعية، اقتصادية، طبية، روحية" وغيرها.

وليس هذا بآخر الممكن، في آثار الرِّحلات العلمية على الفرد والمجتمع، بل هناك في كل وقت مستجدات تشهدها الساحة العلمية.

## 07- الخاتمة

بعد هذه الرحلة الوجيزة مع نشأة الرحلات العلمية وتاريخها وأثرها في التربية والثقافة والابتكار والإبداع، خلصت إلى نتائج عدة من أهمها:

**أهم النتائج:**

1) ثقافة الرحلة والابتعاث حاضرة عند المسلمين من المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين.

2) الرحلات العلمية والفكرية جزء من تاريخ علماء المسلمين، وركيزة من ركائز حضارتهم.

3) أسهمت الرحلات العلمية إسهاما كبيرا في البناء الحضاري والثقافي والاجتماعي لكثير من البلدان والأقطار.

4) نقل العلوم ونشر المعرفة وإحياء التراث وصقل الملكات الفقهية والحديثية والأدبية والصناعية كان بسبب الرحلات العلمية المتواصلة.

5) للرحلات العلمية أثر كبير في التربية والتزكية والسلوك.

6) التعرف على ثقافة الآخر وتعزيز التبادل الثقافي بين البلدان لا يكون إلا بالرحلات العلمية.

7) الأستاذ والعالم والباحث المحقق خير سفير لبلاده ووطنه، من أجل نشر الثقافة المكتسبة وعرض العلوم والمعارف.

8) الرحلة العلمية والابتعاث الأكاديمي مصدر من مصادر الإبداع والابتكار.

9) تُعزز الرحلات العلمية قيم المواطنة وترسخ الأمن الروحي عند الأجيال.

10) الرحلات العلمية الموثقة والمحفوظة مصدر من مصادر المعرفة الإسلامية والإنسانية، وقد متح منها المتقدمون والمتأخرون والمعاصرون في أبحاثهم ورسائلهم العلمية.

**قائمة المراجع:**

**1.القرآن الكريم.**

2.ابن خلدون, ع. ا .(1988) .*تاريخ ابن خلدون* .بيروت: دار الفكر.

3.ابن عاشور, م. ا .(1984) .*التحرير والتنوير* .تونس: دار النشر التونسية.

4.أبوداود, س .(2009) .*السنن* .دار الرسالة العالمية.

5.أبوغدة, ع. ا .(2003) .*صفحات من صبر العلماء* .بيروت: دار البشائر.

6.التجيبي, ا. ب .(1981) .*البرنامج* .ليبيا: الدار العربية للنشر.

7.الترمذي, م. ب .(1998) .*سنن الترمذي* .بيروت: دار الغرب الإسلامي.

8.الخطيب البغدادي, ا. أ .(1983) .*الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع* .الرياض: مكتبة المعارف.

9.الخطيب البغدادي, أ. ب .(1975) .*الرحلة في طلب الحديث* .

10.الشافعي, م. ب .(1995) .*ديوان الإمام الشافعي* .بيروت: دار الأرقم.

11.القاضي عياض, ا .(1983) .*ترتيب المدارك وتقريب المسالك* .المحمدية، المغرب: دار فضالة.

12.القيسراني, م. ب) .د.ت.ن .(*مسألة العلوم والنزول في الحديث* .الكويت: مكتبة ابن تيمية.

13.النسائي, أ. ع .(2001) .*السنن الكبرى* .بيروت: مؤسسة الرسالة.

# التقييم في المدارس العربيّة في النصف الثاني من القرن العشرين التّجربة التونسيّة (1958- 2002)

**الجيلاني المحسن**

**أستاذ مساعد للتعليم العالي، جامعة الزيتونة- تونس**

**ملخص:** يندرج هذا البحث في إطار دراسة شاملة حول مسألة التّقييم في الأنظمة التعليميّة العربية وخاصة التّجربة التونسيّة وذلك لأهميّة هذا الجانب وما له من أهميّة في تاريخ المجتمع التونسي وخاصة شهادة ختم التّعليم الابتدائي وشهادة الباكالوريا. وتمثّل كل محطّة منهما حدثا عائليا واجتماعيا وطنيّا يتداعى له الجميع. وقد حافظت كلّ شهادة على مكانتها رغم الإصلاحات التربويّة المتتالية سواء سنة 1958 أو 1991 أو 2002. ويهدف العمل إلى التعرّف على مفهوم التقييم في إطاره التاريخي العام وتحليل مفهوم التقييم إضافة إلى التعرّف على تاريخ أهمّ المحطّات التّقييميّة في تاريخ تونس المعاصر ولا سيما شهادة ختم التّعليم الابتدائي وشهادة الباكلوريا. هذا بالإضافة إلى تطوّر تجربة التقييم من خلال بعض التعديلات التي تمت زمن الاستعمار الفرنسي وبعد الاستقلال خاصة خلال الإصلاحات التربويّة التي تمّت سنوات 1958 و1991 و2002.

**الكلمات المفتاحية:** تونس، تقييم، مدرسة، ابتدائي، ثانوي، إصلاح.

# Assessment in Arab schools in the second half of the twentieth century
## The Tunisian Experience (1958-2002)

**Jilani Mohsen, Assistant Professor of Higher Education**

**Abstract** This research is part of a comprehensive study on the issue of evaluation in the Arab educational systems, especially the Tunisian experience, because of the importance of this aspect and its importance in the history of Tunisian society, especially the certificate of primary education stamp and the certificate of baccalaureate. Each station represents a family and social national event that is incurred by all. Each certificate has maintained its status despite successive educational reforms in 1958, 1991 and 2002. The aim of the work is to familiarize itself with the concept of evaluation within its general historical framework and to analyse the concept of evaluation, as well as the history of the most important evaluation stations in Tunisia's contemporary history, in particular the primary education stamp certificate and the Baccalaureate certificate. In addition, the evaluation experience has evolved through some modifications made in French colonial times and after independence, especially during educational reforms in 1958, 1991 and 2002.

**Keywords:** secondary- reform - Tunisia- assessment- school- primary.

### 01- مقدمة

انطلقت تجربة التقييم التربوي المعاصر في الأنظمة التربويّة العربية خلال القرن 19 بظهور المدارس العصريّة. أمّا بتونس فقد ظهرت في نهاية القرن 19 وذلك في مختلف المستويات التعليميّة، سواء في المرحلة الابتدائيّة أو التعليم الثانوي وخاصة من خلال محطتين رئيسيّتين تتمثلان في السنة السادسة من المرحلة الابتدائيّة وشهادة ختم الدراسات الثانويّة أو الباكالوريا. وتجدر الإشارة إلى أنّ عمليّة التقييم ترتبط عضويا بالتخطيط لعمل ووضع مراحل لتنفيذه والتوقّف

عند كل مرحلة قبل المرور إلى مرحلة ثانية. ويتطلب أي نشاط، في المطلق، وفي أي مجال من مجالات الحياة التوقف في محطات معينة قصد التحقق من مدى التقدم الذي تمّ إحرازه، وتثمين ما وقع إنجازه واكتشاف الحدود أو المشكلات التي يمكن أن تكون قد أثرت في نتائج هذا النشاط. وفي المجال التربوي، يعتبر التقييم إحدى المكونات الأساسية للعمليّة التربويّة، فبواسطته يمكن الحكم على سير العمليّة التعليميّة التعلّمية برمتها، وكذلك المقررات الدراسية، والطرق والوسائل التعليمية المعتمدة. فالتقييم أو التقويم إذن، ليس مجرّد خطوة من خطوات العمل التربوي، وإنما هو عملية مستمرة في جميع الأنشطة التربوية المختلفة، ديدنها البحث في تحديد الأثار المحسوسة لدى فئة المتعلّمين لعمليّة التعليم والتعلم سواء اكان ايجابا لتثمينه أو سلبا لإصلاحه. ولعل هذه الأهميّة التي ترسّخت في الاذهان عبر الأجيال المتتالية جعلت التقييم يتجاوز ما كان مرجوا منه ليصير أحيانا عبئا ثقيلا وهاجسا يؤرّق الجميع. وتجاوزت الامتحانات والمناظرات مجرّد كونها حدث مدرسي إلى مجال أرحب لتصبح حدثا عائليّا أوليا واجتماعيا بصورة عامة لا يستثني أحدا.

I- التّقييم في النظريات التربويّة المعاصرة

1- التقويم: الماهية والأهداف:

ورد تعريف التّقييم والتقويم في المعاجم العربية فقوّم الشيء في اللغة يعني وزنه وقدّره وأعطاه ثمنا عينيّا وتعني كذلك صوبه وعدله ووجهه نحو الصواب" (ابن منظور، مادة ق و م) أما التقويم في المجال التربوي المعاصر فهو مختلف العمليات التي تقوم بها الدّوائر المختصة للوقوف على مدى تحقيق الأهداف التربوية المرسومة سلفا ومدى فاعلية المنظومة التربويّة بأكملها من تخطيط و تنفيذ وأساليب ووسائل تعليميّة تعلّميّة أي هو مكّون أساسي في العمليّة البيداغوجيّة التّعلميّة – (Petitgean , 1980, p5) وهو عمل مستمر تمارسه الدولة عبر هياكلها الرسمية مثل الوزرات والمؤسسات التي تشرف على قطاع التّعليم، كما يمارسه المعلم إعدادا وإصلاحا واستثمارا. كما أنّ التّقويم في علاقة تفاعل مستمرّ وتكامل مع التعلم وله وظائف متعددة، ومن بينها الوظيفة التشخيصية قبل الشروع في التّدريس والتكوينية التي تتم أثناء التعلّم

والوظيفة الإشهادية في نهاية مرحلة التّعلم (بوحوش، 2009، ص1). أمّا كلمة التّقييم فتغيب في المعاجم القديمة، مثل لسان العرب، ويقصد بها التثمين. وهي كذلك عملية ينتظر منها الحصول على نتيجة لها أثر لاحق على بقيّة مراحل التّعلّم أو منح علامة على أساسها يكون ترتيب التلاميذ أو المتعلّمين والمتكوّنين بصفة أشمل.

والتقييم يشمل أهدافا جزئيّة ومفصّلة ويُنتظر منه إعطاء نتيجة قياس أو منح علامة ترتيبية بالنسبة إلى مقرّر وقع تحديده واختياره مسبقا (Petitgean , 1980, p5) وقيَّم الشيء تقييما بمعنى حدد قيمته للتفرقة بينه وبين قوّم الشيء بمعنى عدله. أما التقويم فهو الحكم الكيفي والوصفي على الدرجة ممثلا في التقدير النوعي للأداء، لاتخاذ قرار بشأن المتعلّم الذي حصل على عدد أو اقتراح إجراء مناسب له تبعا لتلك المحصّلة. إذن التقويم يشمل التقييم، فزيادة على ما نقوم به في عملية التقييم من منح نقاط يجب وضع مخطط عبارة عن مقترحات وبدائل للـــــتعديل والعلاج أو الـــــتّثمين (بوحوش، 2009، ص2)، وهذا هو ما يعرف بالتقويم. ويحقق التقييم ما يسمى في الأدبيات التربوية "بيداغوجيا النجاح" باعتبارها مقاربة بيداغوجية تركز على النوع لا الكمّ وتهدف إلى تمكين المتمدرسين كلّهم من مكتسبات مهمّة تحقق نجاحهم جميعا فيصير الفشل مجرد استثناء في مسارهم الدّراسي.

التقويم هو معرفة القيمة، أي معرفة قيمة شيءٍ، أو فكرة، أو مهارة، أو قدرة، أو استعداد، أو خدمة، أو وجه من أوجه النشاط ويكون ذلك بالنسبة لرغبةٍ أو حاجةٍ أو هدفٍ، والنشاط التعليميُّ والتربويُّ كأي نشاط يتطلَّب أن نحكمَ عليه من حيث نجاحه أو فشله بالنسبة لأهدافه وإبراز مواضع القوَّة لدعمها والزيادة منها، والكشف عن مواضع الضعف لعلاجها وتلافيها أو تداركها، ومعنى ذلك أنَّ عمليَّة الحكم أو التقويم تعدَّ جزءاً هامّاً من العمليَّة التعليميَّة والتربويَّة وأسلوباً هامَّاً وأساسيّاً لتطويرها.

وفي جانب آخر التقويم هو العمليَّة المركَّبة التي يحكم بها المعلِّمُ على تلاميذه ما إذا كانت أهدافُه التعليميَّة والتربويَّة قد تحقَّقتْ أم لا، ويتعرَّف على المعوِّقات دون ذلك، ويسعى إلى علاجها وتلافيها(Petitgean , 1980, p5)، فالتقويم إذاً: هو عمليَّة تقدير وتقويم يهدف إلى

التوصُّل إلى حكمٍ على مدى الوصول إلى الأهداف والغايات وبالتالي التعديل والتحسين. وبالإضافة إلى ذلك هو التجسيد الفعلي لمفهوم الكفاية (وزارة التربية، 2004، ص 28) والتي يمكن من خلالها الوقوف على مدى ما تحقَّق من أهدافٍ تعليميَّة وتربويَّة منشودة للمناهج والمقررات المدرسيَّة في مختلف المواد والكشف عن العوامل المؤثِّرة في ذلك سلباً أو إيجاباً بما يمكِّن المعلِّم من التأكيد على الجوانب الإيجابيَّة ودعمها، ومعالجة الجوانب السلبيَّة وتلافيها، وهو وصف للأداء الدالّ على درجة تملّك الكفاية المستهدفة بالتّقييم في فترة زمنيّة محددّة : درجة /أو سنة /أو سداسي و/أو ثلاثي (وزارة التربية، 2004، ص 28). ويمكِّن القائمين المشرفين على العمليَّة التعليميَّة والتربويَّة من وضع الخطط التدريسيَّة والتوجيهيَّة الملائمة لذلك والداعمة لخطوات المعلِّمين.

والتقويم يعدُّ عنصراً رئيساً في تدريس مختلف الأنشطة التي اتسعت أهدافُها وتشعَّبتْ لتشملَ كافة الجوانب المختلفة لدى الدارسين معرفيَّة ووجدانيَّة ومهاريَّة، وتهتمُّ بكلِّ ما يطرأ من تغيُّرات نتيجة لما درسوه وتعلَّموه من معلومات وحقائق ومفاهيم؛ ولما اكتسبوه من قيمٍ وميولٍ واتِّجاهات فكريَّة ومهارات وأساليب تفكير تساعدهم على التفاعل الإيجابي مع بيئتهم ومجتمعهم. وهو مقياس يقيّم أداء معيّنا ويطلق معيار التّقييم على مميزات تمكّن من تقديم حكم حول هذا الأداء (وزارة التربية، 2004، ص 28). وتنبع ضرورة التقويم من تنوُّع طرائق التدريس، ومن عناية العاملين في الميدان التربويّ بأن يكونوا على بيِّنة بأكثرها فاعليَّة، ومن ثَمَّ الرغبة في ترشيد عمليَّة التربية والتعليم وتحسين العائد والناتج التربويّ وصولاً به إلى أعلى المستويات، وممَّا يهدف إليه التقويم ما يأتي عدة نقاط منها تقدير نموّ المتمدرسين في المجالات المعرفيَّة والوجدانيَّة والمهاريَّة، أي في جوانب التحصيل المعرفي وفي المهارات وفي الاتِّجاهات والميول وأساليب التفكير. إضافة إلى معرفة مدى ما تحقَّق من الأهداف التعليميَّة والتربويَّة للموضوعات المقرَّرة في مختلف الأنشطة والمجالات المعرفيَّة والوجدانيَّة والمهاريَّة. زيادة على الكشف عن جوانب القوَّة التي يلزم دعمها وجوانب الضعف والقصور التي يجب تداركها وتلافيها. كما يهدف التقويم إلى حفز التلاميذ على التحصيل في مختلف الأنشطة بالتوسع في الاطِّلاع

والقراءة وبممارسة النشاطات التربويَّة والتعليميَّة المرتبطة بها، وبتشجيعهم على التفاعل مع معلِّميهم خلال مناقشاتهم، وعلى توظيف ما تعلَّموه في حياتهم العامَّة. وتساعد نتائج التقويم على تقويم وتعديل أساليب التدريس وكذلك خطط النشاط التعليميّ والتربويّ المرتبطة بها بما يحقِّق الأهداف المنشودة بصورة أفضل. ويستفاد من نتائج التقويم في توجيه وإرشاد الدارسين للتخطيط لمستقبلهم وفق ما لديهم من ميولٍ ومواهب وقدرات واتِّجاهات.

**2-وظائف التقويم وأصنافه**

ترجع أهميَّة التقويم إلى الوظائف التي يؤدِّيها والأغراض التي يهدف إليها وتتمثل في الحكم على أداء المتعلّمين للأعمال التي تتطلَّب السرعة والإتقان والفهم. وتحديد مدى قدرة المتعلمين على التفكير. إضافة إلى الكشف عن حاجات التلاميذ وميولهم واتِّجاهاتهم. زيادة على تحديد مدى قدرة المتمدرسين على التوافق مع أنفسهم أو مع غيرهم. والحكم على مدى كفاءة المعلِّم من خلال طرائقه المستخدمة في التدريس. وكذلك الحكم على البرامج والكتب المدرسيّة ومدى تحقيقها للأهداف التعليميَّة والتربويَّة، ومدى مقابلتها لميول وحاجات التلاميذ وتمشِّيها مع الفروق الفرديَّة فيما بينهم باعتماد عدد من الطرق البيداغوجيّة مثل البيداغوجيا الفارقيّة. ويساعد التقويم على إصدار أحكام تتخذ أساساً للتطوير التربويّ. وفي ضوء أهداف ووظائف التقويم التربويّ يصبح التقويم عمليَّة تشخيصيَّة وعلاجيَّة، وعمليَّة تعليميَّة وتوجيهيَّة؛ إلى جانب قياسها للمستوى التحصيلي للمتعلم.

وتتعدّد أصناف التقويم وتتنوع ومنها التقويم المبدئي، التشخيصي (Petitgean , 1980, p5)، الأولي وهو عمل إجرائي يستهل به الأستاذ عملية التعلم مستندا إلى بيانات ومعلومات توضح له درجة تحكم المتمدرسين في المكتسبات القبلية: معارف، قدرات، مهارات، ... كفاءات تؤهلهم لتعلم لاحق وهو عملية تجمع في الوقت نفسه بين تقييم وتقويم تعلّمات محددة أساسيّة لحصول التعلّمات الجديدة. أمّا التقويم التكويني هو الدعامة الأساسيّة التي تبنى عليها قرارات وإجراءات بيداغوجية يجري فعله أثناء سيرورة العملية التعلمية التعليمية (بوحوش، 2009، ص ص2-3)، يزود المربي بمعلومات ضرورية تسهل عليه معرفة الثغرات الموجودة وتزود المتعلم بمؤشرات

تسمح له الكشف عن قدراته أو نقائصه. هو عملية تشخيصية تصحيحية مستمرة مواكبة لفعل التعلم والتعليم. أمّا التقويم الختامي أو النهائي فيقصد به العملية التقويمية التي يجري القيام بها في نهاية برنامج تعليمي للتعرّف على المحصلة النهائية للتعلم تمهيدا لإعطاء تقديرات نهائية للمتعلمين لنقلهم إلى مستويات عليا أو اللجوء إلى الإعادة. والتقويم النهائي هو الذي يحدد درجة تحقيق المتعلمين للمخرجات الرئيسة لتعلم مقرر ما ومن الأمثلة عليه في مدارسنا ومؤسساتنا التعليمية الاختبارات التي تتناول مختلف المواد الدراسية في نهاية كل ثلاثيّة وامتحان نهاية مرحلة التعليم الابتدائي رغم أنّه اختياريّ بالنّسبة إلى التّجربة التونسيّة موضوع الدرس. والتقويم الإشهادي يكتفي بالجمع بين مجموع الأعداد التي يتحصل عليها المتعلّم إجابة عن جملة من الأسئلة (بوسعدة، ص 115) ويتم في ضوء محددات معينة أبرزها تحديد موعد إجرائه، وتعيين القائمين به والمشاركين في المراقبة ومراعاة سرية الأسئلة، ووضع تصوّر للإجابات المحتملة لها ومراعاة الدقة في الإصلاح. ويهدف هذا التقويم إلى تحقيق جملة من الغايات منها رصد مستويات التلاميذ، إضافة إلى إصدار أحكام تتعلق بالتلميذ كالنجاح والرسوب والحكم على مدى فعالية جهود المعلمين وطرق التدريس. ويبين التقويم النهائي الحكم على مدى ملائمة المناهج الدّراسيّة والسياسات التربوية المعمول بها. ويعمل على تقويم فاعلية التدريس. ومقارنة النتائج التي حصلت عليها مجموعة من التلاميذ بنتائج مجموعة أخرى من نفس المستوى وفي ظروف متشابهة أو مختلفة. زيادة على نقل المتعلمين من مستوى تعليمي إلى مستوى تعليمي آخر أو من مرحلة تعليميّة إلى أخرى.

هذا ويعتبر تقويم المعلم لتلاميذه من أهم ميادين التقويم إن لم يكن أهمها جميعا فالمعلم يلجأ إلى تقويم تلاميذه للحصول على معلومات وملاحظات متعددة عن هؤلاء التلاميذ من حيث مستوياتهم التحصيلية والعقلية المختلفة من خلال جملة من المعايير وذلك حتى يستخدمها في توجيه عملية التعلم التوجيه السليم والقيام، بفعالية، بمراحل الدعم والعلاج. وتتعدد وسائل تقويم التحصيل الدراسي: وتعتبر الاختبارات من أهم وسائل تقويم التحصيل الدراسي وهي الامتحانات التي يراد بها تقويم تحصيل التلاميذ في نهاية كل فصل وهي أيضا امتحانات النقل والشهادات وتعتبر من

أهم وسائل تقويم التحصيل وتحديد مستوى التلاميذ ( Petitgean 1980,. P8)وتتعدد الاختبارات ومنها الاختبارات المقالية. ويتمثل الاختبار المقالي في الاجابة عن سؤال أو عدة أسئلة تعطى للمتعلم من أجل الإجابة عليها وفي هذه الحالة فإن دور التلميذ هو أن يسترجع المعلومات التي درسها سابقا ويكتب فيها ما يتناسب والسؤال المطروح كما تحتاج الإجابة أيضا إلى الفهم والقدرة على التعبير والربط بين الموضوعات. وتهدف إلى قيس قدرة المتعلم على الربط والتنظيم والقدرة اللغوية والقدرة التحصيلية. كما نجد الاختبارات الموضوعية. وقد سميت هذه الاختبارات بالموضوعية لأنها تخرج عن ذاتية المصحح ولا تتأثر به عند وضع الدرجات كما يمكن لأي إنسان أن يقوم بتصحيحها إذا أعطي له مفتاح الإجابة وطريقة الإجراء مثل أسئلة الرياضيات.

هذا وتعتمد أغلب الدراسات مصطلح التقويم، لا التقييم، لا لمجرد الانتصار لقاعدة لغوية، بل لأن التقويم أشمل من التقييم رغم الخلط الكبير بين المصطلحين. فالتقويم يتضمن التقييم ثم تقويم الاعوجاج أو الانحراف الذي قد يلحظ في أداء المتعلّم. إنه ما يعرف في الأدبيات التربوية المعاصرة بالتقييم التكويني. وهو بطبيعة الحال غير غائب بالكامل عن ذهن المدرّسين أو مكوّنيهم، ولكنّه لا يطرح في الوضعية التربوية إلا كنوع من التقييم يسبق النوع الآخر منه المعروف بالتقييم الجزائي، الذي تسند فيه أعداد ورتب للممتحنين. وقد تبين بحكم التجربة التي يعاينها الجميع أن هذه المقاربة التقييمية المطبقة في النظام التربوي التونسي تشكو من عاهات مزمنة تتسبب، وإن جزئيا، في الهدر المدرسي الذي نلاحظه، وفي تدنّي مستويات التكوين اللغوي والمعرفي والمهاري لدى الكثير من التلاميذ رغم محاولات العلاج التي تقوم بها المدرسة وإن ظلت عاجزة عنها في الكثير من الأحيان (Petitgean , 1980, p8 ).

غير أن ما هو معمول به في نظم تربوية أخرى حائزة على مراتب الصدارة في التقييمات العالمية للنظم التربوية من خلال اختبارات اللغة والرياضيات والعلوم، مثل فنلندا الحائزة لمرات عديدة على المرتبة الأولى عالميا في اختبارت بيـــزا (PISA) لا تطبق طوال المرحلة الأساسية من التعليم (السنوات التسع الأولى) التقييم الجزائي. بل تكتفي بتطبيق التقييم التكويني، بمعنى أنه لا سبيل

لرسوب أي واحد من التلاميذ طوال تلك المرحلة، ومع ذلك لا تحصل لديهم أبدا مفاجآت غير سارة في نهاية السنوات التسع الأولى من تعليم الناشئين، وذلك لسبب بسيط ولكنه على غاية من الأهمية، وهو المتمثل في أنه لا يسمح أبدا لأي تلميذ في أي مستوى دراسي كان، أن ينزل مستوى تكوينه في مختلف المواد عن مستوى أدنى مطلوب من التميز والتملك الحقيقي لمختلف الكفايات المبرمجة له. بالإضافة إلى توفر الشروط المادية الضرورية لنجاحها، مثل التعليم الإفرادي والبيداغوجيا الفارقية وما يعرف ببيداغوجيا التمايز، إلى جانب التمييز البيداغوجي الإيجابي، وبيداغوجيا التحكم، والتطبيق الوظيفي الأمثل للتكنولوجيات الرقمية الحديثة في التعلم والتعليم، واعتماد أحدث المقاربات التربوية الجديدة.

**II-أهمّ المحطات التّقييميّة في النظام التربوي التونسي :**

عديدة هي المحطات التّقييمية التي شهدها النظام التعليمي التربوي في تونس والتي انطلقت منذ نهاية القرن التاسع عشر وتواصلت لاحقا. ولكن سيتمّ التّوقّف عند محطّتين أساسيتين هما السنة السّادسة والباكالوريا نظرا لأهميتهما في المسار التعليمي لأي تلميذ من ناحية وللعائلات بصفة عامّة.

**1-شهادة ختم التّعليم الابتدائي، السّنة السّادسة:**

ارتبطت الشهادة الابتدائيّ (CEP) بإحداث إدارة التعليم العمومي فقد نُظمت أول دورة منها بتونس سنة 1883 وجرت أولى اختباراتها "بفيلا أرمونيك" (villa Armonique) بالحاضرة سنة 1883(مشرفيّة، ص 215) وشارك فيها 35 تلميذا من جنسيات مختلفة : تونسية وفرنسية ويونانية ومالطية وقد نجح فيها من التونسيين سبعة.

ومنذ دورة جوان 1883 أصبح، تنظيم الشهادة الابتدائية يتم سنويا بالنسبة إلى الذكور والإناث على حد سواء. وقد عملت إدارة التعليم العمومي على تنظيمها وتخصيصها بقانون أساسي تجلت ملامحه في المنشور الصادر يوم 14 مارس 1887( Direction de l'Instruction Publique, 1887). هذا تضّمنت المناظرة بعض المواد الاختيارية كالعربية والرسم ومبادئ الفلاحة واللغة الإيطالية وهو إختيار في غاية الخطورة حيث تم تهميش اللغة العربية، لغة

التونسيين الأم، وظلت كذلك إلى حدود سنة 1946 (مركز التوثيق الوطني، و56) رغم أن مشروع "ماشوال" قد رفع شعار التعليم للجميع على قدم المساواة بهدف التقريب بين التونسيين ونظرائهم الفرنسيين.

وإذا تم إعفاء الفرنسيين من اللغة العربية، فإن التونسيين الراغبين في تحصيل علمي يضمن لهم بعض فرص الالتحاق بسوق الشغل في واقعها الجديد، يصطدمون بصعوبات تعلم اللغة الفرنسية والتمكن من إتقانها وهو ما كان يؤدي في أحيان كثيرة إلى تأخر حصولهم على الشهادة الابتدائي (Certificat d'Etudes Primaire, CEP ) إلى سن15 و16 سنة مما يوصد في وجوههم أبواب التعليم الثانوي ((Zaouch,1900, p 32أو يتوقف مسارهم الدراسي بسببها لذلك كانت محل إنتقاد من الصحف الوطنية وحتى الأجنبية ( (Le petit Matin, 1928، باعتبارها أصبحت هدفا في حد ذاته أو غاية المبتغى والطموح بالنسبة إلى العديد من التونسيين فيكتفون بها كتتويج لمسار دراستهم.

شهدت هذه المناظرة أولى التحويرات سنة 1923، بإضافة مبادئ التربية الصحيّة للرضّع في اختبار الفتيات وبعض المعطيات المتعلقة بالتدريب المهني للذكور ( Direction de l'Instruction Publique, 1923). وتدعمت هذه التحويرات بإجراءات أخرى في السنة الأولى، عملت وللمرة الأولى، على مراعاة وجود التونسيين المسلمين من بين الممتحنين. فالقرار الصادر سنة 1924 عمل على منح الفرصة لأكبر عدد من المشاركين في النجاح من خلال عقد دورة استثنائية خلال شهر أكتوبر خاصة بالذين تمكنوا من جمع ¾ الحد الأدنى الضروري للنجاح في الدورة الأولى كما أنها كانت مفتوحة، نظريا، في وجه بعض المتخلّفين عن الدورة الأولى (للقيام بالحصاد مثلا فهي تتزامن مع هذا الموسم).

لقد تواصلت وتيرة إصلاح هذه المناظرة، فقد نُقّحت بعض فصولها في1 ديسمبر 1929 وخاصة الفصل 11 الذي نص على تحديد المواد موضوع الاختبارات دون مس من جوهرها، كما شملها تغيير آخر في سنة 1939 (2 جوان) أصبحت بموجبه الشهادة الابتدائيّة التونسية معادلة لنظيرتها بفرنسا ( (Direction de l'Instruction Publique, 1939لكن هذا الإجراء خدم

أبناء الجالية الأوروبية بصفة خاصة. وقد تدعّمت الشهادة الابتدائية منذ سنة 1943 بامتحانات دخول السنة السادسة ((Direction de l'Instruction Publique, 1945-1946، التي تفضي إلى المعاهد الثانوية العمومية لمختلف التلاميذ أمّا بالنسبة إلى تلاميذ المدارس الفرنكو-عربية فقد منحتهم فرص الالتحاق بالمعهد الصادقي ومعهد الفتيات المسلمات "لويز ريني ميلاي" والأقسام التونسية ( (Sections Tunisiennesالمتواجدة بعديد المعاهد ( Bulletin Economique et Social de la Tunisie,1949)أنظر جدول توقيت السنة التحضيرية بالمدارس الفرنكو-عربية لامتحانات دخول السنة السادسة). وتجدر الإشارة إلى أنّه قد تحقّق نجاح بعض التجارب المحلية الصرفة في التعامل مع هذه المناظرة، فالمدرسة القرآنية العصرية العرفانية مثلا تقدم سنويا معدل 35 تلميذا لـ( (CEPولامتحانات دخول المعاهد وينجح منهم حوالي 25 وهي نسبة تضاهي ما تحصل عليه المدارس العمومية (القلاعي، 1967، ص 89). وتحمي الشّهادة حاملها من الخدمة العسكرية الاجبارية ( Direction de l'Instruction Publique, 1894) وتعفى عائلته من دفع ضريبة المجبى (المدرسة اللائكية للذكور بباجة، 1895 - 1896). وهي ضرورية بالنسبة إلى مواصلة التعليم المهني بعدد من المدارس المختصة. فالتسجيل بمدرسة إميل لوبي أو المدرسة الفلاحيّة بسمنجة يتطلب الحصول عليها للقبول المبدئي.

وفي مطلع الاستقلال عملت وزارة التربية على أو وزارة المعارف أنداك على تنظيم شهادة ختم التّعليم الابتدائي (الرائد الرسمي التونسي، 1956) بمقتضى أمر وزاري بتاريخ 26 أفريل 1956 وتمّ العمل به في نفس السّنة الدراسيّة 1955-1956 وسُمّيت هذه الشهادة بـ "شهادة انتهاء الدروس الابتدائيّة". وقد عمل المشرّع على مراعاة الفترة الانتقاليّة التي مرّت بها البلاد التونسيّة إبّان الاستقلال. فتمّ تصنيف الشهادة إلى نوع "أ" ويخص من تلقّى تعليما مزدوجا باللغتين العربية والفرنسيّة. وصنف "ب" مُخصص للفتيات المسلمات خرّيجات مدارس الفتيات المسلمات، إضافة إلى صنف "ج" وهو مخصص إلى التلاميذ الذّين تلقوا تعليما فرنسيّا صرفا (الرائد الرسمي التونسي، 1956).

2-شهادة الباكالوريا:

تجاوزت تجربة الباكالوريا في تونس عتبة 120 سنة. إذ تعود إلى سنة 1891 أي 10 سنوات بعد دخول الاستعمار الفرنسي واستمر الحال كما هو عليه إلى غاية سنة 1956 كان خلاله عدد التلاميذ التونسيين أو المسلمين المجتازين لامتحان البكالوريا محدودا إذ لم يتجاوز عدد الناجحين 123 فيما بين 1891 و1918 وفي سنة 1927 لم ينجح إلا 27 تلميذا وفي سنة 1938، بلغ عدد الناجحين 58. ويبيّن الجدول تطوّر عدد المترشحين والناجحين في امتحان الباكالوريا إلى بداية الخمسينات.

تطوّر عدد المترشّحين والناجحين في شهادة البكالوريا من 1912 إلى 1953 (الإحصاء العامّ للبلاد التونسيّة والنشرية الإحصائية السنويّة، 1923، 1940-1946 و1956 و1957-1958)

| | المترشّحون | | | الناجحون | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المجموع | تونسيّون | نسبتهم | المجموع | تونسيّون | نسبتهم |
| 1912 | 149 | 40 | 26,85% | 80 | 18 | 22,50% |
| 1923 | 1027 | 452 | 44,01% | 405 | 140 | 34,57% |
| 1946 | 416 | 125 | 30,05% | 302 | 83 | 27,48% |
| 1950 | 1024 | 334 | 32,62% | 360 | 110 | 30,56% |
| 1951 | 1091 | 424 | 38,86% | 544 | 277 | 50,92% |
| 1952 | 1089 | 398 | 36,55% | 457 | 154 | 33,70% |
| 1953 | 1027 | 452 | 37,45% | 405 | 140 | 34,57% |

أمّا بالنسبة إلى الفتيات فقد تم إحداث المؤهل العالي للفتيات منذ السنوات الأولى لإحداث إدارة التعليم العمومي، وقد ظلّ إلى حدود سنة 1908 من الشهائد المطلوبة من عديد الأسر، فهو

كفيل بالانخراط في مهنة التدريس(Lycée de Jeunes filles Armand Fallières,1908).
وقد شهد في نفس السنة أولى التغييرات حين أصبح بإمكان التلميذات الحاصلات عليه المشاركة في الدروس التحضيرية للباكالوريا.

هذا ويتطلب كل من المؤهل والباكالوريا 3 سنوات تحضيرية تتلقى خلالها الفتيات تعليما نظريّا عاما في اختصاصات مختلفة (الآداب والجغرافيا والحضارة...) بالإضافة إلى دروس في الأشغال اليدوية من فنون الطبخ وكوي الثياب وغيرها من شؤون المنزل بالإضافة إلى الفنون الحرفية .(Lycée de Jeunes filles Armand Fallières,1885)

وبقيت هذه المستويات المتقدمة من التعليم والشهائد شبه محتكرة من قبل الفرنسيات. "فقلّة من العائلات التونسية تختار لبناتها تعليما فرنسيا مع بعض الاستثناءات لبعض الفتيات هن في الغالب مقيمات لأن الأولياء لا يفضّلن خروجهن المستمر ولا يغادرن إلا إلى السيارات، ورغم ذلك فإن الفتيات التونسيات ذكيات ومنضبطات ولا يقل مستواهن عن نظيراتهن من الفرنسيات" .(Lycée de Jeunes filles Armand Fallières,1885)

وفي سنة 1950، أحدثت بكالوريا فرنسيّة –تونسيّة بمقتضى الأمر المؤرّخ في 26 جانفي 1950، وذلك تطبيقا للأمر المؤرّخ في 13 أوت 1948 الذي أصدرته السّلطات الفرنسيّة بعد الحرب العالميّة الثانية، والمتعلق باختبارات البكالوريا في المستعمرات الفرنسيّة، والذي يُجيز إجراء اختبار في اللغة الوطنيّة. وبذلك، أصبحتْ إدارة التعليم العموميّ تنظم سنويّا نوعين من البكالوريا ويوم 31 ماي 1957 تم إجراء أوّل امتحان لشهادة البكالوريا في نسخته التونسية شارك فيه 1900 مترشح منهم 1400 من ولاية تونس وحدها والبقية موزّعون على بقيّة الولايات وقد ناهزت نسبة النجاح 30 بالمائة حيث تمكّن حوالي 600 مترشّح من الحصول على الشهادة وتحصّل 50 منهم على ملاحظة "حسن جدا". جرتْ الدّورة الأولى في نهاية السّنة الدّراسيّة 1956-1957، يوم 31 ماي 1957. وكانت الامتحانات تجرى في دورتين أو ما كان يسمى آنذاك بالجزء الأوّل في نهاية السنة الخامسة من التعليم الثانوي والجزء الثاني في نهاية السنة السادسة من التعليم الثانوي، ويخوض الناجحون في الاختبارات الكتابية اختبارات شفاهية في

جميع المواد العلمية والأدبية. وتنظّم الاختبارات في دورتين: يُجْرى الجزءُ الأوّل وكذلك الجزءُ الثاني من امتحان الباكالوريا في دورتين: تكون الدّورة الأولى في نهاية السّنة الدّراسيّة، وتعرف بدورة جوان، وتُنظّم الدّورة الثانيّة في بداية السّنة الدّراسيّة الموالية، وتُعرف بدورة أكتوبر، وتُمثّل الدّورةُ الثانية فرصة لمنْ لم يسعفه الحظّ في دورة جوان.

وعلى إثر التمديد في مسلك التعليم الثانوي من 6 إلى 7 سنوات أصبحت البكالوريا تجرى في نسخة واحدة مع المحافظة على الاختبارات الشفاهية بالنسبة للناجحين في الكتابي الذين يتمّ تجميعهم في ثلاثة مراكز كبرى بتونس وسوسة وصفاقس قبل أن يقع إلغاء الشفاهي سنة 1976 وتوحيد الشهادة بعد أن كانت منقسمة إلى بكالوريا فرنسية وبكالوريا عربية.

وقد تمّ إدخال عديد التعديلات على امتحان البكالوريا فبعد أن كانت تقام في دورتين الأولى في شهر جوان والثانية في شهر سبتمبر، حيث يجتاز المؤجّلون جميع المواد، تمّ تعويض الدورة الثانية بدورة تدارك تجرى اختباراتها أيّام قليلة بعد إعلان نتائج الدورة الأولى ويختبر المترشّحون أساسا في المواد التي لم يحصلوا فيها على المعدّل، كما تنوّعت اختصاصاتها لتصبح على ما هي عليه الآن منقسمة إلى 7 اختصاصات: رياضيات، علوم تجريبية، تكنولوجيا، اقتصاد، إعلامية، آداب ورياضة. وشهدت سنة 2002 الشروع في احتساب نسبة 25 بالمائة من المعدّلات السنوية للمترشّحين ممّا ساهم، حسب عديد المختصين، في ارتفاع نسب النجاح والتقليص من قيمة هذه الشهادة حتى أنّ بعض الدول أصبحت تخضع حامل البكالوريا التونسية إلى تقييم إضافي قبل قبوله في إحدى مؤسساتها الجامعية. وتطوّرت نسب النجاح في امتحان البكالوريا إلى حدّ أنّها تجاوزت في بعض السنوات 70 بالمائة. وكان للفتيات دوما النصيب الأكبر سواء في نسب النجاح أو في عدد المتفوّقين وللتذكير فان سنة 2010 شهدت ولأوّل مرة في تاريخ البكالوريا التونسية حصول فتاة من المعهد النموذجي بأريانة على معدل 20 من 20 وهو رقم قياسي يصعب معادله. وكانت النتائج تعلن بواسطة الصحف اليومية وعن طريق الإذاعة الوطنية وفي مراكز الامتحان قبل أن تدخل وسائل الاتصال الحديثة على الخط

(الإرساليات القصيرة والانترنت) لتعوّض هذه الطرق التقليدية التي تضفي نكهة خاصة على عمليّة الإعلان عن النتائج.

**III- التّقييم في الإصلاحات التربويّة**

**1-التقييم خلال المرحلة التأسيسيّة من خلال إصلاح 1958**

شهد نظام التّقييم التربوي في تونس إثر الاستقلال تغييرات مختلفة ارتبط بعضها بقانون 1958 لإصلاح التعليم ومنها ما تمّ قبل ذلك في إطار العمل على تونسة النظام التّعليمي. فقد تمّ بموجب القرار الصادر بتاريخ 17 أفريل 1957 حذف شهادة ختم التّعليم الصادقي Diplôme de fin d'étude secondaire du collège Sadiki وتعويضها بالباكالوريا التونسيّة (الرائد الرسميّ التونسي، 1957). كما وافقت وزارة التربية الفرنسيّة، في نفس السّنة، على معادلة الباكالوريا التونسيّة بنظيرتها التونسيّة بداية من 17 أفريل 1957 وهو ما سمح للتلاميذ التونسيين من الحاصلين على الباكالوريا التونسيّة من الالتحاق بالجامعات الفرنسيّة دون الحاجة إلى مناظرة (: Rapport présenté à la XXI Conférence internationale de l'instruction publique par le délégué du Gouvernement de la Tunisie, 1957-1958) وهو قرار سمح، إضافة إلى قرارات أخرى، بتوفير أعداد متزايدة من الإطارات كانت البلاد التونسيّة في أمسّ الحاجة إليها خاصّة وأنّ ذلك قد تزامن مع تخفيض عدد سنوات التمدرس في المستوى الثانوي من سبع إلى ستّ سنوات. وفي نفس الإطار كانت دورة جوان 1958 هي الأخيرة من ديبلوم البروفي الأساسي العربي: Brevet élémentaire d'Arabe وتمّ تعويضه بالبروفي الأساسي للتعليم الثانوي Brevet élémentaire de l'enseignement secondaire(: Rapport présenté à la XXI Conférence internationale de l'instruction publique par le délégué du Gouvernement de la Tunisie, 1957-1958).

وقد جرتْ الدّورة الأولى من امتحان الباكالوريا في نهاية السّنة الدّراسيّة 1956-1957، يوم 31 ماي 1957 وشهدت لاحقا تعديلات عديدة تبعا لدخول قانون إصلاح التّعليم حيّز الاستغلال.

وقد كانت تُجرى على جزئين وتمتدّ على سنتين دراسيتين. يكو ن الجزء الأوّل تأهيليّا ويجتازه تلاميذ القسم الأوّل بالمعاهد الثانوية ونظيراتها في التّعليم المهني ولا يمكن اجتياز القسم الثاني إلا بعد النّجاح في القسم الأوّل. أمّا القسم الثاني فيتمّ في موفّى القسم النهائي بالنسبة إلى شعب العلوم الطبيعيّة والفلسفة والرياضيات والتعليم الفنّي. وُتوزّع الاختبارات إلى اجباريّة واختياريّة تبعا للمرحلة الانتقالية التي كانت تمرّ بها البلاد التونسيّة. زد على ذلك أن الاختبارات تتوزع إلى امتحانات كتابية تفضي في حالة النّجاح إلى أخرى شفوية.

مثّل القانون رقم 118 لسنة 1958 (المؤرخ في 4 نوفمبر 1958 والمتعلق بالتعليم) أول أساس للنظام التربوي التونسي بعد الاستقلال (الرّائد الرسمي التونسي، 1958)، وقد تبنى نمطا تعليميا منفتحا على اللغة والثقافة الفرنسيتين مع سعي إلى الحفاظ على اللغة العربية ودعم مكانتها. ولئن لم يُخصص هذا القانون فصولا بعينها للتقييم فإنه ورد مضمّنا ببعض الفصول. ومن بين الفصول التي اهتمّت بمسألة التقييم الفصل "9" الذّي يؤكّد أنّ "قرارات من كاتب الدولة للتربية القوميّة والشباب والرياضة أوقات الدراسة وبرامجها والشهادات التي تختم بها في تلك المدارس على اختلافها". ونص الفصل 13 على إحداث شهادة التعليم الاعدادي تسمىّ "بشهادة بروفي التعليم الاعدادي" وتُمنح للتلاميذ البالغين 14 سنة بعد امتحان يقومون باجتيازه. أمّا التقييم في المرحلة الثانويّة فشمل إلى جانب الباكالوريا التي تمّ خصّها بالكثير من النصوص، عدد من الشهائد والدبلومات الأخرى ومنها "شهادة انتهاء الدروس الترشيحيّة" وهي تخص تلاميذ فرع مدرسة ترشيح المعلّمين للتعليم الثانوي وتتمّ على جزئين. كما وقع إحداث "شهادة الدروس التجاريّة". وبنهاية المرحلة التأسيسيّة للنظام التربوي التونسي وتحسّن المؤشرات الكميّة تراجعت كتابة الدولة للتربية القوميّة عن بعض القرارات التي فرضها ضعف الموارد البشريّة ومنها الزيادة في عدد سنوات التعليم الثانوي من 6 إلى 7 سنوات، و إحداث لجان مختصة مهمّتها مراجعة برامج التعليم الثانوي بعد إحداث السنة السابعة (الباكالوريا) ( Rapport présenté à la XXXIe Conférence internationale de l'instruction publique par le délégué du Gouvernement de la Tunisie Mohamed Baki, 1967-1968).

ورغم التّعديلات والتغييرات في امتحان الباكالوريا فإنّ النتائج ظلّت متذبذبة وقد سجّلت السّنة الدراسيّة 1968-1969 أعلى نسب النّجاح في هذا الامتحان ( Ministère de l'éducation Tunisie, 1972)حيث بلغت 62.2% قبل أن تتراجع إلى 41.2% خلال السّنة الدراسيّة 1970-1971 نتيجة تغيير مقاييس التّقييم مثل التّرفيع في المعدّل الأدنى المطلوب للإسعاف من 8 إلى 20/9، فقد أدّت ظاهرة التّسامح المفرط في اختبارات ختم الدّراسات الثانويّة إلى حدود سنة 1970 إلى انحطاط مستوى التّعليم وضعف مستوى المحرزين على شهادة الباكالوريا، الكثير منهم يتقدّم إلى الجامعة دون مؤهّلات حقيقيّة وهو ما أدّى تزايد أعداد الرّاسبين في السّنة الأولى من التّعليم العالي (وزارة التربية القوميّة بتونس ، 1972). وسعيا إلى الوصول إلى نوع من التّوازن بين متطلبات التّقييم وتوفير شروط النّجاح أحدثت كتابة الدول للتربية القوميّة سنة 1969 تجربة أقسام التّدارك سجّلت التحاق حوالي 7000 تلميذ ممن تجاوزوا السّن القانونيّة للتمدرس، وفي مفتتح السّنة الدراسيّة 1971-1972 تمّ قبول حوالي 28000 تلميذ، سُمح لهم استثنائيّا الاستمرار في السّنة النهائيّة غير أنّ التجربة انتهت إلى الفشل.

هذا ولم تتوقف التّعديلات الجزئيّة لمختلف التّقييمات التي شهدتها المنظومة التربويّة خلال فترتي السّبعينات والثمانينات من القرن العشرين قبل الشروع في تنفيذ مخرجات الإصلاح التربوي لسنة 1991.

**2-التقييم التربوي من خلال الإصلاح التربوي لسنة 1991**

كرّس قانون 1991 مفهوم التعليم الأساسي، الذي يشمل بالإضافة إلى التعليم الابتدائي (ست سنوات)، ثلاث سنوات في المدارس الإعدادية تسهل الانتقال إلى المرحلة الثانوية. هذا الإصلاح سبق الإعداد له منذ الثمانينات، واضطر محمد الشرفي لتطبيقه، رغم أنه كان يفضل ترك إمكانية المرور للتعليم المهني بعد المرحلة الإبتدائية. نصّ القانون على إجبارية التعليم الأساسي بين سنّ السادسة والسادسة عشرة، واقتضى تدريس كل المواد الإنسانية والعلمية والتقنية في المدارس الإبتدائية والإعدادية باللغة العربية

بدأ الاستعداد للإصلاح التربوي الذي صدر سنة 1991، منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي من خلال جملة من النقاشات في أكثر من فضاء سواء بين المختصين أو في رحاب مجلس النوّاب وقد صدر الإصلاح ضمن وثيقة القانون عدد 63 لسنة 1991 المؤرخ في 29 جويلية 1991 ومن مبادئه العامة وأهدافه " تمكين الناشئة منذ حداثة عهدها بالحياة بما يجب أن تتعلمه حتى يترسخ فيها الوعي بالهوية الوطنية التونسية و ينمو لديها الحس المدني والشعور بالانتماء الحضاري وطنيا ومغاربيا وعربيا و إسلاميا ويتدعم عندها التفتح على الحداثة والحضارة الإنسانية مع تربية الناشئة على الوفاء لتونس والولاء لها وقد كانت من أهم إجراءاته إرساء التعليم الأساسي. وقد أقرّ جملة من الإجراءات منها تعريب تدريس المواد العلمية في الابتدائي والثانوي إضافة إلى العمل على بث قيم التربية على حقوق الإنسان والحقوق المدنية فسميت مادة التربية الوطنية باسم مادة التربية المدينة وفصلت عن مادة التربية الإسلامية.

أدخل قانون التعليم لسنة 1991 عدّة تغييرات في النظام التربوي التونسي لعل من أهمها إحداث شهادة ختم التّعليم الأساسي يتم اجتيازها عند نهاية السنة التاسعة من التعليم الأساسي وقد خصها هذا القانون بفصل وهو الفصل العاشر الذّي نصّ على أنّه "تختم الدراسة بالتعليم الأساسي بامتحان وطني يحصل الناجحون فيه على شهادة ختم التعليم الأساسي حسب تراتيب تضبط بأمر (الرّائد الرسمي التونسي، 1991). أمّا التقييم العام خلال المرحلة الأساسية فقد أشار إليه الفصل التاسع من القانون المذكور وأكّد ان قرارا وزاريا سينظم عملية التقييم والارتقاء. أمّا الفصل الثالث عشر فقد أشار إلى عملية التقييم في المرحلة الثانويّة وأكّد أن قرار وزاريا سُيخصص كذلك لتحديد كيفية التقييم وشروط الارتقاء (الرّائد الرسمي التونسي، 1991).

ولم يكن التقييم سوى جزءا من تجربة الإصلاح التربوي التي اعتمدت على مقاربة المحتوى التي أدّت إلى مدرسة انتقائيّة تعاني من الكثير من الهدر وغير قادرة على الإجابة على أهمّ التساؤلات المجتمعيّة وخاصة علاقة التّعليم بالتّشغيل وظهور ما عرّفة البعض أزمة المدرسة التونسيّة التي تفاقمت في الثمانينات خلال القرن الماضي وقد برزت حدودها في مستويات التّقييم وذلك خلال ما حصل أثناء السّنة الدّراسيّة 1985- 1986 حين كانت نتائج الدورّة الرئيسيّة في

البالكالوريا ضعيفة جدّا مما جعل السلطات التونسيّة تقرّ دورة استثنائيّة للباكالوريا خلال شهر سبتمبر 1986. وفي مطلع التّسعينات شهدت البلاد التونسيّة اعتماد مقاربة بيداغوجيّة جديدة تتمثّل في يداغوجيا الأهداف مع قانون جويلية 1991 الذي أفضى إلى إعداد برامج وإنتاج كتب ووسائل تعلّم وتقييم قائمة على بيداغوجيا الأهداف، وقد أقرّ هذا القانون التعليم الأساسي في تونس لمدة تسع سنوات مقسّما إلى مرحلتين: مرحلة ابتدائيّة بستّ سنوات ومرحلة إعداديّة بثلاث سنوات. ولكن لم تجد هذه المقاربة البيداغوجيّة المقبوليّة الكافية في الأوساط المحليّة، فقد اصطدمت بعراقيل جعلت تبيئة هذه المقاربة البيداغوجيّة في الواقع التربوي لتونس أمرا صعبا. ففي سنة 1997 تمّ تخفيف البرامج وإحداث لجان لإنتاج وثائق جديدة لاستعمالها في المؤسّسات التربويّة ولعل ذلك إقرار بفشل هذه التّجربة والسير حثينا نحو مقاربة جديدة وهي المقاربة بالكفايات منذ 2002. وتعتمد المقاربة بالأهداف على صياغة البرامج في شكل وحدات بهدف إعطاء أكثر مرونة للفاعلين التّربويين في رسم المخططات وتنفيذها بعيدا عن المركزيّة المطلقة غبر أنّ هذه المقاربة تراجعت نسب مقبوليتها سواء في الوسط التربوي أو المجتمعي عامة. وتبرز مؤشّرات الأزمة في بعض المؤشّرات الأولى التي بدأت بالظهور لمجموعة التّقييمات ومن ذلك ما نتج عن الملتقى الوطني الأوّل (بوسعدة، الوحدة الأولى) PIPO (Planification des interventions par objectif الذّي تمّ إنجازه مع مكتب دراسات بلجيكي BIEF (Bureau d'ingénierie en Education) Louvain-La-Neuve وقد اهتمّ بتقييم النظام التربوي خلال الفترة الممتدة من منتصف الثمانيات إلى الثلث الأوّل من عشرية التسعينات من القرن الماضي. وقد بيّنت النتائج التي صدرت عن هذا التقييم ارتفاع بعض المؤشّرات ومن ذلك ارتفاع نسبة التمدرس في مستوى الستّ سنوات من 92% سنة 1984 إلى 96.1% سنة 1993، كما ارتفعت نسبة تمدرس الفتيات من 94.5% إلى 97.7% خلال نفس الفترة. ونجحت وزارة التربية في صياغة برامج وإنجاز كتب جديدة. وضمن تقييم بعض المستويات التّعليميّة، التي تمّت في نفس الملتقى، تبيّن أنّ 35% فقط من تلاميذ السنة الثانية كانوا قادرين على إنجاز إنتاج كتابي وتتراجع هذه النسبة إلى 13.5% فقط في المناطق الريفيّة (بوسعدة، ص18). وتبعا لهذه النتائج

وغيرها التي صدرت عن التقييم المذكور حرصت وزارة التربية على إيجاد صيغة جديدة للعمليّة التّعليميّة التّعلميّة لذلك انطلقت بداية من السّنة الدراسيّة 1994-1995 في صياغة برامج جديدة وفق نظام الكفايات في مادتي العربيّة والرّياضيات بالنسبة إلى الدرجة الأولى من التّعليم الأساسي وخصّصت السنة الدراسيّة 1995-1996 لنفس المواد بالنّسبة إلى السنتين الثالثة والرابعة والخامسة إضافة إلى السادسة فرنسيّة. أمّا خلال السنة الدراسيّة 1996-1997 فقد تمّ إنتاج برامج الخامسة والسّادسة عربيّة وقد تزامن ذلك مع مرحلة التجريب. وبعد عدّة مراحل تجريبيّة تمّ تعميم المقاربة بالكفايات في المدارس التونسيّة وعددها 4500 وذلك سنة 1998. وقد بينت نتائج تعميم تجربة الكفايات تطوّر أداء المتعلّمين في المواد الأساسيّة للغة العربيّة والرّياضيات والفرنسيّة إذ يوجد تقدّم بين 3 و6 نقاط من بين 20 نقطة بالنسبة إلى تلاميذ المقاربة بالكفايات مقارنة بغيرهم ممن لم يخضعوا إلى التجربة. وقد مثّل نظام كفايات أهم ما استجدّ في المنظومة التربويّة إثر إصلاح التعليم لسنة 1991 بكلّ ما مكوناته ومنها التقييم بمختلف مراحله.

ويعتبر التّقييم إحدى تجليّات أزمة المقاربة بالأهداف التي تمّ اعتمدها بالتّزامن قانون التّعليم أو الإصلاح التّربوي لسنة 1991. وقد ظلّت النّتائج دون المأمول وهي ما أدّى تّغييرات جوهريّة ومتناقضة في التّقييم ولعل ما حصل سنة 1998 خير دليل على ذلك. فقد تمّ إجراء دورة استثنائية خاصة بشهادة ختم التعليم الأساسي بسبب ضعف نتائج الدورة الأساسيّة الوحيدة التي وقع إنجازها. ومن ارهاصات تلك المرحلة التّخلي عن مختلف المحطّات الوطنيّة باستثناء الباكالوريا والتّي طالها التّعديل لاحقا حين أصبح جزءا منها يعادل 25% يتمّ من خلال التّقييم المستمرّ خلال السّنة الدراسيّة.

**3 -مستجدّات التقييم من خلال القانون التوجيهي للتربية والتعليم 2002**

خصّ القانون التوجيهي للتربية والتّعليم الصادر سنة 2002 التّقييم بباب كامل هو الباب السابع من جملة 9 أبواب (القانون التّوجيهي للتربية والّتعليم بتونس، 2002). ومنها فصل تمهيدي هو الفصل 58 الذّي ينصّ على أنّه "تخضع كافة مكونات التعليم المدرسي للتقييم الدوري والمنتظم". ويهدف التقييم إلى القيس الموضوعي لمردود التعليم المدرسي والمؤسسات الراجعة إليه بالنظر

وأداء العاملين بها ومكتسبات التلاميذ، بغية إدخال الإصلاحات والتعديلات اللازمة لضمان تحقيق الأهداف المرسومة. ومن ثمة أصبح التقييم دوريا وبشكل منتظم فيتم انجاز اختبارات تشخيصيّة في بداية السنة الدراسيّة ثمّ تقييمات تكوينية في نهاية كل محطّة دراسية إضافة إلى تقييمات إشهاديّة في شكل فروض مراقبة وفروض تأليفية وتقييمات كتابيّة وشفاهيّة سواء داخل أسبوع مغلق أو خارجه مثلما يؤكّد الفصل 59 إذ: " يتم تقييم مكتسبات التلاميذ بصفة مستمرة خلال كافة مراحل التعليم في تكامل مع عملية التعلم وفي تفاعل معها. ويكتسي التقييم صبغة تكوينية وتشخيصية أثناء التعلم وصبغة إشهادية في نهايته، وهو من مشمولات أسرة التدريس في مستوى إعداده وإصلاحه واستغلاله". يمكن أن تعوّض العدد بدرجات تملّك. وذلك لاعتبارات مختلفة لعل من بينها ل إن إسناد عملية التقييم على العدد فقط لا تعطي صورة حقيقية عن قيمة المتعلم وقدراته باعتبار النقائص الكبيرة التي تحيط بالعدد وبكيفية إسناده. وهو ما دفع خيار إرساء ثقافة تقييم جديدة وفق برنامج المقاربة بالكفايات تقطع مع التقييم الكمي وتعوّضه بالتقييم النوعي، حتى تصير النتائج نوعية لا كمية. غير أنّ العدد اكتسب مكانة اجتماعية وتربوية جعلته في منأى عن المساءلة والتشكيك في حتمية وجوده ضمن مكوّنات عناصر الحياة المدرسية. لكن لابد من التمييز بوضوح بين العدد والتقييم عامة في المنظومة التربوية. فالعدد وان ارتقى إلى مكانة كبيرة في المخيال التربوي وحتى الاجتماعي لا يمكن ان يختزل كامل ماهيات التقييم.

فقد اكتسب العدد في النظام التربوي التونسي مكانة متجذرة ترتبط بعلاقة منظومتنا بالمدرسة الفرنسية وجذورها التاريخية. وللحدّ من تأثيرات هوس الأعداد كان يمكن أن تعوّض بدرجات تملّك. وذلك لاعتبارات مختلفة لعل من بينها ل إن إسناد عملية التقييم على العدد فقط لا تعطي صورة حقيقية عن قيمة المتعلم وقدراته باعتبار النقائص الكبيرة التي تحيط بالعدد وبكيفية إسناده. وهو ما دفع خيار إرساء ثقافة تقييم جديدة وفق برنامج المقاربة بالكفايات تقطع مع التقييم الكمي وتعوّضه بالتقييم النوعي، حتى تصير النتائج نوعية لا كمية. غير أنّ العدد اكتسب مكانة اجتماعية وتربوية جعلته في منأى عن المساءلة والتشكيك في حتمية وجوده ضمن مكوّنات

عناصر الحياة المدرسية. لكن لابد من التمييز بوضوح بين العدد والتقييم عامة في المنظومة التربوية. فالعدد وان ارتقى إلى مكانة كبيرة في المخيال التربوي وحتى الاجتماعي لا يمكن ان يختزل كامل ماهيات التقييم.

فقد اكتسب العدد في النظام التربوي التونسي مكانة متجذرة ترتبط بعلاقة منظومتنا بالمدرسة الفرنسية وجذورها التاريخية.

أمّا التّقييمات الوطنيّة فقد نظّمها الفصل 60 إذ ـ" تُنظم دوريا تقييمات وطنية تشمل عينة من التلاميذ من مستويات دراسية مختلفة. وتهدف هذه التقييمات إلى التثبت من مدى بلوغ الأهداف المرسومة من حيث نوعية التعلمات الحاصلة وقيمة مكتسبات التلميذ. تكون التّقييمات الوطنيّة إجباريّة أو اختياريّة للمرور إلى الدّراسيّة الموالية. ومن ذلك الفصل 61 الخاصّ بالتعليم الأساسي إذ "يمكن في نهاية الدراسة بالتعليم الأساسي، ولكل راغب في ذلك، اجتياز امتحان وطني للحصول على "شهادة ختم التعليم الأساسي" حسب تراتيب تضبط بقرار من الوزير المكلف بالتربية". أمّا التعليم الثانوي وخاصة الباكالوريا فقد أشار إليه الفصل 62 . إذ يختم التعليم الثانوي بكل شعبة من شعبه بامتحان وطني يحصل الناجحون فيه على شهادة البكالوريا. وتضبط أنواع شهادة البكالوريا بأمر ويضبط نظام امتحان البكالوريا بقرار من الوزير المكلف بالتربية. ولا يقتصر التقييم على التلاميذ بل يشمل مختلف المتدخلين العنوان الثاني في تقييم أداء الإطار التربوي والإداري أمّا الفصل 63 . فيقيّم أداء مختلف أعضاء الإطار التربوي والإداري بالنظر إلى المرجعيات المهنية الخاصة بهم من ناحية وباعتبار مؤشرات الجودة والنجاعة للعمل التربوي من ناحية ثانية.

ويعهد بهذا التقييم إلى مصالح التفقد البيداغوجي والإداري والمالي الراجعة بالنظر إلى الوزارة المكلفة بالتربية. ويخصّ العنوان الثالث تقييم أداء المؤسسات التربوية ويؤكّد الفصل 64 . على خضوع المؤسسات التربوية لتقييم ذاتي وتقييم خارجي يستندان إلى مؤشرات نوعية وكمية تضعها الوزارة المكلفة بالتربية للغرض وتتم مراجعتها دوريا في ضوء الأهداف المرسومة وطنيا وعلى

مستوى المؤسسة ذاتها. وتضبط بقرار من الوزير المكلف بالتربية معايير التقييم وإجراءاته. أمّا العنوان الرابع فينصّ على تقييم مردود التعليم المدرسي.

أمّا الفصل 65 . فيهتمّ يتقييّم مردود التعليم المدرسي بصفة مستمرة في ضوء مختلف التقييمات الأخرى المنصوص عليها أعلاه وباعتماد مؤشرات ومعايير نوعية وكمية متداولة عالميا. تضبط بقرار من الوزير المكلف بالتربية معايير التقييم وإجراءات الامتحانات. واجمالا أقرّ القانون عدد 80- 2002 المؤرخ في 23جويلية وهو القانون المعروف باسم" القانون التوجيهي للتربية والتعليم المدرسي" مجموعة من الإجراءات منها ما يتعلّق بالعمل على مواكبة التطورات التربوية الدولية نظريا ومنهجيا وإرساء المقاربة بالكفايات وتوظيف التكنولوجيا الحديثة. زيادة على اعتماد بيداغوجيا المشروع والتحفيز باعتماد البيداغوجيا الفارقية وإعادة النظر في التوجيه المدرسي والمسالك المؤدية إلى شهادة الباكالوريا تفاعلا مع سوق الشغل والتحولات الاجتماعية والاقتصادية محليا وإقليميا ودوليا. مع العمل على ترسيخ الوعي بالهوية الوطنية فيهم وتنمية الشعور بالانتماء الحضاري في أبعاده الوطنية والمغاربية والعربية والإسلامية والإفريقية والمتوسطية وتدعيم التفتح على الحضارة الإنسانية.

وفي إطار العمل على الارتقاء بنظام التّقييم في المنظومة التربويّة التونسيّة أعدّت وزارة التربية خلال شهر جوان 2009 دراسة حول التقييم في المرحلة الابتدائيّة وقدمت هذه الدراسة صورة شاملة عن نظام التقييم المعتمد منذ تعميم المقاربة بالكفايات. سواء في المرحلة الأولى خلال التسعينات من القرن الماضي أو إثر تطبيق القانون التوجيهي للتربية والتعليم سنة 2002. وتحتوي هذه الدراسة على أربع أبواب، خصص الباب الأول للتذكير بالاختيارات المتعلقة بالتعلم وقدم الباب الثاني نظام التقييم بالمرحلة الابتدائية واهتم الباب الثالث بإشكاليات وقضايا نظام التقييم أما الباب الرابع فقد ضمنه جملة من المقترحات لتطوير اشتغال نظام التقييم (بوحوش، 2009). قد خلصت الدراسة إلى أنّ " أن الجانب الشكلي هو الغالب على ممارسة المعلمين للتقييم: فمكونات منظومة التقييم ظلت إجراء إداريا صرفا ولم تحقق المقاصد النبيلة التي جعلت لها، ذلك أن المعلمين لا يستطيعون تحليل نتائج التقييمات التكوينية التي ينجزونها، ولا

يقدرون على التنبؤ بمصادر الأخطاء التي يرتكبها المتعلم لتشعب هذا الأمر وتباين آراء المختصين فيه، وبالتالي فإنهم لا يستثمرون نتائج التقييم ولا يقدمون العلاج المناسب". وذلك لعدّة صعوبات عانى منها النظام التربوي اجمالا والتقييم بصفة خاصة ومنها "صعوبة فنية تتمثل في عجز المعلم عن فهم صعوبات التعلم لدى التلاميذ وذلك لنقص التكوين أو انعدامه وصياغة جهاز العلاج المناسب تتبعها صعوبة أخرى من القبيل ذاته تتمثل في تشخيص النقائص حسب كل معيار من معايير التقييم من جهة وحسب درجات التملك من جهة ثانية. وصعوبة بيداغوجية تتمثل في غياب السندات الواجب اعتمادها لإنجاز التقييمات التكوينية في مجالات التنشئة الاجتماعية والتنشئة الفنية وفي أنشطة بعض المواد العلمية خاصّة وأنّ تجربة مدونات الأقسام على أهميّتها، اقتصرت على تقديم تمارين علاجية خاصة بالعربية والفرنسية والرياضيات وصمتت عن بقيّة المواد وبالتالي فإن المدرّس يجد نفسه مجبرا على صياغة اختبارات أو يلتجأ إلى الكتب الموازية.

ولا تقلّ الصعوبات الميدانية غيرها، ذلك أنّ مرحلة العلاج تتطلب عددا محدودا من التلاميذ وهو إجراء لا يمكن تطبيقه بالكثير من المدارس التي يعاني الكثير منه من الاكتظاظ. أمّا الصعوبة الاجرائيّة فتمثل في كثافة عدد التقييمات المستوجبة سنويا إذ يبلغ عددها أثني عشر (12) تقييما بالنسبة إلى العربية (8 تكوينية و3امتحانات ثلاثية وتقييم تشخيصي يستغرق اسبوعين في بداية السنة). وقد تتجاوز فترة التقييم التشخيصي في الغالب الأسبوعين أحيانا وأنّ أحد التقييمات التكوينية يتزامن مع الامتحان الثلاثي. هذا إضافة إلى ما تتطلبه هذه التقييمات المختلفة من لوجستيك تتفاوت القدرة على توفيره من مؤسسة إلى أخرى (بوحوش، 2009، ص 2-3). حتى غدا النظام التربوي التونسي في مستويات التّعليم الأساسي والثانوي نظام تقييم أكثر منه نظام تدريس وذلك رغم تأكّيد عديد الدّراسات والتّقارير على ضرورة الحد من كم التقييمات والتفكير في طرق جديدة للتقييم تجعل منه وسيلة للرقي بالمنظومة التربوية لا مكبّلا لطاقاتها.

**خاتمة**

التقييم محطّة أساسيّة في أغلب المجالات لمعرفة مدة التّقدم في إنجاز المشاريع والتوقفّ على النّجاحات لتثمينها والصعوبات لمعرفة أسبابها ومعالجتها. وقد مثّل محورا قارا تفاوتت مكانته بين قانون تربوي وأخر شهدتهم البلاد التونسيّة في تاريخها المعاصر سواء أثناء الفترة الاستعماريّة، ولا سيما قانون 1886، أو خلال مرحلة الاستقلال الوطني. ويتجاوز مفهوم التّقييم المحطّات الاشهاديّة الكلاسيكيّة إلى تقييم شامل للمنظومة التربويّة للوقوف على الهنات التي تعاني منها ومحاولة تجاوزها خاصّة وأنّ مكتسبات التلاميذ التونسيين في تراجع متواصل في مختلف التّقييمات الدوليّة وخاصة في اللغات والعلوم (أداء التلاميذ في مسابقة تيمس مثلا) ومستوى التحصيل العام الذي يفدون به إلى المرحلة الإعدادية. ويقترح الكثير من الخبراء ومن المدرّسين (76 % منهم خلال تقرير 2009 حول التقييم) بإنجاز تقييم إشهادي في نهاية المرحلة الابتدائية على المستوى الوطني". إضافة إلى تفعيل الوظيفة التكوينية للتقييم، والاستغناء عن أدوات التقييم المتداولة التي تقيس المراقي العرفانية الدنيا كاسترجاع المعلومات والتطبيق الآلي والاهتمام بقدرات التحليل والتأليف والتقييم وتوظيف المكتسبات وإعمال الفكر.

**قائمة المراجع:**

1.ابن منظور: لسان العرب. مادة، ق و م.

2.الإحصاء العامّ للبلاد التونسيّة لسنة. (1923).

3.الرّائد الرسمي التونسي. (2000). القانون التّوجيهي للتربية والّتعليم. عدد 80، 23 جويلية 2002.

4.الرّائد الرسمي التونسي. (1991). عدد80 القانون عدد 63 لسنة 1991 المؤرخ في 29 جويلية 1991،

5.الرّائد الرسمي التونسي. (1958). عدد89، السنة 102، 7 نوفمبر 1958، قانون عدد 118، لسنة 1958 بتاريخ 4 نوفمبر 1958.

6.المدرسة اللائكية للذكور بباجة. (1895 – 1896). السجل التاريخي عدد1، 1887-1899.

7.النشرة الرّسمية لإدارة التعليم العموميّ. (1953). عدد 13، أكتوبر ونوفمبر وديسمبر 1953.

8.النشرية الإحصائية السنويّة لتونس. (1940-1946 و1956 و1957-1958).

9.بوحوش، الهادي. (2009). "تقييم المدرسة الابتدائية وسبل تطوير آليات اشتغالها. وزارة التربية: التفقديّة العامة لبيداغوجيا التربية.

10.بوسعدة، حلومة. المقاربة بالكفايات في الوسط المدرسي التونسي. باردو: المعهد الأعلى للتربية والتكوين المستمرّ، الوحدة الأولى، الجزء الأول.

11.وزارة التربية القوميّة (1972). الخطوط الرّئيسيّة لإصلاح هياكل التّعليم الثانوي ونظامه، تقرير تأليفي، تونس، المدرسة الثانويّة المهنيّة بباب العلوج.

12.القلاعي، محمد عزالدين. المدرسة العرفانية. المجلة الصادقية، عدد 6، جوان 1967.

13.ابن منظور: لسان العرب. مادة، ق و م.

14.الإحصاء العامّ للبلاد التونسيّة لسنة. (1923).

15.الرّائد الرسمي التونسي. (2000). القانون التّوجيهي للتربية والّتعليم. عدد 80، 23 جويلية 2002.

16.الرّائد الرسمي التونسي. (1991). عدد80 القانون عدد 63 لسنة 1991 المؤرخ في 29 جويلية 1991،

17.الرّائد الرسمي التونسي. (1958). عدد89، السنة 102، 7 نوفمبر 1958، قانون عدد 118، لسنة 1958 بتاريخ 4 نوفمبر 1958.

18.المدرسة اللائكية للذكور بباجة. (1895 – 1896). السجل التاريخي عدد1، 1887-1899.

19.النشرة الرّسمية لإدارة التعليم العموميّ. (1953). عدد 13، أكتوبر ونوفمبر وديسمبر 1953.

20.النشرية الإحصائية السنويّة لتونس. (1940-1946 و1956 و1957-1958).

21.بوحوش، الهادي. (2009). "تقييم المدرسة الابتدائية وسبل تطوير آليات اشتغالها. وزارة التربية: التفقديّة العامة لبيداغوجيا التربية.

22.بوسعدة، حلومة. المقاربة بالكفايات في الوسط المدرسي التونسي. باردو: المعهد الأعلى للتربية والتكوين المستمرّ، الوحدة الأولى، الجزء الأول.

23.وزارة التربية القوميّة (1972). الخطوط الرّئيسيّة لإصلاح هياكل التّعليم الثانوي ونظامه، تقرير تأليفي، تونس، المدرسة الثانويّة المهنيّة بباب العلوج.

24.القلاعي، محمد عزالدين. المدرسة العرفانية. المجلة الصادقية، عدد 6، جوان 1967.

25.Bulletin Economique et Social de la Tunisie. (1949). N° 24.

26.Bureau internationale de l'éducation, Annuaire international de l'éducation (1957). Rapport présenté à la XXI Conférence internationale de l'instruction publique par le délégué du Gouvernement de la Tunisie 1597-1958, Vol XX.

27.Direction générale de l'instruction publique. (1894). Note relative aux indigènes pourvus du certificat d'études primaires. In BOIP, N°53.

28.Direction générale de l'instruction publique. (1945-1946). Instructions du 20 novembre 1945 relatives au C.E.P et au concours d'admission en 6ème. BOIP, N° 12.

29.Le Petit Matin. 12septembre 1928

30.Lycée de Jeunes filles Armand Fallières. Ecole Jules Ferry. Monographie : 1885 – 1914.

31.Ministère de l'Education National. (1972). Schéma directeur pour une réforme des structures et de l'organisation de l'enseignement secondaire, rapport de synthèse.

32.Petitgean, Brigitte. (1980). Formes et fonctions des différents types d'évaluation. In Pratique : Linguistique, littérature, didactique, n° 44, 1980, l'évaluation, p p 5-20.

33.Zaouch, abedeljeli. (1900). L'enseignement des indigènes, Tunis, Imp. H. Brigol.

# دور أنظمة الحماية الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: دراسة تحليلية لواقع أنظمة الحماية الاجتماعية في سلطنة عُمان.

**أحلام بنت ناصر بن سالم الكلبانية**

**جامعة السلطان قابوس، مسقط– سلطنة عمان**

**ملخص:** تهدف هذه الدراسة إلى تتبع واقع أنظمة الحماية الاجتماعية في سلطنة عُمان ودورها في توفير الحماية الاجتماعية بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة 2030م. تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي تصف أنظمة الحماية الاجتماعية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإلى أي مدى تتوافق هذه البرامج مع أهداف التنمية المستدامة والالتزام بتنفيذها. كما تحاول الدراسة توضيح الإطار النظري للتنمية المستدامة من حيث المفهوم والأهداف والأبعاد، فضلًا عن إلقاء الضوء على أنظمة الحماية الاجتماعية في السلطنة منذ نشأتها. بالإضافة إلى بحث التغيرات والتطورات التي رافقت هذه البرامج ودورها في تحقيق الحماية الاجتماعية. علاوة على ذلك، تحاول الدراسة الخروج بتوصيات ومقترحات من شأنها تعزيز دور أنظمة الحماية الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يتوافق مع الأوضاع الراهنة في سلطنة عمان. من ناحية المنهجية البحثية، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل دور أنظمة الحماية الاجتماعية في تحقيق الأمن والحماية الاجتماعية في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وما ينتج عنها من ظواهر تؤثر في تحقيق الهدف الأسمى لأنظمة الحماية الاجتماعية وهو حماية الفئات الضعيفة والهشة في المجتمع العُماني.

**الكلمات المفتاحية:** دور، أنظمة الحماية الاجتماعية، أهداف التنمية المستدامة، سلطنة عمان.

# The role of social protection systems in achieving Sustainable Development Goals (SDGs): An analytical study of the reality of social protection systems in the Sultanate of Oman

**Ahlam Nasser Salim AL Kalbani, Master of Society Science, Sultan Qaboos University, Muscat, sultanate of Oman**

**Abstract:** The current study aimed to track the reality of social protection systems in the Sultanate of Oman and their role in providing social protection in line with the 2030 Sustainable Development Goals (SDGs). This study is considered one of the descriptive studies that describes the social protection systems in order to achieve SDGs, and to what extent these programs are compatible with the goals and the commitment to their implementation. The study also attempts to clarify the theoretical framework for sustainable development: concept, objectives and dimensions, as well as to shed light on the social protection systems in the Sultanate since the beginning of its inception. In addition, it investigates the changes and developments that accompanied these programs and their role in achieving social protection. Moreover, the study attempts to come up with recommendations and proposals that would enhance the role of social protection systems in achieving SDGs in a way that is compatible with the situations in the Sultanate of Oman. In terms of the research methodology, this study relies on the descriptive analytical approach in analysing the role of social protection systems in achieving security and social protection in light of social and economic changes and the resulting phenomena that affect the achievement of the ultimate goal of social protection systems, which is to protect the weak and fragile groups in the Omani society.

**Keywords**: role, social protection systems, sustainable development goals, Sultanate of Oman

**مقدمة الدراسة:**

تُعد الحماية الاجتماعية واجباً أصيلا من واجبات الدولة وحق من حقوق المواطنين لذا وجب على الدولة تتبنى سياسات اجتماعية جيدة وفعّالة تكون قادره على مواجهة الفقر والعوز والبطالة والتهميش الاجتماعي فضلا عن تشجيع هذه السياسيات وأيضاً تشجيع مؤسسات المجتمع المدني لدعم أنظمة وبرامج للحماية الاجتماعية تكون عادلة تكفل حقوق المواطنين وتحفظ كرامتهم ولا تتركهم تحت تأثير تقلبات اقتصاد السوق الحر التي تتعارض مع برامج الحماية الاجتماعية. (أحمد عبد الحميد سليم، دس، –ص253)

تتعد أنظمة الحماية الاجتماعية من مجتمع إلى آخر وتختلف أشكالها ومساميتها، لكن تتفق في تحقيق هدف واحد وهو حماية أفراد المجتمع ضد أي خطر اجتماعي الذي ينتج جراء التغيرات والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والصحية في أي مجتمع ما، وأشارت دراسة (كارميلو ميسا لاجو،2008) إلى التجربة التي طبقتها دولة تشيلي من خلال تطبيق إجراءات لإصلاح نظام الرعاية الصحية والمعاشات والمساعدات الاجتماعية بالاستعانة بالحوار المجتمعي مع التأكيد على ضرورة زيادة فاعلية أنظمة الرعاية الاجتماعية وتقديمها للمستفيدين بطريقة سهلة وتحقق الحماية الاجتماعية.

لذا تعد برامج الحماية الاجتماعية من العوامل الدافعة لدفع عجلة التنمية في كل المجتمعات وتحقيق العدالة الاجتماعية وعلى إثر هذا أمر، بادرت كل دول العالم بإنشاء أنظمة للحماية الاجتماعية فعندما يشعر الأفراد بالأمان الاجتماعي ويستفيدون من خدمات برامج الحماية الاجتماعية، ولا سيما في انتشار المخاطر، فهذا بطبيعة الحال ينعكس على التنمية البشرية وأيضا تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

والعديد من بلدان العالم النامي نجحت في السيطرة والتقليل من آثار المخاطر الاجتماعية والاقتصادية الصحية من خلال تبنيها عددًا من البرامج والسياسات ركزت في تنمية جانب او قطاع حيوي ومهم (وداد عباس،2018، ح). وتحظى دول مجلس التعاون الخليج العربي بتجارب

في مجال الحماية الاجتماعية، حيث مع مقاربات الدولة الحديثة سعت كل هذه الدول بإنشاء شبكات حماية اجتماعية المواجهة الفقر والبطالة والأمراض والأوبئة وأية مخاطر أخرى قد تتعرض لها هذه المجتمعات، وسلطنة عمان دأبت كغيرها من الدول الخليجية بإيجاد شبكات أمان اجتماعي وقد مرت هذه الشبكات بتطورات تواكب مجريات المجتمع العماني.

**أولا: مشكلة الدراسة:**

نسعى في هذه الدراسة تسليط الضوء على دور أنظمة الحماية الاجتماعية في السلطنة لتوفير الحماية الاجتماعية بما يتناسب مع أهداف التنمية المستدامة 2030، يتحقق دور أنظمة الحماية الاجتماعية في توفير الحماية الاجتماعية من خلال تعزيز دور المحافظات والمجتمعات المحلية في كافة مراحل عملية التنمية بدءً من إعداد الاستراتيجيات والخطط روابط بمراحل التنفيذ والمتابعة والتقييم المختلفة ومن هذا المنطلق أولت الخطة الخمسية العاشرة (2021-2025) وما سبقتها من خطط اهتماماً خاصا بتنمية المحافظات بهدف تحقيق نمو متوازن لثمار التنمية على المواطنين في مختلف أنحاء البلاد فضلا عن تحقيق مستويات جيدة متقاربة بين المحافظات في مجالات التعليم ،الصحة، الخدمة الاجتماعية وتطوير البنية الأساسية والخدمات للمرافق العامة وتوفير فرص العمل، كما اكدت سلطنة عمان على أهمية توافر الكفاءة المالية حتى تكون أنظمة الحماية الاجتماعية قادرة على تحقيق أهدافها من خلال تحسين خططها الإنمائية بحيث تكون الخطط اكثر قدرة على رصد المخصصات المالية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، كما تولي السلطنة اهمية كبيرة لتطور التكنولوجي ودى جاهزية السلطنة للثورة الصناعية الرابعة وتسخيرها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأشار تقرير "الجاهزية للإنتاج المستقبلي 2018" الصادر من منتدى الاقتصادي العالمي بان سلطنة عمان تحتل المرتبة 45 من أصل 100 دولة في محركات الإنتاج، ناهيك عن المرتبة 70 من أصل 100 دولة في مكونات الإنتاج، والجدير بالذكر خلال هذا التقرير تم استعراض الاستراتيجيات الوطنية التي تتبناها السلطنة منذ عام 2011 في هذا المجال، وتؤمن السلطنة بمبدأ بأن ما لا يمكن قياسه لا يمكن تحقيقه ومن هذا المنطلق انشاء المركز الوطني للإحصاء والمعلومات قاعدة بيانات لأهداف ومؤشرات التنمية

المستدامة(المجلس الأعلى للتخطيط التقرير الوطني الطوعي الأول لسلطنة عمان2019،- ص11)

من هذا المنطلق وجدت الدراسة انه من خلال التركيز على موضوع الحماية الاجتماعية دورها في تحقيق اهداف التنمية المستدامة سيتسنى لصناع القرار والجهات المسئولة عن قطاع الحماية سن السياسات التي تسهم بالارتقاء بأنظمة الحماية الاجتماعية التي تناسب متغيرات الفترة الحالية، وعلية فإن الدراسة الراهنة تحاول على التساؤل التالي:

ما دور أنظمة الحمية الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟ ما مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها وابعادها؟ ما التغيرات والتطورات التي طرأت على أنظمة الحماية الاجتماعية في سلطنة عمان؟

**ثانيا: أهمية الدراسة:**

**الأهمية النظرية:**

وتنبع أهمية هذه الدراسة من العلاقة التكاملية بين أهداف برامج وأنظمة الحماية الاجتماعية وبين تحقيق التنمية المستدامة في أبعادها لمواجهة آثار الازمات والمخاطر الواقعة والمخاطر المتوقع حدوثها مستقبلا.

-بالإضافة إلى انها ستمثل إضافة نوعية للمكتبة العمانية فيما يتعلق بالدراسات المتعلقة بأنظمة الحماية الاجتماعية أدوارها، وستسهم في إثراء الدراسات والأطر النظرية بإلقاء المزيد من الضوء على الحماية الاجتماعية واهداف التنمية المستدامة

-قد تسهم نتائج هذه الدراسة في تزويد الباحثين في مجال الحماية الاجتماعية، تجويد خدمات المناطة بالأنظمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة2030

**الأهمية التطبيقية:**

–تساهم نتائج هذه الدراسة في تحقيق الحماية الاجتماعية من خلال تسليط الضوء تعبئة المجتمعات المحلية بأنظمة لتنفيذ مخططات الحماية الاجتماعية من خلال إطلاق حزم مالية تضمن عد إغفال أي جهة بالتزامن وتعزيز التأهب لحالات المخاطر الاقتصادية والصحية والاجتماعية والاستجابة لها.

–تفيد نتائج الدراسة المسؤولين وواضعي السياسات الاجتماعية في رسم السياسات للحماية الاجتماعية المناسبة لكل مرحلة واتخاذ القرارات المرتبطة بموضوع الأمن الاجتماعي لتحقيق اهداف التنمية المستدامة بشكل واضح وملموس في المجتمع العماني

وتعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل دور أنظمة الحماية الاجتماعية في السلطنة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وموائمة برامجها مع هذه الأهداف والالتزام في تنفيذها.

**ثالثا: هداف الدراسة:**

**تهدف هذه الدراسة في الآتي:**

توضيح الإطار النظري لتنمية المستدامة مفهومها وأهدافها وأبعادها.

التعرف على لأنظمة الحماية الاجتماعية في السلطنة منذ بداية نشأتها والتغيرات والتطورات التي صاحبت هذه البرامج ودورها في تحقيق الحماية الاجتماعية، ومحاولة تحقيق أنظمة الحماية الاجتماعية في السلطنة دورها بتطبيق أهداف التنمية المستدامة في كل أبعادها لاسيما بعدها الإنساني.

**رابعا: مفاهيم الدراسة**

ولكي نوضح الدراسة بشكل أعمق وأسهل والغموض في الموضوع لابد أن نتطرق إلى مفهومين أساسين في هذه الدراسة هما:

الحماية الاجتماعية(social protection) : "هي مجموعة من الآليات والمؤسسات التي ترتكز على مبادئ التكافل والتضامن وتضمن للأفراد حق الحماية من المخاطر الاجتماعية المتمثلة في

الأمراض والبطالة والمخاطر التي قد تنجم أثناء العمل والفقر، وحماية المتقاعدين عن العمل وذوي الاحتياجات الخاصة". (محمد سيد فهمي، 1998، –ص30–31)

وتعرفها (منظمة الإسكوا،2020،– ص73) على أنها "مجموعة من الإجراءات والسياسات والبرامج العامة والمصممة لمواجهة الفقر وعدم المساواة ودعم النمو الشامل، وذلك عن طريق تعزيز رأس المال البشري وفرص العمل، فضلا عن قدرة الأفراد على إدارة المخاطر الاجتماعية والاقتصادية والحياتية التي تواجههم"

التنمية المستدامة (sustainable development): "هي ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على قدر متساو من الحاجات التنموية لأجيال الحاضر والمستقبل"(بوثلجة عبد الناصر وبورحله ميلود،2012، –ص 224) وقد وضعت الأمم المتحدة سبعة عشر هدفاً للتنمية المستدامة لتحقيقها بحلول 2030 وعلى اختلاف وتعدد مفاهيم التنمية المستدامة إلا أنها تظل عملية مستمرة هدفها وغايتها الإنسان فضلا عن هدفها الأسمى في تحقيق التوازن بين الأنساق المختلفة في المجتمع بمختلف أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ويعرفها (ص عيشي،2012،– ص136) على أنها "حلولا منطقية لضمان استمرارية العيش من جيل إلى آخر، إذ تتطلب أن يعمل بتناسب مع الزيادة السكانية، ويستند إلى منطق التوزيع العادل وتحسين نوعية الحياة، وذلك بالتوازي مع عملية التطوير والنمو الاقتصادي دون الإضرار بالموارد الطبيعية والبيئية" بهذا التعريف تكون التنمية المستدامة توجه لكل المجتمع مع مراعاة حاجات وحقوق الأجيال القادمة وهذا يعطيها طابع الاستدامة.

وبالرغم من اختلاف مفاهيم التنمية المستدامة بحسب الباحثين في هذا الشأن، وبحسب المفاهيم التي تضعها المنظمات العالمية المختصة بالتنمية المستدامة إلا ان هناك اتفاق كبير بين تلك المفاهيم بأن من اهم اهداف التنمية المستدامة تسعى الى تحقيق مبدا المساواة في الحقوق لكل المواطنين وتحقيق التوازن بين افراد كل المجتمعات

**أولا: خصائص التنمية المستدامة**

وللتنمية المستدامة عدة خصائص يمكن ذكرها في الآتي (جوان،2021،- ص 429):

هي تنمية طويلة المدى بمعنى أنها تتخذ العامل الزمني كأساس لها فهي تنمية تراعي حق الأجيال الحاضرة واللاحقة من الموارد الطبيعية.

أيضا تكون متعددة ومترابطة تقوم على أساس من التخطيط والتنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (عناصر التنمية المستدامة مترابطة ولا يمكن الفصل بينها؛ نظرا لشدة التداخل بين هذه الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية).

التنمية المستدامة تحرص على أهمية تطوير الجوانب الثقافية ومراعاة حضارة كل مجتمع.

التنمية المستدامة في أساسها توجهه الى الفئات الأكثر فقرا وذلك للسعي للحد من الفقر العالمي.

وقد وضعت الأمم المتحدة سبعة عشر (17) هدفا في عام 2015 بهدف القضاء على الفقر وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص للجميع على كوكب الأرض لكي يتمتع بالصحة وإحداث تحولات في النظم المالية والاقتصادية والسياسية وذلك لضمان حقوق الانسان. في المقابل حتى تتحقق هذه الأهداف لابد من إرادة سياسية كبرى وإجراءات تتخذها الحكومات ككل.

**ثانياً: أهداف التنمية المستدامة**

تُعد أهداف الحماية الاجتماعية بمثابة خارطة طريق شاملة من شأنها تعالج الأسباب الجذرية للظاهرة الفقر وهي أيضا بمثابة مبادئ وغايات واضحة لجميع بلدان العالم لتعتمدها وفقا لألوياتها وخططها الوطنية. بناء على ما تقدم يمكن ذكر الأهداف في الآتي (تقرير التنمية البشرية،2020، –ص 25–33)

القضاء على الفقر بجميع أشكاله: كان التقدم العالمي نحو تحقيق الهف "1" قد تباطأ بحيث أن العالم لم يسر في المسار الصحيح لإنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030 كان هذا قبل تفشي

جائحة الفيروس التاجي (كوفيد 19)، ونتيجة ما خلفه هذا الفايروس من آثار اقتصادية أثرت على كل فئات المجتمع بما فيها الفئة الضعيفة الفقيرة؛ وعلى هذا الأمر تدعو الحاجة إلى أهمية توفير أنظمة للحماية الاجتماعية تكون قوية لحماية الفقراء والضعفاء، فضلا عن التأهب الفعال للأزمات والأخطار التي من الممكن أن تسبب الكثير من الكوارث.

القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة:

بحسب تقرير اهداف التنمية يرى أن القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي يمثلان تحدياً كبيرا ولا سيما في أعقاب جائحة كوفيد (19) فعلى الصعيد العالمي لا يزال الجوع وانعدام الأمن الغذائي في ازدياد، وكما يستمر تأثير سوء التغذية على ملايين الأطفال، فالتباطؤ الاقتصادي والإجراءات التي اتبعت لمواجهة تفشي جائحة كورونا هذا من شأنه يزيد من حدة آثار انعدام الأمن الغذائي وانتشار الجوع ونظرًا إلى ذلك تحتاج هنا بلدان العالم إلى اتخاذ إجراءات فورية للحافظ على التدفق التجاري، تعزيز سلاسل الإمدادات الغذائية، وزيادة الإنتاج الزراعي.

ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار:

مع استمرار التقدم في المجالات الصحية حتة نهاية 2019 ولكن معدل هذا التقدم لم يكن كافياً لتحقيق غايات الهدف "3" فأزمة جائحة كورونا أثرت بشكل كبير في تحقيق الحماية الصحية حيث سرعة انتشار لفايروس أدى إلى خسارة الكثر من الأرواح البشرية، بالإضافة إلى التأثير المباشر على النظم الصحية في مختلف بلدان العالم وتعطلت الكثير من الخدمات الصحية، وهذا ينطبق بشكل خاص على البلدان التي تعجز نظمها الصحية عن مواجهة الطفرة في الطلب بسبب نقص العاملين في مجال الرعاية الصحية والمعدات واللوازم الطبية.

ضمان حق التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع:

تحقيق هذا الهدف بحسب تقرير أهداف التنمية المستدامة يشير إلى عدم اتجاه العالم في المسار المحدد لتحقيق غايات التعليم لعام 2030م، مع التأخر في تحقيق هذا الهدف تزامن مع تأثير

الجائحة على نظم التعليم في مختلف بلدان العالم حيث عمدت أغلب دول العالم إلى إغلاق المدارس كإجراء احترازي لمنع تفشي الفايروس الأمر الذي أدى إلى التأثير السلبي على نتائج التعليم والنماء الاجتماعي والسلوكي لدى الأطفال والشباب.

كما يمكننا ان نلخص بقية الأهداف الأخرى في الآتي (أبوزنط عثمان م غ،2010، – ص30–31):

احترام البيئة الطبيعية: هناك ارتباط وثيق بين التنمية المستدامة والبيئة فلا يمكن أن تتحقق تنمية مستدامة ما لم يكن هناك حفاظ على البيئة واحترامها بشكل متكامل ومنسجم، فنظافة البيئة أساس لحياة الإنسان، وحمايتها يؤدي إلى تنمية وطنية مستدامة من خلال تحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان إطار معيشي لائق وسليم يحقق تنمية شاملة ومستدامة للجميع.

توعية السكان بالمخاطر البيئية: عندما يكون هناك وعي مجتمعي بالحفاظ على البيئة هذا ينعكس على تحقيق التنمية الشاملة فضلا عن حث الأفراد على إيجاد الحلول وتنفيذ ومتابعة البرامج والمشاريع والسياسات في سبيل ذلك.

تحقيق استغلال أمثل وعقلاني للموارد: لا تتحقق التنمية المستدامة ما لم يتم استغلال الموارد المتاحة سواء كانت بشرية مالية بشكل عقلاني ومنطقي ويكون مخططا له ومدروسا حتى لا يكون هناك هدر واستنزاف للموارد بطريقة عشوائية وفقدها فضلا عن الحفاظ على هذه الموارد حتى تستفيد بها الأجيال القادمة.

ربط التكنولوجيا الحديثة والمعاصرة بأهداف المجتمع: يتم ذلك من خلال توظيف التكنولوجيا في تحقيق أهداف أفراد المجتمع مع مراعاة التخفيف من حدة الانعكاسات السلبية على المجتمع.

إحداث تغييرات مستمرة في حاجيات وأولويات المجتمع: لابد من إسقاط تغييرات جديدة في حاجات المجتمع بما يناسب كل مرحلة زمنية ومن أجل تحقيق التوزان في كافة المجالات الحياتية وتفعيل التنمية الاقتصادية والتحكم الفعّال في المشاكل والاخطار المتوقع حدوثها.

وتجدر الإشارة أن التنمية المستدامة هي عملية متعددة الأبعاد تشتمل على إعادة التنظيم والتوجيه للاقتصاد الداخلي والاجتماعي والبيئي وهذه الأبعاد تكون متكاملة فيما بينها كما يوضحها (محمد مسعودي، على مسعودي وقعيد إبراهيم، 2019، –ص 204–205)

البعد البيئي: إذا كانت التنمية المستدامة ضرورة ملحة لتحقيق الرخاء والرفاهية فهذا لن يتأتى إلا بوجود نوعية البيئة الجيدة والحفاظ عليها وتنميتها عبر الأجيال، فالبيئة تؤثر وتتأثر بما يحدثه الإنسان من اعتداء على الطبيعة وهنا لابد من الإدراك بأهمية إدارة البيئة بشكل سليم ومتوازن، كما أن الاهتمام بالبيئة يعد أساسا وركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية لأي مجتمع، فالحفاظ على الموارد الطبيعية التي تعُد أساس كل الأنشطة هذا يسهم في تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي ملموس.

البعد الاجتماعي: ينصب البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في توفير المتطلبات المادية والنوعية للحياة وهذا من شأنه يخلف مجتمعا قويا متماسكا، كما يهتم البعد الاجتماعي للتنمية في توفير الرعاية الصحية والتعليمية والحد من الفقر وتحقيق العدالة في توزيع الثروات فضلا عن التوسيع في نطاق المشاركة السياسية وحرية التعبير عن الرأي فهذا يجعل من المجتمع أفراده مستعدين للعطاء والتضحية والتكاتف وتحقيق العمل الاجتماعي الأمر الذي يؤدي إلى زيادة العقلانية في استغلال الموارد المتاحة استغلال أمثل والحفاظ عليها للأجيال القادمة.

البعد الاقتصادي: يسعى البعد الاقتصادي إلى تحقيق الاستدامة لنمو الدخل المحلي للفرد بجوانبه الكمية والكيفية والنوعية شريطة تحقيق هذا النمو دون المساس بالبيئة كما أنه لابد أن يكون مقروناً بخلق مزيد من الفرص التشغيلية للأفراد المجتمع كما يجب أن يحقق النمو الكفاءة الاقتصادية في إطار من العدالة الاجتماعية بين الأجيال وداخل الأجيال.

وخلاصة القول تسعى هذه الأبعاد لتحقيق التكامل فيما بينها حتى تتحقق تنمية مستدامة عادلة ومتوازنة في كل المجتمعات. كما أن التنمية المستدامة تتطلب لتحقيقها إيجاد مؤسسات تمارس عملها المؤسسي بطريقه ملموسة وسلسلة حتى تحقق التنمية أهدافها بطريقة عادلة وشاملة وهنا

سعت السلطنة من مقاربة الدولة الحديثة إلى إرساء أحد دعائم التنمية المستدامة من خلال إنشاء أنظمة للحماية الاجتماعية لكل فئات المجتمع وخلق مجتمع مغطى تأمينيا لمواجهة كل المتغيرات والتطورات التي تحدث في الحاضر استشراف هذه التغيرات مستقبلاً.

**ثالثًا: أنظمة الحماية الاجتماعية في سلطنة عمان**

الجدير بالذكر أن السلطنة تُعد من الدول التي لاتزال الحكومة تتكفل فيها بتوفير الحماية الاجتماعية للمواطنين والجدير بالذكر أن السلطنة شهدت تطورا واضحا وملموسا في سياسات الحماية الاجتماعية واكب التطورات الدولية في سياسات الحماية الاجتماعية واعتمدت السلطنة على النظام المؤسساتي لحماية فئات وشرائح المجتمع (أحلام الكلبانية،2021، – ص 48) وسوف نعرض بعضًا من الأنظمة في الآتي:

**نظام التأمينات الاجتماعية:**

هو نظام يغطي العاملين في القطاع الخاص وتعد هيئة التأمينات الاجتماعية الجهة الرسمية المسؤولة عن هذا النظام التأميني والذي يعد أحد آليات الحماية الاجتماعية، وتعمل الهيئة بموجب قانون التأمينات الاجتماعية رقم (91/72) وتعديلاته والقاضي بحماية جميع العمانيين العاملين في القطاع الخاص ذلك وفقا لقانون العمل العماني، كما صدر نظام التأمينات الاجتماعية عام 2000 والذي غطى العاملين العمانيين في الخارج (وزارة التنمية الاجتماعية،2015، – ص 24).

**صندوق الحماية الاجتماعية وصندوق تقاعد الأجهزة العسكرية:**

هو أحد آليات الحماية الاجتماعية التي تمت إعادة هيكلتها بحسب المرسوم السلطاني رقم (2021/33) وتكون لصندوق شخصيته الاعتبارية ويتمتع بالاستقلال المالي والإداري، وأيضا تم إنشاء صندوق تقاعد الأجهزة العسكرية موحد يضم كل القطاعات العسكرية، كما وضع مشروع

قانون الحماية الاجتماعية الذي يتضمن النظم التقاعدية الواجب تطبيقها على كافة الموظفين والعاملين والاحكام ذات الصلة بمنظومة الحماية الاجتماعية.

الإسكان الاجتماعي:

برنامج المساعدات السكنية يهدف إلى بناء أو إعادة بناء أو إجراء إضافات أو ترميم المساكن لأسر الضمان الاجتماعي والأسر محدودة الدخل التي لا يتجاوز دخلها الشهري عند تقديم الطلب ووصول الدور مبلغا وقدره (300) ريال عماني وتحدد قيمة المساعدة في هذا البرنامج وفق القرار الوزاري رقم 20/ 2020 وقد بلغ عدد الطلبات لهذا البرنامج في الانتظار حوالي 69 ألف طلب. والجدير بالذكر وبحسب ما أشار اليه (التقرير النصف السنوي لوزارة الإسكان والتخطيط العمراني سلطنة عمان،2021) استفادة (210) من الأسر العمانية من هذا البرنامج بمختلف ولايات محافظات السلطنة.

**القروض الإسكانية:**

بدأ هذا البرنامج في عام 1991م ويقدم قروضا سكنية بدون فوائد للمواطنين من ذوي الدخل المحدود الذين لا يقل دخلهم عن (301) ريال عماني شهريا ولا يتجاوز (400) ريال عماني عند تقديم الطلب ولا يزيد عن (500) ريال عماني عند حصول الموافقة، أما أصحاب الحِرف فيتم تقدير الدخل بحساب متوسط دخلهم الشهري خلال السنة الواحدة على أن يكون في حدود المبلغ المشار إليه حينما يصل الدور إليهم، ويبلغ الحد الأقصى للقرض (20) ألف ريال عماني، ويسدد على أقساط شهرية لا تتجاوز (25%) من إجمالي دخل المقترض، وتكون الأولوية في استحقاق القروض السكنية للحالات التي يهدم مسكنها كليا أو جزئيا بسبب حريق أو كوارث طبيعية وأية حالات أخرى تقدرها الوزارة، وفى غير الحالات المشار إليها تكون الأولوية بحسب تاريخ تقديم الطلب.

**برنامج قروض بنك الإسكان العماني:**

تعد قروض بنك الإسكان أحد آليات الحماية الاجتماعية متمثلة في قروض سكنية لفئات اجتماعية مختلفة في المجتمع مع إعطاء أولوية لأسر الدخل المحدود وهناك مجموعة من الشروط يجب توافرها في الحالة المتقدمة لطلب القرض من أهم هذه الشروط أن يكون له دخل شهري ثابت لكي يتمكن من الحصول على القرض وغيرها من الشروط (بنك الإسكان الاجتماعي العماني،2021)

**نظام الضمان الاجتماعي:**

هو نظام حماية اجتماعية لفئات معينة ممن تتوافر فيهم شروط خاصة تؤهلهم لتلقي معاش الضمان الاجتماعي ويبلغ عدد الفئات المستفيدة ثمان فئات (الأيتام، الأرامل، والمطلقات والبنت غير المتزوجة، والشيخوخة المهجورة، ليس لديهم دخل كافٍ للمعيشة ولا يوجد لهم معيل ملزم قادر على النفقة (قانون الضمان الاجتماعي العماني ،1984).

نظام الأمان الوظيفي:

يعد نظام الأمان الوظيفي الذي أُنشئ في مارس عام 2020 أحد أنظمة الحماية الاجتماعية في السلطنة من أجل حماية الأيدي العاملة الوطنية المنهية خدماتهم قسرا من القطاع الخاص وفي أغسطس من العام نفسه أصدر جلالة السلطان حفظه الله ورعاه مرسوما سلطانيا قاضيا بإصدار نظام الأمان الوظيفي والذي تسري أحكام هذا النظام بشكل إلزامي على المؤمن عليهم من العاملين داخل السلطنة.(www.omandaily.om)

والجدير بالذكر قد أعيد هيكلة أنظمة التقاعد والحماية الاجتماعية في سلطنة عمان من خلال المرسوم السلطاني رقم (2021/33) والذي قضى بإنشاء صندوق للحماية الاجتماعية وأيضا صندوق تقاعد الأجهزة العسكرية وذلك في إطار سعي السلطنة لتحقيق الإصلاح الاقتصادي

وترى الباحثة بالرغم من تعدد أشكال أنظمة الحماية الاجتماعية في السلطنة وبالرغم من إصدار جملة من القوانين ساهمت في تطور منظومة الحماية الاجتماعية إلا أن المنظومة بحاجة إلى المزيد من التشريعات الناظمة للحماية الاجتماعية ولا سيما في ظل التغيرات والتطورات الراهنة فضلا عن اتخاذ تدابير وآليات لقياس مدى فاعلية هذه الأنظمة وقدرتها على الاستمرارية بحسب مقتضيات الفترة الراهنة. ولكون السلطنة ملتزمة بتفعيل أهداف التنمية المستدامة ولم يتأتَ هذا التفعيل إلا من خلال تفعيل أنظمة الحماية الاجتماعية دورها بطريقة مناسبة تكون قادرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويمكننا من خلال هذه الورقة عرض دور أنظمة الحماية الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الآتي:

**الهدف الأول: القضاء على الفقر**

يُعنى هذا الهدف بالقضاء على الفقر ويشمل هذا الهدف الفئات الأكثر ضعفا في المجتمع وزيادة توفير فرص الوصول إلى الموارد والخدمات الأساسية وتحقيق نمو اقتصادي شامل من خلال توفير وظائف مستدامة للجميع وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، وسلطنة عمان صُنفت ضمن أعلى 29 دولة من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهذا تحقيق للتوجه الاستراتيجي نحو توفير حياه كريمة مستدامة بحسب ما جاء في رؤية عمان. (رؤية عمان 2040، –ص 27) كما ضمت السلطنة هذا الهدف في الخطط التنموية الخمسية لتطبيق برامج حماية اجتماعية للقضاء على الفقر كبرنامج الضمان الاجتماعي وتوفير مساكن اجتماعية لهم وفرص عمل لأبناء اسر الضمان الاجتماعي وأيضا لأبناء اسر الدخل المحدود وإيجاد مشاريع مساعدة لدعم هذه الأسر وتوفير منح دراسية ما بعد المدرسي مخصصة لأبناء هاتين الفئتين. أوضح (التقرير السنوي لوزارة التنمية الاجتماعية لعام 2020،–ص 11) عدد حالات الضمان الاجتماعي المستفيدة من معاش الضمان (72,836) حالة بواقع (132,380) فردا بالإضافة إلى مساعدات الإغاثة والطارئة الخاصة التي تقدم لهذه الأسر إذ بلغت نسبة المساعدات الجماعية 60,0% في حين بلغت نسبة المساعدات الفردية 39,4%، أما المساعدات لحالات الدخل المحدود المستفيدة من مساعدات الإغاثة الفردية 33,1% والمساعدات الجماعية 66,9% مع ذكر هذه الأرقام

والمؤشرات إلا أن( التقرير الوطني الأول للسلطنة عن أهداف التنمية المستدامة، 2019،–ص 21) بيَّن أن مؤشرات الفقر التي قد جاءت في أهداف التنمية المستدامة لا تنطبق على سلطنة عمان وأنها تجاوزت هذه المرحلة بأشواط حيث إن السكان يعيشون بقوة شرائية لـ 1.9دولار يوميا وهي صفر في المائة من واقع بيانات مسح نفقات الأسرة من نتائج الربع الأول من مسح 2019 /2018

وكما ذكرنا سابقا نظام الحماية الاجتماعية لمكافحة الفقر ممثلا في نظام الضمان الاجتماعي يسعى لتحسين حياة ثمان فئات تكون أكثر احتياجا من غيرها في المجتمع ولا يكون لديها معيل قادر على النفقة عليها، كما أن وزارة التنمية الاجتماعية وضعت استراتيجية العمل الاجتماعي (2016– 2019) والتي ترتكز على مبادئ الاندماج الاجتماعي، والانصاف والتمكين وهدف هذه الاستراتيجية توفير منظومة حماية تتسم بالفعالية والكفاءة والاستدامة وتساهم في التمكين الاجتماعي والاقتصادي للفئات المحتاجة والأكثر احتياجا من خلال الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والقطاع الأهلي. كما أن السلطنة وتحقيقا لمبدأ العدالة الاجتماعية سعت من خلال منظومة دول مجلس التعاون الخليجي بتبني نظام موحد لمد الحماية الاجتماعية للمواطنين العاملين خارج السلطنة لتوفير حماية وضمان حياه كريمة وآمنة لهؤلاء الأفراد وأسرهم وقد تكللت جهود هذا النظام بالنجاح حيث أصدر المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبدء التطبيق الفعلي للنظام، حيث بلغ عدد المسجلين بالنظام الموحد لمد الحماية بنهاية 2018 (6823) سواء العاملين في القطاع العام والخاص الذي أدى هذا إلى تحقيق الاستقرار للعاملين وحماية حقوقهم التقاعدية.( تقرير الأول للسلطنة لأهداف التنمية المستدامة ،2019 ،–ص 22)

يعد نظام الضمان الاجتماعي أوسع نطاقا من أنظمة الحماية الاجتماعية الآخرى حيث يقدم خدماته لشريحة كبيرة من المجتمع وهي فئة الفقراء والحكومة في السلطنة بمفردها تتحمل كل أعباء تمويل النظام ،ونظرا لتغيرات التحولات الاجتماعية في المجتمع العماني الأمر الذي يؤدي إلى ظهور فئات جديدة بحاجة إلى حمايتها ،فضلا عن ظهور مخاطر اجتماعية واقتصادية وصحية والتي تؤثر بشكل كبير على هذه الفئة بالتالي يجب على الحكومة إعادة النظر في قيمة

معاش الضمان الاجتماعي وإيجاد حلول لتعزيز الاستدامة المالية لهذا النظام وبقية أنظمة الحماية الاجتماعية فضلا عن توفير قاعدة بيانات مصنفة بحسب النوع الاجتماعي والتجديد فيها بحسب كل جديد

الهدف الثالث: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية لجميع الأعمار.

من خلال هذا الهدف تسعى السلطنة لتوفير الحماية الاجتماعية الصحية لأفرادها في المجتمع حيث قطعت سلطنة عمان شوطا كبيراً في مجال الحماية الصحية وانعكس هذا في التحسن الملحوظ في صحة المجتمع. ومن مؤشرات ذلك التحسن الانخفاض الواضح في معدلات الوفيات على مدى سنوات وخاصة وفيات الرضع ودون الخامسة، ويظهر (التقرير الطوعي الأول للسلطنة،2019، –ص 26) معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (11.7 ،11.4) ما بين عامي 2016 و2017.

كما أن النظم الصحية في السلطنة قدمت العديد من الإجراءات للتحكم في الأمراض المعدية مما أدى استئصال العديد منها فضلا عن وصول باقي الأمراض المعدية إلى مستوياتها المتوطنة، واتخذت أيضا إجراءات للتصدي الوبائي للأمراض غير المعدية بهدف التحكم فيها، وضعت السلطنة خفض الوفيات بحوادث المرور ضمن أولوياتها ووضحت المؤشرات الصادرة عن شرطة عمان السلطانية بانخفاض ملحوظ في وفيات الحوادث والاصابات الناجمة عنها حيث بلغت الحوادث خلال عام 2020 (1342) حادثا (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، 2020)

كما أن سلطنة عمان كغيرها من دول العالم تعرضت لموجات قوية من جائحة كورونا كوفيد 19 واتبعت السلطنة عددا من التدابير الوقائية والاحترازية كاستجابة لمواجهة الأزمة وصنفت هذه التدابير عاجلة وقصيرة الأجل في مجالات الحماية الاجتماعية الصحية (منظمة العمل الدولية،2021،–ص 26) حيث اتبعت السلطنة عددا من الإجراءات الصحية لمواجهة الفايروس لاتباع إجراءات العزل المؤسسي والمنزلي فضلا عن الحد من التنقلات والتجمعات البشرية والالتزام بقواعد التباعد الاجتماعي والجسدي ناهيك عن إغلاق أغلب الأماكن حماية للمواطنين

والمقيمين كما حرصت السلطنة توفير المستلزمات الطبية للتعامل مع الفايروس ولعلاج المصابين. وبالرغم من هذه الجهود في حقيقة الأمر هذه الجائحة تتطلب تظافر الجهود جميعها لتشمل كافة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية واللوجستية والإنسانية، والسلطنة لم تأل جهدا في كل هذه الجوانب في خضم انتشار الجائحة.

كما يمكننا القول بالرغم من قطع السلطنة شوطا كبيرا في مجال الحماية الصحية الاجتماعية إلا ان هناك تحديات تواجه هذه الحماية بحسب ما أشار إليها (التقرير الطوعي الأول لسلطنة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة،2019، 29) ومن بين هذه التحديات الانفاق الصحي حيث يأخذ الانفاق الصحي ما يقارب (90%)وهذا يشكل عبئا على الاستدامة المالية فضلا عن الارتفاع كلفة تكنولوجيا التشخيص والعلاج وتشغيل الخدمات الصحية ولا سيما في التحولات والتغيرات الوبائية وتواجه السلطنة تحديا آخر متمثل في التحول الديمغرافي من خلال التقدم في السن ويصاب الشخص في العمر بأمراض وعجز توضح الإحصاءات الصادرة عن (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات ) أن نسبة السكان الذين أعمارهم من (60 سنة فأكثر) تبلغ (6%) وهذه النسبة قابلة للارتفاع سنويا بسبب ارتفاع مدى الحياه نتيجة توفر خدمات الرعاية الصحية بجودة عالية، كما أن الطبيعة الجغرافية تشكل أحد التحديات لنشر وتغطية المنظومة الصحية في السلطنة حيث البيئة الجغرافية متنوعة بين السهل والساحل والجبل وهذا يزيد من الأعباء المالية والإدارية في توفير خدمات الرعاية الصحية. وسعت السلطنة لمواجهة هذه التحديات من خلال وضع الخطط المستقبلية لتحقيق الحماية الصحية الاجتماعية من بينها رؤية عمان 2040 التي افردت محورا خاصة حول " الإنسان المجتمع " وهذا المحور يتركز على ركيزة تحقيق الرفاه الاجتماعي لكل انسان في المجتمع العماني انطلاقا من مبدأ العدالة الاجتماعية وتكافؤ فرص الحماية الصحية بحيث يصبح الأفراد قادرين على العمل والتنمية في ظل وجود الحماية الاجتماعية الصحية لهم (رؤية عمان، 2040، –ص 25 – 27)

كما أعدت السلطنة ممثلة في وزارة الصحة وثيقة النظرة الصحية المستقبلية 2050 لاستقراء المستقبل ومواجهة التحديات والتحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر بشكل كبير

على القطاع الصحي في السلطنة وتقوم الوزارة بمتابعة وتقييم بما جاء في هذه الوثيقة وتكييفيه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (وثيقة النظرة المستقبلية الصحية 2050، –ص 33).

بالرغم من الجهود التي تبذلها حكومة سلطنة عمان في تجويد الخدمات الصحية التي تقدمها للمواطنين لتحقيق أكبر قدر من التنمية المستدامة في المجال الصحي إلا ان هناك العديد من التحديات كالأمراض المصاحبة لمراحل التنمية المختلفة ولاسيما تلك الأمراض المرتبطة بمشاكل التغذية والاضطرابات الخلقية، فضلا عن التطور في الأنظمة المعلوماتية في هذا المجال إلا أن هناك عقبات تواجه الجهات الصحية في السلطنة بأنشاء برامج تلبي الطموح الصحية التي نشدها المواطن ،ناهيك عن شح الموارد المالية والبشرية المؤهلة والمتخصصة في هذا الجانب. ومن جانب آخر على حكومة السلطنة التركيز على جودة الخدمات التي تقدمها المؤسسات الصحية الخاصة ومدى كفاءتها مقابل الرسوم المالية التي يدفعها طالب الخدمة من هذه المؤسسات الصحية فضلا عن زيادة اعداد هذه المؤسسات في ظل التزايد على طلب خدماتها من قبل المواطنين.

**الهدف الخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات**

سعت السلطنة إلى تحقيق الحماية الاجتماعية بين النوعين (المرأة والرجل) وهذا ما نص عليه النظام الأساسي للدولة في المادة (21) والتي تنص ان المواطنين سواء رجالا أو نساء جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ولا تمييز بينهم بسبب الجنس او الأصل او اللون أو اللغة أو الدين أو المذهب أو الموطن أو المركز الاجتماعي. (النظام الأساسي للدوله،2021). كما انضمت السلطنة إلى العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تكفل الحماية الاجتماعية لحقوق كلا النوعيين مثال (اتفاقية حقوق الطفل، اتفاقية القضاء على التمييز العنصري اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الخ.....كما أصدرت السلطنة قانون الجزاء الذي أكد من خلال مواده على حماية المرأة من

جميع اشكال العنف الجسدي والعنف النفسي. (التقرير الطوعي الأول للسلطنة حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة،2019).

وتعد وزارة التنمية الاجتماعية الجهة المعنية في السلطنة بقطاع المرأة وتم إنشاء دائرة في الوزارة تُعنى بشؤون المرأة فضلا عن إيجاد لجان يكون دورها متابعة تنفيذ الاتفاقيات على سبيل المثال( لجنة متابعة تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ،لجنة المرأة التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة لغربي آسيا، منظمة المرأة العربية، لجنة المرأة العربية بجامعة الدول العربية) كما كفلت الحماية الاجتماعية للمرأة في عمان في كل القوانين الاجتماعية في السلطنة كقانون ( الضمان الاجتماعي،قانون الجمعيات الأهلية ، قانون مساءلة الأحداث، قانون رعاية وتأهيل المعاقين، قانون تعديل بعض احكام استحقاق الأراضي الحكومية، قانون تعديل دعاوى العضل)

وحظيت المرأة بحقوقها الاجتماعية في سلطنة عمان فهي تعمل في الأعمال مدفوعة الأجر حيث بلغت نسبة الاناث الموظفات القطاع العام والخاص بنسبة (33.2%) حتى نهاية يوليو 2020، وتعد نسبة كبيرة (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات ،2021) كما سمح للمرأة مزاولة الأعمال التجارية من المنزل بموجب قرار الوزارة (2011/4) الصادر من وزارة التجارة والصناعة سابقا (وزارة التجارة والصناعة ،2011،–ص 48) ومن خلال القرار تم تحديد الأنشطة التجارية التي يمكن للمرأة مزاولتها من بيتها، وهناك اعتراف محلي داخلي بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسبًا على الصعيد الوطني.

ومن الملاحظ ان السلطنة من خلال هذا الهدف سعت لتحقيق غاية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات في كل مكان في السلطنة، القضاء على جميع الممارسات الضارة على سبيل المثال زواج الأطفال، الزواج المبكر الزواج القسري وتشويه الأعضاء التناسلية

للإناث وغيرها من الغايات المحققة ولكن في المقابل على المرأة العمانية رفع مستوى وعيها بحقوقها التي كفلها النظام والشأن الداخلي للسلطنة وعد التأثر باستمرارية سيطرة الموروث الثقافي والديني في سكوتها عن المطالبة بحقها في حال تعرضها لأي إساءة من قبل أي فرد في المجتمع.

**الهدف الثامن: تعزيز العمل اللائق والنمو الاقتصادي وتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق لجميع النساء والرجال بمن فيهم الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والمساواة في الأجر عن العمل ذي القيمة المتساوية.**

وسعت السلطنة من خلال هذا الهدف تعزيز جميع المواطنين من هم في سن العمل حتى يستفيدوا من كل الفرص المتاحة للعمل والحصول على الحماية الشاملة والمستدامة وهذا لن يتأتى إلا بتوجه الاقتصاد العماني نحو بناء قاعدة تقوم على أساس التنويع المعتمد على المعرفة والابتكار فضلا عن تعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي وتعزيز النمو الاقتصادي بحيث يكون شاملا للجميع ويكون مستداما، إيجاد عمالة منتجة وتوفير فرص عمل لائقة للجميع.

وضع ورسم أهداف لكافة الخطط الاستراتيجية التنموية والسعي لتحقيقها ومتابعتها كما اتضح هذا في أهداف رؤية عمان 2040، وأوجدت السلطنة منظومة تشريعية (قانون العمل العماني) من شأنه كفل الحقوق للعاملين مهما اختلف نوعهم وجنسياتهم بما يتفق ويتناسب مع المعايير الدولية وأيضا بما يتناسب مع الشأن المحلي ومن جانب آخر بذلت السلطنة جهودا واضحة وملموسة في محاربة الاتجار بالبشر حيث في عام 2008 أصدرت السلطنة قانون مكافحة الاتجار بالبشر، وتم إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر وذلك لوضع خطة عمل لمكافحة الاتجار بالبشر بالتنسيق مع الجهات المختصة والمنظمات الدولية المختصة لوضع الضوابط والإجراءات التي تكفل مكافحة جريمة الاتجار بالبشر فضلا عن دورها في توفير رعاية وتأهيل المجني عليهم

لمساعدتهم في الاندماج بعد تعرضهم للجريمة، فضلا عن إعداد بحوث ودراسات وحملات توعوية لمكافحة هذه الجريمة .

وأيضا لتحقيق هذا الهدف اوجدت السلطنة فرص عمل لائقة للجميع وذلك من خلال تأهيل القوى العاملة الوطنية للعمل في القطاع الخاص اذ بلغت نسبة العاملين في هذا القطاع إلى 42% عوضا عن 11.6% في عام 2016

ودأبت السلطنة لتوفير بيئات عمل آمنة ومريحة للعمال بما فيها المهاجرون والمهاجرات والعاملون في الوظائف غير المستقرة (التقرير الوطني الطوعي ،2019) ونلاحظ ان السلطنة تسعى من خلالها خططها الحاضر والمستقبلية تعزيز الاقتصاد المحلي من أجل توفير حماية اجتماعية لأفرادها وتوفير حياة كريمة تناسب التغيرات والتحولات على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديمغرافية، والسعي الدائم لمواجهة وحلحلة التحديات التي تعترض طريق تنفيذ هذه الخطط، وعندما تتوفر الحماية بكافة أنواعها تكون السلطنة هنا بيئة جاذبة للاستثمار بالتالي هذا يخلق وظائف متنوعة ملائمة ومستدامة. فضلا عن ذلك لابد على واضعي السياسات في السلطنة من بناء سياسات تكفل استمرار الأنشطة الاقتصادية بالمجتمع وتضمن هذه الأنشطة خلف فرف عمل للباحثين عن عمل وتضمن بالمقابل تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية للدور المنتظر منها تجاه التنمية الاقتصادية المستدامة.

الهدف العاشر: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان

تحقيق المساواة بين الناس مطلب وغاية للجميع في كل بلدان العالم على أن تكون هذه المساواة تتحقق في السياسات المالية ممثلة في الأجور فضلا عن السياسات الاجتماعية (منظمة العمل الدولية،2021، –ص 17)

وسلطنة عمان أقرت في المادة 17 من النظام الأساسي للدولة (الدستور في الدولة) أن المواطنين جميعهم سواسية ومتساوون في الحقوق والواجبات العامة ولا يتم التمييز بينهم بسبب الجنس أو أصل الشخص او اللغة أو الدين والمذهب أو الموطن أو المركز الاجتماعي وعلى هذا الأمر

تعمل الحكومة في توفير الخدمات الأساسية للجميع لتحقيق مبدأ المساواة وعدم التمييز، وإتاحة الخدمات الصحية والتعليمية مجاناً للجميع بمختلف ولايات محافظات السلطنة. (النظام الأساسي لدولة،2020)

ومع بداية الدولة الحديثة في السلطنة في سبعينيات القرن الماضي التزمت بضمان تمتع كل فئات المجتمع بالمساواة وذلك من خلال تمكين وتعزيز الاندماج الاجتماعي والاقتصادي وجعل مبدأ العدالة والمساواة من مبادئ إرساء السلام الاجتماعي إلى جانب سعي سلطنة عمان إلى تعزيز قيم السلام ونشره بين أفراد المجتمع على الصعيد المحلي والصعيدين الإقليمي والدولي.

وكان توفير الخدمات الصحية والتعليمية من أولويات الحكومة من خلال خططها التنموية الخمسية حيث تركزت الجهود الأولى من عمر النهضة المباركة في توفير المقومات والخدمات الأساسية للجميع فكان التعليم في سلم أولويات التنمية كونه ركن أساسي لتطور المجتمعات وتنميتها، وساهم إنشاء المدارس والمعاهد الفنية فضلا عن تفعيل برامج محو الأميه في تأهيل العديد من الكوادر الوطنية. والجدير بالذكر سعي حكومة سلطنة عمان في إنشاء برامج للحماية الاجتماعية وتطويرها ساهم هذا في تحقيق الاندماج الاجتماعي، كما أن تحقيق النمو الاقتصادي والاندماج الاجتماعي يقع على عاتق القطاعات الاجتماعية كالتعليم والصحة لتكون الحماية الاجتماعية بمثابة حلقة وصل بين تلك القطاعات وما تقدمه من خدمات.

منظومة الحماية الاجتماعية في سلطنة تسعى إلى تحقيق مبادئ الدمج والانصاف والتمكين والحماية للفئات الأكثر احتياجا في المجتمع هذه الفئات التي حددها نظام الضمان الاجتماعي في السلطنة. وتتلقى هذه الفئات معاشات شهرية طبقا لقانون الضمان الاجتماعي بالإضافة إلى مجموعة من المساعدات والإعفاءات لهذه الفئة فضلا عن توفير مسكن من خلال برامج الإسكان الاجتماعي وقروض اسكانية وبرامج دعم خاصة أخرى.

إيجاد المساواة داخل البلدان من أهم الأهداف التي يتوجب على الدولة السعي للتوفية، وعدم المساواة هذا يشكل تهديدا خطرا للاستقرار الاجتماعي والسياسي ويمكن أيضا يهدد النمو المستدام في أي بلد،

**الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية:**

سعت سلطنة عمان من خلال هذا الهدف لإيجاد مجتمع عماني مسالم لا يهمش فيه أحد؛ وذلك من خلال وضع منظومة للحماية الاجتماعية للمواطنين وأيضا وضع عدد من الإجراءات واللوائح لحماية المقيمين ضد أي شكل من أشكال العنف فضلا عن برامج الرعاية لحماية المواطنين والمقيمين من الأوبئة والأمراض والحد من الوفيات وهذا ما كفله النظام الأساسي للدول ( الدستور من خلال مواده المشرعة في هذا الجانب، ناهيك عن قانون الجزاء العماني الذي وضّح في مواده ضرورة مكافحة الجرائم التي تمس الحياة الكريمة للإنسان وسلامته ضد أي خطر متعمد كالقتل والتحريض على الانتحار والضرب المفضي للموت فضلا عن الايذاء البسيط والبليغ والمشاجرة في واقعة إيذاء الخطأ. كما تطرق قانون الجزاء العماني من خلال مواده الى الجرائم التي تمس حرية الإنسان وكرامته كخطف الأشخاص وحجزهم، والتهديد والسب والقذف بالإضافة إلى الجرائم الأخرى التي تجرّم أي اعتداء على الموظفين والقرصنة والعنف بأشكاله.

وكما ذكرنا سابقا أن السلطنة عضو في العديد من الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان في السياق ذاته توكد جميع التشريعات العمانية الصادرة على حظر التمييز بين الأفراد وتوفير الحماية القانونية. وتقدمت سلطنة عمان 14 درجة في تقرير التنافسية العالمي لعام 2018 لتحصل على المرتبة 47 عالمياً كما حصلت على المرتبة 36 من واقع 140 دولة بالنسبة لركيزة المؤسسات بما فيها مؤسسات الحماية الاجتماعية ومن ضمن المؤشرات الفرعية التي تم قياسها كاستقلالية القضاء، كفاءة الأنظمة القانونية والتوجيه الحكومي المستقبلي فضلا عن قوة التدقيق ورفع التقارير.

والجدير بالذكر ان منظومة الحماية الاجتماعية في سلطنة عمان تلعب دورا أساسيا وملموساً في تحقيق أهدافها المناط بها مع أهداف الخطة التنموية العاشرة ورؤية عمان 2040 من جانب وأيضا تحقيق تكاملية الانسجام مع أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، إلا أنه قد تواجه هذه المنظومة ثمة تحديات على كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وأيضا تحديات في ظل الأزمات والمخاطر التي يتعرض لها المجتمع كالخطر الصحي (كوفيد 19) وما نتج عنه من آثار اقتصادية واجتماعية على فئات المجتمع، حيث تأثر التعليم والصحة وأيضا العمال في القطاع الخاص؛ وذلك من نتاج الإجراءات التي اتخذتها السلطنة لمواجهة آثار الجائحة على سبيل المثال منع الحركة، والإغلاق الكلي للأنشطة التجارية وإجراءات العزل المؤسسي والمنزلي كل هذه الإجراءات أدت إلى ركود اقتصادي وأيضا أدى إلى تسريح العديد من العاملين العمانيين في القطاع الخاص فوجود أنظمة الحماية الاجتماعية مهم باعتباره وسيلة إلزامية تستخدمها الحكومة في توفير الحماية الاجتماعية للأفراد في مواجهة المخاطر الاجتماعية والاقتصادية وهذا ما نصت عليه جميع القوانين الاجتماعية والاقتصادية في السلطنة(ضاحي ماهر،–ص2970 – 2972).

سياسات الحماية الاجتماعية في السلطنة تحتاج إلى الاستجابة للتحديات والاتجاهات في عالم العمل المتغير فضلا عن الاستفادة من المرونة المرتبطة بأشكال العمل والتخفيف من آثار النتائج السلبية غير المرغوب فيها. سياسات الحماية الاجتماعية تحتاج إلى طرق وأفكار مبتكرة تتناسب وتتكيف مع حاجة أفراد المجتمع وأيضا مع حاجة العمال وافراد عائلاتهم في سياق اقتصادي متغير.

بدون السلام والاستقرار وتفعيل حقوق الاسنان في أي مجتمع والحكم الفعال القائم على سيادة القانون لا يمكن أن نأمل في تحقيق التنمية المستدامة وسلطنة عمان تعد من الدول العربية الخليجية التي يسودها الاستقرار السياسي والعدل، وهذا من شانه أثر بالشكل الإيجابي على النمة الاقتصادي والصحي والاجتماعي، فانعدام الأمن والاستقرار يعني انعدام تحقيق رفاه المواطنين.

وعلى ما جاء من تبيان لمدى دور أنظمة الحماية الاجتماعية في تحقيق اهادف التنمية المستدامة، توصلت الدراسة إلى النتائج على النحو الآتي:

ان سلطنة عمان كغيرها من دول مجلس التعاون الخليجي تخلو من أي نوع من أنواع الفقر المادي، إلا انه لا يزال القضاء على الفقر بجميع أشكاله أحد أكبر التحديات التي تواجه العالم بشكل عام وسلطنة عمان بشكل خاص وتشير البيانات إلى ان سلطنة عمان لا تعاني من وجود فئات فقيرة تعيش دون خط الفقر الدول (أقل من 1.9 دولار في اليوم)، والجدير بالذكر حتى فئة الضمان الاجتماعي يبلغ متوسط 6.8دولار أمريكي أي ما يعاد اضعاف مقدار خط الفقر عالميا.

تشير البيانات والاحصائيات في المجال الصحي للسلطنة إلى تحسنا كبيرا وملحوظا في المؤشرات الصحية ولاسيما بانخفاض معدلات وفيات الأمهات والأطفال دون سن الخامسة، بمعنى ان سلطنة عمان حققت غايات واهداف التنمية المستدامة منذ فترة طويلة، ولك يبقي الهدف الأهم والأسمى امام السلطنة هو المحافظة على هذه المؤشرات والإنجازات في المجال الصحي فضلا عن إيجاد أهداف وغايات وطنية أكثر طموحا من غايات أهداف التنمية المستدامة2030.

سلطنة عمان حققت تقدما ملموساً في توسيع نطاق حصول النساء على خدمات الرعاية الصحية والتعليم، وتستمر المرأة في خوض آفاق جديدة في كثير من مجالات الحياة، وأصبحت المشاركة الاقتصادية للمرأة متقدمة هذا ساهم في إعطاء المرأة مزيدا من الاستقلالية والتمتع بكافة حقوقها بما في ذلك الاضطلاع بدور فاعل في صنع القرار في المنزل ومشاركة المرأة الكاملة في المجالين السياسي والاقتصادي.

في ظل سيادة القانون والالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات العالمية لحقوق الإنسان لا يوجد عوامل تعيق من قدرة حكومة السلطنة في إقامة مجتمع مسالم لا يهمش فيه أحد مع توفر الإرادة الحقيقية لتوسيع الفضاء المدني والانتقال إلى المساواة بين أفراد المجتمع بشكل عام.

**وعليه توصي هذه الدراسة بعدد من التوصيات في الآتي:**

-ضرورة رفع نسبة الانفاق الاجتماعي لمنظومة الحماية الاجتماعية في السلطنة من اجمالي الانفاق الحكومي، ووضع ورسم سياسات اجتماعية شاملة ومتكاملة فضلا عن ضمان التمويل الكافي لأنظمة الحماية الاجتماعية من خلال استحداث موارد اقتصادية مستدامة وأيضا إيجاد سياسيات ضريبية فعّالة فضلا عن إعادة هيكلة نظام الدعم بين فترة وأخرى وبمعنى آخر ضرورة لتأطير منظومة الحماية الاجتماعية لابد من العمل على خمسة ابعاد رئيسية وهي شمولية المنظومة وتغطيتها لدورة حياة المتكاملة بالإضافة إلى مرونة المنظومة وقابليتها للمراجعة الدورية مع المتغيرات واستجابتها للتحولات المعيشية التي قد تطرأ على دورة حياة الفرد ،فضلا عن تأسيس القرار حول منظومة الحماية الاجتماعية بحيث يكون مبني على بيانات محدثة بشكل دوري بالإضافة إلى أهمية تكاملية أنظمة الحماية الاجتماعية مع بقية أوجه التنمية الاجتماعية المستدامة

-خلق حوار اجتماعي فعال بين الدولة ممثلة في الحكومة ومع مكونات الاقتصادية والاجتماعية على سبيل المثال (كمؤسسات المجتمع المدني، النقابة العمالية.....) بحيث الكل يساهم في تحديد دوره في العملية التنموية وفي الحماية الاجتماعية فمشاركة المواطنين في حوار اجتماعي فعال من خلال مؤسسات المجتمع المدني او النقابات يسهم في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع والتعرف على الحاجات والمشكلات وكيفية حلها وكما ذكرنا سابقا الحوار المجتمعي يعد ضرورة ملحة لتحقيق التنمية في المجتمعات وضمان نجاحها واستمراراها على كافة المستويات فمن خلالها يكتسب المواطن القدرة على الإحساس بالمسؤولية وبأهمية دوره في اتخاذ القرارات علاوة على ذلك تزيد من ثقة المواطن بنفسه وبالبرامج المقدمة ومن ثم انجاز تنمية حقيقية ،والحوار يعد بمثابة تعبير تطبيقي للمسئولية الاجتماعية من جانب وتنمي الشعور بالانتماء وتقضى على مظاهر السلبية والاتكالية

-يجب أن تكون مؤسسات الحماية الاجتماعية في السلطنة مستدامة بحيث انها تسعى للقضاء على الفقر ولا تفضي إلى البقاء في دائرته ولابد أن تكون هذه الأنظمة ذات سياسات شاملة ومنصفة تغطي جميع الفئات في المجتمع. وحتى تكون مؤسسات الحماية الاجتماعية قادرة على الاستدامة لابد من توفر الإرادة والالتزام السياسيان لضمان إتاحة الموارد الكافية لتنفيذ البرامج وعلى الحكومة تبني قدرات الموظفين الحكوميين في مجال تصميم السياسة الاجتماعية ومزاياها

قبل اتخاذ قرار بشأن البرامج الذي سيكون له الأثر الأفضل من حيث تحقق هدف الحماية الاجتماعية التي رسمته الحكومة.

-إعادة هيكلة التشريعات الناظمة لعمل منظومة الحماية الاجتماعية في السلطنة بما يتناسب مع التغير الاجتماعي والتطورات التي تطرأ في المجتمع. وعملية إعادة هيكلة التشريعات بحسب المستجدات هذا يسهم في رفع مستوى وعي افراد المجتمع بحقوهم التي تكفلها أنظمة الحماية الاجتماعية فضلا عن مساهمة هذه التشريعات الناظمة لعمل منظومة الحماية الاجتماعية في تحقيق مصالح الفئة الضعيفة في المجتمع وحمايتهم ويكونوا قادرين على العيش في مجتمع يسوده النظام لتنظيم الحقوق والواجبات للأفراد.

-إعداد دراسة شاملة حول مدى توافق ومواءمة أهداف منظومة الحماية الاجتماعية ومدى تطبيقها مع اهداف التنمية المستدامة 2030 وأيضا تناسبها مع توصيات المنظمات الدولية والخطط والاستراتيجيات الوطنية. وحرصت سلطنة عمان على إدماج أبعاد وأهداف التنمية المستدامة في الخطط التنموية فضلا عن رصد الميزانيات الكفيلة بتحقيقها على المديين المتوسط والطويل والجدير بالذكر أن أهداف وغايات أجندة التنمية المستدامة2030 مكونا رئيسيا من مكونات ومحاور رؤية عمان 2040 ولكن في المقابل على الحكومة تفعيل محاور الرؤية بطريقة تحق اهداف التنمية المستدامة في كافة المجالات.

-وضع تعريف وطني محلي للفئات محدودة الدخل وتقدير خط المعيشة اللائق بحيث يسهل على مؤسسات الحماية الاجتماعية تقديم خدماتها وتحقيق الحماية الاجتماعية للفئات الهشة والضعيفة في المجتمع والتي تتأثر تأثرا مباشرا بأية تحولات ومخاطر اجتماعية تطرأ بشكل مفاجئ في المجتمع. والجدير بالذكر ان السلطنة ة إلى الآن لم تضع تعريف محلي موحد لفئة الدخل المحدود وهناك تباين واختلاف بين مؤسسات الدور في تحديد هذه الفئة ويعزى سبب هذه الاختلاف بين المؤسسات الحكومية بحسب الخدمة التي تقدمها كل مؤسسة وان السلطنة بصدد وضع قانون للحماية الاجتماعية يتضمن تعريف موحد لفئة الدخل المحدود

-الاستشراف المستقبلي لأنظمة الحماية الاجتماعية في السلطنة من خلال تقييم فاعليتها ومدى قدرتها على الاستدامة ولا سيما بعد انتشار جائحة كورونا تكون بمثابة نقطة انطلاقة لإعادة التفكير باستحداث استراتيجيات قوية تكون أكثر قوة؛ مما كانت عليه لصالح الاقتصاد البشري.

ومما لا شك فيه ان سلطنة عمان ليست بمعزل عن العالم وأنها تؤثر وتأثر فهي كغيرها عرضة للمخاطر الطيارة التي تتعدى حدود الدولة التي تتعرض للخطر سواء كان اجتماعي او اقتصادي او سياسي او صحي الأمر الذي يجب على الحكومة أخذ بالاعتبار بوضع الخطط المستقبلية لضمان استمرارية منظومة الحماية الاجتماعية وعدم تأثرها بشكل مباشر بآثار تلك المخاطر واستحداث اليات جديدة لتوفي الحماية الاجتماعية

**قائمة المراجع:**


1. أبوزنط عثمان (2010): التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، عمّان، دار الصفا.
2. أحمد عبد الحميد سليم: آليات تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للمرأة في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030دراسة مطبقة على القيادات النسائية لمحافظة اليوم، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات، جامعة الفيوم، كلية الخدمة الاجتماعية.
3. أحلام بنت ناصر الكلبانية (2021): إدارة المخاطر الاجتماعية في سلطنة عمان: دراسة ميدانية مطبقة على المستفيدين من الضمان الاجتماعي في محافظة مسقط، رسالة ماجستير، جامعة السلطان قابوس، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية.
4. آمال ضيف بسيوني: الآليات التي انتهجتها الحكومة المصرية في برامج الحماية الاجتماعية لاحتواء أزمة كورونا وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الخامس بكلية التجارة، المعهد العالي لإدارة وتكنولوجيا والمعلومات، كفر الشيخ.
5. الأمم المتحدة (2020): دليل ادماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات الإنمائية اللجنة الاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.
6. المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، (2020)
7. النظام الأساسي لدولة، (2020)
8. بوثلجة عبد الناصر، بورحله ميلود (2021): دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاقتصاد الإسلامي (التجربة المغربية) جامعة قالمة
9. تقرير أهداف التنمية المستدامة (2020).
10. جوان (2021): مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد (4)، العدد (1).

11. ص عيشي (2012): مقومات التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي جامعة قالمة يومي 3-4 ديسمبر التنمية المستدامة في المجتمع الإسلامي الملتقى الدولي، جامعة قائمة.

12. ضاحي ماهر: نظرة على أنظمة التأمينات الاجتماعية خلال جائحة كورونا، مجلة القانونية المتخصصة في الدراسات والبحوث القانونية.

13. قانون الضمان الاجتماعي، (1984)

14. محمد مسعودي، على مسعودي، قعيد إبراهيم (دسيمبر2020): العلاقة بين أبعاد التنمية المستدامة إطار تحليلي، الملتقى الدولي.

15. محمد سيد فهمي (1998): الرعاية الاجتماعية والأمن الاجتماعي المكتب الجامعي الحديث، اسكندرية، مصر.

16. وداد عباس (2018): دور سياسات التنمية في الحد من الفقر دراسة حالة: الجزائر، الأردن، اليمن. رسالة دكتوراه، جامعة فرحات عباس.

17. وزارة التنمية الاجتماعية: تطوير برامج الرعاية الاجتماعية ودورها في تحسين معيشة أسر الضمان الاجتماعي في سلطنة عمان، دراسة استطلاعية، المديرية العامة للتخطيط والدراسات، محافظة مسقط، سلطنة عمان.

18. وزارة التجارة والصناعة: قرار وزاري رقم 2011/4 مزاولة بعض الأعمال الفردية والإنتاجية داخل المنزل.

19. منظمة العمل الدولية (2020): بناء مستقبل الحماية الاجتماعية من أجل عالم متمحور حول الإنسان، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 105.

20. Carmelo MESA- LAGO: Social protection in Chile Reforms to improve equity
International Labour Review, vol. (2007) No4
..21 www.omandaily.om

# وعي أهالي قابس بظاهرة التلوّث الصّناعي، وتمثّلاتهم للوضع البيئي بالجهة.

**د. كمال بن عبدالسلام خليفي**

**المعهد العالي للعلوم الإنسانية بمدنين، جامعة قابس– الجمهورية التونسية**

**ملخّص:** اشتغلنا في هذا المقال، على التمثّلات الاجتماعيّة لظاهرة التلوّث الصّناعي بجهة قابس من الجمهورية التونسية، وكيفيّة تقبّلها من المتساكنين المحلّيين ومدى وعيهم بالمسألة البيئيّة. كما تعرّضنا إلى الصّراع الدّائر مُنذ سبعينات القرن الماضي بين المواطن القابسي الّذي يريد أن يحيا في بيئة سليمة ومناخ صحّي ملائم، وبين أصحاب المصلحة والمستثمرين في المجال الصّناعي. وقد توصّلنا إلى النتائج التّالية وهي: وجود عدد كبير من المواطنين بمناطق بوشمّة وشطّ السّلام وغنّوش، وخاصّة النّاشطين في مجال البيئة، لديهم مواقف عدائيّة ترقى إلى درجة الصّراع والدّخول في حركة احتجاجيّة ضدّ المجمع الكيميائي. كما أنّ نسبة البطالة والفقر ارتفعت، خاصّة مع عدم مساهمة المنطقة الصناعيّة في التنميّة، ولا في الحدّ من ظاهرة البطالة الّتي تفاقمت. وقد لاحظنا غياب أيّ دور للفاعل السياسي أو المؤسّساتي، في العمل على التّقليص من حدّة التلوّث.

**الكلمات المفتاحية:** الوعي البيئي، التمثّلات الاجتماعية، الصّراع الاجتماعي، الفاعل الصّناعي، الفاعل المحلّي.

# The awareness of the people of Gabes about the phenomenon of industrial pollution, and their representations of the environmental situation in the region.

**D. Kamel B. Abdesslem khlifi**

**Higher Institute for Human Sciences of Medenine, Department of Sociology, University of Gabes, Republic of Tunisia**

**Abstract:** In this report, we have worked on the social assimilations of industrial pollution phenomenon in the region of Gabes in the Republic of Tunisia, and how Gabesian inhabitants have understood it in addition to their high level of awareness about the environmental issue. Also, we dealt with the struggle since the seventies of last century between the Gabesian countryman who wants to enjoy living in a safe environment and a favourable healthy atmosphere from the first side and those who have their interests and invests in industrial field. Then we concluded the results; A big number of count ymen in Bouchemma, Chat Essalem and Ghannouch localities, specially the activists in the environmental field have opponent attitudes which reach the struggle level, which lead them to organize a protest movement against chemical factory. Besides the rates of jobless and poverty which increased. Especially with the lack of contribution of the industrial zone in development. And not to reduce the phenomenon of unemployment that has worsened. We noticed also, the lack of any role from politicians and institutions to diminish pollution level.

**Keywords**: environmental awareness, social representations, social conflict, industrial actor, local actor.

## 01- مقدمة

أصبح التلوّث في مدينة قابس، يُمثّل هاجسا مُتناميا يشغل بال الأهالي، بعد أن أثّر في الفلاحة والصّيد البحري والسّياحة والصحّة... وأصبح موضوع البيئة، من أهمّ الشواغل لأهالي المدينة. وما دفعني لدراسة ظاهرة التلوّث هو حرصي على إيجاد قراءة سوسيولوجيّة تقطع مع القراءات العامّية السّطحية الّتي تغيب فيها الموضوعية. ومن نّاحية أخرى، هو قُربي من حقل الدّراسة.

وفي هذا البحث راوحنا بين المنهجين الكمّي والكيفي. فالمنهج الكيفي، يوفّر تقنيات نوعيّة لقراءة المشهد وفهم التصوّرات وطبيعة التّفاعل بين مختلف عناصر الظّاهرة. وفي المنهج الكمّي اعتمدنا على عيّنة دالّة تُتيح لنا المقارنة بين شريحتين من المجتمع المحلّي. بين رافض لوجود المركب الصناعي وبين مُؤيّد له. وكذلك بين القاطنين قريبا من بؤر التلوّث ونعني بهم بوشمّة شاطئ السّلام وغنّوش، وهذه المجالات الثّلاثة عُرفت بتسميتها التّالية: "مناطق الطّوق". وبين القاطنين بعيدا عن مركز التلوّث، واعتمدنا مطماطة الجديدة نموذجا. وفي هذه الدراسة ركّزنا على وعي الأفراد ودرجة تكيّفهم وصراعهم مع الوضع البيئي بالجهة، وما حدث من تغيّرات على الصّعيد الاجتماعي من خلال الذّاكرة الجماعيّة. هذا الفرد الذي يحمل آلاما، لما أحدثه له التلوّث من أضرار مادّية ونفسيّة واجتماعيّة. وأحلاما يطمح الفرد إلى تحقيقها والمُتمثّلة في انتصاره في يوم ما على الوضع الحالي الّذي يعيشه أهالي قابس من خلال الحدّ من ظاهرة التلوّث.

**02- إشكالية الدراسة**

يرجع الاهتمام بالبيئة بدرجة أولى لعلم البيولوجيا، على يد الألماني هيقل. كما أنّ علم الاجتماع تواجد على الخطّ منذ البداية، وكان بصورة ضمنيّة خاصّة في أعمال ابن خلدون ومونتسكيو ومع تعاظم الأزمة البيئيّة والّتي أصبحت في علاقة مباشرة بالإنسان، بدأ يتجلّى تبلور فكر سوسيولوجي يبحث في أسباب التّدمير البيئي. عندها بدأ الوعي البيئي في الانتشار والهدف من ذلك هو الإسهام في حماية البيئة وإنقاذها من التدهور. ويعتبر الوضع البيئي في البلاد التونسيّة لا يقلّ خطورة عن الوضع العالمي، حتّى وإن اختلفت طبيعة الأزمات البيئيّة وأسبابها. حيث أنّنا نعيش في بيئة شديدة التّدهور انعكست آثارها سلبا على التّنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة للبلاد. ولذلك ارتأينا الخوض في المسألة البيئية من خلال دراسة موسومة ب: "وعي أهالي قابس بظاهرة التلوّث الصّناعي، وتمثّلاتهم للوضع البيئي بالجهة". وقد شغلتنا بعض التّساؤلات الّتي سنسعى إلى الإجابة عنها في مُختلف مراحل البحث، ونعطي فكرة أوليّة على أنّنا نعالج ظاهرة سوسيو–اقتصاديّة وسوسيو–نفسيّة، تحمل أبعادا بيئية، وليس حدثا اجتماعيا معزولا. لهذا سنُتيح لأنفسنا فرصة لتوضيح تأثير التلوّث على المجال وعلى الأفراد المحيطة به، والبحث عن طبيعة التّفاعل

بين مختلف شرائح المجتمع المحلّي الحاضن لهذه الظّاهرة. وتقييم ردّات الفعل المختلفة تجاه التلوّث، على غرار تقييم الفرد العامل داخل المنطقة الصّناعية أو الفرد المجاور لها والنّاشط في المجال الزّراعي، أو الصّيد البحري، أو المواطن العادي، فارتأينا طرح الأسئلة التالية والمتمثلة في:

ما هي تمثّلات الأفراد لظاهرة التلوّث في جهة قابس؟ وكيف يتفاعل أفراد المجتمع المحلّي مع الواقع الجديد الّذي أحدثه التلوّث؟ وهل المواطن القابسي، وبالأخصّ القريب من مركز التلوّث واعٍ بدرجة المخاطر البيئيّة المحدقة به؟ وكيف تبدو مسألة الوعي بمخاطر التلوّث البيئي لدى المُجاورين والبعيدين عن المنطقة الصناعيّة؟

**03- فرضيّات الدّراسة**

-كلّما زاد قرب مقرّ سكنى المواطن من المجمع الكيميائي، ارتفعت درجة سلبية موقفه من التلوّث.

- تحوّلت المنطقة الصناعيّة بقابس في الذّاكرة الجماعيّة للمجتمع المعني بالتلوّث البيئي، من مشروع للتقدّم الاقتصادي والرقيّ الاجتماعي، إلى عنصر تدمير ايكولوجي وصحّي وتنموي.

*- تلعب المتغيّرات الاقتصاديّة، والسوسيو ديمغرافية (السن، الفئة العمرية، مقر الإقامة، الدّخل الشهري...)، دورا هامّا في توجيه المواقف والسلوكيّات ازاء التلوّث ومصادره.

**04- أهداف الدّراسة**

- فهم السّلوك الاجتماعي والتّفاعل اليومي بين فاعلين لا يجمع بينهم إلاّ التلوّث.

- تقديم تشخيص وتحليل علمي وسوسيولوجي، من خلال إدخال الظّاهرة إلى مخبر علم الاجتماع.

- إنّ ظاهرة التلوّث المُرتبطة بالمنطقة الصّناعية بقابس، تعتبر مركّبة، وأطرافها مُتداخلة والفاعلون فيها يراهنون على خيارات متعدّدة، تتداخل فيها مصالحهم وغاياتهم في نفس الفضاء.

- البحث عن إستراتيجية الفاعل، أي من له مصلحة بوجود المنطقة الصناعيّة وأنشطتها بالجهة. ومن يعارض تواجد المجمع الكيميائي واستمراريّة نشاطه.

**05- دوافع الدّراسة**

**1.5.دوافع ذاتية**

ما دفعني إلى اختيار هذا الموضوع، هو في المقام الأوّل انتمائي إلى ولاية قابس. وبالتّالي فإنّ النّتائج المتحصّل عليها أثناء إنهاء هذه الدّراسة، سوف تفيدني لمزيد الاطّلاع على المستجدّات البيئية الّتي حدثت في المنطقة. كما أنّ خوض غمار التّجربة "القيام بالدّراسة الميدانيّة"، سوف يثري لديّ الزّاد المعرفي، ويُمكّنني من مزيد الإطّلاع على أغلب جوانب ظاهرة التلوّث البيئي الذي يساهم فيه المركّب الكيميائي في ولاية قابس، وانعكاساته المباشرة وغير المباشرة على الفاعلين المحلّيين.

**2.5.دوافع موضوعية**

لئن كان موضوع التلوّث البيئي الّذي منشأه الرّئيسي المنطقة الصّناعية بقابس كظاهرة قديمة تجاوزت الأربعين سنة، وكان الحديث عنها من المُحرّمات ومن المسكوت عنه، فإنّها صارت في هذه الأيّام تأخذ اتّجاها جديدا، خاصّة مع منح المواطن حيّزا من حريّة التّعبير، وإعادة فتح ملفّات التلوّث البيئي من جديد وقد كان ذلك حافزا للقيام بهذه الدّراسة.

**06- الجهاز المفاهيمي**

**1.6.الوعي البيئي**

الوعي البيئي، هو عمليّة إعداد الإنسان للتّفاعل الناجح مع بيئته الطّبيعيّة بما تشمله من موارد مُختلفة. وتتطلّب هذه العمليّة العمل على تنمية جوانب معيّنة لدى الإنسان، منها توضيح المفاهيم وتعميق المبادئ اللاّزمة لفهم العلاقات المتبادلة بين الإنسان وثقافته من جهة، وبينه وبين المحيط البيوفيزيقي من حوله من جهة أخرى. كما تتطلّب أيضا تنمية المهارات التي تُمكّن الإنسان من المساهمة في حلّ ما قد تتعرّض له بيئته من مُشكلات، وما قد يُهدّدها من أخطار. والمساهمة في تطوير ظروف هذه البيئة وكذلك تكوين الاتّجاهات والقيم الّتي تحكم سلوك الإنسان إزاء بيئته، وأثار ميوله واهتماماته نحوها واكسابه أوجه التّقدير لأهميّة العمل على صيانتها والمحافظة عليها" (بن يحي سهام، 2005).

والواعي بيئيّا، هو الشّخص الّذي لديه وعي بطبيعة العلاقة بين الإنسان والبيئة الّتي يعيش فيها وتفاعلهما معا. ومدى فهم هذا الإنسان لاستخدامات البيئة في تحسين أساليب الحياة. هذا بالإضافة إلى فهم المشكلات النّاتجة عن تعامله مع البيئة. (دخيل محمد عبدالرحمان فهد، 2000). إنّ الوعي البيئي هو مسؤولية مؤسّسات المجتمع المدني، والقطاعات الحكوميّة والخاصّة. فمن واجب الفرد أن يكون واعيا بيئيا، قبل اتخاذ أيّ قرار يتعلّق بمشاكل البيئة ومخاطرها. والوعي البيئي، يتكوّن من ثلاث حلقات منفصلة ومتداخلة في الوقت نفسه وهي التّربية والتّعليم البيئي والثّقافة البيئية، والإعلام البيئي (طائي إياد عاشور، 2010)

### 2.6.التمثّلات الاجتماعيّة

#### 1.2.6.لغة

"تمثّل أو تصوّر الشّيء: توهّم صورته وتخيّله واستحضره في ذهنه. وتصوّر له الشيء: صار عنده تمثّل مُشخّص أو صورة وشكل." (المنجد في اللّغة والاعلام، 1975) والتمثّل، هو عمليّة تتضمّن استحضار صورة موضوع غائب إلى الذّهن، أو تشبيه الشّيء بآخر أو تقليد الشّيء. أمّا في قاموس le petit robert، فالتمثّل représentation هو "عمليّة استحضار شيء ما أمام الأعين أو العقل، وهو جعل موضوع غائب (أو مفهوم ما)، محسوسا بفضل صورة، شكل، رمز دلالة ما الخ..."(Robert Paul, 1991) .

#### 2.2.6.اصطلاحا

أخذ هذا المفهوم عدّة تسميات في المؤلّفات الأجنبيّة، وأهمّها "la représentation" و«la conception». كما أنّ التمثّل في بعض المعاجم، يكون إمّا ترجمة لهذين المصطلحين أو يُعبّر عن مفهوم تكوين الصّور الذهنيّة. أمّا التمثّلات في العلوم الاجتماعيّة، فيعتبر إميل دوركايم Durkheim أوّل من استخدم مفهوم التمثّل الاجتماعي سنة 1898 في كتابه "التمثّلات الفرديّة والتمثّلات الجماعيّة"(Durkeim Emile, 1998) حين تحدّث عن العصبيّة القبليّة ورفضه لها. وقد اعتبر دوركايم بأنّ الدّين والمعتقدات واللّغة والعلم والأسطورة، هي تمثّلات جمعيّة واجتماعية. أمّا بالنّسبة لعالم الاجتماع Moscovici فإنّه يعتبر أنّ التمثّلات الاجتماعيّة

هي نظام مرن وشموليّ، تُبنى في إطاره المواقف الاجتماعيّة. إلّا أنّ الفضل يرجع إلي سارج موسكوفتشي Moscovoci.S والمتمثّل في تحرير هذا المصطلح من مفهوم حبيس علم الاجتماع، إلى مجال تطبيقي قائم بحدّ ذاته على علم النّفس الاجتماعي، في كتابه "التّحليل النّفسي صورته وجمهوره" مُعّرفا التمثّلات على أنّها "إعادة اظهار الشّيء للوعي مرّة ثانية رغم غيابه في هذا المجال المادّي". (Moscovici Serge, 1976) والتمثّل الاجتماعي، هو تمثّل لموضوع معيّن Objet مثل تمثّلاتنا حول موضوع التّحليل النّفسي للمرض العقلي الذّكاء، الطّفولة العمل، المدرسة، الهاتف الجوّال، الصّداقة...إلخ. وهذه المواضيع يتفاعل معها الأفراد والجماعات بشكل مُستمرّ. بمعنى آخر أنّه لا يُوجد تمثّل بدون موضوع.

### 3.6.الصّراع الاجتماعي

يُعرّف الصّراع في قاموس علم الاجتماع العربي بأنّه:" نزاع مُباشر ومقصود بين أفراد وجماعات من أجل هدف واحد. وتعتبر هزيمة الخصم شرطا ضروريا للوصول إلى الهدف. وفي عمليّة الصّراع، يظهر الأشخاص بشكل واضح أكثر من ظهور الهدف المباشر. ونظرا لتطوّر المشاعر العدوانية القويّة، فإنّ تحقيق الهدف في بعض الأوقات قد يُعتبر شيئا ثانويّا بجانب هزيمة الطّرف الآخر. (غيث محمد عاطف، 2006) ويُقصد بالصّراع كذلك، بأنّه أحد أنماط التّفاعل الاجتماعي الّذي ينشأ عن تعارض المصالح وهو الموقف التّنافسي، حيث يعرف كلّ من المُتنافسين غريمه. ويُدرك أنّه لا سبيل إلى التّوفيق بين مصلحته وبين مصلحة الغريم، فتنقلب المُنافسة بينهما إلى صراع، ويعمل كلّ منهما على تحطيم الآخر والتفوّق عليه. (بدوي أحمد زكي، 1977) كما يُعرّف الصراع أيضا، بأنّه:" أقسى عمليّة من العمليّات الاجتماعيّة، إذ هو عبارة عن تضارب القوى الاجتماعيّة ونضالها" (سعفان حسن شحاتة، 1975). والتّراث السّوسيولوجي، غنيّ بموضوعات الصّراع وخاصّة الّتي تحمل تحليلات الماركسيّة، والماركسيّة المُحدثة. كما تناول ابن خلدون مفهوم الصّراع، من خلال حديثه عن العصبيّات. وفضلاً عن ذلك، يقوم الصّراع بأدوار معنويّة، فهو صمّام أمان للفرد وللجماعة، من شأنه إفراغ الشحنات والتوتّر ومشاعر الإحباط وطاقات العدوان في الأنماط السلوكيّة المقبولة اجتماعيا (رشوان حسين

عبدالحميد أحمد، 2008). وقد صنّف لتشارد ولتون Welton في دراساته للتّنظيمات الصناعيّة الصّراعات إلى نوعين: صراعات ظاهرة، وصراعات كامنة. وتتميّز الصّراعات الظّاهرة بأنّ لها خاصيّة عقلانيّة ومنظّمة، ومن مظاهرها الإضراب والتّخريب. وتكون في صورة تنظيميّة كالاتّحادات العمّالية والنّقابات. بينما الصّراعات الكامنة فلها خاصيّة شخصيّة وغير منظّمة، ومن الأساليب المعبّرة عنها: الرّفض، عدم الرّضا، الشّكوى سوء الظنّ، الكره والحقد. (Loflamme Marcel, 1979) كذلك نجد الصّراع العصبي على المُلك أي "السُلطة". وفي واقع الأمر، لقد لفت ابن خلدون الانتباه الى وجود ديناميكيّة اجتماعيّة مُحدّدة ينبغي على العالم والباحث الاجتماعي اكتشافها. حيث يقول ابن خلدون في هذا الصّدد: "ثمّ أنّ القبيل الواحد وإن كانت فيه بيوتات متفرّقة وعصبيّات مُتعدّدة، فلا بدّ من عصبيّة تكون أقوى من جميعها تغلبها وتستتبعها. وتلتحم جميع العصبيّات فيها وتصير وكأنّها عصبيّة واحدة كبرى. وإلاّ وقع الافتراق المُفضي إلى الاختلاف والتّنازع، ولولا دفع الله النّاس بعضهم ببعض، لفسدت الأرض. ثمّ إذا حصل التغلّب بتلك العصبيّة على قومها، طلبت بطبعها التغلّب على أهل عصبيّة أخرى بعيدة عنها (ابن خلدون عبد الرحمان، 2000).

**07- منهج الدراسة**

نظرا لطبيعة الدراسة التي تعالج مسألة تمثلات أهالي قابس للوضع البيئي بالجهة المذكورة نتيجة للتلوث الصناعي، فإنّنا ارتأينا اعتماد الطرق البحثية والمعرفية التي تساعدنا على فهم ظاهرة التلوث، وعلى معالجتها علميا، ولذلك راوحنا بين المنهج الكيفي والمنهج الكمي بالاعتماد على الملاحظة بالمشاركة، وعلى تقنية المقابلة نصف الموجهة، مع التركيز على استمارة الاستبيان نظرا للتنوع بين الفاعلين. وقد استعملنا المقاربة الوصفية، لأنّها تُعتبر أسلوب أو طريقه لدراسة الظّواهر الاجتماعية بشكل علمي منظّم، من أجل الوصول إلى أغراض محدّدة لوضعية اجتماعية معيّنة، أو مشكلة، أو سكّان معيّنين.

### 1.7.أدوات البحث

#### 1.1.7.الاستبيان

قمنا بتقديم استبيان وقد احتوى على جملة من الأسئلة موزعة على 560 مستجوبا موزعين بالتساوي بين الذكور والإناث. ويهدف هذا الاستبيان إلى التعرف على مدى وعي أهالي ولاية قابس بظاهرة التلوّث الصّناعي بالجهة، مع إيجاد الحلول المناسبة للحدّ من المخاطر المحدقة بالسكّان المحلّيين .

#### 2.1.7.المقابلة

وهي حوار يجريه الباحث مع أهل الاختصاص في الموضوع الذي يبحث فيه. وقد شملت المقابلة جملة من المستجوبين بلغ عددهم 30 مستجوبا من مختلف شرائح المجتمع المحلّي طرحنا عليهم تسعة أسئلة موجّهة للتعرّف على آرائهم حول الوضع البيئي بالجهة، بغية التأكّد من صحّة الاجابات التي جمّعناها في استمارة الاستبيان، ولنحتكّ مباشرة بمجتمع البحث للتعرف خصوصيات الجهة وتمثّلاتهم لبيئتهم.

### 2.7.عينة البحث وطريقة سحبها

لقد قمت باختيار العيّنة الطبقيّة، نظرا لاتّساع رقعة مجتمع البحث. حيث اعتمدت في الدّراسة على أربعة مجالات جغرافية، وهي: شطّ السّلام، بوشمّة، وغنّوش. أمّا المجال الجغرافي الرّابع فهو، معتمدية مطماطة الجديدة والتي تبعد عن المنطقة الصّناعية بحوالي ثلاثين كيلومترا (30 كم)، وبعيدة عن بؤرة التلوّث. وقد اخترناها لإجراء مقارنة بينها وبين مناطق الطّوق، لنقيس درجة الوعي البيئي لدى المبحوثين القريبين والبعيدين عن المنطقة الصناعيّة. والجدول التّالي يبيّن عدد أفراد العيّنة المبحوثة حسب متغيّر مقرّ الإقامة، ومتغيّر الفئة العمريّة. علما وأنّ عدد الذّكور والإناث متساويا في كلّ منطقة من مناطق البحث، وفي كلّ شريحة عمريّة.

جدول عدد 01: عدد أفراد العيّنة حسب متغيّر العمر، ومقرّ الإقامة.

| مقرّ الإقامة / الفئة العمريّة | بوشمّة | شطّ السّلام | غنّوش | مطماطة الجديدة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| من 15-19 سنة | 30 | 30 | 30 | 30 | 120 |
| من 20-34 سنة | 40 | 40 | 40 | 40 | 160 |
| من 35-59 سنة | 50 | 50 | 50 | 50 | 200 |
| 60 سنة فما فوق | 20 | 20 | 20 | 20 | 80 |
| المجموع | 140 | 140 | 140 | 140 | 560 |

المصدر: البحث الميداني

**08- نتائج الدراسة**

**1.8.المبحث الأوّل: تقييم المواطن لخطورة الوضع البيئي على الجانب الايكولوجي.**

**1.1.8.تقييم أثر التلوّث على الثّروة الزراعيّة**

إنّ الأضرار التي لحقت بالمنتوج الفلاحي من جرّاء التلوّث الصناعي، ظاهرة للعيان، من خلال الغازات المنبعثة من مداخن المعامل والتي تساهم بشكل كبير في اتلاف المحاصيل الزراعية واندثار العديد من الأشجار المثمرة، على غرار العنب والمشمش والإجّاص، والتي كانت موجودة وبكميات كبيرة في واحات قابس قبل بعث المنطقة الصناعية بالجهة. إنّ هذا التغيير الذي طرأ على القطاع الفلاحي، تحدّث عنه أغلب المستجوبين من الفلاّحين، سواء من خلال استمارة الاستبيان، أو عبر مقابلات مباشرة مع مجموعة من المزارعين القاطنين بالفضاءات المحاذية للمنطقة الصناعيّة: ( شطّ السّلام، بوشمّة وغنّوش). وكان تركيزنا على الجانب الفلاحي، نظرا لتواجد سكّان الطوق داخل واحة. مع امتلاك أغلبهم لمستغلاّت فلاحيّة، كانت بمثابة مورد رزق لدى بعض السكّان المحلّيين قبل تغيير منوال التّنمية منذ بداية سبعينات القرن الماضي. أمّا لدى البعض الآخر، فهي تعتبر فلاحة معاشيّة واحيّة تفي باحتياجات أصحابها والمتمثّلة في الخضروات وبعض الأشجار المثمرة من تمور وزياتين ورمّان.

### 2.1.8.ملكيّة الأراضي الفلاحيّة وطبيعة المنتجات الزراعيّة لدى أفراد العيّنة.

جدول عدد 02: امتلاك المتساكنين لأراض فلاحيّة وطريقة استغلالها.

| كيف تستغلّ أرضك الفلاحيّة | العدد | النّسبة |
|---|---|---|
| لا أملك أرضا فلاحيّة | 169 | %30,2 |
| أستغلّها بمفردي | 375 | %67 |
| أُسوّغها | 9 | % 1.5 |
| حالة أخرى | 7 | %1.3 |
| مجموع من يمتلكون أرضا | 391 | %69.8 |
| المجموع العام | 560 | %100 |

المصدر: العمل الميداني

نلاحظ أنّ نسبة الذين يستغلّون أراضيهم الفلاحيّة بمفردهم، بلغت 95.91%. يعنى أنّ 375 مستجوبا من جملة 391 يقومون بفلح أراضيهم دون تسويغها أو التفويت فيها للغير. وهذا دليل على مدى تشبّث أهالي الجهة بأراضيهم، وحرصهم على استغلال ما هو مخصّص منها للزراعة. حتى أنّ أهالي شطّ السّلام لمّا طُلب منهم مغادرة مقرّ إقامتهم، وتعويضهم بمناطق أخرى بعيدة عن التلوّث، رفض الأهالي الخروج من مسقط رأسهم، وتصدّى المجتمع المدني آنذاك للاقتراح معتبرين إيّاه بالتّهجير القسري على حساب امتداد المنطقة الصناعيّة. وهنا تتقارب آراء الفاعل السياسي مع الفاعل الصناعي، ومدى تمسّكهم ببقاء المجمع الكيميائي وتضحيتهم بالمتساكنين المتاخمين له. حيث تغلّب الجانب المادّي وجشع المستثمرين ورجل السياسة، على حساب الجانب الاجتماعي. لذلك يتأكّد لدينا بأنّ الفلاح القابسي، مازال متشبّثا بأرضه. ولقد اعتبر بورديو: "أنّ النّموذج التّقليدي للفلاّحين يحمل ما يسمّيه "سمات السّذاجة" والتي يُعبّر عنها في الواقع حسب دراسته ب:" النيّة" Niya. أي كلّ ما هو نقيّ وتلقائي سواء في التّفكير أو في السّلوك. فيصف الفلاّح، بأنّه إنسان طموح وبسيط، يحترم التقاليد ويسعى لتوفير منتوجات من أجل كفاف عائلته ..."(Bourdieu Pierre, 1964)

جدول عدد 03: امتلاك المتساكنين لأراض فلاحيّة في علاقة بمتغيّر مكان الإقامة.

| مكان الإقامة | | لا أملك أرضا فلاحيّة | نعم أمتلك أرضا فلاحيّة | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | أستغلّها بمفردي | أسوّغها | حالة أخرى | |
| | شطّ السّلام | 68 | 64 | 6 | 2 | 140 |
| | بوشمّة | 18 | 122 | 0 | 0 | 140 |
| | غنّوش | 33 | 102 | 0 | 5 | 140 |
| | مطماطة الجديدة | 50 | 87 | 3 | 0 | 140 |
| المجموع | | 169 | 375 | 9 | 7 | 560 |

المصدر: العمل الميداني

بالرجوع إلى الجدول عدد 03 والذي تعرضنا فيه إلى مقرّ إقامة المستجوبين وطريقة استغلالهم لأراضيهم الفلاحية وجدنا أن 100% من متساكني بوشمّة المالكين لقطع أرض فلاحية يستغلّونها بمفردهم. وهذا تصديقا لما ذُكر سابقا، حول تمثّلات المواطن في جهة بوشمّة للمستغلّات الفلاحيّة، والتي تعتبر جزء منه. فمن خلال احصائيات مجمع التّنمية الفلاحيّة ببوشمّة، توجد 858 مستغلّة داخل الواحة بالمكان المذكور. علاوة على الأراضي الزراعية بالمنطقة المُسمّاة ب: "الدّيسة"[1].

[1]– الدّيسة، هي أراض فلاحية كانت على ملك الدّولة، ثمّ وقع توزيعها على 24 شابا من شباب منطقة بوشمّة، بمعدّل 8 هكتارات لكلّ منهم. وذلك في إطار التّنمية المندمجة. ويقع سقي الأراضي بالمياه المعالجة. والانتاج يتمثّل في الزّراعات العلفيّة والأشجار المثمرة، ويُمنع زراعة الخضروات نظرا لتلوّث المياه.

جدول عدد 04: حول مقرّ الإقامة وأهمّ المنتجات الزراعيّة.

| مقرّ الإقامة | المنتجات الفلاحيّة | | | | | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | لايملك أرضا فلاحيّة | أشجار مثمرة | زراعات علفيّة | خضروات | زراعات صناعيّة | أشياء أخرى | زراعات ذات 3 طوابق | |
| شطّ السّلام | 68 | 7 | 8 | 39 | 7 | 2 | 9 | 140 |
| بوشمّة | 18 | 49 | 19 | 32 | 6 | 0 | 16 | 140 |
| غنّوش | 33 | 15 | 16 | 29 | 0 | 2 | 45 | 140 |
| مطماطة ج | 50 | 42 | 4 | 33 | 0 | 3 | 8 | 140 |
| المجموع | 169 | 113 | 47 | 133 | 13 | 7 | 78 | 560 |

المصدر: العمل الميداني

يبيّن الجدول أعلاه، أهمّ المنتجات الفلاحيّة بحسب مكان الإقامة، وقد طلبنا من المستجوبين ذكر أهمّ المنتجات الزراعية الموجودة داخل أراضيهم الفلاحيّة، بالنّسبة لمالكي مساحات أرض صالحة للزراعة داخل المناطق السّقوية، مع التّشديد على ذكر منتوج فلاحي وحيد، حتّى نستطيع تنزيل المعطيات في جداول معتمدين برمجية SPSS، فلاحظنا أنّ زراعة الخضروات استأثرت بالنصيب الأوفر، وبنسبة 34%، أي 133 مستجوبا من جملة 391 ممّن يمتلكون أراض فلاحيّة. ومن المعروف أنّ هشاشة قطاع الخضروات وعدم صموده أمام درجة التلوّث بمناطق الطّوق، خاصّة وأنّ واحات شطّ السّلام بوشمّة وغنّوش، متاخمة للمنطقة الصناعيّة. وهي عرضة للغازات المنبعثة من مداخن المصانع، والتي تُطلق غازاتها السامّة. حيث تكون نسبة الغازات في بعض الأحيان كبيرة ومبالغ فيها، ممّا يُحدث أضرارا بجميع المنتجات الفلاحية من خضروات وأشجار مثمرة... لقد أصبح المواطن القابسي يصارع من أجل البقاء في أرض ورثها عن أجداده يريد الفاعل الرأسمالي، مع النافذين من سياسيين وحقوقيين، من افتكاك هذه الأرض، واخراجه منها، وتحويلها إلى قطب صناعي ينتفع من خيراته من هم خارج دائرة الصراع... و" قد يكون الصّراع والتفكّك وعدم التّوازن والتفاضل هي نفسها أمراض البيروقراطية الصّناعية المعاصرة. والصّراع ظاهرة مضادّة للتّنظيم الصّناعي الرّاهن. وقد يكون الصّراع الصّناعي حميدا أو غير

حميد. والصّراع الحميد هو "الصّراع التّنظيمي" أو الصّراع من أجل التّكامل. وكذلك، من أجل تطوّر التّنظيم نحو زيادة التّماسك، بإزالة الخلخلة التّنظيمية، وسدّ الثّغرات الّتي كانت قائمة في التّنظيمات القديمة. (قباري محمد إسماعيل، 1980). لكن الصراع اليوم في مناطق الطّوق، ليس صراعا من أجل التكامل، بل من أجل إقصاء الآخر وتهميشه. ومن ثمّة فإنّ المنطقة الصناعيّة بقابس، تحوّلت في الذّاكرة الجماعية للمجتمع المعني بالتلوّث البيئي، من مشروع للتقدّم الاقتصادي والرقيّ الاجتماعي، إلى عنصر تدمير لايكولوجية المنطقة، مسيء لرمزيتها التّاريخية ومعيقا لنموّ بعض القطاعات الاقتصادية. وهذا ما وقع ملاحظته على الميدان، من خلال إجابات جمهور البحث على استمارة الاستبيان أومن خلال المقابلات أو حتّى من خلال ما شاهدناه بالعين المجرّدة، وهو عدم مساهمة المنطقة الصناعيّة في تنمية الجهة من حيث بعث مشاريع صديقة للبيئة، أو من خلال المساهمة في تشغيل العاطلين عن العمل

### 3.1.8. تقييم أثر التلوّث على جودة المنتوج.

جدول عدد 05: جودة المنتوج في علاقة بمكان الإقامة.

| هل المنتوج جيّد؟ | شطّ السّلام | بوشمّة | غنّوش | مطماطة ج | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| لا يملك أرضا فلاحية | 68 | 18 | 33 | 50 | 169 |
| لا | 72 | 122 | 107 | 53 | 354 |
| نعم | 0 | 0 | 0 | 37 | 37 |
| المجموع | 140 | 140 | 140 | 140 | 560 |

المصدر: العمل الميداني

يبيّن الجدول عدد 05، بأنّ 354 مستجوبا من جمهور العينّة المبحوثة، يثبت بأنّ المنتوج الفلاحى في جهة قابس متردّيا ولا يفي بالحاجة. وذلك نتيجة للتلوّث الهوائي من خلال الغازات المنبعثة من المداخن. مع نضوب المائدة المائيّة من جرّاء الاستغلال المفرط للمياه المخصّصة للمصانع والمعامل والمتواجدة بالمنطقة الصناعيّة. فالمنتوج الفلاحي، لا يفي بالحاجة ويفتقر للجودة. وهذا ما أقرّه المستجوبون، وبنسبة تقدّر ب: 90.54%. وإذا ما استثنينا المبحوثين التّابعين لمعتمدية مطماطة الجديدة، فإنّ نسبة من يُقرّون بتردّي المنتوج الفلاحي بلغت 100%.

في حين يرى 37 مستجوبا من جملة 87 ممّن يمتلكون أراض فلاحية بمعتمدية مطماطة الجديدة، بأنّ المنتوج جيّد. وهنا نلاحظ جليّا مدى تأثير التلوّث البيئي على الجانب الايكولوجي لمتساكني الطّوق. لقد أقرّ جلّ المستجوبين بتردّي جودة المنتوج، وهذا دليل على وعيهم البيئي. حيث لا يمكن الحصول على منتوج جيّد وصالح للإستهلاك ودون مخاطر، في ظلّ تلوّث بيئي يؤثّر تأثيرا مباشرا على المنتجات الفلاحية.

جدول عدد 06: مكان الإقامة وأسباب نقص المنتوج الفلاحي.

| مقرّ الإقامة | | أسباب نقص المنتوج | | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | لا أملك أرضا | قلّة الأمطار | قلّة المياه | القرب من المصانع | |
| شطّ السّلام | | 68 | 10 | 4 | 58 | 140 |
| بوشمّة | | 18 | 5 | 9 | 108 | 140 |
| غنّوش | | 33 | 16 | 8 | 83 | 140 |
| مطماطة ج | | 50 | 67 | 20 | 3 | 140 |
| المجموع | | 169 | 98 | 41 | 252 | 560 |

المصدر: العمل الميداني

"يعتبر تركيز القطب الصّناعي بقابس، عاملا حاسما في تدنّي مستويات الإنتاج الفلاحي، وتراجع جودته وذلك بسبب تأثّره بالغازات الكيميائية التي تنبعث من مداخن المصانع. إذ شملت تلك التأثيرات السلبية خصائص التّربة والهواء، ممّا انعكس على المشهد العامّ للنّخيل وبقية الأشجار".... (كريمي علي، 2004). لذلك فإنّ موقع القرب من المنطقة الصناعيّة والتلوّث البيئي الذي تشهده واحات مناطق الطّوق هو السبب الرّئيسي في نقص المنتوج الفلاحي. حيث يُقرّ 252 مستجوبا من جملة 391 ممن يمتلكون أراض فلاحية، أي ما نسبته 64.45%، بأنّ المنطقة الصناعية الملوّثة للبيئة، ساهمت بدرجة كبيرة في انقراض العديد من الأشجار المثمرة وبعض النباتات الحوليّة، التي كانت موجودة قبل انتصاب المركّب الكيميائي بالجهة. وهذا ما صرّح به مجموعة كبيرة من فلاّحي مناطق الطّوق، من خلال المقابلات المباشرة. حيث حدّثنا

بعضهم عن تاريخ الواحة، وما كانت تدرّه من خيرات ورزق على أهالي المنطقة. وبعد إحداث المنطقة الصناعية تراجع المنتوج بصفة ملحوظة، وأصبح لا يفي بالاستهلاك العائلي، بعدما كان المورد الأساسي لمتساكني الجهة. فملوّثات المصانع، والغازات المنبعثة من المداخن أتلفت الثّروة النّباتية، وقضت على عدد هامّ من الأشجار المثمرة، وعطّلت الدّورة الاقتصادية بالجهة. فارتفعت نسبة البطالة والفقر مع عدم مساهمة المنطقة الصناعيّة في التّنمية، ولا في الحدّ من ظاهرة البطالة التي تفاقمت في ظلّ منوال التّنمية الجديد المعتمد على الصّناعة. حيث لا مجال لتنمية مستدامة في ظلّ منطقة ملوّثة محكوم عليها بانتشار الأوبئة والأمراض المستعصية...

**4.1.8.تقييم أثر انبعاثات الغازات السامّة على الغراسات**

ترفض الفئة المنتمية للقطاع الفلاحي، لفعل التّصنيع المتسبّب في تدهور المحيط، على اعتبار أنّ ما يفرزه المركّب من نفايات كالفوسفوجيبس، وغازات كغاز الأمونياك والفليور، تمثّل عوامل رئيسية في التّدمير البيئي للثّروة الزّراعيّة. ولقد لمسنا آثار هذا التّدمير في ملاحظاتنا الميدانية للبحر والواحة.

جدول عدد: 07 مقرّ الإقامة والأضرار الفلاحيّة للناشطين في القطاع.

| مقرّ الإقامة | | هل توجد أضرار فلاحيّة؟ | | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| | لا يملك أرضا فلاحية | نعم | لا | |
| شطّ السّلام | 68 | 72 | 0 | 140 |
| بوشمّة | 18 | 122 | 0 | 140 |
| غنّوش | 33 | 105 | 2 | 140 |
| مطماطة ج | 50 | 54 | 36 | 140 |
| المجموع | 169 | 353 | 38 | 560 |

المصدر: العمل الميداني

يعترف 353 مستجوبا من جملة 391 ممّن يمتلكون أراض صالحة للزراعة، بوجود أضرار واضحة للعيان، للمنتجات الفلاحيّة من جرّاء التلوّث الهوائي المنبعث من مداخن المصانع بجهة قابس. حيث قُدّرت نسبتهم ب: 90.28%، فقد دمّرت الغازات السامّة الخضر وأشجار النّخيل والزّيتون والرمّان والزّراعات العلفيّة. وهذا جرم بحقّ الإنسانية، تُحرّمه كلّ الشّرائع الأرضيّة

والسماويّة. حيث يقول الله تعالى: " وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ ". (سورة البقرة الآية 205) وتتمركز أغلب واحات جهة قابس على الشّريط السّاحلي الممتدّ من العوينات إلى الزّارات. وأكبر تمركزات لها نجدها في: غنّوش، بوشمّة، وشطّ السّلام.

جدول عدد 08: أضرار القطاع الفلاحي وأسبابها.

| الأضرار الفلاحيّة | | أسباب الأضرار الفلاحية | | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | عدم امتلاك أرض مع عدم وجود أضرار | آفات طبيعيّة | انبعاثات غازيّة | أشياء أخرى | |
| | لا يملك أرضا فلاحيّة | 169 | 0 | 0 | 0 | 169 |
| | توجد أضرار | 0 | 67 | 269 | 17 | 353 |
| | لا توجد أضرار | 38 | 0 | 0 | 0 | 38 |
| المجموع | | 207 | 67 | 269 | 17 | 560 |

المصدر: العمل الميداني

إنّ نسبة 90.28% من المستجوبين، يقرّون بوجود أضرار في المنتوج الفلاحي. وتعتبر هذه النّسبة مرتفعة جدّا، فأغلب فلّاحي الجهة تضّرروا من المنطقة الصناعيّة، والسكّان المحلّيون واعون بخطورة الوضع البيئي. وكما تبرزه نتائج البحث الميداني، فإنّ 353 مستجوبا من جملة 391 من أفراد العيّنة الذين يمتلكون أراض صالحة للزراعة، يرون أنّ الوضع البيئي، سبّب لهم أضرارا واضحة وجليّة للعيان. كما نجد أن نسبة ضئيلة من المستجوبين الذين يمتلكون أراض فلاحية أجابوا بالنّفي (9.72%)، منهم 36 من جملة 38 مستجوبا يقطنون بعيدا عن المنطقة الصناعية، وهم من متساكني معتمدية مطماطة الجديدة. كما نلاحظ أن قرابة نصف المستجوبين من منطقة شطّ السّلام، لا يمتلكون أراض فلاحيّة، حيث بلغ عددهم 68 من جملة 140 مستجوبا، أي بنسبة 48.57%. وهذا راجع إلى هجرة أهالي المنطقة المذكورة مُستغلاتهم والتي تُعدّ حسب العديد من التّقارير المحليّة، والوطنيّة، وحتّى العالميّة بأنّها منطقة منكوبة وغير صالحة للفلاحة، ولا حتّى للسكن. وذلك في ظّل عجز الفاعل السّياسي، في ايجاد الحلول المناسبة للخروج من هذا الوضع المهدّد لحياة آلاف المتساكنين، الّذين كان لزام عليهم البحث عن الحلول الجذرية لتغيير أوضاعهم. حيث "ازداد اهتمام الرّأي العامّ مُؤخّرا بالمشكلات البيئية.

ولقد أضحى واضحا أنّ الحكومات تقف عاجزة أمام مشكل التلوّث البيئي، لذا يجب أن تتوفّر الرّغبة والإرادة من قبل الأهالي ومن خلال الهيئات التطوّعية (الشّعبية)، في المشاركة في حماية البيئة وتنميتها. لذا، يمكن للمنظّمات الشعبيّة أن تلعب دورا كبيرا في مواجهة مشكلات التلوّث البيئي، في الرّيف والحضر، خاصّة إذا قُدّم لها كافّة التّسهيلات والإجراءات على المستوى الرّسمي والشّعبي، حتّى يتحقّق لها مقوّمات الاضطلاع بدورها بنجاح" (عامر محمد السيد، 2010). وهنا يتّضح لنا بأنّ الفاعل السياسي، لم يقم بواجبه في مسألة التلوث البيئي، ولم يُعِر اهتماما للموضوع. بل نجده في أغلب الأحيان، منحازا إلى الفاعل الصّناعي والمستثمرين. فلو توفّرت الإرادة السياسية، لوُجدت الحلول الكفيلة للحدّ من ظاهرة التلوّث الذي يعاني منه السكّان المحلّيون بجهة قابس. حيث يمكن القول ب: " أنّ إدراك سبب التلوّث يُحدّد طريقة المواطنين في فهمهم لمحيطهم وتعايشهم معه. فمتى اقتنع الفرد بأثر تدهور المحيط على صحّته، أمكن له أن يتّخذ تصّرفا آخر ونمط حياة متوائما مع البيئة". (عبدمولاه رضا، 2013)

### 5.1.8.تقييم أثر التلوّث على الثّروة المائيّة

جدول عدد 09: توفّر مياه الريّ بالأراضي الفلاحيّة في علاقة بمتغيّر مكان الإقامة.

| هل مياه الريّ متوفّرة؟ | شطّ السّلام | بوشمّة | غنّوش | مطماطة ج | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| لا يملك أرضا فلاحيّة | 68 | 18 | 33 | 50 | 169 |
| نعم | 1 | 11 | 5 | 4 | 21 |
| لا | 71 | 111 | 102 | 86 | 370 |
| % للنّاشطين بالقطاع | %98.61 | %90.98 | %95.33 | %95.56 | %94.63 |
| المجموع | 140 | 140 | 140 | 140 | 560 |

المصدر: العمل الميداني

من خلال الجدول عدد 09، نتبيّن أنّ مياه الريّ غير متوفّرة للنّاشطين بالقطاع الفلاحي. وهذا راجع لنقص وشُحّ المياه في البلاد التونسية عموما، وبجهة قابس بصفة خاصّة، نظرا لحفر الآبار العشوائية في أغلب المعامل والمصانع بالمنطقة الصناعية، وبتشريع من الفاعل السياسي الذي يغطّي على تجاوزات الفاعل الصّناعي. وبرجوعنا إلى جمهور الدّراسة، فإنّ 370 مستجوبا من جملة 391 ممّن يمتلكون أراض فلاحية، يُقرّون بعدم توفّر مياه الريّ، أي بنسبة تقدّر ب

94.63%. وتصل إلى 98.61% بمنطقة شطّ السّلام، المحاذية للمجمع الكيميائي. وهذه النّسبة المرتفعة تُمثّل خطرا على تراجع مردودية واحات قابس، من جرّاء النّقص الكبير في المياه.

جدول عدد 10: أسباب ندرة مياه الريّ للنّاشطين بالقطاع الفلاحي.

| لماذا مياه الريّ شحيحة؟ | شطّ السّلام | بوشمّة | غنّوش | مطماطة ج | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| لا يملك أرضا فلاحية | 86 | 18 | 33 | 50 | 169 |
| حفر آبار عشوائيّة | 8 | 14 | 18 | 60 | 100 |
| الاستهلاك في الصّناعة | 47 | 90 | 65 | 0 | 202 |
| نتيجة للجفاف | 15 | 18 | 24 | 30 | 87 |
| أشياء أخرى | 2 | 0 | 0 | 0 | 2 |
| المجموع | 140 | 140 | 140 | 140 | 560 |

المصدر: العمل الميداني

يقرّ أغلبية المستجوبين، بأنّ سبب نُدرة وشُحّ المياه، راجع بالأساس إلى الاستهلاك المفرط والمجحف من قبل الفاعل الصناعي. ومن خلال استمارة الاستبيان، صرّح 202 من المستجوبين من جملة 391 ممّن يمتلكون قطع أرض فلاحيّة بأنّ المنطقة الصناعيّة، تمثّل سببا رئيسيا في قلّة مياه الريّ المستعملة في الفلاحة، وبنسبة 51.66%، أي أكثر من نصف أفراد العيّنة من أصحاب المستغلاّت الزّراعية. وهذا دليل على التباعد بين نشاط صناعي توطّن في المكان واستنزف ثرواته وبين نشاط فلاحي يشهد تراجعا. " فلئن أدّى التوطّن الصّناعي إلى إنتاج المجال، وبالتّالي إنتاج وظيفة جديدة له فإنّه لم يخلق نوعا من الترابط... وهو ما يعني انعدام العلاقة بينه وبين الأنشطة الفلاحية، التي تمثّل خصوصيّة منطقة قابس" (بن أحمد منال، 2007). وما نستنتجه في آخر المبحث الأوّل هو: أنّ ظاهرة التلوّث ثقيلة ومؤثّرة ومرهقة للعناصر البشريّة المعمّرة للمجال. وأفراد المجتمع المحلّي المعني بظاهرة التلوّث، وخاصّة متساكني مناطق الطّوق الذين اجتمعوا على فكرة واحدة وهي: "أنّ التلوّث البيئي خطر شامل

وشمولي بدليل أنّه يُدمّر الإنسان والحيوان على حدّ السّواء. باعتبارهما شريكين في الاستفادة من البيئة الطّبيعية وشريكين في إعمارها."(Morin Edgar, 1977)

## 2.8.المبحث الثاني: تقييم المواطن لخطورة الوضع البيئي على صحّة الإنسان

### 1.2.8.وعي المواطن المحلّي بحالته الصحّيّة في ظلّ التلوّث

جدول عدد 11: الحالة الصحّية للمستجوبين في علاقة بمقرّ الإقامة.

| هل تشكو من أمراض | شطّ السّلام | بوشمّة | غنّوش | مطماطة ج | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| نعم | 93 | 101 | 115 | 27 | 336 |
| النّسبة% | %66.43 | %72.14 | %82.14 | %19.29 | %60 |
| لا | 47 | 39 | 25 | 113 | 224 |
| النّسبة% | %33.57 | %27.86 | %17.86 | %80.71 | %40 |
| المجموع | 140 | 140 | 140 | 140 | 560 |

المصدر: العمل الميداني

يبيّن الجدول أعلاه، الأمراض التي تشتكي منها العيّنة المستجوبة، في علاقة بمقرّ إقامة المتساكنين وموقفهم من مدى خطورة المجمع الكيميائي. وقد قمنا بالبحث في مدى وجود ارتباط بين هذه المتغيّرات باعتماد الاختبار الاحصائي ك2. فإذا كان (مستوى الدلالة=5%): فإنّ قيمة "ك مربّع" الملاحظة (25.27)، أكبر من قيمتها النظريّة (7.82). وهكذا فإنّنا نرفض فرضية العدم ( H0 )، ونقبل بالفرضية البديلة ( H1 ). أي أنّ الموقف من مدى الإصابة بأمراض قد تكون مُرتبطة بالتلوّث، يتأثّر بمتغيّر مقرّ الإقامة. وقد اعتُبر الحديث عن تأثير التلوّث على صحّة الإنسان، ملفّا مفتوحا لتضارب التّقييمات أحيانا وتعمّد اتّباع سياسة الصّمت والتّجاهل أحيانا أخرى، لما تثيره القضيّة من حساسيّات سياسيّة واجتماعية. ونظرا لكون الملفّ الصحّي في طور التّحقيق، وهذا ما يجعل أهل الاختصاص من الأطبّاء، متردّدين في قول الكلمة الفصل فإنّنا سنعتمد على جمع ما توفّر من معطيـات وشهادات السكّان، عن أمراض ذويهم من الأقارب، وكيف كان التّشخيص ونتيجته. وبرجوعنا إلى الجدول عدد 11، وإذا ما استثنينا معتمدية

مطماطة الجديدة، فإنّ 309 مستجوبا من جملة 360 من أفراد العيّنة المنتمين إلى منطقة الطّوق: شطّ السّلام بوشمّة وغنّوش، يشتكون من أمراض نتيجة لتدهور الوضع البيئي في الجهة، أي بنسبة تقدّر ب. 85.83%. فإلى جانب الأضرار على المستوى الإيكولوجي، فإنّ المواطن القابسي أصبح مهدّدا في صحّته، ويشكو مختلف الأمراض النّاتجة عن التلوّث، أهمّها المشاكل في الجهاز التّنفسي ومختلف أنواع الحساسيّات والسّرطانات. فـ: "في مدينتي، سرق التلوّث زرقة السّماء، مع تفشّي العديد من الأمراض مثل الرّبو الّذي يُعتبر مرض من أمراض التلوّث، لأنّ الهواء الّذي نتنفّسه غير نظيف" (Elsen Liliane, 1973). ومن هنا نستنتج، بأنّ المنطقة الصّناعية عموما والمجمع الكيميائي بالخصوص مُحبط للتّنمية بالجهة. فماذا ننتظر من مواطن أنهكته الأمراض، مع القضاء على ثروته الفلاحيّة والسّمكية وعدم تفكير أصحاب القرار في توفير العيش السّليم لمتساكني الجهة، من خلال احداث مواطن شغل ومشاريع تنمويّة تساهم في النّهوض بالجهة. إنّ الخسائر كبيرة، ولا تقارن بالعدد الضئيل للعاملين في المنطقة الصناعيّة الملوّثة. فأغلب جمهور العينّة، يعي جيّدا أنّ مسألة تدمير المركّب الصّناعي للمقومّات الطّبيعية وصحّة الإنسان كبيرة ولا تقدّر بثمن. أمّا 14.17% من أفراد العيّنة، لا يرون في النّشاط الصّناعي أي خطر (باستثناء المستجوبين في منطقة مطماطة الجديدة والبعيدين عن بؤر التلوّث) وقد نتفهّم هذه الإجابات لأنّ هنالك أفرادًا من العيّنة يشتغلون بالمنطقة الصّناعية. أمّا بقيّة المستجوبين في عيّنة البحث فيقرّون بخطورة الوضع البيئي، مع تشكّياتهم من عدّة أمراض.

**2.2.8.طبيعة الأمراض التي يشكو منها المتساكنون**

جدول عدد 12: سبب المرض ونوعه.

| سبب المرض | نوع المرض | | | | | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | دون مرض | الحساسيّة | هشاشة العظام | ضيق التنفّس | الروماتيزم | السّرطان | أمراض أخرى | |
| لا يشتكي | 285 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 285 |
| التلوّث | 0 | 66 | 52 | 79 | 6 | 9 | 12 | 224 |
| أشياء أخرى | 0 | 4 | 6 | 3 | 3 | 0 | 35 | 51 |
| المجموع | 285 | 70 | 58 | 82 | 9 | 9 | 47 | 560 |

المصدر: العمل الميداني

حسب أرقام الجدول عدد 12، فإنّ نسبة 40% من المستجوبين، مصابون بأمراض مرتبطة حسب اعتقادهم بالتلوّث البيئي النّاتج عن دخان المصانع، أي 224 من جملة 560 مستجوبا. وقد توزّعت الأمراض كالتّالي: 79 مريضا يعاني من ضيق التنفّس، و66 منهم يعانون من أمراض الحساسيّة، و52 من هشاشة العظام، و9 بالروماتيزم و9 حالات تعاني من الأمراض السرطانية المرتبطة بالتلوّث الهوائي أي بنسبة 4.02% من جملة المرضى في عيّنة البحث. وتُعتبر هذه النّسبة مرتفعة باعتبار خطورة هذا المرض القاتل، والّذي أصبح في تزايد مستمرّ بجهة قابس، وخاصّة في كلّ من منطقتي شطّ السّلام وغنّوش. حيث "توجد أمراض صناعيّة، وتشوّهات مهنيّة، تنتج عن الايكولوجيا الدّاخلية للمصنع. وهي أمراض ناجمة عن قلّة أو شدّة الضّوء، ممّا يؤدّي إلى اضطراب أعصاب العين، أو حتى فقدان البصر. وقد تنشأ الأمراض السمعيّة عن شدّة الضّجيج وحركة الآلات..." (قباري محمد إسماعيل، 1980). ومن خلال مقابلاتنا مع عدد من المستجوبين القاطنين بمناطق الطوق، بيّنوا لنا مدى وعيهم بخطورة الوضع البيئي الذي يشهده المجال، وتأثيره الكبير على صحتهم.

### 3.2.8.تقييم المتساكنين لآثار التلوّث على صحّتهم

قال تعالى: "مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا" (القرآن الكريم، سورة المائدة الآية 34). لقد انطلقنا في هذا العنصر من آية كريمة، تحثّنا على الحفاظ على النّفس البشريّة وتنهانا عن الفساد في الأرض. فانتشار التلوّث في جهة قابس واستفحال الأمراض القاتلة دون البحث عن حلول من قبل الفاعلين الصناعيين والسياسيين، يُعتبر جريمة في حقّ المجتمع القابسي، وهو كذلك فساد في الأرض.

جدول عدد 13: تقييم الوضع الصحّي بالجهة في علاقة بمقرّ الإقامة.

| الوضع الصحّي | شطّ السّلام | بوشمّة | غنّوش | مطماطة الجديدة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| ممتاز | 2 | 0 | 0 | 32 | 34 |
| حسن | 11 | 0 | 0 | 48 | 59 |
| متوسّط | 18 | 10 | 21 | 47 | 96 |
| سيّئ | 109 | 130 | 119 | 13 | 371 |
| المجموع | 140 | 140 | 140 | 140 | 560 |

المصدر: العمل الميداني

نلاحظ من خلال مؤشّرات الجدول عدد 13، وجود علاقة ارتباط وثيقة، بين الوضع الصحّي بجهة قابس ومكان إقامة المستجوبين. فكلّما اقتربنا من المنطقة الصناعيّة، كلّما عبّر الأفراد عن شعورهم بالخطر وفقدان الأمن البيئي. إذ أشار 109 مستجوبين من سكّان شطّ السلام، من مجموع 140 من جملة أفراد العيّنة، تردّي الوضع الصحّي بالجهة. ويرتفع عدد المستجوبين الّذين يرون أنّ الوضع الصحّي سيّئا في بوشمّة، حيث بلغ عددهم 130 أي بنسبة تقدّر ب92.86% وهي أعلى نسبة من جملة متساكني مناطق الطّوق، و119 مستجوبا في غنّوش. بينما ينخفض العدد بشكل لافت في منطقة مطماطة الجديدة، إذ بلغ عدد الّذين يرون أنّ الوضع الصحّي سيّئ 13 مستجوبا فقط وبنسبة مائوية تقدّر ب 9.28%. وهو ما يُمثّل عشر ما عبّر عنه مستجوبي أهالي بوشمّة من حيث تردّي الوضع البيئي. والتّفسير المنطقي لذلك هو أنّ سكّان

هذه الجهة لا يشتكون من التلوّث، نظرا للمسافة الّتي تفصلهم عن المنطقة الصناعيّة. إلى جانب أنّ منطقة مطماطة الجديدة تبعد حوالي 10 كيلومتر عن مطماطة القديمة والمعروفة بهوائها النقيّ والجافّ، أي غير المشبع بالرّطوبة. وفي هذا الإطار يقول الباحث الاجتماعي رضا عبدمولاه: " يُمثل التّصنيع أبرز مصدر لتدهور المحيط، وكابوس للجمهور. ويُمكن تمييزه بجلاء عن المعايير الأخرى المذكورة.... (عبدمولاه رضا، 2013)

جدول عدد 14: الفئات العُمريّة الأكثر تعرّضا للأمراض في علاقة بمقرّ الإقامة.

| الفئات تتعرّض للأمراض | شطّ السّلام | بوشمّة | غنّوش | مطماطة .ج | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| أطفال | 43 | 34 | 55 | 43 | 175 |
| شباب | 3 | 0 | 1 | 0 | 4 |
| كهول | 6 | 1 | 3 | 0 | 10 |
| شيوخ | 13 | 22 | 31 | 64 | 130 |
| كلّ الفئات | 75 | 83 | 50 | 33 | 241 |
| المجموع | 140 | 140 | 140 | 140 | 560 |

المصدر: العمل الميداني

يبيّن الجدول أعلاه، الفئات العمريّة الأكثر تعرّضا للأمراض، في علاقة بمقرّ الإقامة. وقد قمنا بالبحث في مدى وجود ارتباط بين هذه المتغيّرات، باعتماد الاختبار الاحصائي ك2. فإذا كان (مستوى الدّلالة=5%): فإنّ قيمة "ك مربّع" الملاحظة (91.45)، أكبر من قيمتها النّظريّة (21.03). وهكذا فإنّنا نرفض (فرضيّة العدم (H0) ونقبل بالفرضيّة البديلة (H1). فإنّ الأمراض النّاتجة عن التلوّث، تتأثّر وترتبط بمتغيّر مقرّ الإقامة. فنلاحظ أنّ الفئة الأكثر تعرّضا للأمراض هم الشّريحـة العمريّة الصّغـرى أي الأطفـال خاصّة. " وعند الأطفال يؤدّي استهلاك الرصاص من خلال استعمال ماء الشّرب من هذه الأنابيب، والخزّانات، وأوعية الأكل والشّرب، إلى مشاكل صحيّة. فإذا دخل الرصاص جسم الطّفل في السّنتين الأوليّتين من عمره تُسهم سُمّيَتُّه في ضعف وزن الجسم، وفي عدم نموّه العقلي، واضطراب جهازه العصبي، وخاصّة حاسَّة اللّمس. (طويل

نبيل صبحي، 1999) ثمّ نجد في المرتبة الثّانية الشّريحة العمريّة الكبرى أي الشّيوخ. ويجمع المستجوبون، على أنّ الفئات الضّعيفة والهشّة، هم الأكثر عرضة لخطر التلوّث. وحسب استمارة الاستبيان، فهم من الأطفال والشّيوخ. حيث أنّ 305 مبحوثا من ضمن أفراد العيّنة، ومن مجموع 560 مستجوبا، يعتبرون أنّ الأطفال والشّيوخ، هم الأكثر عرضة للأمراض. فيما يعتقد 241 من المستجوبين أن كلّ الفئات معرّضة للمخاطر البيئية، الّتي تُؤدّي إلى تدهور في المجال الصحّي. بينما تنخفض النّسبة، تجاه فئة الشّباب والكهول. وحسب جمهور المستجوبين، فإنّ أكثر من نصف العيّنة، أي ما نسبته 54.46%، يرون أنّ الأطفال الصّغار والمسنّين يتعرّضون أكثر من غيرهم لتأثير التلوّث على الصحّة، ومدى خطورته على حياة الإنسان. وقد أثبتت الأبحاث،والدّراسات الطبيّة الحديثة، أنّ التلوّث بكافّة صوره وأشكاله يتسبّب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في موت الإنسان. فالتلوّث يصيب الإنسان بعديد من الأمراض المزمنة والخطيرة وبأنواع من السرطانات القاتلة التي تؤدّي بحياته (عوض محمد حسان وشحاتة حسن أحمد، 2018).

### 4.2.8.من الوعي إلى السّلوك: الرّغبة في تغيير مقرّ الإقامة بعيدا عن المجمع

جدول عدد 15: تغيير مقرّ الإقامة حسب الفئة العمريّة.

| تغيير مكان الإقامة | العمر | | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| | من 15 إلى 19 | من 20 إلى 34 | من 35 إلى 59 | 60 فما فوق | |
| نعم | 36 | 84 | 132 | 27 | 279 |
| النّسبة % | %30 | %52.5 | %66 | %33.75 | %49.82 |
| لا | 46 | 46 | 45 | 41 | 178 |
| لم أفكّر بعد | 29 | 24 | 10 | 5 | 68 |
| دون رأي | 9 | 6 | 13 | 7 | 35 |
| المجموع | 120 | 160 | 200 | 80 | 560 |

المصدر: العمل الميداني

عند تحليلنا للجدول عدد 15، وإذا ما استثنينا فئة الشيوخ 60 سنة فأكثر– فإنّ نسب الفئات العمريّة ممّن يرغبون في تغيير مقرّ إقامتهم في ازدياد. حيث بلغت نسبة الفئة العمرية 15–19 سنة 30 %، أي 36 مستجوبا من جملة 120، خيّروا تغيير مقرّ الإقامة. تليها الفئة العمرية 20–34 سنة، بنسبة 52.5% والّتي تمثل 84 مستجوبا من جملة 160. ثمّ أعلى نسبة لدى الفئة العمريّة 35–59 سنة، بنسبة 66% أي 132 مستجوبا من جملة 200. وهذه الفئة العمريّة كما ذكرنا سابقا، عايشت حقبتين من الزّمن. الأولى قبل وجود المنطقة الصناعيّة، والفترة تمتدّ بين ستّينات وسبعينات القرن الماضي وهي فترة الرّخاء بالنّسبة لهم. أمّا الفترة الثّانية، تمتدّ من أواخر السّبعينات إلى اليوم، وهي الفترة الّتي تميّزت بوجود القطب الصّناعي الّذي غيّر في عادات وتقاليد المجتمع القابسي، مع تدهور صحّة المواطن من جرّاء الملوّثات. وهذه الشّريحة العمرية، تشهد صراعا داخليّا، بين البقاء في أرض الآباء والأجداد، والرّضا بما هو موجود من تدهور بيئي، وتدنّي مستوى المعيشة. وبين مغادرة مقرّ إقامتهم، وقضاء بقيّة العمر في بيئة سليمة يستطاب فيها العيش. وبذلك يكون لعامل السنّ، دور كبير في التّفكير في تغيير مقرّ الإقامة. ويرجع ذلك، لشعور الفئات العمريّة من 20 إلى 59 سنة، بالإحباط وعدم تصديق الوعود الزائفة والكاذبة من قبل الفاعل السياسي، والفاعل الصناعي، على حدّ السّواء. أمّا تدنّي النّسبة لدى الشريحة العمريّة الأولى 15– 19 سنة، فذلك راجع لعدم الوعي بالأضرار البيئيّة من ناحية، والرغبة في مواصلة تعليمهم من ناحية ثانية. ففي أغلب الأحيان، أنّ من تتراوح أعمارهم بين 15– 19 سنة، مازالوا يزاولون تعليمهم الثّانوي. وتربطهم مصلحة اتمام دراستهم وتعلّقهم بزملائهم في الدّراسة. أمّا الفئة العمرية 60 سنة فأكثر، فيرون أنّه لا فائدة في تغيير مقرّ إقامتهم، نظرا للعلاقة التي تربطهم بأرضهم. فأغلب المستجوبين من هذه الشّريحة العمريّة قد أحيلوا على التقاعد. وقد فضّلوا الاعتناء بما تبقّى لهم من أراض فلاحية يقضون، فيها أوقات فراغهم. والبعض الآخر يرى أنّه لا فائدة في تغيير مقرّ الإقامة بعدما تقدّم بهم العمر وأصبح كثرة التنقّل يثير القلق لديهم، خاصّة إذا تعلّق الأمر بالجانب الصحّي، حيث أنّ هذه الفئة العمرية – 60 سنة فأكثر– تكون عرضة للأمراض أكثر من غيرها.

جدول عدد 16: تغيير مقرّ الإقامة حسب متغيّر السّكن.

| تغيير مكان الإقامة | متغيّر السّكن | | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| | شطّ السّلام | بوشمّة | غنّوش | مطماطة ج | |
| نعم | 91 | 102 | 63 | 23 | 279 |
| النّسبة% | %65 | %72.86 | %45 | %16.42 | %49.82 |
| لا | 35 | 29 | 42 | 72 | 178 |
| لم أفكّر بعد | 5 | 9 | 31 | 23 | 68 |
| دون رأي | 9 | 0 | 4 | 22 | 35 |
| المجموع | 140 | 140 | 140 | 140 | 560 |

المصدر: العمل الميداني

نتبيّن من خلال الجدول عدد 16، بأنّ منطقة بوشمّة تحتلّ المرتبة الأولى من حيث المستجوبين الرّاغبين في تغيير مقرّ إقامتهم، بنسبة تصل إلى 72.86%. حيث أبدى 102 مستجوبا من جملة 140، رغبتهم في تغيير مقرّ الإقامة. ويعود ذلك إلى طبيعة المتساكنين في المنطقة المذكورة، حيث أنّ أغلبهم ليسوا من السكّان الأصليين للمنطقة، بل هم وافدين جدد عبر موجات من الهجرة الدّاخلية، كانت بداياتها أواخر خمسينات القرن الماضي، وبداية الاستقلال. حيث توافد على منطقة بوشمّة العديد من متساكني الجريد للقيام بالأعمال الفلاحيّة داخل الواحة. تلتها هجرة ثانية منذ سبعينات القرن الماضي، من خلال توافد أعدادا كبيرة من المهاجرين من المناطق المجاورة، مثل قفصة وسيدي بوزيد، وأهمّها من معتمديتي الحامّة ومنزل الحبيب، والّذين يُمثّلون لوحدهم، أكثر من نصف سكّان الجهة المذكورة. وكان الهدف الرّئيسي من هذه الهجرة، هو العمل بالمنطقة الصناعيّة المحدثة. ف: "ظاهرة الهجرة إلى ولاية قابس، شهدت تحوّلات عميقة من حيث شكلها وكثافتها وغاياتها. لاسيّما بعد إحداث المركّب الصّناعي بقابس، الّذي استقطب مهاجرين اتّسموا بعدم تجانسهم. وطبيعي أن ينتج عن هذا الحراك تفاعل، قد يكون سلبيّا في بعض الحالات، وهو نشوب صراعات ذات بعد قَبَلي. أو ايجابيّا مثل العمل على النّهوض

بمنطقة الجذب وتنميتها". (خليفي كمال، 2012) ومن أهمّ الدّوافع التي حفّزت المهاجرين إلى الوفود لحيّ 02 مارس ببوشمّة، هي محاذاته لأهمّ وأكبر المجمّعات الصناعيّة والاقتصاديّة في الجهة، وتدنّي ثمن قطع الأرض الصّالحة للبناء، مع رخص معاليم الكراء، وضعف الرقّابة التي يسّرت الاستيلاء على الملك العمومي. كما تميّز متساكني الحيّ بسلوكات عشائريّة ممّا شجّع على تنامي عدد الوافدين داخل الحيّ. إنّ ارتفاع نسبة الرّاغبين في الهجرة من منطقة بوشمّة له أسبابه التّاريخية كما ذكرنا سابقا. وهو أنّ ثلثي المتساكنين، هم من الوافدين. لذلك ليس لهم جذور في هذه الأرض، ولا حتّى أراض فلاحيّة أو عقّارات ترغّبهم في الاستقرار، إذا ما استثنينا البعض، ممّن اشترى قطع أرض من أصحابها الأصليين. فيما عدى ذلك فالأغلبيّة لا يملكون سوى المنازل الّتي يقطنوها. ومع بروز تأثير التلوّث البيئي على صحّة الإنسان، مع مراوحة الوضع الاقتصادي مكانه، أي عدم توفّر مواطن شغل تفي بحاجة المتساكنين، جعل العديد من الوافدين، يعودون إلى مسقط رأسهم. وكذلك فإنّ أعدادا كبيرة منهم يُفكّرون في مغادرة منطقة بوشمّة. علما وأنّ قرية بوشمّة تشهد اليوم هجرة عكسيّة من جرّاء التلوّث البيئي، مع وعي المواطن بالمخاطر البيئية. فبعد ما وصل عدد المتساكنين إلى 13700 ساكنا حسب تعداد 2004، تراجع إلى 12163 ساكنا حسب تعداد 2014. ثمّ تأتي بعدها وفي المرتبة الثّانية منطقة شطّ السلّام بنسبة 65% من المستجوبين الرّاغبين في تغيير مقرّ إقامتهم. أي 91 مستجوبا من جملة 140، ويعود ذلك لارتفاع درجة التلوّث في هذه المنطقة، الّتي تُعدّ من المناطق المنكوبة في الجهة. حيث تُحيط بها المنطقة الصناعيّة مع وجود محطّة للتّطهير قريبة من المتساكنين. أمّا الأسباب العائدة إلى تدنّي النّسبة في كلّ من معتمديتي غنّوش ومطماطة الجديدة، فله مبرّراته. حيث راهن المواطن الغنّوشي على فلاحته، رغم الظّروف القاسية الّتي تأقلم معها. فحتّى المنتجات الفلاحيّة كيّفها مع الوضع البيئي. فاهتمّ الفلاّح الغنّوشي بزراعة كلّ من البصل والثّوم وبمساحات شاسعة، وذلك لعدم تأثّر هذين النّوعين من الخضروات، بالملوّثات ولا بالبكتيريا الموجودة في الأرض. فهذان النّوعان في الأصل يقضيان على الجراثيم، ولا تُؤثّر فيهما سموم المنطقة الصناعيّة. ونظرا لهذا التشبّث بالأرض، فإنّ نسبة المستجوبين الّذين فكّروا في

تغيير مقرّ الإقامة، بلغت 45% أي 63 مستجوبا من جملة 140. وهي أقلّ من نصف العيّنة المستجوبة. وأخيرا تأتي معتمدية مطماطة الجديدة في المرتبة الأخيرة، وبنسبة 16.42%. أي 23 مستجوبا من جملة 140 ممن فكّروا في مغادرة مقرّ الإقامة، والسّبب الرّئيسي لانخفاض هذه النسبة يعود لعامل البعد على المنطقة الصناعيّة وعلى بؤر التلوّث البيئي. وكذلك من خلال المتغيّرات الّتي وقع تحليلها من خلال الجدول والّتي تلعب دورا أساسيّا في توجيه مواقف السكّان المحلّيين المتمثّلة في درجة الانتماء للمنطقة التي يقطنونها، كما هو الحال في منطقة بوشمّة الّتي تتميّز بالكمّ الهائل من الوافدين الجدد للمنطقة. في حين نرى في الجانب الثّاني وبالأخصّ منطقة غنّوش، مدى تشبث الأهالي بأراضيهم نظرا للطابع الاقتصادي المميّز لهذه المنطقة، حيث يعتمد المحلّيون على ما تجود به عليهم الأرض من منتجات فلاحيّة، مع اشتغال جلّ النّشطين في الأعمال الحرّة، من تجارة ومقاولات... يجعلهم يتبنّون سلوكيّات مغايرة ممّا هو عليه الوضع في كلّ من بوشمّة وشطّ السّلام.

**09- أهمّ الاستنتاجات**

- تُمثّل المناطق المحيطة بالمجمع الكيميائي، مستغلّات فلاحيّة صغيرة، ذات نسق عائلي. إذ أنّ 95.91% من مجموع الّذين لهم أراضي فلاحية -وهم 391- يستغلّونها بمفردهم أو في أطر عائليّة.

- إنّ الأضرار التي لحقت بالمنتوج الفلاحي من جرّاء التلوّث الصّناعي ظاهرة للعيان، من خلال الغازات المنبعثة من مداخن المعامل والّتي تُساهم بشكل كبير في اتلاف المحاصيل الزراعيّة. خاصّة وأنّ جزء من المنتجات الفلاحيّة تتمثّل في الخضر والغلال والزّراعات العلفيّة والصناعيّة. وهي تتأثّر كثيرا بالتلوّث وخاصّة بالنّسبة للمناطق المحاذية للمركّب الصّناعي شطّ السّلام بوشمّة وغنّوش. فقد أقرّ جلّ المستجوبين، بتردّى المنتوج الفلاحي في جهة قابس بسبب التلوّث الهوائي. مع نضوب المائدة المائيّة من جرّاء الاستغلال المفرط للمياه المخصّصة للمصانع والمعامل والمتواجدة بالمنطقة الصناعيّة.

– إنّ المنتوج الفلاحي لا يفي بالحاجة، ويفتقر للجودة. وهذا ما أقرّه المستجوبون وبنسبة تقدّر ب: 90.54%. كما يرى 353 مستجوبا من جملة 391 ممّن يمتلكون أراض صالحة للزراعة بأنّ هنالك أضرارا واضحة للعيان للمنتجات الفلاحيّة، وهي تعود بالأساس، إلى التلوّث الهوائي المنبعث من مداخن المصانع بجهة قابس.

– يقرّ أغلبيّة المستجوبين، بأنّ سبب ندرة وشُحّ المياه، راجع بالأساس إلى الاستهلاك المفرط والمجحف من قبل الفاعل الصّناعي. حيث صرّح 202 من المستجوبين من جملة 391 ممّن يمتلكون قطع أرض فلاحيّة، بأنّ المنطقة الصناعيّة تُمثّل سببا رئيسيّا في قلّة مياه الريّ المستعملة في الفلاحة.

– نُلاحظ من خلال مُؤشّرات بعض الجداول، وجود علاقة ارتباط وثيقة، بين الوضع الصحّي بجهة قابس ومكان إقامة المستجوبين. فكلّما اقتربنا من المنطقة الصناعيّة، كلّما عبّر الأفراد عن شعورهم بالخطر وفقدان الأمن البيئي.

– يُجمع أغلب سكّان بوشمّة وشطّ السّلام من أفراد العيّنة، أنّ الخدمات الصحّية متردّية بالجهة وأنّ الفئة الأكثر تعرّضا للأمراض النّاتجة عن التلوّث، هم الشّريحة العمريّة الصّغرى، أي الأطفال خاصّة، حيث أنّ أكثر من نصف أفراد العيّنة بما نسبته 54.46%، يرون أنّ الأطفال الصّغار والمسنّين، يتعرّضون أكثر من غيرهم لتأثير التلوّث على الصحّة ومدى خطورته على حياة الإنسان.

– إنّ 85.83% من أفراد العيّنة المنتمين إلى منطقة الطّوق: شطّ السّلام بوشمّة وغنّوش يشتكون من أمراض نتيجة لتدهور الوضع البيئي في الجهة. فإلى جانب الأضرار على المستوى الإيكولوجي فإنّ المواطن القابسي أصبح مهدّدا في صحّته ويشكو مختلف الأمراض النّاتجة عن التلوّث، وأهمّها المشاكل في الجهاز التّنفسي ومختلف أنواع الحساسيّات والسّرطانات. فقد رصدنا من خلال العيّنة المبحوثة، أنّ نسبة 40% من المستجوبين مصابين بأمراض مرتبطة حسب اعتقادهم بالتلوّث البيئي النّاتج عن دخان المصانع، أي 224 من جملة 560 من أفراد العيّنة يشتكون أمراضا سببها التلوث.

## 10- خاتمة

إنّ السياسات التنموية الممنهجة من قبل الحكومات الوطنية منذ الاستقلال، لم تراع خصوصيات الجهة وخاصة الايكولوجية منها. فبالرغم من وجود هذه المصانع الملوثة وما تدره من أرباح ومساهمتها الهامة في عملية التصدير، وجلب العملة الصعبة، فهي في المقابل تساهم في تدهور صحة السكان المحليين من خلال التلوث الهوائي. وفي تردي المنتوج الفلاحي والصيد البحري، دون التفكير في خلق مشاريع، أو تطوير البنية التحتية للجهة، والتي تفتقر إلى اليوم ورغم تفشي الأمراض إلى مستشفى جامعي، والذي طالب به مختلف أطياف المجتمع القابسي. فهو مطمح جماهيري للولاية، وبإحداثه، يمكن أن يحد من تفاقم وانتشار الأمراض التي يسببها التلوث الهوائي بالجهة. فالسياسة التنموية في الجهة تعتمد على أرقام ربح أو خسارة، والإنسان هو آخر اهتماماتها. إن الفاعل الصناعي، يشتغل وفق استراتيجية خاصة، وهي مراكمة الثروة ومراعات مصلحة الدولة في جلب العملة الصعبة. وبالتالي فإنّ المسألة يمكن مناقشتها ومتابعتها وفق إطار الصراع والتصادم. لقد ركزنا على الوعي البيئي لدى المواطن القابسي. حيث قيّمنا الأضرار البيئية على مستوياتها الثلاثة برا وبحرا وجوا. فمن خلال نتائج العمل الميداني، لاحظنا تدهورا واضحا في المنتوج الفلاحي والثروة الزراعية. واندثار عدة أنواع من الأشجار المثمرة. كما تأثرت المائدة المائية من جراء الاستهلاك المفرط للمياه من قبل المصانع. أما على المستوى البحري فقد تصحر البحر نتيجة إلقاء مادة الفوسفوجيبس به، و تلوثت مياهه. وانقرضت عدة حيوانات بحرية كانت تأوي إليه زمن التكاثر. حيث كان خليج قابس محضنة للأسماك. واليوم البحارة يعانون التهميش والفقر. أما في المجال الجوي، فالهواء ملوث، ورائحة "البخارة" تستأثر بالفضاء الجوي والأرضي، مما حدا بنسبة كبيرة من المتساكنين، إلى تغيير مقر الإقامة. فيما فكر الأغلبية المتبقية بأن تهجر المكان، إذا لم يتوصل الفاعل الصناعي والسياسي، إلى إيجاد الحلول الكفيلة بنقل الوحدات الملوثة خارج مناطق العمران. أو التفكير في تعويض الصناعات الكيميائية بأخرى بديلة وصديقة للبيئية. ومن خلال دراسة ظاهرة التلوث وتداعياتها وانعكاساتها، حاولنا أن نفهم كيف يمكن للإنسان أن يتفاعل في بيئة بهذا الكم الهائل من التلوث، وتدهور ايكولوجي وصحي.

وهو ما يسمح لنا بقياس معدلات ودرجات الوعي البيئي، والتي وجدناها بين سكان الطوق والجهات الأكثر بعدا عن بؤرة التلوث بين الجنسين وبين الفئات العمرية.

**قائمة المراجع:**

1-ابن خلدون عبد الرحمان(2000)، المقدمة، منشورات دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان.

2-أرناؤوط محمد السيد (1997)، الإنسان وتلوث البيئة، مصر، الدار المصرية اللبنانية.

3-القرآن الكريم، سورة المائدة الآية .34

4-المنجد في اللّغة والاعلام (1975).

5-بدوي أحمد زكي (1977)، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، لبنان، مكتبة لبنان للنشر والتوزيع.

6-بن أحمد منال (2007)، انعكاسات المنشآت الصناعية على المحيط، تونس، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بتونس.

7بن يحي سهام (2005)، الصحافة المكتوبة وتنمية الوعي البيئي في الجزائر، قسنطينة، الجزائر، جامعة منتوري.

8-دخيل محمد عبدالرحمان فهد (2000)، الوعي البئي لدى المتعلمين الكبار في منطقة الرياض، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المحرر، مجلة تعليم الجماهير، (47)، ص.ص 50-.75

9-رشوان حسين عبدالحميد أحمد (2008)، الطبقات الاجتماعية والمجتمع، الإسكندرية، موسسة شباب الجامعة.

10-سعفان حسن شحاتة (1975)، أسس علم الاجتماع، بيروت، دار النهضة العربية.

11-سورة البقرة، الآية .205

12-طائي إياد عاشور (2010)، التربية البيئية، ط.1، طرابلس لبنان، المؤسسة الحديثة للكتاب.

13-طويل نبيل صبحي (1999)، البيئة والتلوث محليا وعالميا، بيروت، دار النفائس.

14-عامر محمد السيد (2010)، المشاركة الشعبية لحماية البيئة من منظور الخدمة الاجتماعية، مصر، المكتب الجامعي الحديث.

15-عبدمولاه رضا (2013)، المواطن والمسألة البيئية، دراسة نفسية اجتماعية حول التمثلات والسلوكيات البيئية، تونس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس.

16-عوض محمد حسان وشحاتة حسن أحمد (2018)، قضية المناخ وتحديات العولمة البيئية، القاهرة، مصر، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.

17-غيث محمد عاطف (2006)، قاموس علم الاجتماع، القاهرة، دار المعرفة الجامعية.

18-قباري محمد إسماعيل (1980)، علم الاجتماع الصناعي ومشكلات الإدارة والتنمية الاقتصادية، الإسكندرية مصر، منشأة المعارف.

19-كريمي علي (2004)، ظاهرة تشتت الملكية داخل واحات قابس وانعكاساتها الاجتماعية، تونس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

20- Bourdieu Pierre(1964), Le déracinement, La crise de l'agriculture Algérienne, Paris, éd. De minuit.

21-Durkeim Emile (1998), Représentation Individuelles et Représentation Collectives, Paris, Edition Sociologie et Philosophie.

22-Elsen Liliane(1973), La pollution et l'environnement, Paris, collection tout savoir sur, Imp Brodard.

23-Loflamme Marcel (1979), Dix approches pour humantiser et developper les organisations, France, Gacteur morineditions.

24-Morin Edgar(1977), La nature de la nature, Paris, Edition Seuil.

25-Moscovici Serge(1976), La Psychanalyse, Son Image et son Public, Paris, Presse universitaire de France.

26-Robert Paul (1991), Le petit Rpbert, Paris.

# دور الهجرة الدولية في التحولات السوسيو_مجالية بإقليم الدريوش (حالة حوض بودينار)

**د. عبد الكريم سومع، جامعة محمد الأول، وجدة – المغرب**

**ملخص:** تهدف هذه المداخلة إلى دراسة أهم التحولات التي خلفتها الهجرة الدولية بحوض بودينار بالشمال الشرقي من إقليم الدريوش، وذلك من خلال تحديد دور التحويلات المالية في تطوير السكن وتغيير المشهد الريفي.

بعد توظيف المنهج التاريخي، والمقاربة الوصفية والإحصائية التي تعتمد على الاستمارة الميدانية، تبين أن الموارد المالية القادمة من الخارج لعبت دورا مهما في انتقال المسكن الريفي من الاحتماء بالمرتفعات إلى الاستقرار بالمنخفضات، وفي تحول المجتمع الريفي نحو سلوكيات استهلاكية.

**الكلمات المفتاحية:** الهجرة، السكن الريفي، حوض بودينار، الموارد المالية، المشهد الريفي.

## The contribution of the international migration to the socio- spacial transformations in the province of Driouch (case of Boudinar Basin)

**Dr**. **SOUMAA Abdelkarim**, University Mohammed I, Oujda **-Morocco**

**Abstract**: This study aims at studying the most important changes caused by international migration in the basin of Boudinar in the northeast of Driouch province, by determining the role of financial transformations in developing rural residence and changing the rural landscape.

After employing the historical approach, and the descriptive and statistical approach, that relies on the field questionnaire, it was found that the financial resources coming from abroad played an important role in the transformation of rural residence from taking refuge in highlands to settling in lowlands, and in the transformation of rural society towards consumption behaviors.

**Key words**: Migration, rural home, Boudinar Basin, monetary resources, rural landscape.

**مقدمة:**

تعتبر دراسة التحولات السوسيو_مجالية من الإشكاليات الحديثة التي أضحى يهتم بها الفكر الجغرافي، لكونها تساهم بشكل كبير في تحديد خصائص وسبل التدخل لتدارك الخلل بين الإنسان ومحيطه.

يتميز حوض بودينار بقدم الاستقرار البشري وبتنوع واختلاف موارده الطبيعية، وقد تطورت أشكال استغلال الإنسان البودينياري لمجاله حسب اختلاف أنماط تدبير الموارد الطبيعية لهذا الحوض.

من أجل دراسة جوانب الإشكالية المطروحة، ولتحديد العناصر المتحكمة في تطورات الوسط، وتدبير المجال الترابي للحوض، تم اعتماد التشخيص العلمي الدقيق لمراحل تطور الهجرة الدولية للساكنة المحلية وتحديد دور الموارد المالية في تغيير وظيفة السكن الريفي، من خلال توظيف النهج التاريخي لتحديد تطور الأحداث، والمقاربة الإحصائية التي تعتمد الاستمارة الميدانية.

## 1. الإطار المنهجي للدراسة

### 1.1 مشكلة الدراسة وأهميتها

ساهمت الهجرة في إحداث تحولات كبيرة بالمجتمع الريفي، من خلال التقليص من حدة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تعرفها المنطقة، نتيجة توالي سنوات الجفاف وتراجع مردودية القطاع الفلاحي للمنطقة.

عرف حوض بودينار، مع بداية القرن العشرين، تحولات عميقة شملت أشكال الاستغلال والاستقرار معا، حيث ساهمت الهجرة الدولية في ظهور حركية سكانية جديدة أدت إلى تغيير المناظر الريفية وتطوير دور السكن بالمجالات الريفية، وشجعت على التوجه نحو الاستقرار بالمراكز القروية والحضرية.

تسعى هذه الدراسة إلى التطرق لأهم مراحل تطور أشكال الهجرة وأثرها على تحول أنماط السكن الريفي بإقليم الدريوش عموما، وحوض بودينار على وجه الخصوص؛ من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:

كيف ساهمت الموارد المالية الخارجية في تحول مهمة السكن الريفي وفي تطور الدينامية السوسيو_مجالية بالحوض؟

على ضوء هذه الإشكالية يمكن طرح مجموعة من التساؤلات، والتي تعتبر مفاتيح أساسية لتشخيص الواقع وخصائص هذه التحولات:

-ما هي العوامل المتحكمة في تطور أشكال الهجرة نحو خارج الحوض بإقليم الدريوش؟

-ما هي أهم التحولات التي خلفتها الموارد المالية الخارجية بالسكن والأنشطة المزاولة بمجال الدراسة؟

### 2.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز علاقة الهجرة الدولية بالتحولات السوسيو_مجالية التي يشهدها الحوض، ومدى تأثير الموارد المالية للهجرة على دينامية السكن الريفي، وذلك من خلال:

- تحديد مراحل تطور الهجرة الدولية بالحوض؛
- أثر الموارد المالية الخارجية على تحول دور السكن الريفي في دينامية الوسط؛
- إبراز خصائص السكن العصري ودوره في التحولات العامة التي عرفها مجال الدراسة.

### 3.1 منهجية الدراسة:

تطلب انجاز هذه الدراسة الاعتماد على المنهج التاريخي والوصفي التحليلي، وذلك عبر الاطلاع على مجموعة من الكتب التاريخية والأبحاث الأكاديمية، أهمها كتب (أوجست موليراس، 1895)، و(أحمد الطاهري، 2013)، و(ميمون أزيزا، 2021)، ثم دراسة مضمون الأطروحات الخاصة بالجغرافية البشرية مثل: (Raymond BOSSARD,1978 )، و(Mohamed BERRIANE,1996)، و(الحسين بوظيلب، 2005)، واللذين تناولوا دور الهجرة في الدينامية السوسيو_مجالية بالناظور الكبير، بينما عالج كل من ( Abdelkader

GUITOUNI, 1995) و(علال الزروالي، 2001)، و(Evelyne GAUCHE, 2002)، و(كمال دربوشي، 2018)، أشكال تدخل الإنسان وتنوع الأنشطة الاقتصادية في التحولات السوسيو_مجالية، وبروز مراكز حضرية جديدة بالريف الشرقي.

من أجل دراسة هذه التحولات تم الاعتماد على الخرائط الطبوغرافية، مع فرز وتحليل مضمون استمارة العمل الميداني والمعطيات الإحصائية الإدارية باستخدام برمجية Sphinx V5 وExcel.

### 4.1 الموقع الجغرافي لمجال الدراسة:

ينتمي مجال الدراسة للحوض المائي لواد أمقران، والذي ينبع من جبال بني توزين وبني سعيد، ليصب بالبحر الأبيض المتوسط، غرب إقليم الدريوش، شمال غرب جهة الشرق، ويضم هذا الحوض إداريا الجماعات الترابية لدائرة الريف وتتكون من تمسمان وبني مرغنين وبودينار وأولاد أمغار واتروكوت واجرماوس وتاليليت وجزء من جماعتي افرني واتسافت (الشكل .1.).

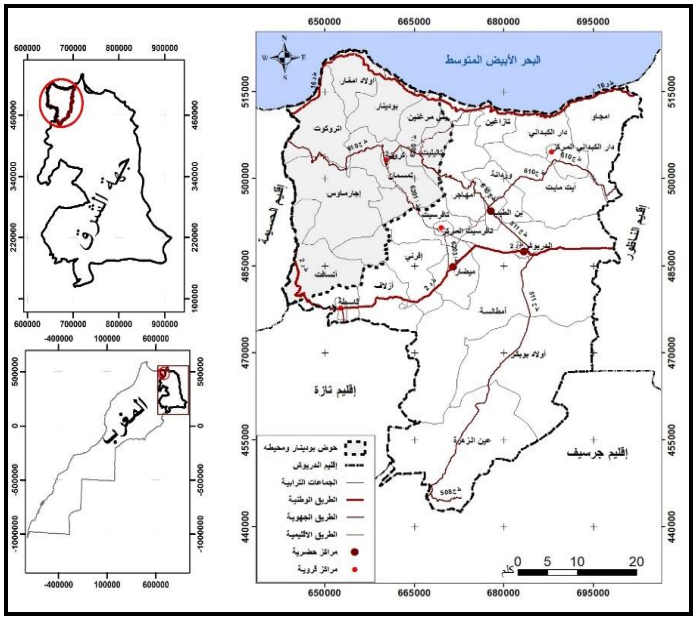


المصدر: عمالة الدريوش (عمل شخصي)

الشكل 1: توطين حوض بودينار بإقليم الدريوش

## 2عرض نتائج الدراسة

### 1.2 جذور الهجرة الدولية لساكنة الحوض وأهم خصائصها

تعتبر علاقة الإنسان بالمجال علاقة قديمة، حيث كانت في العقود الأولى تتميز بالتكامل بين متطلبات الإنسان وما توفره الأرض من موارد، وذلك لضمان مبدأ الارتباط بين الإنسان ووسطه. مع بداية القرن العشرين ظهرت بوادر الهجرة الموسمية لساكنة الريف الشرقي نحو الجزائر، مما مهد لبداية تسجيل تحولات عميقة، شملت أشكال الاستغلال والاستقرار معا، بحيث ساهمت الحركية السكانية في تغيير المناظر الريفية وتطوير شكل السكن القروي.

#### 1.1.2 هجرة ساكنة حوض بودينار نحو الجزائر

مع بداية النصف الثاني من القرن 19م، شكلت الهجرة الموسمية نحو الجزائر –من أجل العمل في الضيعات الفرنسية– إحدى البدائل التي كانت تلجأ إليها ساكنة الريف الشرقي، خلال سنوات الجفاف؛ فقد أتاح الاحتلال الفرنسي للجزائر فرصا مهمة للعمل؛ بحيث ساهمت المشاريع الرأسمالية التي ارتبطت بتهيئة البنيات التحتية الزراعية والمنجمية في توفير إمكانية العمل الموسمي أمام الريفيين. لقد تميزت هذه الهجرة بالطابع الموسمي، حيث كانت تتم خلال موسمي الحرث والحصاد؛ فارتبطت قوافل الهجرة في البداية بقبائل شمال الدريوش (بني توزين وتمسمان وبني سعيد وبني اوليشك) حيث بلغت نسبة الهجرة 20% من مجموع الأفراد المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و50 سنة؛ نتيجة تأثر نظامها الاقتصادي القائم على الزراعة الموسمية بتوالي سنوات الجفاف، وكذا تراجع نسبة التساقطات التي كانت تؤدي إلى بروز خلل بين الموارد الطبيعية المحدودة وبين الفائض البشري؛ وهو ما أشار إليه Bossard قائلا: " *في نهاية القرن 19م كانت توجد بأرزيو بالجزائر قبيلة بطيوية التي كان بها 1200 ساكن من أصل ريفي، بالضبط من قبيلة آيت سعيد المجاورة لقبيلة تمسمان، والتي يحتمل أنها هاجرت خلال القرن الثامن عشر*"

(Bossard, 1979, p52)؛ وفي سنة 1895م عزز موليبراس فكرة Bossard بقوله: "*يمكن أن تراهم كل سنة بعمالتنا خلال موسم الحصاد أو جني الكروم، وكانت وهران تستقبل أكثر من 20000 مهاجر" (أوجست موليبراس، 1895، ص 71).*

بعد سنة 1912م، ومع بداية الاستغلال الاستعماري، استحوذ الأجانب على أجود الأراضي الريفية، مما أدى إلى امتداد نسبة استقرار الريفيين بالجزائر لمدة تفوق نصف السنة، هروبا من مخلفات الاستغلال الاستعماري، حيث سجلت أغلب الدراسات الإسبانية انحدار نسبة كبيرة من المهاجرين نحو الجزائر من قبائل تمسمان وآيت سعيد وآيت توزين وتافرسيت، إذ بلغت نسبة الهجرة 20% من مجموع الأفراد المتراوحة أعمارهم بين 15 و50 سنة؛ بينما النسبة لا تتجاوز 3% بقبائل امطالسة وآيت اوليشك نتيجة توفر فرص العمل بمناجم آيت بويفرور القريبة منهم.

لقد اتسعت الهجرة نحو الجزائر خلال النصف الأول من القرن العشرين، بعد إنشاء خط بحري بين مليلية ووهران (الصورة .1)، حيث بلغ عدد الريفيين الذين هاجروا عبر ميناء مليلية سنة 1908م، 70000 مهاجرا (بوظيلب، 2005، ص 75).

المصدر: منقول من https://fr.todocoleccion.net/militaria-photographie

الصورة 1: ركوب المهاجرين الريفيين من ميناء مليلية نحو الجزائر

حاولت السلطات الاستعمارية منع العمال المغاربة من التوجه نحو الجزائر بحثا عن العمل؛ لكن مع ذلك عمل مجموعة منهم على الهروب من المنطقة والوصول إلى حدود الحماية الفرنسية،

عبر واد ملوية، وطلبوا اللجوء إليها هروبا من الوضعية المزرية التي يعيشونها، فقد " *تمكن قرابة ماءتين من الأهالي، المنحدرين من تمسمان وآيت توزين وآيت وليشك، من العبور إلى المنطقة الفرنسية في مارس 1937، وتقدموا إلى مركز وجدة مصرحين بأنهم فروا من بلدهم للبحث عن العمل وتفادي إقحامهم في* الفيالق الإسبانية" (أزيزا، 2021، ص 270).

ساهمت الحرب العالمية الثانية وتوالي سنوات الجفاف والجوع وانهيار المستوى المعيشي للساكنة، مقابل تشجيع حكومة فرانكو لمواطنيها على الهجرة نحو المنطقة (خاصة المناطق التي استفادت من إصلاحات الاستيطان الفلاحي في لعزيب، ميضار، وبودينار) ومزاحمة الأهالي عبر نزع ممتلكاتهم تحت الحماية الإسبانية، في ارتفاع نسبة المهاجرين إلى خارج الإقليم، بحثا عن سبل ملائمة للحياة (ويبرز الجدول رقم .1. عدد المهاجرين من بعض القبائل سنة 1941م).

الجدول1: نسبة الذكور من بعض قبائل المنطقة المهاجرين نحو الجزائر سنة 1941م

| القبيلة | عدد الذكور المهاجرين | النسبة من مجموع السكان الذكور % |
|---|---|---|
| تمسمان | 1567 | 20.8 |
| بني سعيد | 1544 | 27.5 |
| بني توزين | 1193 | 14.5 |
| تافرسيت | 301 | 18.4 |

المصدر: A.E.Z.P 1942 نقلا عن ميمون أزيزا، (2021)، ص 321 بتصرف

أدت التحولات العامة التي خلفتها السياسة الاستعمارية الإسبانية بالريف الشرقي إلى حدوث اضطرابات في العلاقة القائمة بين الموارد الطبيعية والساكنة التي عرفت انفجارا ديموغرافيا هائلا، مما شكل ضغطا على الموارد الطبيعية بالمنطقة، وإحداث تغيير في الحركة السكانية بالمناطق الجبلية، مما دفعهم إلى التفكير في الاستقرار بالمنخفضات والسفوح غير الآهلة، أو بالمراكز الإدارية كبودينار والعسكرية ككرونة التي أنشأتها الدولة الاستعمارية، والعمل على البحث عن موارد مالية قادمة من الخارج.

### 2.1.2 الهجرة نحو أوروبا وآثارها على الدينامية المجالية بحوض بودينار

بعد استقلال المغرب ومع بداية الستينات، شهد حوض بودينار تزايدا في عدد السكان، وبالتالي ارتفاعا ملموسا في نسبة الكثافة السكانية، والتي حققت أرقاما قياسية تفوق 130ن/كلم² بالجماعات الجبلية (بحيث سجلت جماعة تمسمان 246ن/كلم$^2$ في إحصاء 1960).

بالإضافة إلى هذا، أدى توقف الهجرة نحو الجزائر وعجز البنيات الاقتصادية المحلية على تلبية حاجيات الساكنة، إلى عدم قدرة المغرب على امتصاص فائض اليد العاملة، وبالتالي عملت الدولة على تشجيع الهجرة نحو أوروبا؛ عبر عقد عدة اتفاقيات مع الدول الأوروبية، فاعتبر بذلك المغرب الشرقي من أهم الأقطاب الرئيسية الممولة للهجرة المغربية نحو أوروبا.

لقد مرت الهجرة الدولية نحو أوربا منذ انطلاقها بفترات متباينة، حيث انتقلت من مرحلة الهجرة الفردية، إلى مرحلة الهجرة العائلية والتي كانت شبه دائمة بالدول الأوروبية بخلاف الهجرة الموسمية التي كانت نحو الجزائر (الشكل.2.)، ومع بداية تسعينات القرن العشرين بدأت ظاهرة هجرة القوارب الميتة (الهجرة السرية) نحو إسبانيا، مما ساهم في ظهور دينامية اجتماعية جديدة، أدت إلى تغيير مواقع ومواضع الاستقرار السكاني، والتأثير على وظيفة السكن.

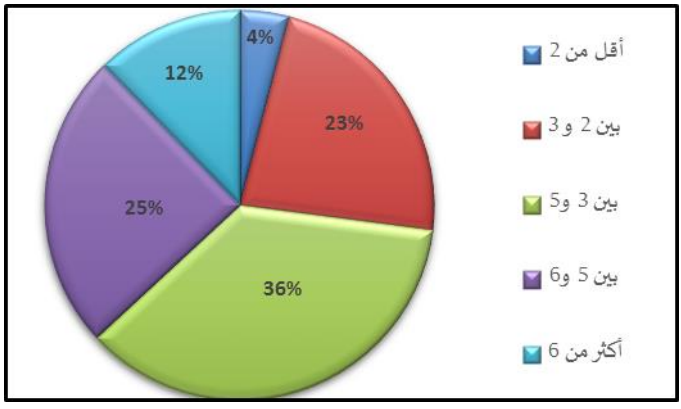


المصدر: نتائج الاستمارة الميدانية الخاصة بأرباب الأسر

الشكل2: عدد الأفراد المهاجرة إلى الخارج من كل أسرة بحوض بودينار

ساهمت الهجرة في بداية بروز التحولات المجالية، نتيجة التغيرات التي خلفتها الموارد المالية للمهاجر على المجتمع المحلي الراغب في التحضر، وذلك بانتقال أفراد الأسرة نحو الاستقرار بالمنخفضات والقرب من الطرق الرئيسية والمراكز التجارية التي ظهرت بحوض بودينار خاصة بدوار كرونة وبودينار (الصورة .2.).

المصدر: العمل الميداني 2020 – 2021

الصورة 2: جانب من أثر الموارد المالية على نوع السكن بمراكز حوض بودينار

لقد عملت الهجرة على تحسين مداخيل الأسرة، فقد تميز مجال الدراسة بقدم الاستقرار، بحيث أن غالبية أسر الحوض (أكثر من 80% من المستجوبين) تقطن في مساكن يتراوح عمرها بين 20 سنة و50 سنة، أغلبها عبارة عن مساكن عصرية بطوابق متعددة، يتم استغلال الأرضي منها في التجارة والخدمات، خاصة بالمراكز المحددة من الحوض (الشكل .3.).

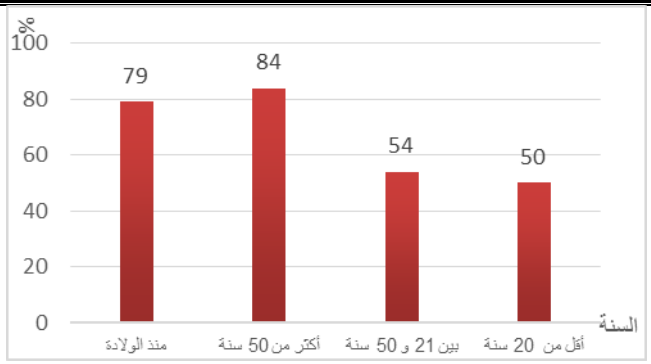


المصدر: نتائج الاستمارة الميدانية الخاصة بأرباب الأسر

الشكل 3: توزيع الأسر المستجوبة حسب أقدمية مساكنها ب (%)

لعبت الجبال والسفوح الدور الأساسي في احتضان النسبة المهمة من الساكنة، وتحكمت الظروف التاريخية في هذه الدينامية الديموغرافية؛ فكان لمخلفات الاستعمار الإسباني الدور الكبير في إرغام الساكنة على الاحتماء بالجبال وترك السهول لممارسة أنشطتها الفلاحية.

لقد صرح أكثر من 80% من المهاجرين بإرسالهم لمساعدات دورية لفائدة أسرهم بالحوض، مما ساهم في تحسين مداخيل أفراد الأسرة والتشجيع على إعادة بناء السكن، وخلق أنشطة اقتصادية أو إنشاء وحدات خدماتية (مقهى، فران، حمام...)، وتشكل هذه الموارد الخارجية أهم المصادر لتمويل هذه الأنشطة التي تميزت بتنوعها الكبير، حيث تصدرت التجارة هذه الأنشطة بالدواوير وبالمناطق القريبة من المراكز القروية والأسواق الأسبوعية.

### 2.2 دور الهجرة في تطور وظيفة السكن

ساهمت دراسة تطور بنية السكن في استيعاب أهم الانعكاسات التي خلفتها الموارد المالية للمهاجرين، وإدراك التحول الذي شهدته وظيفة السكن الريفي؛ فقد أدى استثمار رساميل الهجرة بحوض بودينار إلى إحداث تغيير في قطاع البناء، وتطوير وظيفة السكن الريفي ليستجيب لهذه الأنشطة الجديدة، حيث ظهر نمط جديد من البناء داخل المراكز الحضرية من الإقليم.

### 1.2.2 خصائص السكن الريفي

ويقصد بالسكن الريفي ذلك النمط المميز لتوزيع المنازل الفلاحية داخل مجال يمارس به الإنسان أنشطة فلاحية تحيط به حقول زراعية؛ فيشكل بذلك هذا السكن مكونا أساسيا من مكونات المجال الريفي، إذ لا تخلو المجالات الريفية عموما من حيز تشغله البنايات السكنية الخاصة بالأسرة واصطبلات للماشية (الصورة .3.)، وعليه فلسكن الريفي مجموعة من الخصائص الاجتماعية والاقتصادية؛ بحيث تطورت وظائفه حسب صيرورة التحولات التي يعرفها المجتمع من نمط تقليدي إلى نمط منفتح على التأثيرات الخارجية.

المصدر: منقول من https://fr.todocoleccion.net/militaria-photographie

الصورة 3: جانب من شكل السكن الريفي التقليدي بمرتفعات بني توزين

ومن أجل بناء سكن ريفي، يؤخذ بعين الاعتبار مجموعة من الشروط: أهمها اختيار "الموقع الاستراتيجي" (يكون بالعالية لضمان الأمن كما توضحه الصورة .3.، وغالبا ما يكون ضمن الحدود الجغرافية لنفس القرية)، ثم الوضع الاجتماعي والاقتصادي وطبيعة ملكية الأرض، كما يؤخذ بالحسبان حجم الأسرة وعدد أفرادها...، كل هذا يتحكم في جودة ونوع السكن المراد تجهيزه وخصائص مرافقه ونوع ملحقاته.

يتميز عموما السكن التقليدي بالريف ببنائه المستطيل على مساحة تتراوح بين 150 و300م، ويعرف بتنظيم داخلي دقيق لمكوناته المتمثلة أساسا في «أَخَّامْ نْبَارَا" (بيت برا) وهي غرفة عند مدخل المسكن ومخصصة للضيوف، ثم "رَمَرَاحْ" أو الفناء، وهو الجزء المكشوف من صحن السكن تزاول فيه النساء أنشطتهن ويستغل في فصل الصيف للجلسات الليلية بين أفراد العائلة. يفصل "رَمْرَاحْ" عن غرف النوم "أَسْقِيفْ" الذي يستغل في الأيام المطيرة لتحضير الخبز والجلسات العائلية، ثم الحوش بمدخل الحظيرة، الذي يستغل صيفا كمربض للماشية، وفي فصل الشتاء توضع الماشية في الزريبة أو الحظيرة والتي تستغل أيضا كمستودع للآلات الفلاحية (الشكل .4.).

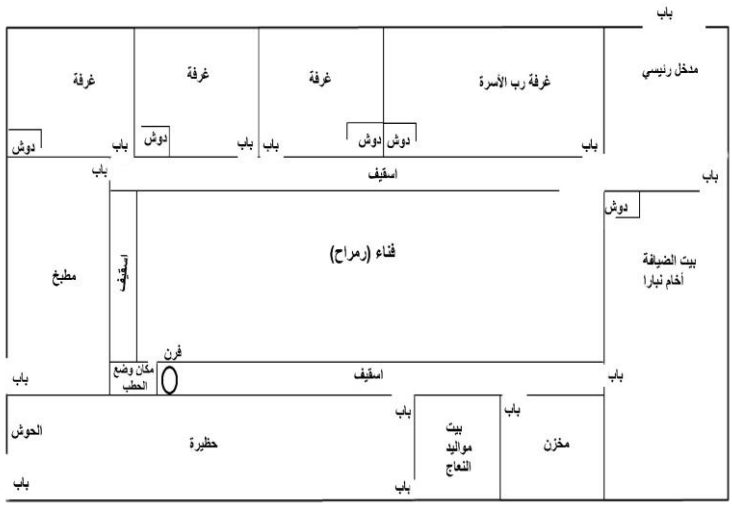


المصدر: الرواية الشفهية

الشكل 4: الشكل الهندسي للسكن التقليدي

شكلت القبيلة، قبل وخلال مرحلة فرض الحماية الإسبانية، إطارا سياسيا واجتماعيا تصنف مكوناتها بشكل تراتبي، يبدأ من العائلة التي تعتبر قاعدة التنظيم ثم تليها تَرْفِيقْتْ (خط النسب)، وفي الأخير أفخاذ القبيلة. ويشكل الدوار أو أَدْشَارْ الوحدة المجالية الأصغر في هذا التنظيم، بحيث يعتبر مكان إقامة للأسر التي تنتمي إلى أنساب مشتركة تسمى "تَافِيقْينْ"، وكان كل دوار

أو أَدْشَارْ يتكون من عدة ثَافِيقْينْ، *كما يعتبر الدوار كذلك وحدة إدارية* وسياسية واقتصادية (Maurer, 1968)، وقد كانت القبائل المحلية حريصة على تدبير مجالها السكني من خلال التركيز على مؤسسات الجماعة التي تشرف على مراقبة الانتفاع من الغابات والمراعي وتنظيم السقي، والفصل في النزاعات الطارئة، والدفاع عن القبيلة في مواجهة الأخطار التي كانت تأتي من الخارج.

ارتبط السكن وتوطينه، خلال هذه المرحلة، بخصائص الوسط وبمميزات الإنتاج الفلاحي، مع التركيز على عنصر الاحتماء وتكامل عناصر الرستاق؛ بحيث كان يتموضع بسافلة المجال البوري ويشرف على المجال المسقي، ومعظمه عبارة عن سكن متجمع نتيجة ترابط النسب والروابط العائلية بين أفراد القبيلة.

### 2.2.2 تطور وظيفة السكن بمجال الدراسة

عملت الرساميل القادمة من الهجرة الدولية على تغيير نمط السكن، خاصة بعد تفكك الروابط العائلية وتراجع الأسر ذات الطابع الأبوي، مما ساهم في ظهور السكن الفردي، وتلاشي السكن التقليدي الذي يضم أكثر من أسرة، فاستثمرت بذلك هذه الموارد المالية في قطاع البناء، وظهر السكن العصري الذي استعمل أدوات البناء العصرية، من الإسمنت وقضبان الحديد والرمل والحصى...، والتي عوضت الأدوات المحلية (الصورة .4).

المصدر: العمل الميداني + الرواية الشفهية 2020 – 2021

الصورة 4: الانتقال إلى المنازل الفردية العصرية وبالنمط العمودي

لقد ظهر نمط معماري جديد بالعالم القروي، بحيث عمل أفراد الأسرة المهاجرة إلى فرنسا في الصورة .4 بجماعة بني مرغنين إلى الانتقال من السكن التقليدي (1) إلى بناء منازل فردية عصرية (5.4.3.2) وهي كلها لأبناء رب الأسرة (1). تميزت الدور بنوع جديد من البناء إما بطابق واحد أو أكثر، وبتعدد حجراته وهندسته العصرية، كما يتوفر على جل المرافق الضرورية، وبتوحيد تصميم السكن بعد انتقال البناء من امتداد أفقي إلى عمودي لإبراز الامكانية المادية للفرد وضمان الانتماء للدوار.

عرفت هذه المرحلة بداية انتقال الساكنة نحو الاستقرار قرب الطرق والأسواق الأسبوعية، حيث سجلت مجموعة من الجماعات بالحوض، خاصة تلك التي تتوفر على مراكز محددة (تمسمان وبودينار واتروكوت) تزايدا في عدد سكانها والمنحدرين أغلبهم من الدواوير المجاورة لها، وذلك بغية الاستفادة من مجموع المرافق والخدمات التي تقدمها هذه المراكز؛ وقد بينت نتائج العمل الميداني أن 64% من المستجوبين يفضلون بيع أراضيهم بالقرى بغية الانتقال إلى المراكز والتجمعات الحضرية القريبة بدل البقاء بالدوار (الشكل .5).

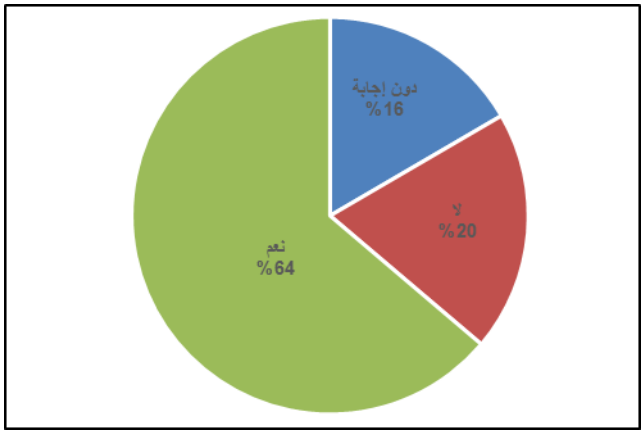


المصدر: نتائج العمل الميداني في يوليوز 2021

الشكل 5: رغبة الفلاح في بيع أرضه والهجرة نحو المراكز القروية والحضرية

اتضح بعد دراسة تطور ساكنة دواوير مجال الدراسة إلى حدود إحصاء 1994م، وكذا نتائج الشكل .5. والملاحظة الميدانية، أن مجموعة من الدواوير قد انمحت من خريطة الحوض نتيجة تحول سكانها نحو الاستقرار بدواوير أخرى كما هو مبين في الصورتين5 و6.

المصدر: العمل الميداني 2020 – 2021

الصورة 5: سكن مهجور بمرتفعات بني سعيد الصورة 6: دوار مهجور بجماعة اجارماوس

أصبح السكن ينزلق من المرتفعات الجبلية إلى الأحواض وقرب الطرق، حيث رحلت ساكنة مرتفعات جبال بني سعيد وبني اوليشك نحو مدينة بن الطيب (نموذج الصورة .5.)، كما ساهم تغلغل السلوكيات العصرية في تحديث أدوات البناء والتجهيزات مما أدى إلى تدمير معالم الإرث الحضاري للسكن الريفي (مثلما حدث في الصورة .6.) بدواوير تاغزوث واحباب بن علي وايت شوعة بن علي التي رحلت ساكنتهم نحو ميضار وكرونة، من أجل الاستفادة من الخدمات السوسيو_إدارية.

### 3.2 دور عائدات الهجرة الدولية في تطور التجمعات السكنية

لقد بينت نتائج الاستمارة الميدانية أن جل المهاجرين بحوض بودينار يخصصون ثلثي العائدات المالية إما للبناء أو لشراء مسكن بالدوار أو بالمراكز المحددة والمدن القريبة، إذ بينت الأبحاث التي أنجزت حول المهاجرين من الناظور بأوروبا أن أكثر من 72% منهم يحولون مدخراتهم المالية لقطاع السكن والعقار، عبر شراء قطع أرضية بالمراكز وبناء منازل جديدة أو عصرنة المنازل القديمة داخل الدوار. هذا الاهتمام بالعقار والبناء ترتب عنه دينامية مجالية جديدة أدت إلى اتساع وتزايد وتيرة تطور المراكز المحددة بالجماعات الترابية (نموذج مركز كرونة).

**نموذج تطور المركز القروي المحدد كرونة -جماعة تمسمان-**

تشكل المراكز المحددة للجماعات الترابية ذات الطابع القروي المرحلة الانتقالية للهجرة من الدواوير نحو المدن، مما نتج عنه ارتفاعا مهما لنسبة استقطاب ساكنة الدواوير المجاورة لها، وقد ساهمت مجموعة من العوامل في استقطاب هذه الساكنة أهمها الإرث التاريخي وظهور هذه المراكز خلال المرحلة الاستعمارية كمواقع عسكرية على المحاور الطرقية الرئيسية (مركز كرونة على الطريق الجهوية 610)؛ مما سهل عملية التواصل والانتقال نحو المدن المجاورة، وكذا احتضانها لمجموعة من المرافق والخدمات مثل المستوصف والسوق الأسبوعي ومقر الجماعة والمؤسسات التعليمية.

لقد استفاد دوار كرونة بجماعة تمسمان من السياسة التي نهجتها الدولة بعد الاستقلال؛ حيث تحول سنة 1982 إلى مركز محدد قروي، فاحتضن مجموعة من التجهيزات الضرورية (قيادة، مقر الجماعة، مستوصف، إعدادية وثانوية، وكالة بريدية، وكالة بنكية...)، ومن قربه من سوق خميس تمسمان، وإصلاح الطريق الجهوية 610 الرابط بين الناظور والحسيمة عبر تيزي عزا.

لقد تحول مركز كرونة إلى قطب ذات وزن اقتصادي ملموس بالحوض، بحيث أصبح يتوفر على سوق يومي وعلى مجموعة من المحلات التجارية الضخمة، ومراكز لبيع معدات البناء والتجهيزات المنزلية...، فمارس بذلك قوة الاستقطاب على ساكنة دواوير المرتفعات الجبلية بالجماعة، وكذلك على ساكنة الجماعات الترابية المجاورة.

سجل المركز ارتفاعا مهما في معدل الكثافة السكانية والذي بلغ 761ن/كلم$^2$، مقابل 115ن/كلم$^2$ كمعدل للكثافة بالجماعة، حسب نتائج إحصاء 2014. لقد ارتبط ارتفاع نسبة الكثافة السكانية أساسا بارتفاع قيمة التحويلات المالية للمهاجرين، خاصة خلال العقود الأخيرة، وأدت بذلك هذه الموارد المالية إلى تشجيع ساكنة الدواوير المجاورة للمركز ودواوير الجماعات الترابية لبني مرغنين اجارماوس وتاليليت إلى التحول نحو الاستقرار بالمركز القروي المحدد كرونة، وتطوير البناء وخلق أنشطة سوسيو_مجالية جديدة بهذا المركز (الصورة .7.).

المصدر: العمل الميداني 2006

الصورة 7: سكن وفندق بمركز كرونة جماعة تمسمان

تعبر الصورة .7. عن دور الموارد الخارجية في عصرنة البناء والسكن داخل المركز القروي المحدد لكرونة بجماعة تمسمان، فصاحب المسكن بالصورة "أ" من الجالية المغربية المقيمة بهولندا، أصله من دوار أجدير، عمل على صرف تحويلاته المالية في بناء سكن بطابقين بمقدار مالي قدر بأكثر من مليون درهم، ويظل هذا السكن مغلقا طيلة السنة، ما عدا العطلة الصيفية. أما الصورة "ب" فصاحب المبنى مقيم بألمانيا، أصله من جماعة اجارماوس وقد انتقل إلى مركز كرونة في التسعينات وعمل على استغلال موارده المالية من أجل بناء هذا الفندق ومرافقه الترفيهية، كالمقهى والمسبح ومطعم صغير، وغير بعيد من الفندق أنشأ معصرة لزيت الزيتون ومحطة للمحروقات، وهو ما يوضح أيضا التحول الذي عرفه المجال بإدخال مثل هذه المرافق لأول مرة إلى مركز جماعة ترابية قروية.

## 3 مناقشة النتائج

بينت نتائج العمل الميداني والبحث التاريخي أن الموارد المالية القادمة من الخارج قد ساهمت في عصرنة المورفولوجية الخارجية للمنازل، وعدد الطوابق لكل منزل (أقلها طابق واحد لكل منزل)، وذلك ناتج عن تأثر واحتكاك المهاجر بالثقافة الغربية، والرغبة في التحضر والتطلع إلى حياة

أفضل داخل المحيط القروي. بالمقابل ساهمت هذه الموارد في انتشار البناء العشوائي، وبناء السكن بمواضع غير آهلة للتعمير، وخلف عشوائية النسيج الحضري لهذه المراكز، خاصة مع غياب تصاميم التهيئة، مما يهدد مستقبل المجالات الفلاحية المجاورة لها.

**خلصت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:**

-إن للهجرة الدولية الدور الكبير في تغيير المشهد الريفي لحوض بودينار؛ بحيث ساهمت العائدات المالية في الارتقاء السوسيو_اقتصادي لأسر وعائلات المهاجرين، وأدت إلى ارتفاع المستوى الاستهلاكي للفرد؛

-تحول دور السكن بعد التخلي عن وظائفه التقليدية، وظهور سلوكيات حضرية داخل المجالات الريفية (تجهيزات عصرية في المعمار والتجهيزات والسلوكيات المدنية...)، وارتفاع نسبة النزوح الريفي نحو المراكز المحددة؛

-عمل الدولة على توفير مجموعة من المرافق والتجهيزات السوسيو_إدارية بالمراكز المحددة، مما نتج عنه الرفع من مستوى جاذبية هذه المراكز، وتحول السكان القرويين نحو الاستقرار بها، وبروز مجتمع استهلاكي للمنتجات الحضرية.

**خلاصة عامة**

شهد حوض بودينار، مثل باقي المجال المغربي، مجموعة من التحولات السوسيو_مجالية منذ الفترة الاستعمارية إلى اليوم؛ فقد ساهمت الهجرة الدولية في تغيير المشهد الريفي من خلال تحسين الوضعية الاجتماعية والمعيشية للأسر، ويتجلى هذا التغيير في تحول بعض الدواوير إلى مراكز محددة، مثل كرونة، وانتقال مهمة السكن، من الارتباط بخصائص الوسط واعتباره رمزا للانتماء والاحتماء بالمرتفعات، إلى سكن عصري ذا وظيفة الاستقرار والمبيت والتباهي؛ خاصة وأن التحويلات المالية قد عملت على الرفع من القدرة الشرائية وتحسين السلوك الاستهلاكي للعائلة المهاجرة ولأفراد عائلتهم بالحوض، وسهلت عملية الاستثمار في العقار وعصرنة البناء مما أثر على شكل السكن ووظيفته، بعد الانتقال إلى الاستقرار بالمراكز المحددة والمدن القريبة.

**قائمة المراجع:**

1.الإحصاء العام للسكان والسكان، للسنوات من 1960 إلى 2014، المندوبية السامية للتخطيط، وجدة، المغرب.

2.الزروالي، علال. (2001). "التحولات الريفية والتمدن في الريف الشرقي". أطروحة الدولة في الجغرافيا. كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.

3.أزيزا، ميمون. (2021). *الريف زمن الحماية الإسبانية 1912-1956 الاستعمار الهامشي*. منشورات ملتقى الطرق، إقامة دبيبغ، الدار البيضاء. المغرب.

4.الطاهري، أحمد. (2013). *بلاد الريف وحاضرة نكور من فجر التاريخ إلى أنوار الإسلام*. مطبعة بوبليديسا، دار النشر ركوليكتوريس أوربانوس-إشبيلية. إسبانيا.

5.بوظيلب، الحسين. (2005). "أسس الهجرة الدولية والدينامية السوسيو مجالية بالريف الشرقي حالة حوض تمسمان وهوامشه". أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا. كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز، جامعة محمد بن عبد الله، فاس. المغرب.

6.دربوشي، كمال. (2018). "دور المراكز الحضرية الصغرى والمتوسطة في التنمية الترابية بالريف الشرقي". أطروحة لنيل دكتوراه في الجغرافيا. كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.

7.سومع، عبد الكريم. (2022). "المجال الترابي لإقليم الدريوش بين التحولات المجالية وتدبير الموارد الطبيعية". أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا. كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.

8.موليراس، أوجست. (1985). *المغرب المجهول*. ترجمة وتقديم الخطابي، عز الدين. 2007. منشورات تفراز ن اء ريف، جار النجاح، الجديدة. المغرب.

9. BERRIANE, Mohamed et HOPFINGER, Hans et KAGERMEIER, Andreas et POPP, Herbert. (1996). "*Remigration Nador I: analyse régionale de la province de Nador*". Université passau. passavia-Univ-verl. Germany.

10. BOSSARD Raymond (1978). "Mouvements migratoires dans le Rif oriental: le travail en Europe. Aspect contemporain majeur des migrations dans la province de Nador". Thèse de doctorat. Géographie. Université Paul Valéry-Montpellier III. France.
11. GAUCHE, evelyne. (2002). "Les compagnes des Beni Said (Rif Oriental, Maroc). L'exemple de la crise d'une compagne et de son avant-pays". Thèse De doctorat de Géographie. UFR des Sciences Sociales et Administratives. Université Paris X .Nanterre. France.
12. GUITOUNI, Abdelkader. (1995). "Le Nord-Est Marocain Réalités et potentialités d'une région excentrée". Thèse de Doctorat d'Etat. Département de Géographie. Université François Rabelais. Tours. France.
13. MAURER Gérard (1968). "Les paysans du haut Rif central. Revue de géographie du Maroc". n 14. p 3-70.
14. Biblioteca Virtual de Defensa d'Espana: https://fr.todocoleccion.net/militaria-photographie

# التعبيرات الاحتجاجية الجديدة عند الشباب المغربي: الأشكال، الوظائف والتحولات: دراسة سوسيولوجية "لروابط الألتراس بالمغرب"

**مصطفى بنزروالة**

**مختبر المجتمع المغربي الديناميات والقيم: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة شعيب الدكالي: الجديدة– المغرب**

**ملخص:** يعد حقل الحركات الاحتجاجية، من الحقول المعرفية، الأكثر دينامية سواء من حيث بنيته المفاهيمية المؤطرة، أو من حيث أطره النظرية والإبستيمية، ولا من حيث أبعاده المنهجية، وذلك بالنظر إلى كثرة الأحداث و المستجدات وتسارعها، ما يجعل الدراسات السوسيولوجية في مجال الحركات الاحتجاجية/والاجتماعية، أمام رهان المواكبة من جهة وأمام تحدي إنتاج براديغم ونموذج تفسيري قادر على فهم الحركات الاحتجاجية الجديدة، والتعبيرات الشبابية ذات النزوع الممانع، لذلك تسعى الورقة التي نشتغل عليها، إلى محاولة فهم بنية التحول الذي يشهده الحراك الاحتجاجي مغربيا، واستيعاب تمفصلاته وقطائعه، من خلال الوقوف على تعبيرات احتجاجية جديدة تتجلى أساسا في روابط الألتراس بالمغرب، ومسائلة هذا الفعل وما مدى تحقيقه لمعايير الخطابات الاحتجاجية عن طريق تفكيك فاعليه، وهويته، وأهم الاستراتيجيات والأشكال المعبأة فيه.

**الكلمات المفتاحية:** الحركات الاجتماعية، الحركات الاحتجاجية، الديناميات، الألتراس، التعبيرات الشبابية.

**The new protest expressions among moroccan youth : forms ; fonctions ; and transformations : a sociological study of the ultras in morocco**

**Abstract**: The field of protest movements is one of the most dynamic fields of knowledge whether in terms of its framed canceptual structure,or in terms of its theoritical and epistemic frameworks ,nor in terms of its methodological dimensions,given the large number of events and developments and their acceleration,which makes saciological studies in the field of protest /social movements in front of the bet of accompaniment on the one hand, and in front of the challenge of producing paradigm and an enplanatory model capable of understanding the new protest movements,and youthful en pression with a reluctance tendency.

The paper we are working on seeks to try to understand the structure of the transformation witnessd by the protest movement in Morocco, and its details and segments,by standing on new en pressions of protest,mainly reflected in the ultras links in Morocco,aisg, questioning this act and the entent to which it achiever the standards of protest dis courses by dismantling its effectiveness and identity and the most important strategies and forms related to it .

**Keywords:** protest movements, ultras, youth expressions, Dynamics, social movements**.**

**I. مدخل منهجي:**

من المسلم به على أن الديناميات الاجتماعية خاصة الحضرية منها ذات النزوع الاحتجاجي الممانع قد عرفت العديد من التحولات، ولا نحيد عن الموضوعية إذا قلنا أن هذه التحولات تصل في أحايين كثيرة درجة القطائع مع الطابع الكلاسيكي للاحتجاج.

فالراصد اليوم والمتابع الأكاديمي لا يكاد يخطئ هذا التنوع والتسارع، في تغير مسارات الحركات الاحتجاجية اليوم وانتقالها من الطابع الكلاسيكي المطلبي والنضالي –بعد أحداث الربيع

الديمقراطي– إلى أشكال تعبيرية ومضمون احتجاجي جديد على مستوى الدور والوظيفة والفاعل، وعلى رأس هذه الحركات الاحتجاجية الجديدة نجد في المغرب بروز حركة "الألتراس"، المتعارف عليها بلغة الملاعب وأدبيات الفصائل الكروية ب "الموفمو" وهي بمثابة "تلهيج" للاشتقاق اللغوي الفرنسي، MOUVEMENT.

بروز هذا الطابع الاحتجاجي الجديد يطرح معه العديد من الإشكالات، منها المعرفية، المرتبطة بمساءلة طبيعة الحركة وسياق ظهورها، ووظيفتها، و امكانية توصيفها ووسمها بالحركة الاحتجاجية.

أما منهجيا، فمحاولة مقاربة الموضوع يطرح بعدا إشكاليا وإحراجا ابستيميا حقيقيا. إذ أن هذه الحركة تعتبر وجها من أوجه القطيعة مع الطابع الكلاسيكي للحركات الاحتجاجية، بحيث تتميز الأخيرة بالتنظيم والحسم المطلبي والهوية والهيكلة البيروقراطية، ووضوح الخصم سواء كان جهازا حكوميا، أم أرباب عمل (باطرونا) أو فئة أو طبقة.

لكن الحركة الاحتجاجية الجديدة قيد الدرس، غيرت المعادلة كليا، على مستوى الأدوار والوظائف، وعلى مستوى المطالب والفاعلين. ما يفرض منهجيا البحث عن نموذج تفسيري قادر على مقاربة هذا التحول، كما يفرض ضرورة صياغة براديغم قادر على فهم وتفكيك هذه الحركية الجديدة والكشف عن هويتها، خاصة إذا استحضرنا تحولاتها المتعددة إن على مستوى الدور والموقع، أو على مستوى الوظيفة الخاصة بها.

فمن منطق الدعم والتشجيع والترفيه، إلى منطق الاحتجاج والممانعة، وما رافق هذا التحول من تغير وظيفة الفضاء، من الرياضة إلى الفعل النقابي والسياسي، بل الأكثر من ذلك تحول على مستوى البنية التنظيمية لهذا النوع من الحركات من العفوية والارتجالية إلى منطق التنظيم والرابطة الفكرية وعمق الانتماء.

**1. الإشكالية المؤطرة للورقة**

من خلال ما سبق تبيانه في المدخل العام يتضح على أن حقل الحركات الاجتماعية يتضمن العديد من المحاذير الإبستيمية في الدراسة والتوصيف، خاصة الحركات الاحتجاجية مغربيا التي تتنوع وتحتمل طابع التركيب تبعا لطبيعة البنية المجتمعية المزيجة والمركبة وفق تعبير "بول باسكون" ما يطرح معه إشكال في التوصيف، والتعريف، فضلا عن مشكلة أخرى مرتبطة بمدى قدرة الباحثين والدارسين على تفسير بعض الديناميات، والتعبيرات والأشكال الجديدة التي ظهرت مع موجة الحراك العربي، من قبيل موسيقى الشارع، موسيقى الراب، الكرافيتيا أو الخطاب الخربشي، ينضاف إليها روابط الألتراس... وغيرها من الأشكال التعبيرية التي فرضت نفسها على الساحة المجتمعية متزامنة مع الموجات الشبابية الجديدة، في مختلف الميادين، الرياضية، السياسية، الفنية والثقافية.

من هذا المنطلق تطرح أمامنا ديلمة منهجية وحيرة معرفية ونحن بصدد تفسير هذه الظواهر الجديدة، بغية فهمها وتصنيفها ولما لا تفسيرها وهو الأمر الذي يبرر الأهمية البالغة التي نزعم أ هذه الورقة تكتنفها، فالغاية من الأخيرة هو الوقوف أولا على المعالم الكبرى لبنية الاحتجاج مغربيا، ثم الوقوف على أهم الأدوار والأشكال والوظائف الخاصة بالديناميات الاحتجاجية الجديدة والتعبيرات الشبابية المستجدة، ثم الخلوص إلى توصيف وحسم نسبي للجدل الإبستيمي الدائر حول مدى رقي هذه التعبيرات الشبابية إلى درجة الحركات الاحتجاجية.

من أجل بلوغ هذه الأهداف فإن الإشكالية التي ستوجهنا في هذه الدراسة تمتح من بعد معرفي نظري، وآخر منهجي إبستيمي. ما يمكن التعبير عنه بالأسئلة المركزية التالية:

إلى أي حد يمكن الحديث عن تغير في طبيعة الحركات الاحتجاجية مغربيا؟ وما حدود العلاقة الممكنة بين "حركة الألتراس" والحركات الاحتجاجية المتعارف عليها في الأدبيات السوسيولوجية؟ إلى أي حد يمكن وسم "الألتراس" بالحركة الاحتجاجية؟ هل هي استمرار أم قطيعة مع الطابع

الاحتجاجي التقليدي؟ ماهي الأدوار والوظائف الجديدة التي تضطلع بها هذه الحركة؟ ومن هم أبرز الفاعلين فيها؟ ما هي أبرز معالم مضمون الأشكال وبنية الخطاب الترافعي عند الألتراس؟

**2. الفرضيات الموجهة للورقة**

آثرنا وضع فرضياتنا من خلال الدراسة البيبليوغرافية، حول الموضوع وكذلك من خلال المتابعة المباشرة، والملاحظة الميدانية الأولية، وسنحاول في هذا السياق وانطلاقا من مشروع الإشكالية التي صغناها سابقا، أن نضع فرضيات انطلاق، سنعمل على التحقق منها واختبارها ميدانيا ونتأكد من صحتها في خلاصات الدراسة.

-بما أن الحركة الاحتجاجية في التوصيفات السوسيولوجية تتميز بخصائص محددة أولها البعد المطلبي، وثانيها الخطاب الترافعي دو البنية الممانعة، فإن حركية الألتراس بدورها تتميز ببعد نضالي ونفس سياسي من خلال شعاراتها ورسائلها، كما أنها وعبر بياناتها ورسائلها التي ما فتئت ترفعها في الملاعب، وتجاوز اهتمامها قضايا الوطن، إلى التضامن ومناصرة قضايا دولية أخرى (دعم الثورات، وقضايا التحرر) قد استطاعت فرض نفسها وبقوة على المستوى الاحتجاجي. ما يدعم الطرح الافتراضي بكون "الألتراس" تشكل امتدادا للحركات الاحتجاجية مغربيا وإن بأشكال جديدة.

-من الراجح كذلك أن حركية الألتراس مغربيا تشكل امتدادا للنفس الاحتجاجي الجديد للشارع المغربي الذي دشن في المرحلة الحديثة إبان ثورات الربيع الديمقراطي، إذ أن النفس النضالي والترافعي والمضمون الاحتجاجي حاضر وبقوة، وهو امتداد للدينامية الاجتماعية والاحتجاجية الذي انطلق في العقد الأخير مع حركة 20 فبراير، كما أن هذا الطرح لا يخلوا من ضرورة التمييز بين طبيعة الحركة الأولى (20 فبراير) وما تبعها من نماذج احتجاجية مناطقية (الريف، جرادة، قلعة السراغنة) أو فئوية احتجاجات ( الأساتذة المتدربين، الأطباء والممرضين، طلبة الطب، الأساتذة المتعاقدين...) وبين حركية الألتراس المتفردة في أشكالها ومضمونها وطبيعة تنظيمها.

### 3. بروتوكول الورقة: المنهج والعينة والتقنيات

تمتح الورقة التي نشتغل عليها من موضوع يقارب الفعل والسلوك، وهو ما يحتاج إلى مقاربات تفهمية وتأويلية أكثر منها تفسيرية، لذلك فنحن نصرح بأننا نشتغل من داخل منهج كيفي، نسعى من خلاله إلى فهم واستيعاب المنطق المحرك للفعل الجماعي، لروابط الألتراس بالمغرب. وتفكيك الدلالات العقلانية التي يضفيها أعضاء هذه الروابط على أفعالهم.

كما أن عنوان الورقة يصف طبيعة العينة التي نشتغل عليها، وهي روابط الألتراس المغربية وتحديدا الفصائل المشجعة لفريقي الرجاء ( eagles/green boys ) والوداد ( wenners ) بمدينة الدار البيضاء، من خلال الاشتغال بتقنية الملاحظة المباشرة–بالمشاركة أي بالحضور إلى المباريات وحضور بعض لقاءات هذه الروابط واجتماعاتها أو ما يعرف ب "الرينيون"، أو من خلال تقنية تحليل محتوى ومضمون الوثائق (بيانات بلاغات، تدوينات على مواقع التواصل الاجتماعي) أو الأهازيج والأغاني، وكذلك الخطاب الخربشي (الكرافيتيا) فضلا عن ذلك عملنا على مقابلة 20 شابا من منخرطي الألتراس خاصة "إلترا عسكري/البلاك أرمي" الفصيلان المشجعان لفريق الجيش الملكي، بمدينة الرباط/سلا، وإلترا "ريد بيراط " الفصيل المساند لفريق جمعية سلا.

## II. المشهد الاحتجاجي بالمغرب: بين الثبات و سرديات التحول

### 1. الحراك المغربي: بين منطق الحركة الاحتجاجية، ومنطق الحركة الاجتماعية

إن تتبع بنية مغربيا الحراك يجعلنا أمام اختبار إبستيمي في توصيف المشهد الاحتجاجي مغربيا: بالحركة الاجتماعية باعتماد معايير "**تورين**" في تحديد مقومات الحركة الاجتماعية، والمتمثل أساسا في "الشمولية" "التموقع" "والنموذج الاجتماعي البديل" ثم معيار أساسي يتمثل في مدى حضور البنية المؤسساتية الحاضنة للممارسة الديمقراطية.

في هذا السياق يمكن الوقوف على صنفين من الحركات:

الأولى حركات اجتماعية منظمة تتسم في الغالب بالاستمرارية وتقدم نفسها على انها حاملة لمشروع مجتمعي جديد (ياقين،358،2018) ، لا ترتبط بضرف معين ولا فئة معينة ولا تختص مطالبها بأشخاص بل تهدف إلى تغيير النظام الاجتماعي، وتعديل موازين القوى السائدة فيه ( الحركة الامازيغية، الحركة النسائية، الحركات الحقوقية ...)

الثانية حركات احتجاجية ظرفية لا ترقى إلى مستوى الحركات الاجتماعية وهي غالبا ما تعبر عن مطالب فئوية تكتسي بعدا اجتماعيا، وليس شموليا (ياقين،358،2018)

من خلال ما سبق يتضح على أنه لا يمكن من الناحية المعيارية وفق تصنيف تورين التعامل مع الحركات الاحتجاجية مغربيا بشكل مطلق، بمنطق الحركة الاجتماعية، بالنظر لانتفاء الشروط السالفة الذكر، على الأقل في الزمن الاحتجاجي المعاصر. وهو ما يوحي بالملموس أننا أمام فاعل متغير (تنسيقيات، فئات اجتماعية، احتجاجات مناطقية...) ما ينتفي معه شرط الشمولية، ناهيك عن كون المضمون الخطابي للحراك لا يخرج عن سياق براغماتي فئوي أو مناطقي ذو طبيعة ترافعية عن مطالب محدودة في الزمان والمكان، (الحركات النسائية، الحركات الحقوقية، التعبيرات الثقافية، والديناميات الشبابية...) وهو ما يغيب عنه النفس الحركي المستديم، الحامل لنموذج اجتماعي بديل، خاصة إذا ما استحضرنا أن الفهم السليم للحركات الاحتجاجية مرتبط بمسلسل إصلاح السلطوية كما أكد على ذلك "فايرل (vairel ;2005 p;47)".

قصارى القول أننا لسنا بصدد حركة اجتماعية شاملة، بقدر مانحن إزاء حِراكات احتجاجية. وديناميات متحولة في الزمان والمكان والوظيفة والمضمون الخطابي، وإزاء نوع من التغير على مستوى الفاعل الذي انتقل من منطق المناضل إلى منطق المحتج بتعبير عبد الرحمان رشيق ( رشيق، ص16، 2014). هذا الانتقال والتحول على مستوى دور ووظيفة الفاعل الاحتجاجي يترجم بشكل مباشر التحولات التي تعيشها الحركة الاحتجاجية مغربيا والتي يمكن رصدها على عدة مستويات، أولها الفاعل الاجتماعي المساهم في هذه الحركة، ناهيك عن الفضاءات الحاضنة لهذا الخطاب.

فبعد أحداث ما يعرف إعلاميا ب "الربيع الديمقراطي" الذي شهدته مجموعة من البلدان العربية وخاصة المغاربية، بُعيد انطلاق شرارتها الأولى بدولة تونس، وبعد حركة المد والجزر الذي عرفه هذا النموذج الانتفاضي" طفت على الساحة أشكال تعبيرية جديدة، ونماذج حراكية حديثة تنوع خطابها وتعددت ألياتها الاحتجاجية، تغيرت وظائفها الطبيعية التي أحدثت من أجلها.

**2. تحولات المشهد الاحتجاجي بالمغرب**

وهو ما يتأكد بالتتبع الكرونولوجي والملاحظة الرصينة، لبنية الحراك الاجتماعي بالمغرب والتي توحي بأن "السياسة بدأت في منتصف التسعينات تتجاوز الفضاء العام (الفاعلين السياسيين) إلى الفضاء العام غير التعاقدي (فضاء الاحتجاج) ...حيث بدا الحديث عن استراتيجيات استعمل الشارع العام وتشكلت الملامح الأولى لهذه الاستراتيجية فعليا منذ بروز فاعلين احتجاجيين جدد، مثل الإسلاميين، الحركات النسائية، الحقوقيين، الأمازيغيين... (عبد الرحيم المنار السليمي،143،2014 ) في هذا السياق يمكن الوقوف على مسارين من التحول:

تحول على مستوى البنية الوظيفية للاحتجاج ونقصد هنا (الأشكال التعبيرية، الخطابات والمضامين الترافعية، الملفات المطلبية، الوسائل الدعامات والحوامل المستعملة...)

وتحول من مستوى آخر يهم تحول بنية الفاعلين في الحقل الاحتجاجي، أي "التغيير الذي طرأ على شخص المتظاهر، حيث انتقلنا من الخاصة إلى العامة. إذ كان الأمر ينحصر في الفئات المُسيَّسة : كالطلاب، والعمال المنخرطين في النقابات، والموظفين، قبل أن تصير التعبئة أكثر تنوعاً. فأصبح من الممكن رؤية حركات تعبئة تضم باعة متجولين وسكان دور الصفيح، كما أنها شملت العنصر النسوي كذلك، كما يظهر من خلال حركة السلاليات التي استمرت منذ 2008 إلى غاية 2011 (مونية الشرايبي،2018)

يتضح إذا، على أننا، نعيش على وقع ثلاثة أجيال من الفاعلين (الحبيب أستاتي زين الدين،169،2019)

–السياسي او المعارض الجذري لبنية النظام القائم.

–الحقوقي ذو الخلفية النضالية بخطاب الحقوق الكونية.

– دعاة التنمية ورعاة الاحتجاج التنموي.

و من الناحية التاريخية فيمكن أن نخلص إلى ثلاث انتقالات كبرى قطعها الاحتجاج مغربيا في المرحلة المعاصرة وهي على التوالي:

أ. **الاحتجاج ما قبل مرحلة الاستعمار:**

أو ما يصطلح عليه في الأدبيات الأنثروبولوجية ب "زمن السيبة" والتي يمكن اعتبارها "ظاهرة احتجاجية بنيوية، رافضة لمنطق النسق وجنوحه عن السواء، إنها بهذا الشكل تحتمل معنى التمرد والثورة، على الأنماط السائدة التي تجذرها السلطة المركزية وتسعى جاهدة إلى الحفاظ عليها" (عبد الرحيم العطري، 2018، 96) فهذه الحركات التي تعبر بالملموس عن ضعف السلطة المركزية وهوانها إزاء حركات التمرد القبلي على السياسات السلطوية للمخزن المركزي المتمثلة في إخضاع القبائل عن طريق المكوس والضرائب والجبايات، تعبر عن منطق متقدم للسلوك الاحتجاجي بالمغرب المبني على الممانعة المادية للنسق المخزني، بل المواجهة المسلحة لسياساته في التركيع والضبط الاجتماعي. "إذا عدنا إلى نهاية عهد الحماية، نرى أن التعبئة بدأت تنتقل شيئاً فشيئاً من القرى والبوادي "بلاد السيبة" إلى المدن الكبرى، فأصبحت هذه المدن مسرحاً للتعبئة فيما كان المخزن يحاصر العالم القروي. رغم ذلك كانت هناك حركات تعبئة بين الفينة والأخرى، لكن التعبئة الفعلية كانت تتم في المدن الكبرى" (الشرايبي، 2018)

ب. **الاحتجاج ما بعد الاستعمار:**

شكلت الممانعة الاحتجاجية في مغرب العقود الأولى ما بعد الاستعمار استمرارا لحركات التحرر الوطني التي انتقلت من مواجهة الاستعمار الفرنسي، إلى ممانعة سياسات النظام السياسي خاصة في شقها السياسي والاقتصادي، فكانت أولى تمظهرات هذه الممانعة من خلال انتفاضة الريف سنة 1958 والتي تمثلت في مقاطعة ساكنة منطقة الريف للمخزن والتمرد عليه واللجوء إلى الجبال كردة فعل على سياسات التهميش والإقصاء لهذه المناطق من السياسات والبرامج التنموية.

**ت. الاحتجاج في الزمن الراهن:**

تشكلت جراء العديد من الحراكات المتفرقة في الزمان والمكان، ما أنتج بيئة من الاحتقان والتوتر الاجتماعي توج بأحداث انتفاضة 23 مارس 1965، بعد خروج التلاميذ والطلبة والمعطلين احتجاجا على قرارات وزارة التربية والتعليم، تلتها أحداث 20 يونيو 1981 بفعل ارتفاع الأسعار وغيرها من الانتفاضات المرتبطة بالسياق الاجتماعي والتهميش الاقتصادي، حيث عرف المغرب في المرحلة المعاصرة وتحديدا في فترة التسعينات دينامية اجتماعية نشيطة، ارتباطا باحتداد الأزمة الاجتماعية التي أفرزتها سياسة التقويم الهيكلي، وفي سياق تاريخي تميز بهامش انفتاح سياسي عناوينه الكبرى "التراضي" والتوافق والانتقال الديمقراطي" (ياقين 359) إلى غاية ظهور التنسيقيات المحلية وبروز الحركات المناطقية بين 2006–2008 والتي ازداد عددها من 60 تنسيقية سنة 2006 إلى 90 تنسيقية سنة 2009. (منير الجوري،35،2018)

**3. دوافع الاحتجاج ومحركاته**

من خلال هذه اللمحة التاريخية حول بنية الاحتجاج مغربيا في مرحلتي ما قبل الاستعمار وما بعده وصولا إلى اللحظة المعاصرة يتضح بجلاء على أن المحرك الأساسي للسلوك الاحتجاجي كان دائم الارتباط بمحددات اقتصادية واجتماعية (استبداد السلطات، التهميش الإقصاء الاجتماعي...) وقد ارتبط كذلك بردات فعل "غير مفكر فيها" ناتجة كما أشار إلى ذلك Ted Robert Gurr عن نوع من الحرمان والإحساس بالدونية والتوتر الذي يولد نوعا من الطاقة السلبية التي تتمثل في ما بعد على شكل سلوكات لا واعية. ( Erik Neveu ;1996 p;41وهو ما ذهب إليه "**رشيق**" في حديثه عن الأمل الذي يتحول إلى إحباطات نسبية تغذي السخط الاجتماعي، والفعل الاحتجاجي، فكثيرة هي الأمثلة التي انطلقت فيها الاحتجاجات جراء فقدان الأمل من بعض السياسات العمومية التي جاءت في الأصل لإخراج الأفراد من البؤس والهشاشة الاجتماعية ( برامج مدن بدون صفيح، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية...) فنتج عن ذلك إحباط نسبي جراء الإدراك الجماعي للتحسين المحتمل لشروط

الحياة الذي سرعان ما يتبدد ويتحول إلى سراب فيكون بذلك الاحتجاج رد فعل طبيعي عن الاحباط النسبي. (رشيق،2021)

وهو نفس المنحى الذي ذهبت إليه الباحثة **مونية الشرايبي**، في مقاربتها لإشكالية دوافع احتجاج المغاربة (الشرايبي 2018) حيث عملت على الإجابة عن سؤال ما الذي يدفع المغاربة إلى الخروج إلى الشارع منذ الاستقلال؟

ركزت الباحثة في هذا السياق على مسألة التعليم: ففي عام 1965، كانت هناك مذكرة تحظر على البالغين من العمر 17 سنة الالتحاق بالمدارس الثانوية، وهو الأمر الذي نتجت عنه أحداث الدار البيضاء. وفي عام 1984، كان هناك الإعلان عن تدابير تمس بمجانية التعليم: وقد اتسمت هذه المرحلة بتعبئة هائلة في مختلف مناطق المغرب.

بالإضافة إلى ذلك اعتبرت الباحثة على أن المعطى الاقتصادي وضعف القدرة الشرائية و تكلفة العيش من بين البواعث الحقيقية الدافعة إلى الاحتجاج.

مستحضرة أن الاحتجاجات لم تبدأ مع حركة المقاطعة الواسعة في ربيع 2018، حيث شهدت البلاد ظهور التنسيقيات المناهضة لغلاء المعيشة في العقد الأول من هذه الألفية، وقبلها احتجاجات سنة 1981 التي صاحبت سياسات التقويم الهيكلي ثم ارتفاع أسعار المواد الأولية.

تضاف إلى هاتين الفئتين مسألة التشغيل والمعطلين من أصحاب الشهادات منذ سنة 1991، والتضامن مع القضايا الإقليمية: فلسطين والعراق. كما أن حرب الخليج دفعت بالناس إلى الشوارع في فبراير 1991، حيث شهدت البلاد أولى المظاهرات الكبرى." (الشرايبي،2018)

إضافة إلى ذلك، هناك المسائل المتعلقة بالقيم والأعراف والحقوق، سواء تعلق الأمر بإصلاح مدونة الأحوال الشخصية في سنة 2000 أو المظاهرات من أجل إطلاق سراح المعتقلين السياسيين أو تلك المتعلقة بضحايا القمع وانتهاك حقوق الإنسان..."

كل هذه الدوافع شكلت حافزا حقيقيا للدينامية الاحتجاجية الراهنة بالمغرب، إذ لم تخرج هذه الدوافع عن القضايا البنيوية التقليدية المحركة لفعل الاحتجاج، والتي تجد منتهاها في الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن بروز القضايا الهوياتية والقيمية والحقوقية بين الفينة والأخرى وهو ما يولد نوعا من الاحساس بالحرمان.

هكذا إذن يصير الشعور بالحرمان أول خطوة نحو التمرد. (رشيق، ص14، 2014). الذي يتحصل نتيجة المواجهة العنيفة تجاه السلطة المركزية، التي لا تتوانى في ممارسة كل أشكال القمع والتنكيل واعتبار كل سلوك احتجاجي بمثابة تهديد لسلطة النظام القائم لابد من وأده عبر العنف، من أجل تكريس الوضع القائم وإعادة إنتاجه، "فبالعودة إلى مجموعة من الأطروحات التي تناولت السلطوية، ومقاربة أليات بناء التحالفات والائتلافات في دول العالم الثالث، هذه الأطروحات تؤكد وجود خصائص بنيوية بالنظام السياسي المغربي، تقلل من إمكانات قيام ثورات وانتفاضات من شأنها أن تشكل تهديدا وجوديا لبنية النظام القائم... فعلى عكس الأنظمة السلطوية الاستبدادية والقمعية، يعد النظام السياسي المغربي، في المنطقة الوسط أي ما يمكن التعبير عنه بالمنطقة الرمادية، والتي تتميز ببعض سمات الديمقراطية و التعددية لكن ضمن سياق سياسي يعرف حضورا قويا للقوى السياسية المهيمنة" (Chraïbi ; Jeghllaly ;2012 ;870)

وهو ما دعا السلوك الاحتجاجي بالمغرب – خاصة بعد أحداث ما سمي إعلاميا "الربيع الديمقراطي– وبعد حراك العشرين من فبراير تحديدا، إلى التكيف والتحول على مستوى الأشكال، البنية، الخطاب والأدوات.

**III. التعبيرات الاحتجاجية الجديدة الألتراس أنموذجا، تفريغ سيكولوجي، أم فعل عقلاني ممانع؟**

لا يكاد يغيب على ناظر المتابع لطبيعة الاحتجاج مغربيا، أن الأخير ومع مرحلة الحراك العشريني قد أحدث الكثير من القطائع أولها قطيعة السند الإيديولوجي والمعرفي والتنظيمي، الذي

كان يشكل إلى حدود التسعينات الرابط الأساس لمجموعات الاحتجاج مغربيا، والذي كان يتأطر بمقولات تمتح أساسها النظري من الفكر الماركسي.

هذه القطيعة تزكت كذلك مع ما يمكن أن نسميه ب "التحرر من ربقة الحزبي"، فالحزب السياسي يعد الغائب الأكبر عن الفعل الاحتجاجي مغربيا، بفعل رفض الفاعلين في الاحتجاج أن تصبغ حراكاتهم بألوان حزبية نظير تراجع منسوب الثقة في المؤسسة الحزبية جراء ترهل الأداة التنظيمية والفكرية للأحزاب المغربية.

ينضاف إلى ذلك ضعف القدرات التأطيرية الذي تعيش على وقعه مؤسسات الوساطة الاجتماعية، ومؤسسات التنشئة السياسية، من نقابات وشبيبات وأحزاب وجمعيات المجتمع المدني، هذه التحولات ساهمت بشكل كبير في التأثير على بنية الدينامية الاحتجاجية وأشكال الفعل الاحتجاجي ما حدى بها إلى تغيير استراتيجياته الممانعة من الاستراتيجيات الكلاسيكية التقليدية، إلى استراتيجيات جديدة.

التغير الذي طال وظيفة المجال العام نحو طابع المعارضة والممانعة "خاصة مع السياق الحالي الموسوم باحتجاجات عنيفة بالقرب من المحيط القريب للمغرب، جعل من حيازة المكان والفضاء العمومي وامتلاك المجال العام، ليس مجرد تعبير عن احتجاج فئوي أو اجتماعي متعدد الأشكال، ولكنه أيضا انخراط جديد في ثقافة جديدة من العصيان الحضري القائم على الاحتلال السلمي للميادين العامة من جهة، وخلق مجالات عامة ذات طبيعة افتراضية من جهة أخرى ".

وهو ما تجسد في بروز أشكال تعبيرية جديدة، ونماذج حراكية حديثة تنوع خطابها وتعددت أدواتها الاحتجاجية، تغيرت وظائفها الطبيعية التي أحدثت من أجلها.

على رأس هذه الحركات الاحتجاجية الجديدة نجد حركية الملاعب أو ما يعرف في أدبيات الكرة ب "الألتراس" هذه الحركة وإن كانت حديثة عهد في المشهد الاجتماعي عربيا و مغربيا، إلا أن الثورات العربية خاصة الأحداث التي شهدتها سنة 2011 على امتداد القطر العربي، سلطت الضوء على نموذجها الاحتجاجي الجديد، والذي يعبر ضرورة عن سياق من التحول الاجتماعي

يستتبعه بالضرورة "الإلمام بالبيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي أدت إلى ظهوره وكذلك مدى تأثيره في المتلقي وقدرته على بناء وعي ومعنى مجتمعي جديد".

فالحديث عن حركة الألتراس يفرضه منهجيا البحث عن نموذج تفسيري قادر على الإجابة عن مجموعة من الإشكالات المعرفية والسوسيولوجية لمقاربة هذا التحول الجديد الذي تعيش على وقعه الحركات الاحتجاجية بالمغرب، كما يفرضه ضرورة صياغة براديغم قادر على فهم وتفكيك هذه الحركية الجديدة والكشف عن هويتها، بما هي تمثل احتجاجي جديد يساهم في إعادة تعريف وتوصيف المجال العمومي خاصة إذا استحضرنا المقصد الأصلي من وجودها وهو الدعم والتشجيع من على مدرجات الملاعب، لكن الدارس يجد نفسه أمام تغير ملحوظ إن على مستوى الدور والموقع أو على مستوى الوظيفة الخاصة بهذه الحركات فمن منطق الدعم والتشجيع والترفيه، إلى منطق الاحتجاج والممانعة، **"الفرق بينا وبين الجمهور العادي هو التعصب، حنا عندنا رسائل والبيلوز هو الوسيلة باش نبلغو هاد الرسائل" (أ،ب)** هكذا كان رد أحد الشباب المستجيبين من أعضاء فصيل "ريد بيراط" وهو يقصد أن المدرج لم يعد وسيلة فقط للمؤازرة الرياضية والكروية للفريق المفضل بل تجاوز هذه الوظيفة إلى أخرى أوسع وأشمل تتمثل في تمرير رسائل شباب يعاني من إشكالات اجتماعية، وإكراهات الحياة اليومية، وضعف القنوات الطبيعية للتفريغ السيكولوجي.

من هنا يمكن أن نستنتج تغير وظيفة الملعب من فضاء للرياضة إلى مجال للفعل النقابي والسياسي، بل الأكثر من ذلك تحول على مستوى البنية التنظيمية لهذا النوع من الحركات من العفوية والارتجالية إلى منطق التنظيم والرابطة الفكرية وعمق الانتماء.

### 1. الألتراس: فاعلون بدون هوية

من بين أهم الخصائص التي يمكن تسجيله في دراسة الفعل الاحتجاجي بالمغرب هو أن الأخير يتميز بتعدد الفاعلين وتجددهم، فمن الأكيد أن الفاعل التقليدي في سيرورة الاحتجاج بالمغرب والمتمثل في الأحزاب السياسية والهيئات النقابية، والجمعيات الحقوقية، تراجع دورها التأطيري

للشارع والفضاء العام لصالح فاعلين جدد، بدون هوية ثابتة مميزة، أهم ما يمزهم تحررهم من ربقة الإيديولوجيات الجاهزة، والكلاسيكية، بحيث باتت الحركات الاحتجاجية الجديدة "تتجاهل الأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام، ولم تعد تعترف بأي قيادة، ورفضت كل تنظيم رسمي" (كاستلز ،مانويل، 2017، 27)

الامر ذاته ينطبق على الروابط التي نشتغل عليها، بحيث نستشف من خلال المقابلات التي تم إجرائها أن هذه الروابط بالرغم من توفرها على بنية تنظيمية قوية، إلا أنه من الصعب تمييز قيادة لهذه البنيات التنظيمية، ففي سؤال حول البعد التنظيمي لهذه الروابط يجيب أحد المستجيبين، ب " **معندناش قيادة حنا ماشي جمعية**" بمعنى " ليس لنا قيادة فنحن لسنا مثل الجمعيات " وهو رفض مبطن للبيروقراطية التنظيمية، والتراتبية الإدارية، "**عندنا كابو، وكاين النوايو**" الكابو في ثقافة الألتراس، هو قائد السمفونية، ومنسق عمل الإلترا في المدرجات لكن وظيفته لا تتجاوز التنسيق، ولا يمثل بأي حال هذه الروابط، هكذا فالفرد جزء من الجموع والجموع تشكل الفرد، فالألتراس قواعد ومبادئ قبل أن تكون أفرادا وفاعلين ذاتيين.

بل إن الفاعل في روابط الألتراس يرفض أن يعبر باسمه، كما يرفض أن تظهر صورته، متحفظ من الظهور الفردي، يفضل البقاء خلف الاضواء، ويهوى الاندثار في الجماعة، وهو ما عبر عنه أحد منخرطي فصيل "**البلاك الأرمي**" بالقول أن من بين مبادئ الألتراس، "نكران الذات" وفهمنا من خلال اسهابه في الحديث على أنه يقصد التنكر وعدم الظهور.

صورة رقم 1: أعضاء إلترا بلاك أرمي (نوايو)

المصدر: صفحات التواصل الاجتماعي لفصيل المساند لفريق الجيش الملكي، "بلاك أرمي"

فالفاعل في الألتراس فاعل جماعي، يعمل على تذويب الفرد، ورفض عمليات التذويت، انضباطا لمبادئ الألتراس التي تفرض قواعد ينبغي احترامها على المنخرطين، هذه القواعد الصارمة قد تصل حد الطرد، أو العقاب سواء المادي أو الرمزي، من بين هذه القواعد أن الألتراس ضد الميديا، وهنا مناهضة ثقافة الصور، والظهور والبروز على مستوى وسائل الإعلام عامة ووسائل التواصل الاجتماعي تحديدا، "**احنا أونتي ميديا وأونتي سيستيم**" كما أن الحس الأمني حاضر وبقوة في مخيلة هؤلاء الشباب

صفوة القول، ترتكز الهويات الجمعية على طائفةٍ مشتركة من التوجُّهات، والقيم، والمواقف، والرُّؤى الكونية، وأنماط الحياة، فضلًا عن تجاربَ مشتركةٍ للفعل (فمثلًا قد يشعر الأفراد بالتقارب مع من يعتنقون رؤًى ما بعد ماديةٍ مشابهةً أو يؤيدون الفعل المباشر، دون التعبير عن أي شعورٍ قويٍّ بالتقارب الطبقي أو العرقي أو الجنساني). قد تكون الهويات، في بعض الأحيان، إقصائية، مُستبعِدةً الأشكال الأخرى المُمكنة من التماهي "كما هو الحال بالنسبة إلى الفِرَق الدينية التي

تُعرِب عن رفضها لهذا العالم الدنيوي جملةً وتفصيلًا، لكنَّها في أحيانٍ أخرى (بل في أغلبها في الواقع)، قد تكون جامعة وتعدُّدية؛ إذ ربما يشعر الأفراد بالتقارب مع أنماطٍ عديدة من الكيانات الجمعية في آنٍ واحد (ديلا بورتا، دياني،2018، ص 57)."

"**الألتراس هي التعصب والعنصرية، ماشي العنصرية ديال بيض كحل، لا العنصرية ديال رفض أي حاجة كتهدد مصلحة الفريق، وضد فأي واحد كيهدد الباش**" (ح،ف) فالإقصاء جزء من بنية الهوية المجهولة لهذه الروابط وأحد أهم أدبياتها وأعرافها والتي تشكل أحد أهم أسسها، فالوقوف على الشبكة المفاهيمية التي يوظفها المستجيبون في المقابلات التي أجريت معهم، لا تشذ عن بنية مفاهيمية تمتح من قاموس حربي عنيف، يمكن تصنيفها على الشكل التالي:

التعصب/ الجاهزية/ ضد النظام/ ضد الإعلام/ الخصم/ الإقصاء... فالانتماء للألتراس يعني بالضرورة الامتثال للأوامر والنواهي الخاصة بهذه الروابط وإلا يصبح العضو مهددا بالإبعاد والاقصاء.

**2. الألتراس: تراتبية التنظيم وشبكية العلاقات.**

من أهم ما يميز الحركات والتعبيرات الاحتجاجية الجديدة تجاوزها للتصنيفات التقليدية، كما سلف الذكر، انطلاقا من شبكة علاقات عقلانية تستند على مبادئ جماعية، وقضية موحدة تعبر عن رأي وموقف سياسي تجاه وضع تاريخي هذا الرأي والموقف يعبر عن إطار وقالب تتخذه الحركة للنقاش والترافع والتدافع. وهذا الأمر لا يستقيم إلا بالانتقال إلى التنظيم حيث يرى " **Jean guillon**" أن التنظيم هو الذي يسهل انتقال الأفراد والجماعات من وضعية تقاسم المشاعر إلى وضعية الفعل، وهو ما يضفي على التضامن صبغته الهجومية (مولود أمغار،ص45).

فبالنظر إلى التعابير التنظيمية التي تعتمدها الألتراس، ومن خلال دراستنا الميدانية والمقابلات مع أعضاء هذه الروابط، يتضح على أنهم يعتمدون تنظيمات شبكية، ذات بعد تراتبي، بحيث تعتمد الألتراس على تنظيمات وأنوية قاعدية تسمى "بالخلايا" LES CELLULES كما تنعت

هذه التنظيمات في إلترات أخرى "بالمناطق" LES ZONES هذه البنيات التنظيمية التحتية والدنيا هي التي تشكل قاعدة لإنتاج الأعضاء وتأطيرهم.

وبخصوص طبيعة الانتماء، يمكن التمييز بين ثلاث أنواع من العضويات:

العضو العادي "الإليمو" أو "المومبر" نسبة للعبارة الفرنسية، Elément وهو المنخرط العادي الذي يكون التحاقه بالرابطة متأخرا مقارنة مع باقي الأعضاء، مهمته المساهمة في الأنشطة وتنزيل القرارات، وتجسيد مبادئ الألتراس وأعرافها.

صورة رقم 2 لاستمارة الانخراط الخاصة بإلترا وينرز الفصيل المساند لفريق الوداد الرياضي

المصدر: صفحات التواصل الاجتماعي لفصيل الوينرز المساند للوداد البيضاوي

العضو النشيط: Elément Actif : أكثر حضورا، والتزاما من سابقه، ملتزم بكل مخرجات وقرارات الألتراس، ملتزم دائما بالحضور والتنقلات les déplacements، تجده كذلك يقتني جميع منتجات الألتراس أو ما يصطلح عليه، les produits،

النوايو: le noyau وهم بمثابة قادة محليون للألتراس في الخلايا والمناطق، أكثر نشاطا وحضورا، ملثمون دائما ممنوع عليهم كشف هوياتهم، ولا التعريف بأنفسهم، لا تؤخذ لهم الصور إلا وهم ملثمون، يمثلون قيادة مجالية للألتراس يتكلفون بجمع الانخراطات وعقد الاجتماعات "رينيون" ويتكلفون بالمصادقة على الأعضاء الجدد، كما أن أبرز مهامهم، حماية ما يسمى "الباش" وهو اللافتة الكبيرة التي تحمل إسم الألتراس وهي لافتة مقدسة في عقيدة الألتراس لا يسمح للخصوم خاصة من روابط أخرى بتهديدها أو سرقتها أو الحط من قيمتها، وإذا ما تم أحد الأمور السابقة فإن الأمر يصل إلى الحل النهائي للرابطة، وإعلان الانسحاب والهزيمة.

صورة رقم 3 بطاقة العضوية لفصيل "وينرز" لأحد المستجيبين

المصدر البحث الميداني : مقابلة مع أحد أفراد فصيل الوينرز

نافل القول، أن روابط الألتراس ذات بنيات تنظيمية صلبة، مغلقة تراتبية، لا تترك أي شيء للفرص، ولا مجال فيها "للتذكرة المجانية" أي أن الفعل الممارس هو فعل جماعي عقلاني، بتفاعلات رمزية، تهدف إلى مسرحة المدرج، من خلال أشكال تعبيرية تتجاوز في أحايين كثيرة

دور المساندة والتشجيع، نحو خطاب جذري أكثر جرأة في النقد السياسي، الوطني أو المحلي وهو ما يترجم في أشكال الحضور الميداني والاستراتيجيات المعبأة في تملك المجال العام.

### 3. الألتراس وأشكال تملك الفضاء العام

من بين محركات الاشتغال على هذه الحركات، حضورها القوي على مستوى الشارع فهي لم تكتفي بمكانها الطبيعي وهو المدرج أو "الكورفا" بلغة المشجعين، بل حولت وجهتها صوب الفضاء العمومي وتحديدا صوب الشارع العام بعقد التجمعات العمومية، والجموع العامة، والحضور الرمزي على مستوى الجذران عن طريق التعابير وخطابات الخربشة أو "الكرافيتي " Graffitiذات الحمولة السياسية والمطلبية.

وهو نوع من أنواع الرسوم الجداريّة على حوائط مباني عامّة وخاصّة أحيانًا، يتم باستخدام أدوات رسم مثل بخاخ الدّهان ... وعلى الرغم من أنّ هذا النوع من الرسم على الجدران العامّة قديم قِدَم الجداريّات الفرعونيّة"، فإنّ انتشارها بالمغرب مرتبط بالموجة الاحتجاجية الجديدة ومع حراك الألتراس بوجه التحديد كدعامة اساسية للخطاب الممانع لحركات الألتراس، تحول معه الفضاء العام وجدرانه لمعرِض فنيّ مفتوح لإبداعات الخطاب الخربشي، "الذي يعتمد "حسب أحمد شراك" على اللغة المحلية، همه الاستراتيجي هو التواصل والشجب والتعبئة ودفع الناس إلى الانتقال من الافتراضي إلى الحركة ثم إلى المسيرة ومن ثم إلى الثورة.

وإذا كانت الحركات الاحتجاجية، حسب" « Alain touraine » لاتسعى إلى الاندماج في المجتمع، بل إلى الحفاظ على المسافة الفاصلة، بين الذات الفاعلة وحقوقها من جهة، وبين الأليات الاجتماعية من جهة ثانية" فإن الأمر ينطبق تماما على هذا النوع من الحركات

الاحتجاجية الجديدة إذ أن وظيفتها وأصل نشأتها مغاير تماما، لمنطق الحركة المتخلقة من رحم المجتمع والتي تنتج عن مؤسسات اجتماعية، تلعب دور الوساطة بين الدولة كمدبر للسلطة وبين المواطن.

إن اشتغالنا على مقاربة حركية الألتراس بالمغرب –بوصفها دينامية احتجاجية جديدة تعبئ استراتيجيات جديدة لتملك المجال العام– يفرضه التصاعد القوي لخطاب هذه الفصائل، وتسيدها للنقاش على مستوى فضاءات التواصل الاجتماعي والمواقع الافتراضية، والاهتمام المتزايد من طرف الباحثين والدارسين لهذه مواضيع، فبالأمس القريب كانت الملاعب فضاء للتفريغ وفرصة للتنفيس السيكولوجي، والاستمتاع بالرياضة المفضلة، أما اليوم فقد تحولت الملاعب إلى منصات للتعبير عن الهموم و الانتظارات، مثال ذلك أغنية "فبلادي ظلموني" التي أطلقتها الفصائل المشجعة لفريق الرجاء الرياضي، والتي تحمل رسائل صريحة عن ما يعترض الشباب عموما من تهميش وإقصاء بل اتهامات مباشرة للدولة بتعميق أزماتهم الاجتماعية، ومسؤوليتها المباشرة في المشاكل التي يتخبطون فيها خاصة تعاطي المخدرات، من خلال عبارة " صرفو علينا حشيش كتامة خلونا كاليتامى نتحاسبو فالقيامة".

فضلا عن تحول "الكورفا" إلى منصة للتعبير عن التضامن مع بعض القضايا العادلة كالقضية الفلسطينية، من خلال أغنية "رجاوي فلسطيني" والتي تحمل نقدا لاذعا للأنظمة العربية وتحميلها مسؤولية ما آلت إليه أوضاع الفلسطينيين، إضافة إلى "التيفو" الذي رفعته جماهير الرجاء وفصائلها المشجعة "green boys" و ultras eaglesبمناسبة لقاء الفريق مع هلال القدس الفلسطيني برسم إقصائيات كأس العرب 2019 والذي حمل عبارة "حتى النصر" مرفوقة بأيقونة "حنظلة" في دلالة على التضامن المطلق مع القضية الفلسطينية، نفس الأمر سيتكرر مع "تيفو" آخر خلق نوعا من الجدل في تأويل مضمونه و حمل دلالات سياسية عميقة مجسدة في تيمة "الغرفة 101" فكرة التيفو مقتطفة من رواية جورج أورويل الشهيرة 1984 التي تعد من المحرمات السياسية في أغلب الدول العربية، لكن تيفو جماهير الرجاء أعادها إلى الواجهة، حيث تعتبر

الرواية أن الغرفة 101 مكان للقهر والتعذيب، إذ كان يعذب فيها الناس بالأشياء التي كانوا يخافون منها بشدة.

كذلك باقي الفصائل المساندة انتهجت في السنوات الأخيرة نفس النهج النقدي لسياسات الدولة وخاصة الإجراءات القانونية المعتمدة، في هذا الإطار أصدر فصيل winners المساند لفريق الوداد الرياضي أغنية تنتقد الأوضاع وتنتقد قانون 09-09 المتعلق بتتميم مجموعة القانون الجنائي "في العنف المرتكب أثناء المباريات أو التظاهرات الرياضية أو بمناسبتها"، واصفة إياه ب "la loi di merda 09-09 " وغيرها من التعبيرات والأهازيج والأشكال جعلت بعض الدراسات تتحدث عن تعويض الملاعب الرياضية في كثير من الأحايين لمؤسسات الوساطة من أحزاب ونقابات وجمعيات المجتمع المدني، كما أن بعض الأغاني والأهازيج والعديد من المبادرات التي تقودها الفصائل المشجعة، تجاوزت الاهتمام من طرف المتابعين الرياضين في المغرب وفقط بل تحولت إلى أيقونات تردد في الميادين والاحتجاجات، كما أصبحت موادا للبرامج الإعلامية، ناهيك على ان هذه الشعارات والأهازيج تم استعارتها من طرف الحركات الاحتجاجية القطاعية التقليدية، مثال ذلك حراك الأساتذة "المتعاقدين" الطلبة الأطباء" وغيرهم من الحراكات القطاعية التي أصبحت "الكورفا" الملهم الرئيس في إبداع الأشكال الاحتجاجية بالنسبة لهم.

إن الملاحظة المباشرة، توحي بانخراط فعلي لبعض روابط الألتراس بالمغرب في النقاش العمومي خاصة المحلي منه، فلا غرابة أن نجد انخراطها الكلي في قضايا محلية تهم مدينة الانتماء، وبعيدة كل البعد عن الفريق، بل عن كرة القدم، والنموذج من خلال متابعتنا المباشرة للفصيل المساند لفريق جميعة سلا،red pirates الذي عبر في غير ما مرة عن رفضه للعديد من بعض القرارات سواء المركزية أو المحلية خاصة ما يتعلق بسياسات إعادة الإسكان بالمدينة، والتراث المحلي... آخرها احتجاج فصيل القراصنة ضد هدم أحد المعالم التراثية للمدينة، وهي سينما "لوبيرا" المعروفة بمدينة سلا وتحويلها من طرف منعشين عقاريين إلى إقامات سكنية. فمن خلال بلاغ للفصيل منشور على صفحته الرسمية بالفيسبوك عبرت الألتراس عن رفضها للقرار

بالقول "بعد الإجهاز من لدن المافيا الرأسمالية على جل أراضي الفئات الهشة ، جاء الدور مؤخرا على المعلمات الثقافية للمدينة وبالضبط على واحدة من أعرق القاعات السينمائية بها ، هذه المعلمة الثقافية الراسخة و التي كانت تساهم بشكل أساسي في تنمية ورقي فكر الساكنة السلاوية"[1] وأضاف البلاغ "وهاهي قد باتت منذ التسعينات تعاني من ويلات النسيان شأنها شأن أغلب القاعات السينمائية والمراكز الثقافية بالمدينة ، وها نحن اليوم نتذوق مرارة مسمار آخر يدق في نعش التراث الثقافي المادي، في مدينة كانت تعتبر مهدا للثقافة والرقي على مر السنين ، وقد صارت بفضل جهل مسؤوليها وجشع المافيا الرأسمالية تسير على نهج المدن التي تعتبر تكتلات إسمنتية ، وتفتقد للمرافق الضرورية من أجل صنع مواطن واع ومتوازن[2]".

إن الخطاب الاحتجاجي، للألتراس، خاصة البلاغات المكتوبة، أو ما يعرف بالرسائل، أو الجذاريات والكرافيتيا التي تستعملها الفصائل لا تختلف كثيرا عن خطابات الهيئات الحقوقية والحركات الاجتماعية، والاحتجاجية الممانعة للواقع القائم، وللسائد الاجتماعي، لغة تمتح من حقل مفاهيمي حقوقي، متفاعل مع المشهد السياسي، متأثر بالسياقات الاجتماعية والثقافية المؤطرة للرأي العام.

فمطالعة بعض البلاغات الخاصة بالاعتقالات التي تهم أعضاء الفصائل لا يمكن تمييزها عن بلاغات الأحزاب والهيئات النقابية والسياسية الأكثر جذرية.

مثال: تشجب المجموعة بشدة هذه الردة الحقوقية و تدين كافة الإدانة هذه التجاوزات و الممارسات و التي تسترخص و تستخف بروح و كرامة المواطن المغربي (نخص بالذكر هنا يوسف.. محسن فكري.. عبد الغفور الحداد.. كريم الشايب و العديد من ضحايا العنف البوليسي) و تطالب المجموعة القضاء المغربي بسن بأقصى العقوبات تجاه كل من سولت له نفسه المساس بكرامة المواطن المغربي، و تطالب أيضا البرلمان المغربي الذي يمثل (الإرادة الشعبية) بمقننة و

[1]بلاغ "إلترا ريد بيراتس"، منشور على الصفحة الرسمية بالفيسبوك، بتاريخ 2021/08/1 شوهد بتاريخ، 2022/2/16

تفعيل آلية لمراقبة سلوك الشرطة تجاه المواطنين في أرض الواقع، و ليس فتح التحقيقات التي لن نعلم مآلها إلى تتناسى القضية مثل أخرياتها.

صورة لجماهير الرجاء ترفع لافتة تطالب بالحرية لأحد معتقليها

المصدر: صفحات التواصل الاجتماعي الخاصة بالفصائل المساندة للرجاء الرياضي

## IV. أهم نتائج الدراسة

عرف السلوك الاحتجاجي بالمغرب بعد أحداث ما يسمى إعلاميا "الربيع الديمقراطي" نوعا من التحول على مستوى الأشكال، البنية، الخطاب والأدوات، فلا يكاد يغيب على نظر المتابع الدارس لطبيعة الاحتجاج مغربيا أن الأخير وبعد أحداث الثورات العربية قد حقق العديد من التغيرات وأحدث الكثير من القطائع:

[2] نفسه

-أولها غياب السند الإيديولوجي الذي كان يشكل إلى حدود التسعينات الرابط الأساس لمجموعات الاحتجاج مغربيا وهو الأمر الذي زكاه التحرر من ربقة الحزبي، فالحزب السياسي الغائب الأكبر عن الفعل الاحتجاجي مغربيا بفعل الرفض المطلق للمحتجين وغياب ثقتهم في المؤسسة الحزبية بفعل ترهل الأداة التنظيمية والفكرية للأحزاب المغربية.

-ينضاف إلى ذلك ضعف القدرات التأطيرية الذي تعيش على وقعه مؤسسات الوساطة الاجتماعية ومؤسسات التنشئة السياسية من نقابات وشبيبات وأحزاب وجمعيات المجتمع المدني.

-الألتراس تجسيد لتعبير سياسي لا حزبي، صحيح أن الروابط المدروسة في هذه الورقة تصر على عدم الارتباط التنظيمي بالتعبيرات الحزبية المغربية، بل تهاجم الأحزاب السياسية وتدعوها إلى الابتعاد عن الرياضة وعدم استغلال الاخيرة سياسيا، إلا أنها لا تستبعد الخطاب السياسي في سلوكها وأنشطتها التي تترجم في البلاغات والرسائل، والتجمعات وصفحات الفيسبوك، ما يجعلنا نخلص إلى نتيجة أساسية وهي أن هذه الروابط ترفض العمل الحزبي لكنها لا تستبعد الخطاب السياسي المناهض لمجموعة من القرارات السياسية أو البرامج والمخططات الحكومية.

-الألتراس روابط تنظيمية لا بيروقراطية، وهي نتيجة يمكن تأكيدها من خلال تأسيسي الخلايا، والأنوية المحلية، وتثبيت المسؤولين على هذه الوحدات إلا أن الأمر بعيد كل البعد عن بيروقراطية الهيئات المنظمة أو الجمعيات، فهذه الروابط حاضرة محليا لكن ليس عن طريق مكاتب محلية، ومسؤولين معروفين، فهي ليست مهيكلة تنظيميا، ولا مصرح لها قانونيا، في الاجتماعات غالبا تعقد في أماكن مفتوحة بعيدة عن أعين المترصدين والكاميرات ورجال الأمن والسلطة، هناك طقوس خاصة، والكل مدعو للمشاركة من أعضاء الفصائل، والتعبير عن رأيه دون وساطات ولا تراتب.

-الألتراس طغيان السلوك اللاعقلاني على الاختيارات العقلانية، من أسس الممارسة الاحتجاجية الحسابات العقلانية، بين منطق الربح والاستفادة، ومنطق الخسارة، هذا المنطق غائب على الممارسة الاحتجاجية للألتراس بالنظر إلى أنه في كثير من الأحيان يلجأ أعضاء الألتراس إلى سلوكات لا قانونية، تمتح في بعض الأحيان من خطابات العنف والجنوح، ما يؤدي إلى بعض

الاصطدامات مع رجال السلطة والأمن بل تتطور الأوضاع في محطات كثيرة إلى مواجهات عنيفة في محيط الملاعب، تنتهي بالإصابات البليغة والاعتقالات والمتابعات...

هذه التحولات ساهمت بشكل كبير في التأثير على بنية الدينامية الاحتجاجية وأشكال الفعل الاحتجاجي ما حدى بها إلى تغيير استراتيجيات الاحتجاج والممانعة من الاستراتيجيات الكلاسيكية التقليدية، إلى استراتيجيات جديدة.

فإذا كان الاحتجاج في مضمونه احتجاج في المجال العام وحول المجال العام بما هو أساس للشأن العام، فقد استطاعت الديناميات الاحتجاجية أن تحول الاحتجاج من المجال (كفضاء حاضن للاحتجاج) إلى المجال (كجزء من المضمون المطلبي للاحتجاج) ليتحول معه الأخير إلى أداة للصراع والممانعة أصبحت معه استراتيجيات الاستثمار والحضور والاستغلال والاحتلال، شكلا من أشكال فرض الواقع من طرف الفئات الهامشية، في سياق ترافعها على مطالبها ضد مالكي وسائل الانتاج والإكراه.

**قائمة المراجع:**

1.الحبيب أستاتي زين الدين. (2019) الحركات الاحتجاجية في المغرب ودينامية التغيير ضمن لاستمرارية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى بيروت

2.دوناتيلا ديلا بورتا، ماريو دياني، (2018) الحركات الاجتماعية، مقدمة، ترجمة نيرة محمد صبري، مؤسسة هنداوي،

3.عبد الرحيم المنار السليمي وآخرون، (2014) الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت

4.عبد الرحيم العطري(2008)، الحركات الاحتجاجية بالمغرب منشورات وجهة نظر، عدد14 الطبعة الأولى، الرباط

5.عبد الرحمان رشيق(2021) المجتمع ضد الدولة الحركات الاجتماعية واستراتيجية الشارع بالمغرب، ترجمة عز الدين العلام، منشورات ملتقى الطرق، الدار البيضاء،

6.عبد الرحمان رشيق. (2014) الحركات الاحتجاجية بالمغرب، من التمرد إلى التظاهر منتدى بدائل المغرب ماي

7.مانويل كاستلز: شبكات الغضب والأمل، الحركات الاجتماعية في عصر الإنترنت، ترجمة هايدي عبد اللطيف، المركز العربي للدراسات وأبحاث السياسات، الطبعة الأولى (2017) بيروت

8.محمد ياقين، وآخرون (2018) التعبيرات الاحتجاجية الجديدة بالمغرب، قراءة سميوأنثروبولوجية، السيميائيات و التحديات الراهنة خطابات ونماذج، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط

9.مونية الشرايبي بناني، موقع طفرة نشر بتاريخ 2018/11/18 تمت مطالعته بتاريخ 2021/10/27 على الرابط التالي/https://tafra.ma/arمونية-بناني-الشرايبي-ما-الذي-يدفع-المغ/

10.منير الجوري. (2018) الخطاب السياسي والفضاء العمومي في زمنية الاحتجاج، مركز ابن غازي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية، عالم الكتب الحديث، ، أربد الأردن

11.مولود أمغار:خطابات المقاومة في الفضاء العام، دراسة ميدانية للخطابات التي أنتجها نشطاء حركة 20 فبراير ما بين 2014/2011

12.Erik Neveu (1996): Sociologie des mouvements sociaux. Paris : La découverte,

13.Frediric vairel. (2005) ‘’l’ordre disputé du sit-in au maroc ‘’ genéses 59

14.Mounia Bennani-Chraïbi, Mohamed Jeghllaly (2012) la dynamique protestataire du 20 FÉVRIER À CASABLANCA. Revue française de science politique /5 Vol. 62

# أسباب وآثار تعاطي النساء والفتيات للمخدرات والمؤثرات العقلية في المجتمع الفلسطيني

**د. خالد طه محمد أبو ظاهر**

**أستاذ مساعد – كلية القانون والعلوم الجنائية – قسم العلوم الجنائية**

**جامعة الاستقلال (الأكاديمية الفلسطينية للعلوم الأمنية) – أريحا – فلسطين**

**ملخص:** يسعى تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على ظاهرة تعاطي النساء والفتيات للمخدرات والمؤثرات العقلية في المجتمع الفلسطيني وتتلخص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس، وهو " ما أسباب تعاطي النساء والفتيات للمخدرات والمؤثرات العقلية في المجتمع الفلسطيني؟ " وتبدو أهمية الدراسة بأنها توضح تعريف المخدرات والمؤثرات العقلية، وتعدد أسباب تعاطي النساء للمخدرات، وتوضح الآثار المترتبة على تعاطي النساء للمخدرات والمؤثرات العقلية، وتعدد أشهر أنواع المخدرات التي تتعاطاها النساء في المجتمع الفلسطيني.

وتقسم الدراسة إلى مبحثين هما: المبحث الأول: تعريف المخدرات والمؤثرات العقلية، وأنواعها، وأسباب تعاطي النساء للمخدرات والمؤثرات العقلية، المبحث الثاني: الآثار المترتبة على تعاطي النساء للمخدرات، وأشهر انواع المخدرات التي تتعاطاها النساء في فلسطين.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، ولعل أهم نتائجها ما يلي: يمكن تصنيف الأسباب والعوامل التي تدفع الفتيات والنساء في العالم عامة وفي فلسطين خاصة الى تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية إلى عوامل شخصية، وبيئية، وأسرية، وثقافية، واجتماعية، واحتلالية، وتربوية، وإعلامية، واقتصادية، ومرضية، وأن الاثار المترتبة على تعاطي النساء للمخدرات والمؤثرات العقلية متنوعة وخطيرة، ويمكن تقسيمها الى أضرار جسدية، وعضوية ونفسية وعقلية

ومالية وقانونية وأخلاقية، ومن أشهر المواد المخدرة التي يتم تعاطيها، هي حبوب (الترامادول، الاكستازي ،التربّ، الكبتاجون ) ،الامفيتامينات، الحشيش ، المهدئات والمنومات ، ومن أهم التوصيات: الاهتمام بتحقيق الأمان الأسري والصحة النفسية للمرأة والحد من التسلط، أو القسوة، أو الإهمال سواء على الفتيات، أو على الزوجة، و قيام المؤسسات التربوية والدينية بتقديم برامج توعية لرفع الوازع الديني وتقويته، والتمسك بالقيم الاجتماعية والثقافية للأبناء، ومراقبة وسائل الإعلام والاتصال والتواصل وحثها على تقديم مواد وبرامج إعلامية تثقيفية متخصصة لوقاية النساء والفتيات من تعاطي المخدرات، وتمكين الباحثين من الوصول الى جميع البيانات والإحصائيات المتعلقة بتعاطي الفتيات والنساء للمخدرات لإجراء الأبحاث والدراسات للمساهمة في حل ومعالجة مشكلة تعاطي المخدرات، وتزويد الأجهزة الأمنية، وخاصة إدارة مكافحة المخدرات بجميع الإمكانات الضرورية لمكافحة المخدرات للحد من إجراءات الاحتلال الإسرائيلي المختلفة المشجعة على الترويج والتعاطي، وعلى جهات الاختصاص توفير المراكز الخاصة بعلاج الفتيات والنساء المدمنات من خلال توفير كوادر مؤهلة للعمل في مجالات الوقاية والعلاج والمكافحة، والتأهيل.

**الكلمات المفتاحية:** مخدرات، مؤثرات العقلية، تعاطي النساء، أسباب، آثار التعاطي.

## Causes and effects of women and girls' abuse of narcotic and psychotropic substances in the Palestinian society

**Dr. Khaled Taha Muhammad Abu Thaher**

**Assistant Professor - College of Law and Forensic Sciences - Department of Forensic Sciences**

**Al-Istiqlal University (Palestinian Academy for Security Sciences) - Jericho - Palestine**

**Abstract:** This study aims to shed light on the phenomenon of women and girls' abuse of narcotics and psychotropic substances in the Palestinian society. The problem of the study is summarized in the main

question, which is "What are the reasons for women and girls' abuse of narcotics and psychotropic substances in the Palestinian society?" Narcotics abuse by women, and the effects of women's abuse of narcotics and psychotropic substances, and the number of the most popular types of narcotics used by women in Palestinian society. The study is divided into two sections: the first topic: the definition of narcotics and psychotropic substances, their types, and the reasons for women's abuse of narcotics and psychotropic substances, the second topic: the effects of women's narcotics use and the most famous types of narcotics used by women in Palestine.

The study concluded with a set of results and recommendations, and perhaps the most important results are as follows: The reasons and factors that drive girls and women in the world in general and in Palestine in particular to narcotics and psychotropic substances abuse can be classified into personal, environmental, family, cultural, social, occupation, educational, and media factors. economical, satisfactory The effects of women's abuse of narcotic drugs and psychotropic substances are diverse and dangerous and can be divided into physical, organic, psychological, mental, financial, legal and moral damages. Among the most popular narcotic substances that are abused are pills (Tramadol, Ecstasy, soil, Captagon), amphetamines, cannabis, sedatives and hypnotics, and among the most important Recommendations: Paying attention to achieving family safety and women's psychological health, and reducing authoritarianism, cruelty, or neglect, whether against girls or the wife, and educational and religious institutions to provide awareness programs to raise and strengthen religious faith, adhere to the social and cultural values of children, monitor media, communication, and communicate and urge them to provide materials and programs A specialized educational media worker to protect women and girls from infection narcotics abuse and enabling researchers to access all data and statistics related to narcotics abuse by girls and women to conduct research and studies to contribute to solving and addressing the problem of narcotics abuse and providing the security services, especially the Drug Control Department, with all the necessary capabilities to combat drugs to limit the various

Israeli occupation measures that encourage promotion and abuse. Specialization: Provide centers for the treatment of addicted girls and women by providing qualified cadres to work in the areas of prevention, treatment, control and rehabilitation.

**Keywords**: Narcotics, Psychotropic substances, Abuse by women, Causes, Effects of abuse.

**مقدمة**

تعد ظاهرة تعاطي المخدرات من أعقد المشاكل التي تواجه المجتمعات في الوقت الحالي، فهي ليست أقل خطورة من مشكلة الارهاب، ولا يكاد يخلو منها أي مجتمع، سواء أكان متقدما، أم ناميا، ولسوء الحظ فإنه لا توجد إحصائيات دقيقة عن عدد متعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية في أي دولة في العالم، مهما كانت درجة تقدم تلك الدولة، وذلك بسبب طبيعة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية، أو الاتجار بها، ومعظم المعلومات الإحصائية تنحصر في القضايا التي تم ضبطها.

وقد سجل التقرير الصادر عن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لسنة 2017، أن أعداد النساء اللواتي يتعاطين المنشطات بلغ 6.3 مليون، واللواتي يتعاطين المخدرات الأفيونية 4.7 مليون، واللواتي يتعاطين مخدر الكوكائين 1.2 مليون على الصعيد العالمي، كما أن عدد المتعاطيات عن طريق الحقن بلغ 3.8 مليون امرأة، وهو ما يمثل نسبة 0.11 %من عدد الإناث في العالم، وتشير التقارير إلى تعرض واحدة من كل ثلاث نساء للعنف البدني، أو الجنسي نتيجة المخدرات، وهذا العنف له آثاره الضارة على الصحة البدنية والعقلية والإنجابية للمرأة، فنحو 20 %منهن قد أصبن باضطرابات نفسية حادة ( تقرير الهيئة ....، 2017).

إن مشكلة الزيادة في معدلات تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية بين فئات المجتمع المختلفة أصبحت خطيرة، وخاصة أنَّ النساء والفتيات تشكل ثلث متعاطي المخدرات عالميا، ولأن المرأة ليست فقط نصف المجتمع بل هي التي تربي النصف الآخر وبالتالي أي تأثير من المخدرات

عليها سيؤثر على جميع الفئات المجتمعية الأخرى، مما يتطلب إجراء الدراسات العلمية المتخصصة لرصد هذه الظاهرة الخطيرة على المجتمع وأفراده ومحاولة إيجاد الحلول للحد منها، ومكافحتها.

**مشكلة الدراسة :**

إنَّ انتشار تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية بين الفتيات والنساء متزايد على مدار العقدين الماضيين في جميع دول العالم حسب التقرير الصادر عن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، ويتطور ويتفاقم إلى حالة الإدمان لديهن أسرع بكثير من تفاقمه لدى الرجال، ووصمة العار هي العائق الذي يحول دون سعي النساء الى تلقي العلاج، ورغم أنّ عدد متعاطي المخدرات من النساء أقلُّ من عدد متعاطيها من الرجال، إلا أنَّ عواقب الاضطرابات الناشئةِّ عن تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية على الصحة العامة بين الفتيات والنساء كبيرة، ويلزمِّ التصدي لها بخدمات علاجية تراعي الاعتبارات الجنسانية.

وتشكل النساء والفتيات ثلث متعاطي المخدرات عالميا، مع ارتفاع نسبة تعاطي المخدرات بين النساء عنها بين الذكور، ومع ذلك، خمس المستفيدين من العلاج فقط من النساء؛ إذ تعيق الحواجز النظامية والهيكلية والاجتماعية، والثقافية، والشخصية قدرة المرأة على الوصول إلى العلاج من تعاطي المخدرات.

وتشير التقارير إلى أن عدد النساء المعتقلات بسبب جرائم تتعلق بالمخدرات قد ارتفع بشكل ملحوظ، ويشير أيضا إلى الصلة القوية بين مهنة الجنس، وتعاطي المخدرات. فبعض النساء يمتهن ممارسة الجنس كوسيلة لدعم أسلوب حياة إدمان المخدرات، وفي الوقت نفسه قد تستخدم العاملات في مهنة الجنس المخدرات للتعامل مع مطالب عملهن، وطبيعته.

ومن عواقب تعاطي النساء والفتيات للمخدرات والمؤثرات العقلية، الانفصال عن مجتمعاتهن ومنازلهن وأسرهن، وهذا يزيد من خطر الاكتئاب، والاضطرابات النفسية المرتبطة بالقلق.

وسوف تواجه المرتهنات للمخدرات والمؤثرات العقلية صعوبات عديدة، فقد تلاحقهن وصمة عار شديدة؛ أو تنبذهن الأسرة، أو المجتمع المحلي؛َ وقد يتعرضن للعنف على يد الشريك أو أفراد

الأسرة؛ أو يلجأن إلى الاشتغال بالجنس، أو يُرغمن عليه لتغطية مصاريفهن، أو مصاريف الشريك من أجل تعاطي المخدرات. وبالإضافة إلى ذلك، ليسِ لديهن إمكانية الحصول على العلاج من الارتهان للمخدرات بمراعاة احتياجاتهن الخاصة.

ولا يفيد مجتمعنا أن ننفي وجود نساء مدمنات للمخدرات، وإن كانت بنسب قليلة لا تمثل ظاهرة، إلا أنه من الضروري، التأكيد على تزايد معدلات إقبال النساء والفتيات على تعاطي المخدرات، وهذا ما كشفته إحصائيات وتقارير الإدارة العامة لمكافحة المخدرات في الشرطة الفلسطينية (الشرطة ....، 2021) خلال السنوات الماضية انظر الجدول رقم (1)، والواضح أن النسبة وارتفاعها بهذه الطريقة يعني أن هناك خللاً ما يحدث في المجتمع الفلسطيني.

جدول رقم (1) اعداد الذكور والاناث الذين تم ضبطهم في قضايا المخدرات

| العام | عدد الأشخاص الذين تم ضبطهم | | المجموع |
|---|---|---|---|
| | ذكر | انثى | |
| 2017 | 1895 | 26 | 1921 |
| 2018 | 2538 | 29 | 2567 |
| 2019 | 2339 | 33 | 2372 |
| 2020 | 2230 | 29 | 2259 |
| 2021 | 2760 | 42 | 2802 |

ولأن معظم المعلومات الإحصائية تنحصر في القضايا التي تم ضبطها فقط، ومع عدم توفر دراسات نوعية متخصصة بهذا المجال، أو معلومات دقيقة منشورة بهذا الموضوع، وإحاطة معظم الحالات بالسرية دون توضيح للأسباب التي دفعت النساء للتعاطي، ومع الآثار التدميرية لظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية على النساء والفتيات في المجتمع الفلسطيني، وتبعات ذلك على جميع الفئات المجتمعية الأخرى، مع عدم توفر مراكز علاجية تحتضنهن وتساعدهن في العلاج، مما يتطلب إجراء الدراسات العلمية المتخصصة لرصد هذه الظاهرة الخطيرة على

المجتمع وأفراده، ومحاولة إيجاد الحلول للحد منها ومكافحتها، ومن أجل كل هذه العوامل والأسباب، فلقد تحددت مشكلة الدراسة الحالية بالإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي: " **ما أسباب تعاطي النساء والفتيات للمخدرات والمؤثرات العقلية في المجتمع الفلسطيني؟**"

ويتفرع عن السؤال الرئيس أسئلة فرعية، تتمثل بـ:

1-ما مفهوم المخدرات والمؤثرات العقلية وأنواعها؟

2-ما الأسباب التي تدفع النساء لتعاطي المخدرات؟

3-ما الآثار المترتبة على تعاطي النساء للمخدرات والمؤثرات العقلية؟

4-ما أشهر أنواع المخدرات التي تتعاطاها النساء في المجتمع الفلسطيني؟

**أهداف الدراسة :**

من خلال عرض مشكلة الدراسة على شكل سؤال رئيس وما تبعه من أسئلة فرعية أخرى تغطي الدراسة من جميع جوانبها، فقد تحددت أيضا أهداف الدراسة الخاصة والعامة من خلال مجموعة محاور هي:

1 -التعرف على ماهية المخدرات، والمؤثرات العقلية، وأنواعها .

2 -الاطلاع على أسباب تعاطي النساء للمخدرات، والمؤثرات العقلية .

3 -التعرف على الاثار المترتبة على تعاطي النساء للمخدرات والمؤثرات العقلية.

4 -ذكر أشهر أنواع المخدرات والمؤثرات العقلية التي تتعاطاها النساء في المجتمع الفلسطيني.

**أهمية الدراسة :**

**أولا – الأهمية النظرية:**

-تكمن أهمية هذه الدراسة في حداثة التطرق لهذا الموضوع في المجتمع الفلسطيني على وجه الخصوص، فمن خلال الاطلاع على الأبحاث العلمية في هذا المجال اتضح أن معظم الدراسات ركزت على تعاطي الذكور للمخدرات، ولم تتطرق بشكل كافٍ لموضوع تعاطي النساء للمخدرات، والأسباب الدافعة لهذا السلوك في المجتمع، لذا فإن الدراسة الحالية من الناحية العلمية تعد

امتدادا لما سبقها من دراسات متخصصة بما يسهم في تحقيق التراكم العلمي والمعرفي في مجال الدراسات المتعلقة بالمخدرات.

–وتشجع على إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات في هذا المجال، خاصة أنَّ الإحصائيات الصادرة عن جهات الاختصاص، وهي إدارة مكافحة المخدرات في الشرطة الفلسطينية، تشير إلى تزايد أعداد النساء اللواتي يتعاطين المواد المخدرة يوماً بعد يوم.

– بالإضافة إلى أنها ستضاف للمكتبة الفلسطينية؛ أي إلى الدراسات التي تدرس أسباب تعاطي النساء للمخدرات والمؤثرات العقلية في فلسطين، وستسهم في إثراء الدراسات، والأطر النظرية المتعلقة بإلقاء الضوء على الأسباب التي تدفع النساء في المجتمع الفلسطيني على تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية، والآثار والأضرار الناتجة عنها.

**ثانيا – الأهمية التطبيقية:**

–تسهم نتائج هذه الدراسة في تحقيق الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية، وتعمل على الحد من ظاهرة تعاطي المخدرات وخاصة بين النساء والفتيات في فلسطين من خلال تسليط الضوء على أسباب تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية بين النساء في المجتمع الفلسطيني، ومحاولة الحد منها.

–تفيد نتائج هذه الدراسة المسؤولين، وأصحاب القرار في عملية اتخاذ القرارات المرتبطة بموضوع تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية، وأثرها على المجتمع بأطيافه كافة، وكذلك رسم السياسات المتعلقة في مكافحة تعاطي المخدرات، والمؤثرات العقلية بين النساء.

**حدود الدراسة:**

في ضوء قلة الدراسات العلمية المتخصصة، المتعلقة بتعاطي النساء للمخدرات والمؤثرات العقلية في المجتمع الفلسطيني، فقد اعتمد الباحث على الحدود الآتية:

–الحدود المكانية: المقصود بها جميع الأماكن، أو المؤسسات المعنية بهذه الدراسة، والدراسة الحالية تمت في المقر العام للشرطة الفلسطينية في رام الله؛ لتشمل مدن الضفة الغربية جميعها.

–الحدود البشرية: شملت عناصر من إدارة مكافحة المخدرات .

–الحدود الزمنية: لقد تمت زيارة المؤسسات ذات العلاقة، والإدارات السابقة مرات عدة في شهر فبراير من العام 2023، للحصول على الإحصائيات المتوفرة بهذا الخصوص.

**منهجية الدراسة:**

هذه دراسة وصفية، يتمثل الدافع الأساسي لإجرائها في محاولة الإسهام في بلورة تصور أكثر عمقا لأسباب تعاطي النساء للمخدرات والمؤثرات العقلية في فلسطين، ونتيجة لقلة الدراسات العلمية المتعلقة بالموضوع، وشح الإحصائيات بهذا الخصوص، فإنَّ الباحث اتبع المنهج الوصفي، نظرا لملاءمته لأغراض الدراسة، وقد تم الاعتماد على الدراسات المتوفرة التي درست الوضع الفلسطيني بالذات للتعرف على أسباب تعاطي الفتيات والنساء للمخدرات.

**الدراسات السابقة:**

**اولا** – دراسة Rabee and Abdallah وكانت بعنوان (Women's Drug Addiction Motives and Causes in Palestine)هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أسباب إدمان النساء للمخدرات في المجتمع الفلسطيني، وعلى الصعيد الاجتماعي والنفسي والقضايا المرتبطة بتعاطي المخدرات والإدمان. أجريت الدراسة من خلال مقابلات مفتوحة متعمقة مع مجموعة من المدمنات والأخصائيين الاجتماعيين ذوي الخبرة في مجال الإدمان؛ إذ تعرف الباحثان من خلال هذه الدراسة على بعض الأسباب التي تدفع النساء والفتيات على تعاطي المخدرات في فلسطين (Rabee , 2020)ونذكر منها ما يلي:

1 .المشكلات الأسرية والعنف الأسري الموجه إليهم بجميع أشكاله.

2 .العلاقات مع الذكور الذين يتعاطون المخدرات، أو يبيعونها.

3 .إغراء المرأة بتجربة المخدرات، وخاصة من قبل الزوج، إما من أجل المتعة الجنسية؛ أو لاستغلالها للحصول على المخدرات، أو المال.

4 .الجهل، وقلة الوعي بأخطار المخدرات.

5 .حب الاستطلاع، وحب التجربة.

6 .بناء علاقات مع الجنس الآخر.

7 .الهروب من الواقع.

**ثانيا** – دراسة المحيسن، و كانت بعنوان (سيكولوجية تعاطي المخدرات وإدمانها لدى الفتاة الجامعية) هدفت هذه الدراسة الى التعرف إلى سيكولوجية تعاطي المخدرات، وإدمانها( الترمال ) لدى الفتاة الجامعية، وذلك بهدف تحديد الخصائص النفسية للمتعاطي، كما هدفت إلى معرفة ديناميات الشخصية لدى الفتاه التي تتعاطى المخدرات ( الترمال )، وكذلك معرفة العوامل والأسباب والخبرات السيكولوجية التي تشكل البيئة النفسية للمتعاطي، وذلك بغرض تحقيق المزيد من البرامج الوقائية والعلاجية التي يمكن أن توجه لمدمني المخدرات؛ إذ تعرف الباحث من خلال دراسة حالة لطالبة جامعية في إحدى جامعات غزة على بعض الأسباب التي تدفع الفتيات الجامعيات على تعاطي مخدر الترامادول المنتشر في قطاع غزة – فلسطين (المحيسن، 2012)، ونذكر منها ما يلي:

1–أسباب أسرية مثل التفاعلات الأسرية السلبية، وأساليب المعاملة الخاطئة كالتدليل الزائد، والإهمال، والتفرقة، وغيرها من الأساليب الخاطئة في تنشئة الأبناء، وانخفاض درجة الرضا عن العلاقات العائلية، وعدم وجود دور واضح للآباء وقلة الضبط الأسري والشجار العائلي المستمر

2–أسباب شخصية وعاطفية، مثل غياب الشعور بالحب والأمن والتعرض لبعض الخبرات الغرامية الفاشلة والشعور بعدم الثقة والعجز واليأس

3–أسباب دينية وأخلاقية وثقافية، مثل ضعف وانخفاض الوازع الديني، وقلة المعلومات عن خطورة تعاطي المواد المخدرة

4–أسباب نفسية، مثل المتاعب النفسية، وتوهم المرض والاكتئاب والقلق والشعور بالعجز واليأس

5–أسباب اجتماعية، مثل الظروف الاجتماعية المحيطة، ومكان الإقامة .

**تعقيب على الدراسات السابقة:**

إن الدراسة الحالية تعد مكملة للدراسات السابقة؛ إن دراسة عفاف ربيع هدفت إلى التعرف على أسباب إدمان النساء للمخدرات في المجتمع الفلسطيني على الصعيد الاجتماعي والنفسي من خلال إجراء مقابلات مع مجموعة من المدمنات والأخصائيين الاجتماعيين ذوي الخبرة في مجال

الإدمان، ودراسة المحيسن هدفت إلى التعرف على سيكولوجية تعاطي وإدمان المخدرات(الترمال) لدى الفتاة الجامعية، أما دراستنا الحالية فإنها تفيد من الدراسات السابقة وتكملها بحيث تتفق مع الدراسات السابقة، إضافة إلى أن هناك أسبابا نفسية واجتماعية وأسرية تقود وتدفع النساء والفتيات في فلسطين إلى تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية، وتختلف دراستنا عن الدراسات السابقة فيما يلي:

1 –تضيف أسباب خاصة أخرى تدفع النساء والفتيات الفلسطينيات إلى تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية.

2 –تعدد الأسباب العامة لتعاطي النساء للمخدرات في العالم مع ذكر إحصائيات عالمية وعربية عن نسب تعاطي النساء للمخدرات والمؤثرات العقلية .

3 –تعدد الاثار المترتبة على تعاطي النساء والفتيات للمخدرات والمؤثرات العقلية .

4 –تذكر أشهر أنواع المخدرات والمؤثرات العقلية التي تتعاطاها النساء والفتيات في فلسطين

**المبحث الأول: تعريف المخدرات والمؤثرات العقلية، وأسباب تعاطي النساء لهما**

**المطلب الأول: تعريف المخدرات والمؤثرات العقلية .**

**الفرع الأول: تعريف المخدرات**

يعرف الهوارنة المخدرات بأنها مواد يتم تعاطيها بشكل دوري، وتسبب العديد من المشكلات الجسدية والصحية والنفسية والاقتصادية والاجتماعية والأسرية والأمنية والقانونية، وتؤثر على الجهاز العصبي المركزي وتسبب اضطرابات في وظائفه الخاصة بالإدراك والسلوك، ويرتبط تأثيرها بمكوناتها الكيميائية وتقود الى الاعتماد النفسي، أو الجسدي، أو كليهما معا (الهوارنة، 2018).

**الفرع الثاني: تعريف المؤثرات العقلية**

تعرف المؤثرات العقلية بأنَّها مجموعة من العناصر الصيدلانية المستعملة من أجل معالجة الاضطرابات العقلية التي يتم تقسيمها إلى ثلاث مجموعات عامة، وهي: العقاقير المهدئة، المنشطات، وعقاقير العلاج النفسي.(Sadock,1998)

يرى الباحث أن تعريف الهوارنة للمخدرات يصاحبه القصور؛ لأنه لم يذكر أن بعض أنواع المخدرات تستعمل في الطب من أجل العلاج، وبالتالي كان يجب ذكر أن هذه المواد يسمح بتداولها في حالات يحددها القانون، ومن قبل المختصين المصرح لهم بذلك من خلال القانون الخاص بالمخدرات والمؤثرات العقلية.

أما فيما يخص تعريف المؤثرات العقلية، فلم يتطرق التعريف الى الآثار السلبية الناتجة عن تعاطيها بدون رقابة طبية، ولم يذكر أنها قد تسبب الاعتماد الجسدي، أو النفسي لمتعاطيها .

**المطلب الثاني: أنواع المخدرات والمؤثرات العقلية .**

يتم تقسيم المخدرات والمؤثرات العقلية على أسس كثيرة، ويعد تصنيفها على أساس تأثيرها الكيميائي أشهر هذه التصنيفات؛ إذ إن المخدرات تتنوع في التأثير حسب تركيبها الكيميائي بين منشط، أو منوم، أو مهلوس، أو غيرها من التأثيرات التي سوف نتحدث عنها (أبو ظاهر، 2021):

**أولا**– المثبطات: تثبط الجهاز العصبي المركزي للإنسان، فتقود الى الاسترخاء والنوم وتصنف إلى – :

1 –المثبطات الطبيعية، مثل: الأفيون، والمورفين، والكوديين.

2 –المثبطات نصف التخليقية، مثل: الهيرويين، والهيد، ومورفين، والتورفين .

3 –المثبطات التصنيعية، أو التخليقية، مثل: بديلات المورفين (البيتيدين والديميرول)، والمنومات، والمهدئات .

**ثانيا**– المنشطات: تعمل على تنشيط الجهاز العصبي المركزي للمتعاطي، وتصنف إلى – :

1 –المنشطات الطبيعية، مثل: الكوكائين، والقات .

2 –المنشطات التخليقية، مثل: الأمفيتامينات

**ثالثا** – المهلوسات: تعمل على إحداث هلوسات سمعية، أو بصرية، أو حسية، وتصنف إلى

1 –المهلوسات الطبيعية، مثل: المسكالين .

2 –المهلوسات نصف تخليقية، مثل: مادة.LSD

3 –المهلوسات التصنيعية أو التخليقية، مثلBSB ، أو ما يعرف باسم تربة الملائكة

**رابعا** – الحشيش: ينتشر بكثرة على مستوى العالم .

**خامسا:** المستنشقات: مثل البنزين، ومزيل الأظافر، والغراء، وتمتاز بانتشارها بين الشباب على مستوى العالم، وأغلبها مذيبات طيارة.

يرى الباحث أن هناك تداخلا في تصنيف المخدرات، والمؤثرات العقلية المذكورة سابقا، ويعود السبب إلى اشتراك بعض المخدرات والمؤثرات العقلية في التركيب الكيميائي، وبالتالي في التأثير .

**المطلب الثالث: أسباب تعاطي النساء للمخدرات والمؤثرات العقلية .**

لا تختلف أسباب تعاطي المخدرات لدى النساء عنها لدى الرجال، ولكن وصمة العار الاجتماعية التي ترتبط بالمرأة تكون أكبر من ارتباطها بالرجل.

**الفرع الاول: أسباب تعاطي النساء للمخدرات والمؤثرات العقلية بشكل عام**

إن مشكلة تعاطي النساء والفتيات للمخدرات والمؤثرات العقلية تعد ظاهرة اجتماعية مرضية تدفع إليها العديد من العوامل والأسباب، بعضها متعلق بالفرد والبعض الآخر بالأسرة والثالث بالبناء الاجتماعي ككل:

1 –الأهداف: إن الفتيات والنساء اللواتي يعشن حياة تخلو من الأهداف الحقيقية سواء الأهداف العلمية، أم العملية أو الحياتية، قد يجدن أنفسهن عرضة لتعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية؛ لأن الحياة بدون أهداف تقود إلى الإحباط والاكتئاب الذي يقود إلى التعاطي (أسباب تعاطي..، 2023).

2 –الأسرة: إن غياب الدور الرقابي الأسري، أو ضعفه يؤدي الى العديد من النتائج الوخيمة، ومنها، (أسباب تعاطي ....، 2023)، (أسباب إدمان....، 2023) :

–ضعف الوازع الديني والأخلاقي للفتاة الذي بدوره يقود الى سهولة وقوع الفتيات في مستنقع التعاطي .

–العنف ضد البنات، أو ضد الزوجة يؤدي الى هروبهما من الواقع الصعب المؤلم إلى واقع افتراضي آخر من خلال تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية .

–الدلال الزائد للبنات، أو للزوجة سواء بالسلوك، أو بالأموال قد يدفعهما نحو تجربة تعاطي بعض المواد المخدرة التي تقود الى الإدمان.

–المشاكل الأسرية غير المنتهية بين الزوجين تؤدي الى هروب الفتيات والزوجات إلى عالم آخر مثالي يخلو من المشاكل من خلال تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية .

–الحنان الأسري المفقود سواء للفتيات أو للزوجة يقود إلى البحث عن حلول، وبدائل لذلك الحنان من خلال تعاطي المؤثرات العقلية والمخدرات .

–ضعف الزوج وعدم مقدرته على تحمل الأعباء الأسرية يجبر الزوجة على تحمل كافة المسؤوليات؛ إن هذه الأعباء الأسرية تفوق قدرتها في بعض الحالات، فتضطر إلى تناول المنشطات؛ لتستطيع إكمال لعب دور ليس دورها، وهذا الحمل دافع كبير للإدمان على المخدرات .

–سادية الزوج وسيطرته، وتحكمه في مقاليد الأمور الأسرية قد يدفع الفتيات، أو الزوجة إلى الإدمان للهروب من ضغط الزوج، وسيطرته .

–الوضع الاقتصادي السيء والحالة المالية للأسرة قد تكون عاملا مؤثرا في اتجاه النساء، أو الفتيات إلى تعاطي المواد المخدرة .

3 –العلاقات العاطفية والاجتماعية، وما ينتج عنها من مشاكل عاطفية واجتماعية قد تكون سببا من أسباب تعاطي المخدرات (أسباب تعاطي ....، 2023).

4 –الأمراض والاضطرابات النفسية والعقلية التي تتعرض لها الإناث، إضافة إلى صعوبة التشخيص الذي يقود إلى تعاطي المسكنات والمخدرات المختلفة للتخلص من المشاعر السلبية التي تلاحقهن (أسباب تعاطي ....،2023) (تأثير المخدرات..، 2022).

5 –الأمراض المستعصية والمزمنة، مثل: السرطانات، وأمراض الكبد، والتهاب الأعصاب تزيد من آلام النساء، وهذا يقود إلى البحث عن طريقة للتخلص من الألم الشديد المصاحب لتلك الأمراض، وبالتالي فإن المخدرات سوف تكون الحل للتخلص من تلك الآلام (أسباب تعاطي ....، 2023).

6 –تعاطي الزوج، أو الأب للمخدرات يقود الى إجبار الزوجة على التعاطي ظنا من الزوج أن تلك المواد تحسن العلاقة الجنسية، وتؤدي الى الاستمتاع، وهذا يؤدي الى الإدمان، وهذا يشجع الفتاة على التعاطي من باب التجربة لوجود وتوفر تلك المواد وتعاطيها من قبل الأب، أو الأم (أسباب تعاطي ....، 2023) (أسباب إدمان ....، 2023).

7 –الضغوطات الحياتية، وزيادة الجهد البدني والعصبي في داخل الأسرة يدفعان العنصر الأنثوي إلى استخدام المسكنات بشتى الأنواع التي مع الوقت تؤدي الى الإدمان (أسباب ادمان ....، 2023).

8 –الطلاق يسبب الصدمات العصبية والنفسية التي من الممكن أن تدفع الفتيات إلى تجربة تعاطي بعض المواد المخدرة؛ لتنسى الوضع الذي تعيشه (تأثير المخدرات....، 2022)

9 –الحياة الصعبة منذ الصغر تجبر بعض الفتيات على تحمل مسؤوليات تفوق قدرتها وعمرها والبحث عن وظيفة، وهذا يكون سببا من قبل ضعاف النفوس لاستغلالها في التعاطي، أو الإتجار (تأثير المخدرات....، 2022)

10 – البيئة الاجتماعية، ومكان السكن الذي يعيش فيها الشخص، هو العامل الأهم الذي يحدد سلوكه؛ إذ نشاهد ذلك من خلال تقليد المراهقات لتصرفات الأصدقاء والأقران المتواجدون في الحي الذي يعيشون فيه في محاولة للانسجام معهم وتجنب الرفض الاجتماعي والوحدة، ومن هنا قد يبدأ سلوك التعاطي والإدمان (تأثير المخدرات....، 2022) ( الزبن ، 2020)

11 –العوامل البيولوجية والوراثية؛ إذ أكدت الدراسات على نطاق واسع وعلى عدد كبير من النساء المدمنات أن التأهب الوراثي لإدمان المخدرات يؤدي دوراً كبيراً وهاماً في سلوك التعاطي (تأثير المخدرات....، 2022).

12 –وسائل الإعلام سلاح ذو حدين، ولكنها هنا قد تكون سبب من أسباب تعاطي الفتيات والنساء للمخدرات من خلال عرضها لمجموعة من الأفلام والمسلسلات التي تشجع على الإدمان والتعاطي، وتعده نوعا من أنواع الحرية الشخصية (شينار، 2022) (أسباب إدمان ....، 2023)

13 –وجود الانترنت والقنوات الفضائية والهواتف النقالة في البيوت جميعها قد يكون بؤرة لتسهيل التعرف الى عالم المخدرات وسرعة الاندماج فيه، وذلك بانعدام الرقابة والتوجيه (شينار، 2022)

14 –المدرسة قد تكون عاملا محفزا على التعاطي إذا اصاب الرسالة التعليمية التربوية خلل ما؛ إذ تدرس المواد الدينية من أجل الحصول على العلامات فقط لا من أجل التطبيق لتصبح واقعا ملموسا (شينار، 2022)

15 –التناقض بين ما يدرس في المؤسسات التعليمية عن مكانة المرأة بشكل نظري مع ما تراه النساء والفتيات على أرض الواقع. (شينار، 2022)

16 –الاختلاط بين الجنسين بصور غير لائقة مما يدفع الى المعاصي وإلى التقليد الأعمى والحث على تجربة التعاطي (شينار، 2022) (الزبن، 2020)

يرى الباحث أن الأسباب العامة التي تدفع النساء والفتيات لتعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية تكاد تكون متشابهة في جميع دول العالم ولكن بنسب مختلفة؛ إذ إن تجار المخدرات يقومون باستغلال كافة الظروف الشخصية والأسرية والاجتماعية والاقتصادية المواتية لإيقاع النساء والفتيات في مستنقع التعاطي، وفي بعض الحالات بالإتجار، وتوزيع المواد المخدرة.

**الفرع الثاني: أسباب تعاطي النساء للمخدرات والمؤثرات العقلية في فلسطين**

كما ذكرنا سالفا فإن الإحصائيات الدقيقة والدراسات المتخصصة، غير متوفرة عن نسبة الفتيات والنساء المتعاطيات للمواد المخدرة والمؤثرات العقلية في فلسطين، وبالتالي سوف يعتمد الباحث على الدراسات المتوفرة التي درست الوضع الفلسطيني بالذات للتعرف على أسباب تعاطي الفتيات والنساء للمخدرات.

ومن أشهر الأسباب (المحيسن، 2013) (Rabee , 2020) التي تدفع الفتيات والنساء لتعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية في فلسطين، ما يلي:

–المشكلات الأسرية.

–التفاعلات الأسرية السلبية .

-أساليب المعاملة الخاطئة كالتدليل الزائد، والإهمال الزائد، والتفرقة، وغيرها من الأساليب الخاطئة في تنشئة الأبناء .

-عدم وجود دور واضح للآباء .

-قلة الضبط الأسري والشجار العائلي المستمر .

-العنف الأسري الموجه ضد النساء والفتيات بشكل خاص .

2 - أسباب شخصية، وعاطفية:

- غياب الشعور بالحب والأمن .

-التعرض لبعض الخبرات الغرامية الفاشلة.

-الشعور بعدم الثقة والعجز والياس .

-إغراء المرأة بتجربة المخدرات، وخاصة من قبل الزوج، من أجل المتعة الجنسية .

-حب الاستطلاع، وحب التجربة.

-بناء علاقات مع الجنس الآخر.

3 -أسباب اجتماعية واقتصادية:

-الهروب من الواقع.

-عدم توفر فرص عمل للإنفاق على الأسرة .

-الظروف الاجتماعية المحيطة، ومكان الاقامة.

4 -أسباب دينية، وأخلاقية وثقافية.

-ضعف الوازع الديني وانخفاضه.

-غياب القدوة الحسنة في المحيطين.

-الجهل وقلة الوعي بأخطار المخدرات.

5 -أسباب نفسية:

-المتاعب النفسية

-توهم المرض والاكتئاب والقلق

أكدت عفاف ربيع الباحثة والمختصة في قضايا المخدرات عدم وجود عدد أو إحصائية حول وضع النساء المدمنات في فلسطين، مشيرة إلى أنّ النساء المدمنات بشكل عام، وتحديدا غير المتعاطيات عن طريق الحقن يعانين من مشكلة حقيقية في عدم توفر مراكز علاجية تحتضنهن وتساعدهن في العلاج، وتقتصر عملية استقبال المدمنين في مركزي الصديق الطيب، ومركز النور التابع لجمعية الهدى على استقبال الذكور، بعد أن كانت في وقت سابق تستقبل جمعية الصديق الطيب النساء، ولأسباب مهنية ونقص النساء المختصات في العلاج، وعدم توفر حماية للمؤسسة من أية إشكاليات تلحق بها مستقبلا خاصة أن موضوع علاج النساء شائك على مستوى الوصمة، وتحسبا لأي إشكالية. (حنتش، 2017).

يرى الباحث أن النساء والفتيات في فلسطين يتعرضن لعوامل اخرى غير التي ذكرت وقد تكون من الأسباب التي تدفع البعض منهن الى تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية ممارسات الاحتلال الإسرائيلي وما يشيعه من خراب ودمار وقتل واعتقال في الأراضي الفلسطينية مع ضيق أفق الحلول السياسية، وتردي الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأسر مما يؤدي الى سوء التوافق النفسي واضطرابات الشخصية التي تقود وتدفع ضعاف النفوس من الفتيات والنساء إلى تعاطي المخدرات

**الفرع الثالث: نسب تعاطي وإدمان النساء للمخدرات في بعض الدول العربية**

تشير الإحصائيات غير الرسمية في بعض الدول العربية إلى تنامي نسب التعاطي بين النساء حسب الآتي (حنتش، 2017) (الزبن، 2020) :

1 –في مصر: بلغت نسبة الفتيات المتعاطيات أكثر من 27% من إجمالي المتعاطين بوجه خاص. وذلك حسب التصريحات التي أشارت إليها وزارة التضامن الاجتماعي. كما أن أغلب الفتيات اللواتي اقبلن على المخدرات تتراوح ما بين 15 إلى 25 سنة.

2 –في تونس: فإن هناك 30% من الفتيات اللاتي يدمنَّ المخدرات، وهذه النسبة تشكل حصيلة الفتيات اللاتي يتعاطين المواد المخدرة داخل المعاهد الثانوية والطالبات بالجامعات وغيرها من أماكن التدريس الحكومية.

3 –في الأردن: بلغت نسبة السيدات اللاتي يواجهن حكما أمام العدالة الجنائية بسبب اتجارهم للمخدرات أو بسبب حيازتهم إلى 10%، وذلك حسب أحد الدراسات التي إشارات إليها جمعية معهد تضامن النساء الأردني والتي يطلق عليها "تضامن."

4 –في دول الخليج: ففي الواقع انه لا توجد نسب محددة تبين تلك العلاقة ولكن كل ما يتوافر هو مجموعة من نماذج بسيطة أو مؤشرات أولية لا تعبر بالحقيقة عن الأعداد الكلية ففي التقرير الأممي الذي صدر عام 2016 حول المخدرات، أن المملكة العربية السعودية كان بها قرابة الألف شخص من الذي كانوا يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن كما أن هناك أكثر من 5200 حالة تم تسجيلها في غرف الطوارئ نتيجة لتعاطيهم المخدرات بشكل مبالغ فيه .

يرى الباحث أنه بالرغم من غياب الإحصائيات الحكومية الرسمية الدقيقة لحجم تعاطي النساء للمخدرات والمؤثرات العقلية في الدول العربية إلّا أن المؤشرات الأولية في تلك الدول تدلل على ارتفاع نسبة النساء اللواتي يتعاطين المخدرات المختلفة على حسب توفرها .

**المبحث الثاني: الآثار المترتبة على تعاطي النساء للمخدرات والمؤثرات العقلية، وأشهر أنواع المخدرات المتداولة .**

**المطلب الأول: الآثار المترتبة على تعاطي النساء للمخدرات والمؤثرات العقلية .**

يترتب على تعاطي وإدمان المخدرات والمؤثرات العقلية من قبل النساء والفتيات على العديد من الآثار، نذكر منها :

1–العنف: يعد من أهم الآثار والأضرار الناتجة عن تعاطي النساء للمخدرات والمؤثرات العقلية؛ إذ أثبتت الدراسات أنه واحدة من بين كل 3 سيدات تعرضت للعنف بسبب تعاطي المخدرات، وهذا يؤدي الى عدم قيامها بمهامها الأساسية بشكل سليم (ادمان الفتيات...،2023)

2–الأضرار الجسدية (الجسمية): تتنوع الأضرار الجسدية للنساء اللواتي يتعاطين المخدرات والمؤثرات العقلية، ونذكر منها ما يلي (النساء وتعاطي ...، 2021) (تأثير المخدرات...، 2022):

–الاضطرابات القلبية والوعائية التي قد تقود الى حدوث الذبحات الصدرية واحتشاء القلب .

-الاضطرابات الدماغية والعصبية التي تقود الى أضرار وتلف دائم في خلايا الدماغ، وقد تسبب نوبات صرعية دائمة.

-القصور الكبدي بسبب زيادة العبء على الكبد.

-الإصابة بالأمراض المنتقلة عن طريق الدم بسبب استخدام الحقن الملوثة، مثل الإصابة بالإيدز، أو التهاب الكبد الوبائي .

-الاضطرابات الرئوية وأشهرها الالتهابات الرئوية التي تقود إلى حدوث القصور التنفسي، وقد تسبب الوفاة.

-اضطرابات في الجهاز الهضمي ما بين غثيان وإقياء، وتتضاعف حدتها قبل الدورة الشهرية .

-اضطرابات جنسية تتلخص بتغيرات في الهرمونات الجنسية، مثل نقصان الاستروجين وخلل في الدورة الشهرية واضطراب في الرغبة الجنسية، وتؤثر المخدرات على عملية التبويض وإنتاج البويضات، مما يؤثر على الخصوبة والقدرة على الإنجاب عند النساء.

-ارتفاع في درجة حرارة الجسم وحمى مجهولة الأسباب .

3-الاضرار النفسية: تكثر الآثار والأضرار النفسية للنساء والفتيات بعد تعاطي المخدرات، نذكر منها (تأثير المخدرات...، 2022) (إدمان الفتيات....، 2023) (الخزرجي، 2023) :

-الأمراض النفسية والعقلية المنتشرة بين النساء المتعاطيات؛ وذلك بسبب الخلل الذي تحدثه هذه المواد في الخلايا العصبية والدماغية .

-التقلبات المزاجية غير المتوقعة عند النساء .

-انتشار الأفكار الارتيابية والأوهام الاضطهادية، وقد تصاب بمرض البارا نويا .

-العدائية والعنف في التعامل مع الآخرين، وخاصة مع أفراد أسرتها .

-فقدان السيطرة على الذات بسبب ضمور مناطق في الدماغ، فتظهر بعض التصرفات غير العقلانية، وغير المنطقية عند النساء المتعاطيات.

-الأعراض الإنسحابية النفسية والجسدية تظهر عندما تتأخر، أو تقل الجرعة من المواد المخدرة .

4-التعرض للاغتصاب نتيجة عدم الوعي والضعف الذي تسببه المخدرات (النساء وتعاطي...، 2021)

5-حدوث الحمل غير المخطط له بسبب الممارسة الجنسية تحت تأثير المخدرات (النساء وتعاطي...، 2021)

6-مضاعفات الحمل على الأم وعلى الجنين، وسوف نذكر بعضها (النساء وتعاطي...، 2021) (ادمان الفتيات....، 2023) (المخدرات والحمل..، 2022) (تأثير المخدرات...، 2022):

-النساء المتعاطيات للمخدرات أثناء الحمل أكثر عرضه للإصابة بارتفاع ضغط الدم والصداع النصفي والنوبات المرضية .

-تصاب النساء المتعاطيات بأمراض سوء التغذية وبالأمراض الكبدية

-تسبب المخدرات عسر الولادة، وصعوبة المخاض، أو الولادة المبكرة قبل اكتمال نمو الجنين .

-حدوث مشاكل في تطور الجنين، ونموه؛ إذ إن المخدرات تسبب حدوث تشوهات خلقية جسمية ونفسية وهيكلية وعقلية وتشوهات في أجهزة الجنين، وخاصة في الجهاز التناسلي.

-انتقال الأمراض الفيروسية والعدوى من الأم إلى جنينها عند استخدام الحقن في تعاطي المواد المخدرة الملوثة أثناء الحمل .

7 -الإجهاض وموت الجنين داخل الرحم من الآثار المترتبة على تعاطي المخدرات من قبل النساء الحوامل (تأثير المخدرات...، 2022) (المخدرات والحمل..، 2022)

8-الأضرار المالية التي تتعرض لها النساء المتعاطيات سواء لشراء المواد المخدرة او لصرفها على تكاليف العلاج وفي الحالتين هذه الاموال تنفق على حساب احتياجات الاسرة (النساء وتعاطي...، 2021)

9-الآثار القانونية المتعلقة بالنساء المتعاطيات اللواتي يحرمن حضانة أطفالهن بسبب التعاطي (النساء وتعاطي...، 2021)

10-ضعف جهاز المناعة لدى النساء المتعاطيات، وهذا يؤدي إلى ضعف قدرة الجسم عن مقاومة الأمراض والالتهابات الفيروسية والبكتيرية، ويضعف قدرتها على الشفاء والتعافي من الأمراض (تأثير المخدرات...، 2022)

11- التفكير بالانتحار بسبب حالات الاكتئاب الشديد الذي تعاني منه المتعاطيات، وقد أثبتت الدراسات أن نسبة النساء اللاتي انتحرن بعد إدمانهم للمخدرات أكبر من نسبة الرجال المتعاطين للمواد المخدرة (ادمان الفتيات....، 2023)

12- حدوث الوفاة، وذلك بسبب الجرعة الزائدة التي تسبب توقف القلب والجهاز التنفسي (ادمان الفتيات....، 2023)

يرى الباحث أن تعاطي النساء والفتيات للمخدرات والمؤثرات العقلية بالإضافة الى الآثار والأضرار المذكورة آنفا، قد يقودهن إلى ارتكاب الجرائم مثل جرائم الدعارة والتحريض على الفسق وانتشار الانحرافات السلوكية والأخلاقية في المجتمع والوقوع في مستنقع العمالة والجاسوسية للاحتلال الإسرائيلي .

**المطلب الثاني: أشهر انواع المخدرات والمؤثرات العقلية التي تتعاطاها الفتيات والنساء في فلسطين.**

من خلال متابعة الإحصائيات الصادرة عن إدارة مكافحة المخدرات في الشرطة الفلسطينية وعدد قليل جدا من الدراسات المتخصصة ذات العلاقة بالموضوع، فقد تمَّ التعرف على أشهر أنواع المخدرات والمؤثرات العقلية التي تتعاطاها النساء والفتيات في فلسطين، وفي بعض الدول العربية وهي كما يلي (الزبن، 2020) (شينار، 2022)) (Afaf,2020) المحيسن، 2013:(

1-حبوب الترامادول: أسباب كثيرة تدفع الفتيات والنساء إلى تعاطي هذا النوع من الحبوب وخاصة الأوضاع الاقتصادية السيئة .

2-الحشيش: بسبب توفره، وسهولة الحصول عليه، وقلة ثمنه .

3-الأدوية النفسية، مثل: المهدئات والمنومات بسبب التغيرات الفسيولوجية للنساء في منتصف العمر التي تقود إلى اضطرابات في النوم والمزاج، يوصف بعض الأطباء لهن تلك الأدوية التي يسئن استخدامها، فيدمن عليها .

4-حبوب إكستاسي: تقبل الفتيات على تعاطي هذه الحبوب للشعور بالحرية والرشاقة والانطلاق والحب .

5-الهيروين: يتم تعاطي هذه المواد لتسكين الألم والهروب من الواقع الصعب الى العالم الافتراضي الذي تتمناه الفتيات والنساء .

6-الكحول: بسبب توفره، وتناول الزوج له.

7-حبوب الترب: تتعاطاه الفتيات في سهرات الأعراس والحفلات الشبابية

8-زيت الحشيش: يروج للفتيات والنساء على أنه يطيل الشعر، ويزيد من كثافته.

9-الامفيتامينات: إذ تعتقد الفتيات أنه يزيد من نشاطها العقلي والذهني .

-10حبوب الكبتاجون: والدافع لتعاطي هذه الحبوب رغبة الفتيات وخاصة الطالبات في زيادة السهر من أجل الدراسة.

يرى الباحث أن هناك تشابها في أنواع المخدرات والمؤثرات العقلية التي تتعاطاها النساء والفتيات في معظم الدول تقريبا وتنقسم بين منشطات لإحداث السعادة الجنسية والنشاط العقلي وبين المهدئات والمنومات الذي تحتاجه النساء في منتصف العمر لمساعدتها على النوم بسبب إصابتهن بالاضطرابات، وقلة النوم وتعكر المزاج.

**مناقشة نتائج الدراسة :**

إن ظاهرة تعاطي النساء والفتيات للمخدرات والمؤثرات العقلية في فلسطين ، تبرز في المقام الأول حجم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والاحتلالية والنفسية التي يعيشها هذا المجتمع، وتظهر الخلل الذي أصاب الاسرة الفلسطينية، فارتفعت نسبة ممارسة العنف ضد المرأة، وازداد الفراغ العاطفي لديها، إضافة إلى التفكك الأسري، وانصراف اهتمام الأبوين إلى

أهداف أخرى غير تربية الأولاد، وهي أسباب لها آثارها السلبية على سلوكيات الفتاة، وذلك يجعلها في نهاية المطاف تلجأ إلى مرحلة التعاطي من أجل الهروب من الواقع الذي تعيش فيه.

رغم أنه لا توجد دراسات علمية نوعية متخصصة، ولا إحصائيات دقيقة عن أسباب تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية في المجتمع الدولي عامة والمجتمع الفلسطيني بشكل خاص، ومن خلال الاطلاع على الدراسات المتوفرة، فقد تبين أن هناك مجموعة من الأسباب والعوامل التي تدفع الفتيات والنساء في معظم دول العالم عامة وفي فلسطين خاصة إلى تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية، ويمكن تصنيفها الى ما يلي :

1 –عوامل شخصية، مثل: ضعف الشخصية، واضطرابها، وحب الاستطلاع والتجريب، والمعاناة من صدمات نفسية، أو عاطفية .

2 –عوامل بيئية: تتمثل بأصدقاء السوء وطول اوقات الفراغ، والسفر بدون رقابة، ومكان السكن.

3 –عوامل أسرية: ترتبط بالقدوة السيئة من قبل الوالدين، أو التفكك الأسري، أو إدمان أحد الوالدين، إو إهمال تربية الأبناء ورقابتهم .

4 –عوامل ثقافية واجتماعية: ضعف الوازع الديني يضعف سلوك التدين والالتزام والإيمان بالنظام الأخلاقي .

6 –عوامل احتلالية: الإجراءات المختلفة من القتل والدمار الذي يمارس ضد جميع فئات المجتمع الفلسطيني قد تقود إلى التعاطي .

7 –عوامل تربوية: قصور المؤسسات التربوية المختلفة عن القيام بواجبها في التوجيه والإرشاد عن خطورة تعاطي المواد المخدرة.

8 –عوامل إعلامية: بث البرامج والمسلسلات والأفلام والدعايات من خلال وسائل الإعلام والتواصل المختلفة، مثل: التلفاز، والقنوات الفضائية، وشبكات الإنترنت، والهاتف النقال. والبرامج التي تشجع على تعاطي المخدرات، وتدعو الى التحرر من العادات والتقاليد .

9 –عوامل اقتصادية: إن التغير الاقتصادي السريع سواء الرخاء بزيادة وفرة المال، أو الكساد الذي يقود إلى البطالة والفقر يدفع إلى تعاطي المخدرات.

10 –عوامل مرضية: إساءة استخدام بعض الأدوية المخدرة المستعملة في العلاج من خلال تعاطي الجرعات بدون رقابة طبية .

إن هذه النتائج تتفق مع نتائج دراسة عفاف ربيع ونتائج دراسة المحيسن، في الأسباب التي تدفع النساء والفتيات إلى تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية في فلسطين خاصة.

وان الآثار المترتبة على تعاطي النساء للمخدرات والمؤثرات العقلية متنوعة وخطيرة، ويمكن تقسيمها إلى أضرار جسدية، وعضوية، ونفسية، وعقلية، ومالية، وقانونية، وأخلاقية.

وأشهر المواد المخدرة التي يتم تعاطيها هي حبوب (الترامادول، الاكستازي، والترب، الكبتاجون)، والامفيتامينات، والحشيش، والمهدئات، والمنومات.

ويرى الباحث أن التوعية المستمرة من قبل مواقع التواصل الاجتماعي، والإعلام المرئي، وتوعية المجتمعات بالأضرار الناتجة عن تعاطي المخدرات، واستثمار أوقات الفراغ، وغرس القيم الدينية، وعدم إهمال البرامج الموجهة للفتيات والنساء، وخاصة البرامج الوقائية، والتوعوية، ستعرفهن بأضرار المخدرات، وما تؤدي إليه من أمراض خطيرة، وكيفية الوقاية منها، وسبل العلاج.

**النتائج:**

ومن خلال هذه الدراسة ومناقشة نتائجها توصل الباحث إلى أهم النتائج، وهي – :

1 –عدم توافر دراسات نوعية متخصصة، وأبحاث، وإحصائيات دقيقة عن أسباب تعاطي النساء والفتيات في فلسطين للمخدرات والمؤثرات العقلية بسبب إحاطة معظم الحالات بالسرية

2 –يمكن تصنيف الأسباب والعوامل التي تدفع الفتيات والنساء في العالم عامة، وفي فلسطين خاصة إلى تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية غلى عوامل شخصية، بيئية، وأسرية، وثقافية، واجتماعية، واحتلالية، وتربوية، وإعلامية، واقتصادية، ومرضية.

3 –إن الآثار المترتبة على تعاطي النساء للمخدرات والمؤثرات العقلية متنوعة وخطيرة، ويمكن تقسيمها إلى أضرار جسدية، وعضوية، ونفسية، وعقلية، ومالية، وقانونية، وأخلاقية.

4 –أشهر المواد المخدرة التي يتم تعاطيها من قبل النساء والفتيات في المجتمع الفلسطيني، هي حبوب (الترامادول، والاكستازي، والترب، والكبتاجون)، والامفيتامينات، والحشيش، والمهدئات، والمنومات.

**التوصيات :**

1 –الاهتمام بتحقيق الأمان الأسري، والعمل على حل مشاكل الأسرة المختلفة، وتنشيط الرقابة الأسرية، والاهتمام بالصحة النفسية للمرأة، والحد من التسلط، أو القسوة، أو الإهمال سواء على الفتيات، أم على الزوجة .

2 –قيام المؤسسات التربوية والدينية بتقديم برامج توعية لرفع الوازع الديني وتقويته، والتمسك بالقيم الاجتماعية والثقافية للأبناء.

3 –مراقبة وسائل الاعلام والاتصال والتواصل وحثها على تقديم مواد وبرامج إعلامية تثقيفية متخصصة لوقاية النساء والفتيات من تعاطي المخدرات

4 –على جهات الاختصاص العمل على الحد من المشاكل الاقتصادية وما تسببه من فقر وبطالة يشجعان على التعاطي .

5 –تمكين الباحثين من الوصول إلى جميع البيانات والإحصائيات المتعلقة بتعاطي الفتيات والنساء للمخدرات؛ لإجراء الأبحاث، والدراسات للمساهمة في حل مشكلة تعاطي المخدرات، ومعالجتها .

6 –توفير منظومة شراكة بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني لمواجهة مشكلة تعاطي النساء للمخدرات، والعمل على الحد من خطورتها .

7 –تشديد الرقابة على الأدوية التي يدخل في تركيبها المواد المخدرة، مثل: المهدئات، والمنومات، والمنشطات.

8 –تزويد الأجهزة الأمنية، وخاصة إدارة مكافحة المخدرات بجميع الإمكانات الضرورية لمكافحة المخدرات للحد من إجراءات الاحتلال الإسرائيلي المختلفة المشجعة على الترويج والتعاطي .

10- على جهات الاختصاص توفير المراكز الخاصة بعلاج الفتيات والنساء المدمنات من خلال توفير كوادر مؤهلة للعمل في مجالات الوقاية، والعلاج، والمكافحة، والتأهيل.

**قائمة المراجع:**

1 -أبو ظاهر، خالد طه محمد (2021) أشهر أنواع المخدرات والمؤثرات العقلية في فلسطين، وأسباب انتشارها، والأبعاد والأثار المترتبة على تعاطيها، مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث، المجلد السادس، العدد الأول، أريحا، فلسطين.

2 -ادمان الفتيات المخدرات في الدول العربية - أضرار ادمان الفتيات للمخدرات (2023) مقال منشور على الموقع الكتروني-https://www.hopeeg.com/blog/show/Drugs-and girls)

3 -أسباب ادمان الزوجة وتعاطي المرأة المخدرات (2023) مقال منشور على الموقع الكتروني ( https://www.addictiontreatmentweb.com/ )

4 -أسباب تعاطي النساء للمخدرات (2023 ) دار الشفاء للطب النفسي وعلاج الادمان مقال منشور على الموقع الالكتروني-https://www.darelshefaa.com/reasons-for women-drug-abuse/ )

5 -الخزرجي، نعمان (2023) تأثير المخدرات على الصحة النفسية والعقلية للمرأة. مقال منشور على الموقع الالكتروني ( https://babylonnewsagency.com/?p=4862 )

6 -الزبن، إبراهيم محمد (2020) العوامل المؤدية لتعاطي المخدرات بين النساء في المجتمع السعودي. مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة المنوفية - المجل د31، العدد 123، ج3، مصر

7 - الشرطة الفلسطينيةhttps://www.palpolice.ps/annual-statistics

8 -المحيسن، عون عوض (2013) سيكولوجية تعاطي المخدرات وادمانها لدى الفتاة الجامعية، دراسة حالة. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية - المجلد الأول، ع3، غزة -فلسطين.

9 –المخدرات والحمل ومشاكل الإدمان على المرأة الحامل (2022) مقال منشور على الموقع الالكتروني( https://www.hopeeg.com/blog/show/addiction-problems-to-pregnant-women )

10 –النساء وتعاطي المخدرات (2021) مقال منشور على الموقع الكتروني ( https://www.daralhadabaegypt.com/ / )

11 –الهوارنة، معمر نواف (2018)، الإدمان والجريمة بين الوقاية والعلاج، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان .

12 – تأثير المخدرات على النساء وأضرارها الصحية والنفسية (2022) مقال منشور على الموقع الالكتروني( https://www.hellooha.com/articles/4608- )

13 – تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام 2017، الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، فينا: الامم المتحدة، 2018م )

https://www.incb.org/documents/Publications/AnnualReports/AR2017/Annual_Report/A_2017_AR_ebook.pdf )

14 –حنتش، علاء (2017) السقوط في مستنقع المخدرات: إحصائيات مخيفة.. ومخاطر مجتمعية

مقال منشور على الموقع الالكتروني )

https://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3WH4Kma808762581033a3WH4Km

15 –شينار، سامية (2022) ظاهرة تعاطي المخدرات في الوسط الانثوي. مجلة المجتمع والرياضة –المجلد 5، العدد 02، الجزائر

16- B.J.Sadock, H.I.Kaplan, (1998), Medicaments en psychiatric, Edition radel Paris Janiver, 8-edition p66.

17 - Afaf Rabee , Taisir Abdallah (2020) Women's Drug Addiction Motives and Causes in Palestine. EC Psychology and Psychiatry 9.4(2020): 01-07.

# هل تجعل الوقائع الرقمية الأنطولوجيا الواقعية في أزمة ؟ نموذج الجريمة الالكترونية والتفاوتات الرقمية.

**محمد أرحال[1]** **محمد لمزودي[2]**

**جامعة ابن زهر: كلية الآداب والعلوم الإنسانية– المغرب.**

**ملخص:** تسعى هذه الورقة، من جهة، إلى تعميق الفهم حول الأنطولوجيا الاجتماعية الواقعية والرقمية على حد سواء. آخذين بعين الاعتبار أن البعد الأنطولوجي؛ من بين العناصر التي ستمكننا من فهم طبيعة المنطلق( أحادي التخصص، بين التخصصات، متعدد التخصصات) الذي من شأنه أن يمكننا من بناء طريقة لدراسة الموضوعات التي يفرضها الرقمي. كما تهدف هذه الدراسة، من جهة أخرى، الكشف عن إمكانية أو عدم إمكانية دراسة الظواهر الرقمية بإعمال المنهج الذي تدرسُ به الظواهرُ الواقعية أو الفعلية. لهذا فإن الورقة تنبني على التساؤل حول المنهج والمقاربة الذي بهما يمكن أن ندرسَ الظواهر الرقمية مركزين على التفاوتات الرقمية ثم الجريمة الالكترونية كحالتين توضيحيتين. تتشارك هاتين الظاهرتين في كونهما رقمية المنشأ. نحاججُ أن الوقائع الرقمية قامت بتأزيم إمبريقي– رقمي للنموذج الأنطولوجي المؤسس لظواهر المجال الواقعي. هذا الأمر، الأخير، الذي يجعل المنهج الواقعي غير قادر على دراسة الظواهر الرقمية. ولتحقق من ذلك؛ سنقوم بإعمال الفهم لغاية استيعاب مكونات هذا التأزيم، والمؤشرات الموضحة له. وتنتهي هذه الدراسة إلى كون أن التأزيم الذي وضعَ فيه البراديغم التكنولوجي الأنطولوجيا الواقعية، يجد تجلياته ومؤشراته في كل من المقاربة والمنهج .

**الكلمات المفتاحية:** التأزيم الرقمي، الأنطولوجيا الاجتماعية الواقعية، المجال، الأنطولوجيا الاجتماعية الرقمية، المنهج الرقمي.

[1] البريد الالكتروني : mohamed.arhal@edu.uiz.ac.ma

[2] البريد الالكتروني : mhammed.lamzoudi@edu.uiz.ac.ma

# Do digital realities make a realistic ontology to a crisis ?

## Cybercrime and digital inequalities as acas

**Mohamed Arhal** **Mohamed Lamzoudi**

**Doctoral researcher, Sociology, Ibn Zohr University: Faculty of Arts and Humanities, Morocco**

**Abstract:** The paper aims to deepen understanding of both real and digital social ontology. Bearing in mind the ontological dimension; Among the elements that will enable us to understand the nature of the platform (mono-specialized, interdisciplinary, multidisciplinary) will enable us to build a way to study the subjects imposed by digital. On the other hand, this study aims to reveal whether or not digital phenomena can be examined by applying the approach that factual or actual phenomena study. The paper is therefore based on questioning the approach and approach in which we can study digital phenomena focusing on digital disparities and then cybercrime as illustrative. These phenomena share a digital origin. We argue that digital realities have enshrined a digital-empirical model of realistic field phenomena. This, the latter, makes a realistic approach unable to study digital phenomena. To verify this, We will realize the understanding to accommodate the components of this crackdown, and the indicators described therein. This study concludes that the crunch in which the technological paradigm developed a realistic anthology finds its manifestations and indicators in both approach and method.

**Keywords**: Realistic Social Ontology, Field, Digital Social Ontology, Digital method.

## 01- مقدمة

عالم اليوم، معقد من حيث تركيبته الخاصة. يتداخل الواقع المادي مع الواقعي الرقمي في الآن معا. زَادَ التطور الذي عرفه مجال البحث في الذكاء الصناعي تعقيدا. هذا الأمر يجعل من فكرة

الحدود الفاصلة بين العوالم، الفيزيقي أو الواقعي ثم الرقمي متميزتا بالضبابية وعدم الوضوح ( Steinicke and Wolf, 2020). نعيش اليوم في زمن الرقمنة. هذه العملية التي بموجبها تصير التكنولوجيا، عموما، ووسائل الاتصال والمعلومات، خصوصا، عنصرا تقاس به درجة التنمية بين الدول. وتصير عبره كل دولة تحقق السرعة في تلك الوسائل هي التي لها إمكانية الريادة العالمية.

تشكَّل بفعل العولمة المعلوماتية التي هي أحدث نموذج للرأسمالية، نموذج تفاعلي يحاكي في بعض عناصره النموذج الواقعي للتفاعل. يتسم هذا النموذج الجديد للتفاعل بخاصيتين. الأولى وهي أنه تفاعل وفر إمكانية أن تكون هناك أصوات مختلفة، عوض الصوت الواحد. لهذا فالأفراد المستعملين لوسائل الاتصال والمعلومات في غنى عن " شرح هويتهم وإقناع غيرهم بها"(زيجمونت، تيم، 2023: 84). لهذا يوصفُ هذا الذي يكون في هذه البيئة '' بالتفاعلات البعيدة'' على عكس '' التفاعلات القريبة'' التي تكون وجها لوجه. أما الخاصة الثانية فهي أن هذه ''التفاعلات البعيدة'' تضم مفارقة جوهرية وخاصة قلما يتم الانتباه إليها؛ فهي بعيدة من الناحية الأنطولوجية الفيزيقية؛ أي الواقع المادي، لكنها قريبة من الناحية الأنطولوجيا الرقمية خاصة باعتماد مؤشر الزمن.

تنطلقٌ هذه الدراسة من تساؤل رئيسي يتمثل في الكشف عن المنهج الذي يلائم عملية دراسة الوقائع الرقمية. ولهذا اعتمدت الدراسة، من الناحية العملية، على الاشتغال حول عنصر الأنطولوجيا. ونحاججُ بأن هذا الأخير هو العنصر الذي عبره يمكن، لعلم الاجتماع، تجاوز التأزيم الذي تفرضه مختلف الوقائع الرقمية الاجتماعية على المنهج التقليدي. وتأتي أهمية هذه الدراسة في، نظرنا، أنها تنطلق من نموذجين من الوقائع الاجتماعية الرقمية، سعيا لتبيان بعض مؤشرات التأزيم الذي تضعه هاتين الواقعتين للأنطولوجيا والمنهج الواقعيين على حد سواء .

لهذا، يركز المحور الأول في هذه الورقة على أنطولوجيا الوقائع الرقمية وأهم العناصر الضرورية فيها. ويليه المحور الثاني التفاوتات الرقمية والجريمة الالكترونية وتأزيم الأنطولوجيا الواقعية المادية. ويليه المحور الثالث حول الوقائع الرقمية وتأزيم المنهج الواقعي.

أولا: أنطولوجيا الوقائع الرقمية

تُشَكِّل الأنطولوجيا عنصرا جوهريا في كل براديغم من البراديغمات المعروفة في العلم، خاصة في علم الاجتماع. وتتعلق الأنطولوجيا، عموما، بدراسة الوجود الاجتماعي، أو بصيغة أخرى، عملية دراسة الوقائع الاجتماعية وبناها الأساسية(Lawson,2019). تنطلق الأنطولوجيا الاجتماعية '' التقليدية'' من التأكيد على عدم استقلالية الوقائع الاجتماعية والواقع الاجتماعي عن البشر وتفاعلاتهم.

تُشير، في الغالب، الأنطولوجيا الرقمية إلى الدراسة الفلسفية لطبيعة الكيانات الرقمية والعلاقات القائمة بينها. وهي معنية، إذن، بفهم المبادئ والفئات الأساسية التي تقوم عليها الأنظمة الرقمية وكيفية ارتباطها بالعالم المادي. في علم الأنطولوجيا الرقمي، ينصب التركيز على الطبيعة الأساسية للكيانات الرقمية، مثل البيانات والمعلومات والبرامج والخوارزميات، وكيفية ارتباطها بالعالم المادي (Florida, 2008). تستكف هذه الأنطولوجيا الحالة الوجودية للأشياء الرقمية، ويسأل عما إذا كانت حقيقية بنفس المعنى الذي هي عليه الأشياء المادية. تتمثل إحدى التحديات الرئيسية للأنطولوجيا الرقمية في السعي إلى الإمساك بالكيفية التي عبرها وبها يمكن للكيانات الرقمية أن يكون لها خصائص وعلاقات. على سبيل المثال، كيف يمكن للخوارزميات أن تعرف أنها يجب أن تقوم بعمل معين عند إعطائها مدخلات معينة ؟ كيف يمكن للملف الرقمي أن يكون له حجم أو تاريخ إنشاء ؟ (Long, 2018).

الحديثُ، إن كان ممكنا، عن الأنطولوجيا الرقمية وعن أنطولوجيا الوقائع الرقمية، يمكن أي يأخذ شرعيته من مفهوم، آخر، الوجود الرقمي. يتم التساؤل عبر هذا الأخير حول ما معنى الوجود في العصر الزمن؟ من أولى الإشارات التي يمكن التقطها حول هذا الأمر، أن الرقمي قائم على ما يسمى الواجهة أو الشاشة، لهذا يجد الإنسان، اليوم، أنه يلجئ إلى هذه الواجهات في كل لحظة يُريد فيها تحقيق أهدافه سواء تعلقت بالراحة أو المتعة أو الحاجة (Lagerkvist, 2020:1). يقبعُ خلف هذه الواجهات الرقمية مجال عميق مؤسس عبر الخوارزميات التي هي روح الرقمي على وجه العموم. يمكن في هذا الصدد تقسيم الأشياء التي توجد في الواقع الاجتماعي إلى أربعة

أشكال: الحقائق الاجتماعية ثم الأشياء الاجتماعية ويلي هذا العمليات الاجتماعية ثم في الأخير الأحداث الاجتماعية(Searle, 2006).

يبدو التساؤل، في هذه اللحظة، عن ماهية الواقع الرقمي قضية حتمية. كَسَرَ الوُجُود الرقمي مختلف الأبعاد الضرورية للحديث عن أي واقع كيفما كان. نلخصُ هذه الأبعاد في: المكان والزمن والامتداد. صارت هذه الأبعاد الثلاثة متحكم فيها من داخل وعبر الخوارزميات، التي هي عبارة عن نماذج مبنية على أساس رياضي وعلى أساس مبدأ المحاكاة. وتأتي هذه النمذجة المبنية على أساس رياضي من فرضية إمكان تحويل العالم إلى صيغ رياضية اعتمادا على الأعداد الصحيحة الطبيعية( Lagerkvist, 2020 ).

لا يمكن للمشتغل على الوقائع الرقمية في عموميتها إن لم يكن على دراية، نسبية على الأقل، بخصوصية المجال الرقمي أن يفهم منطق اشتغال هذه الوقائع. في بداية الثمانينات من القرن الماضي برز في الأدبيات العلمية مفهوم المجال الرقمي الذي يحيل لشكل جديد من الفضاء أو المجال. غير أن هذا المفهوم مازال حبيس تعدد المعاني، ولهذا سنحاول قدر الإمكان تتبع مسار المفهوم سعيا لمحاولة المسك بمعناه/ معانيه. يعود الاستعمال الأول للمجال الرقمي إلى الروائي المهتم بكتابات أدب الخيال العلمي، ويليام غيبسون خاصة في عمله الرئيسي " نيورومانسر: ). Neuromancer (Gibson, 1984بعد ذلك سيصبح المجال الرقمي مثل قالب يضم العديد من المفاهيم الأخرى من مثل : المجتمع الرقمي، الحياة الرقمية، الثقافة الرقمية، الموجود الرقمي (Strate, 1999 ).

إن المجال الرقمي هو نتاج التفاعل القائم بين المستعملين و أجهزة الكمبيوتر. فالمجال الرقمي ليس بالضرورة مجالا متخيلًا – إنه حقيقي بدرجة كافية من حيث أنه الفضاء الذي أنشأه أولئك الذين يستخدمون الحواسيب قصد للتواصل. يتم في الغالب استعمال المجال الرقمي كعبارة مجازية وبديلة للمجال الجغرافي. بهذا، تشكل الأنترنت الوسيط بين الأفراد ووسائل الاتصال والمعلومات ( الهواتف، الحاسوب...) التي عبرها يتم إنتاج هذا المجال. ورغم الاختلافات الواردة

حول مفهوم المجال الرقمي إلا أن ما لا يتم الاختلاف حوله أنه نُشِأَ في وسائل الاتصال المتقدمة.

يختلف المجال الواقعي عن المجال الرقمي في ثلاثة أبعاد مركزية. يركز البعد الأول على الممارسات المكانية، وفي المجال الواقعي فالأفراد يؤدون هذه الممارسات في مجال جغرافي ومكاني متميز غالبا ما يكون محليا، أما في المجال الرقمي فإنهم يؤدون هذه الممارسات في الأنترنت وهي مجالي كوني ومعولم لكن بلغة محلية. ثم يأتي البعد الثاني "تمثيلات المجال" ففي المجال الواقعي فترتبط بالتضاريس الجغرافية وتولي أهمية للمسافات والتضاريس الموجودة في الواقع، على المجال الرقمي التي يقوم بها متخصصون في الحاسوب وكذا في إنشاء المواقع الالكترونية، وهي خاضعة بالأساس للشبكة. أما البعد الثالث، فله علاقة بالثاني، هو "مجال التمثلات" من مثل الصور، الرموز، الكتابات، ففي المجال الواقعي فإن الأمر موكول إلى كل من الفنانون، الفلاسفة، الكتاب، أي أن هؤلاء هم من ينشؤون هذا المجال... على عكس المجال الرقمي الذي يخلقه المتخصصون في الرسومات والبيانات " Graphics " سعيا لتحقيق وتجسيد متخيل للمجال الرقمي(Kellerman, 2016).

من العناصر الأخرى التي لابد منها للإمساك قدر الإمكان بأنطولوجيا الوقائع الرقمية هو المواطن الرقمي. مع بروز أهمية وسائل الاتصال والمعلومات في الحياة اليومية مؤسسة بذلك لعصر جديد يسمى بالعصر الرقمي. خاصية تلك الوسائل أنها ذات سرعة مفرطة مقارنة بسرعة سيرورة الحياة العادية– اليومية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن التحولات الرقمية بصفة عامة حولت غالبية العناصر الموجودة في الواقع الاجتماعي من قبيل المواطن الذي أخد صيغة جديدة تتوافق وخصوصية المجال الرقمي.

أعطيت للمواطن والمواطنة الرقميين عدة تعريفات مختلفة. نجد أنها تحيل على " قواعد السلوك فيما يرتبط باستعمال التكنولوجيا" (Ribble., Bailey., & Ross, 2004 : 7). هذا التعريف يركز على البعد المرتبط بالسلوك/ الفعل تجاه استعمال وسائل التواصل والمعلومات. معنى هذا

القول؛ أن استعمال الأفراد للتكنولوجيا يجب أن يكون موجها ومقيدا بمصفوفة معينة من القواعد التي فيها أيضا التزام بالحدود الفاصلة بين الخصوصيات داخ المجال الرقمي.

نجد التحديد الذي طرح من طرفِ جونس وميتشل أكثر توضيحا لهذا البعد، الخصوصية، الاحترام، إذ تم استعمال المواطنة الرقمية بكونها ممارسة الاحترام عبر الإنترنت، وكذا التسامح مع الآخرين، قصد زيادة وثيرة المشاركة عبر الإنترنت وفيها الإنترنت ,Kimberly. .Lisa ) (2016 وبصيغة أخرى، فالمواطنة الرقمية هي الصيغة البديلة للاستعمال القانوني للتكنولوجيا. فمسألة الخصوصية، خصوصية المعلومات، كانت من بين المشاكل التي طرحتها وسائل التواصل والمعلومات بشكل خاص والتقنية بشكل عام .

ينبني مفهوم المواطنة الرقمية على أربعة فئات أساسية(Citron & Norton, 2011) منها الأخلاق الرقمية. هذه الأخيرة تختلف عن الأخلاق التي تكون في المجال الفيزيقي الواقعي. إذ تتميز بكونها تركز على مدى المشاركة الآمنة والمسؤولة للأفراد للأنترنت. يلي هذا، الفئة الثانية وهي محو الأمية الإعلامية والمعلوماتية. تحيل هذه الفئة على قدرة الأفراد في الوصل إلى الأنترنت واستعمالها في مجمل أبعاد الحياة. أما الفئة الثالثة فتتعلق بالمشاركة والالتزام، حيث أن المواطن الرقمي هو الذي يلتزم بالمشاركة في مختلف القضايا ( الثقافية، السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية) التي قد تكون ذات مستويات متعددة( محلي، وطني، عالمي) & Citron). (Norton, 2011 وفي الأخير هناك فئة المقاومة النقدية، حيث أن المشاركة والالتزام الذي كان يمارسه المواطن الرقمي، وبحكم ضرورة المستوى التعليمي الذي تستوجبه المشاركة، فإن ذلك قد أنتج نوعا من المقاومة للمحتوى والقضايا التي تكون في هذ الوسط. كل ذلك في سبيل تعزيز العدالة الاجتماعية عبر الأنترنت(Herrera, 2012).

استنادا إلى الفئات التحليلية السالفة، والتي تُكون ما يسمى بالمواطنة الرقمية، يمكن التمييز بين ثلاثة تصورات للمواطنة (Choi, 2016). المواطنة التقليدية يختصر هذا التصور المواطنة في كونها حقوق وواجبات لأفراد يعيشون في دولة ما. ويليها المواطنة النقدية التي جاءت كانتقاد للتصور الذي يعتقد في المواطنة العالمية، ويُحاججُ هذا التصور أن هناك فئات لا تستفيد من

أبسط الحقوق لهذا يصعب الحديث عن المواطنة العالمية مادامت لم تتحقق المواطنة المتعددة الثقافات. وفي الأخير المواطنة الرقمية كان هذا التصور نتاج الثورة التقنية والمعلوماتية في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين. فرضت هذه الثورة ضرورة إعادة النظر في مفهوم المواطنة وما تعنيه في سياق المجال الرقمي (Choi, 2016).

تنشأُ، إذن، الوقائع الرقمية من البيئات الافتراضية التي أنشأتها التكنولوجيا المتطورة. ويتم ذلك، عبر الاعتماد على أحد النماذج التالية للواقع، والتي تقوم كلها على إمكانية محاكاة الواقع الفعلي المادي. في هذه النماذج من الواقع تكون هناك إمكانية للمستخدمين في التفاعل مع مستخدمين آخرين، وكذا مع الأشياء الرقمية digital objects؛ بطريقة مشابهة لطريقة التفاعل الواقعي. النموذج الأول: الواقع الافتراضي ويشار إليها عادة برمزVR ، هو بيئة رقمية محضة، تحاكي في عناصرها وأشيائها العالم المادي الفعلي، تقدم للمستخدمين إمكانات هائلة منها عملية التفاعل التي هي شبيهة بعملية التفاعل وجها لوجه، وبذات الصيغة التي تتم بها في العالم المادي. النموذج الثاني: الواقع المعزز ويشر له اختصارا " AR " وهو عبارة عن تراكب رقمي في العالم المادي. يتم النظر إليه عادة اعتمادا على وسائط رقمية مثل الهاتف الذكي أو لوحة إلكترونية. يعززُ هذا العالم إدراك المستخدم للواقع عبر إضافة أشياء رقمية يمكن أن تكون معلومات إلى بيئة المستخدم (Carmigniani et al., 2011). النموذج الثالث وهو الواقع المختلط يختصر في "MR" يمزجُ هذا الواقع بين النموذج الأول والثاني. ويتم فيه دمجُ الأشياء الرقمية في العالم الحقيقي بطريقة تسمحُ للمستخدمين بالتفاعل معهما كما لو هي فعليا حقيقية من الناحية المادية (Flavián et al., 2019).

**ثانيا: التفاوتات الرقمية والجريمة الالكترونية وتأزيم الأنطولوجيا الواقعية المادية.**

**1.التفاوتات الرقمية:**

ينظر إلى التفاوتات الرقمية، من حيث التعريف، عبر ثلاثة زوايا محددة. وتختلف هذه الزوايا، غالبا، في العناصر المعتمدة لقياس تلك الظاهرة. التعريف الأول يركز على مؤشر وجود شبكة الأنترنت في مجال ما وإمكانية الوصول إليها عبر وسائل محددة. هذا التعريف يتسم بأنه ضيق

من نطاق هذا الشكل من التفاوتات، إذ يمكن عرفها بأنها الفارق الحاصل بين الأفراد والمجالات التي تتوفر على شبكة الأنترنت ولها وسائل الوصول لتلك الشبكة (نبيل. حجازي، 2005). يأتي في المرتبة الثانية ''التعريف الأوسع''؛ وهو يضيف إلى عناصر التعريف الذي سبق الإشارة له عنصر الاستيعاب أو الاستعمال. ويأتي في المرتبة الأخيرة ''التعريف الأشمل'' ويقصد به امكانية أن يحصِّل الفرد المعرفة عبر تلك الوسائل الرقمية ثم ينتج معرفة، وهذا الأمر يمكن أن يكون إما على المستوى التحليلي الجزئي( الميكرو) ويمثله الفرد، كما يمكن أن يكون في المستوى التحليلي الكلي ( الماكرو) وتمثله الدول وباقي المؤسسات (نبيل. حجازي، 2005). يعود الاستعمال الأول للتفاوتات أو الفجوة الرقمية في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات في تقرير نشر سنة 1995 من قِبَلِ الإدارة الوطنية للاتصال والمواصلات. حُددت فيه الفجوة الرقمية– التفاوتات الرقمية بكونها تلك الهوة والفارق القائم بين من لهم إمكانية الوصول ومن ليست لهم امكانية الوصول لوسائل الاتصال والمعلومات (Vehovar et al., 2006).

تعرف الباحثة إستر هارجيتاي، في عمل حديث لها، التفاوتات الرقمية بأنها الكيفية التي تؤثر المكانة الاجتماعية للأفراد في وصولهم إلى المعطى الرقمي والمهارات التي يستوجبها ثم في نوع الاستخدام، هذا بالإضافة إلى ما تحقق المشاركة الرقمية للمستعملين (Nguyen. Hargittali, 2021). يتضمن هذا التعريف، على الأقل، مسألتين في غاية الأهمية، الأولى وهي الأساس الاجتماعي للتفاوتات الرقمية؛ أقصد أن الخلفية الاجتماعية في دراسة الظواهر الرقمية ضرورية لأن كل المستعملين لهم خصائص اجتماعية وديموغرافية قد تمكنهم أو العكس في الوصول ثم استعمال والاستفادة من الوسائط التقنية. المسألة الثانية هي نتيجة للتقاطع بين الأبعاد الثلاثة للتفاوتات الرقمية: النفاذ، الاستعمال، الاستفادة.

نجد تعريفا آخر، لكنه يركز على بعد واحد للتفاوتات الرقمية، ويعود للباحث ألكسندر ستينغل إذ يعرفها بكونها تلك الاختلافات الحاصلة بين الأفراد في وصولهم لوسائل الاتصال والمعلومات وإلى المعطيات الرقمية عموما (Stingl, 2016 ). هذه الاختلافات يمكن أن تقع في عدة مستويات منها المجال ( قروي، حضري، شبه حضري) هذا الأخير قد يكون لها تأثير مباشر

على درجة وصول الأفراد لوسائل الاتصال والمعلومات. ويمكن أن تكون هذه الاختلافات مرتبطة بالسن، النوع الطبقة الاجتماعية أو بصيغة أخرى الخصائص الاجتماعية للأفراد. لكن رغم كل ذلك، فالتعريف الذي قدمه ستينغل يظل مجزئا للتفاوتات لأن الوصول لوحده ليس كافيا لفهم هذه الظاهرة.

نَظَرَ مارتن هلبرت لتفاوتات الرقمية أنها نموذج من التفاوت لكنه يحصل في الوصول إلى تكنولوجيا الاتصال والمعلومات الرقمية، ثم استخدامها من طرف الفاعلين الاجتماعيين، وتمثل هذه التفاوتات تحد اجتماعي أكثر مما هو تقني (Hilbert, 2015 ) . انتبه هلبرت إلى أن التفاوتات في صورتها الرقمية لا تنحصر فقط في امتلاك الفرد من عدمه للوسائل الرقمية، بل تتجاوز هذا الاعتبار .

إن استخدام الوسائط الرقمية وللمحتوى الرقمي، عموما، ينجم عنه فوائد اجتماعية تؤدي إلى تحقيق تمايز اجتماعي بين الأفراد. هذا التمايز الاجتماعي يكون نتيجة تفاعل كل من الرأسمال الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، للفاعلين الاجتماعيين، مع الوسط الرقمي وينتج عنه الرأسمال الرقمي الذي يؤدي في النهاية بالفرد ليكون في وضعية تفاوت رقمي ( Park, 2017)

**2.الجريمة الالكترونية**

تعرف الجريمة الالكترونية، على عكس باقي الوقائع الرقمية، غموضا كبيرا. ولعل من مؤشرات هذا الأمر، التسميات التي تستعملُ للإشارة إلى هذه القضية. في دراسة حول هذه الجزئية، حاول طوماس هولت Thomas J. Holt بمعية روترغر لوكفيلدت Leukfeldt Rutger إجراء مسح حول هذه التسميات التي تعطى لهذه القضية، وذلك ما بين 1995 إلى سنة 2018، وبلغ عددها 10 تسميات ( Lukfeldt. Holt, 2020: P8) . تحيل الجريمة الإلكترونية، على الأقل، إلى الأفعال الإجرامية التي يتم ارتكابها، من حيث الوسيلة، باستخدام التكنولوجيا الإلكترونية أو الرقمية، من قبيل الحاسوب المتنقل أو الثابت الذي يشترطُ فيهما أن يكونا متصلين بشبكة الويب، أو الهاتف الذكي.

تتمثل إحدى السمات الرئيسية والخاصة للجريمة الالكترونية في أنها تنطوي، في بعض الأحيان، على استغلال نقاط الضعف في النظم الرقمية والشبكات والأجهزة. يمكن أن يشمل ذلك نقاط الضعف في البرامج أو الأجهزة، بالإضافة إلى تقنيات الهندسة الاجتماعية التي تتلاعب بالسلوك البشري للوصول إلى المعلومات أو الأنظمة الحساسة. صاغ كل من سوسمان وهيوستون مفهوم الجريمة الالكترونية بالضبط سنة 1995، قصد الإشارة إلى الأفعال و السلوكات التي تستند على أشياء مادية، الحاسوب أو الهاتف الذكي مثلا، قصد التأثير على أنظمة البيانات المتوفر فيها. غير أن هذا التحديد، في نظرنا، لم يعدُ قابلا للاعتماد خاصة بعد تنوع أبعاد الجريمة الالكترونية. يصنف SARAH GORDONو RICHARD FORD الجريمة الإلكترونية إلى صنفين، الصنف الأول يكون ويستهدف الأجهزة فقط، المتوفرة على البيانات الضخمة أو الحساسة والتي تتمثل في المؤسسات. وصنف ثاني يتم فيه استهدافُ العنصر البشري وهو ما نسميه هنا الجريمة الإلكترونية ضد الأفراد( Dupton. Holt, 2022).

في العقدين الأخيرين عرف البحث في الجريمة الالكترونية تناميا كبيرا قد يعزى إلى التنامي الذي عرفته هذه الظاهرة في العالم. تطرحُ هذه الظاهرة تعقيدات جادة على مختلف مستويات البحث. ولعل ما يوضح هذا، أن الجريمة الالكترونية هي موجودة وغير موجودة في الآن ذاته. إن الأخذ بآليات الجريمة الواقعية ومحاولة اعتمادها في الجريمة الالكترونية سيجعل من هذه الأخيرة شيئا غير موجود نهائيا. فالدليل الذي يشكل روح الجريمة الواقعية ليس بذات الأنطولوجية في الجريمة الالكترونية. لهذا يجد الباحث الأكاديمي نفسه أمام تحد كبير، يرتبط في جزء منه بتطور الأنترنت وتأثيرها على المجتمع ( Wall, 2001) . لهذا تجعل الجريمة الرقمية المنهج الذي يتم به دراسة الجريمة على المستوى الواقعي غير قادر على دراستها.

**ثالثا: الوقائع الرقمية وتأزيم المنهج الواقعي**

**3.المنهج:**

فتح العصر الرقمي فرصا جديدة، سواء فيما هو مرتبط بالنظرية أو فيما له علاقة بالمنهج. ونظرا لطبيعة العلاقة، القديمة، بين النظرية والمنهج، فإن هذه الصيغة ربما يمكن استثمارها حتى اليوم.

هذه العلاقة تفرضُ، فقط، طرح سؤال أية نظرية ومنهج يمكن أن نُفسر وندرس بهما القضايا الاجتماعية ذات التكون الرقمي. يندرجُ هذا النقاش، أو الأسئلة، ضمن ما بات يسمى بالعلم الالكتروني ( Koschtial. Kohler. Felden, 2021) . يجدُ الباحث نفسهُ أمام نوع من الارتباك، خاصة في العلوم الانسانية والاجتماعية، عندما يريدُ البدء في عملية البحث، بخصوص ظاهرة من الظواهر. يكون هذا الارتباك، على ما يبدوا، في عنصري المنهج والمقاربة النظرية التي سيعتمدها لتفسير. فكل تفكير في النظرية يستتبعه في الآن ذاته منهج البحث، وهذه المعادلة كانت ملازمة لتاريخ البحث العلمي. لهذا لا يمكن الاستغناء عن كليهما أن كل حديث عن جدوى إحداهما في فترة ما (Alexander et all. 2016) . بصيغة أكثر اختصارا، تحتوي كل نظرية من النظريات، المختلفة من حيث قوة تفسيرها للظواهر، على المنهج الذي يلائمها.

كان صندوق الأدوات الذي يعتمده الباحث في دراسة الظواهر مكوَّنا من تقنيات جد محددة. في علم الاجتماع، مثلا، كانت من بين هذه الأدوات: المقابلة، الملاحظة، الاستمارة، المجموعة البؤرية. لكن، ومع هذا النوع الجديد من الظواهر، التي هي بمثابة مجموع الآثار التي يتركها الأفراد في البيئات الرقمية (قاوقو، 2019 ). اعتمد مفهوم الآثار الرقمية digital traces لغاية تسهيل عملية فهم الممارسات التي تكون في الرقمي وهو ما يمكن أن يطرح في صيغة ما الذي يتبقى عندما يغادر الأفراد الوسائط التي يتصفحونها ؟ (Howison. Wiggins. Crowston, 2011 ) تمثلُ هذه البيانات التي تأتي من مصادر رقمية مختلفة فرصة وفرصاً هائلة للباحثين لغاية دراسة الظواهر كما السلوكات التي تتم في البيئة الرقمية عامة .(Howison. Wiggins. Crowston, 2011).

قبل الإشارة إلى النوع الآخر من البيانات، لابد من التنبيه إلى أن ''بيانات الآثار الرقمية'' أو ما يسمى '' بيانات التتبع الرقمية'' لا تتطلب تقنية بحثية محددة، فهي مطروحة لكل الباحثين أو المستعملين على وجه العموم. يمكن في هذا السياق الإشارة إلى مجموعة من الأمثلة بخصوص هذا الشكل من البيانات. يمكن اجراء دراسة بالاعتماد على ما يوفره الهاتف النقال، وهذا ما قام

به بلوندل وآخرون حيث قام بدراسة استقصائية لنتائج تحليل مجموعة بيانات المكالمات التي تجرى عبر الهواتف النقالة (Blondel. Decuyper. Krings, 2015 ) . في حيث قام هيملبويم وآخرون2013 بدراسة للبيانات التي توفرها منصات التواصل الاجتماعي مثل تويتر . (Himelboim. McCreery. and Smith, 2013)

لتوضيح أكثر، يمكن أن نجري دراسة حول التفاوتات الرقمية في جميع المستويات التحليلية: محلي، وطني، دولي. ونعتمدُ في ذلك على التقارير الاحصائية التي تكون منشورة مثلا، أو بالاستناد على البيانات الرقمية التي توفرها بعض المؤسسات التي تُعنى بموضوع التكنولوجيا في مجتمع أو دولة ما. نفس الأمر يمكن أن يكون عند القيام بدراسة الجريمة الالكترونية؛ يُمكن أن يعتمد الباحث على التقارير أو المسوح التي تجرى على المستوى الدولي مثل تلك التي يصدرها مكتب الأمم المتحدة أو مؤسسة رسمية. في مثل هذه الحالات الباحث لا يحتاجُ، بنفس الدرجة في البحث الواقعي، للمنهج ولى للمؤشرات التي سيعتمدها لجمع المعطيات. ففي التسعينات من القرن الماضي برز مفهوم ويبومتركيس Webometrics ، ويحيل إلى عملية قياس العديد من أبعاد شبكة الويب مثل المواقع أو الصفحات أو حتى الكلمات التي تستعمل في صحة من الصفحات داخل شبكة الويب ( Thelwall, 2009) . ثم مفهوم مؤشرات الويب Web indicatorsالتي تحيل بطريقة مباشرة لطبيعة الممارسات التي تكون في شبكة الويب، وتُعتمدُ هذه المؤشرات أثناء عملية دراسة هذه الممارسات( Wouters and scharnhorst, 2006)

إذا كانت البيانات المشار إليها أعلاه لا تستوجبُ أن يعير الباحثُ أهمية لمنهج الدراسة، فإن هناك بعض القضايا تفترضُ، مسبقا، من الباحث أن يجد التقنية أو الأداة التي ستمكنه من عملية التقاط المعطيات. ينطبقٌ هذا الأمر على الظاهرتين التي تم اقتراحهما في هذه الدراسة. قصد تجاوز الأزمة التي كانت محدقة بالبحث السيوسيولوجي الإمبريقي، والذي يعتمد الأدوات المنتمية إلى ''المنهج التقليدي'' ( savage and Burrows, 2009) . وجد علماء الاجتماع من الأنترنت بنية ملائمة لإجراء البحث. مثل باقي البدايات فقد لازم بداية هذه العملية نوع من الشك

في القدرة على تطبيق فكرة المنهج في المجال الرقمي، ومحاولة الحديث عن منهج رقمية. تم تبرير هذا الأمر؛ بأن المنهج الواقعي هو الأكثر تنظيرا، وبذلك فهو الأكثر قوة من حيث الإجراء. رغم هذه الأطروحة، والتي يمكن أن نسميها أطروحة الشك، فتنامي الأنترنت والسرعة التي انتشرت بها ووتيرة استعمالها من قبل الأفراد، أدى بها إلى أن تكون هي في حد ذاتها نموذج للتفاعل الاجتماعي. كما أنها جعلت امكانية اجراء جد يسيرة. إن إجراء بحث وفق المنهج الكيفي يوفر درجة من الثقة التي يصعب تحقيقها في البحث الواقعي، كما من شأنه أيضا أن يوفر عددا من المشاركين وبالتالي بيانات كبيرة جدا ( Slamon, 2009) . يمكن الاشتغال مثلا على موضوع الجريمة الالكترونية، بتوظيف المقابلة عن بعد، سواء كانت وجها لوجه أو لم تكن كذلك، كما يمكن أيضا توظيف الاثنوغرافيا الرقمية، والتي هي من أهم الأبحاث السائدة في هذا المجال ( Torben, 2022) .يشير جينسون، في هذا السياق، إلى أن أغلب الباحثين الذين يدرسون القضايا التي تنشأ في الرقمي ويعتمدون على الأدوات الكيفية، لأنهم يتراوحون من حيث المنهج بين الصيغة التقليدية والرقمية وهو ما يسميه بمنهج التّعَرُّج( Torben, 2022) .

على غرار المنهج الكيفي الرقمي، نجد أن إعمال المنهج الكمي الرقمي، يوفر مزايا لا تكون على في الصيغة الواقعية. عبر استعمال المسح الإلكتروني أو الاستمارة الإلكترونية، فإنه يتم تمكين المشاركين من الإجابة على الاستمارة في الوقت الذي يشاؤون، وفي المكان الذين يرغبون فيه، الأمر الذي توفره الاستمارة في صيغتها الورقية (Stern,. Dilman,. 2007) . يشكل الحصول على العينة عملية صعبة للباحثين في العالم الاجتماعي الواقعي، غير أنه وبالاعتماد على الأنترنت، صارت هذه العملية غير ذات أهمية إلى ذاك الحد الواقعي. ويمكن القول بأن تكلفة البحث جد مسعفة سواء من الناحية الزمنية أو المكانية أو حتى المادية ( Coomber, 1997) . عبر تنامي الأبحاث التي تعتمد المجال الرقمي، برز، بقوة، مفهوم الميدان الرقمي (Robinson and Schulz, 2009 ).

إن هذا التفاؤل الذي تنتشر به هذه الأدوات، تطفو عليه بعض الأمور التي يمكن أن تزيد من حدة الشك حول أهمية المنهج الرقمي. تلعبُ جودة ودرجة الشبكة التي يتوفر عليها المشاركون

في البحث أو الباحث في حد ذاته، دورا بالغ الأهمية، ومن شأن ذلك أن يؤثر في الصوت والصورة على حد سواء ( Robinson and Schulz, 2009) . إن المشاكل التقنية هي من بين أهم العراقيل التي يمكن أن يجدها الباحث الذي يشتغل وفق الأدوات الكيفية مقارنة بالأدوات الكمية. غير أن هاته الأخير، أيضا، يطرحُ عليها الزمن الرقمي مشكلة إعادة التحقق. فمن المعلوم أن البيانات التي يتم تجميعها في المجالات الرقمية تتميز بالتغير المفرط في ثانية، ويتحكم في ذلك الخوارزميات( Hampton, 2017) .

نعرضُ في الجدول أسفله، بعض نماذج المنهج الرقمي، الذي يمكن استعمالها لغاية دراسة الظواهر أو الوقائع الرقمية. واعتمدنا في هذا الأمر على نفس الصيغة التي قدمها روبير أكلاند. يركز هذا الأخير في هذا التقسيم في المنهج الرقمي، على دور الباحث، ويميز بين المنهج الذي يتفاعل فيها الباحث ويتدخل في كيفية جمعه للمعطيات، وبين المنهج الذي لا يلعب فيه الباحث دزرا في جمع المعطيات ( Ackland, 2013) . وأضفنا إلى ذلك بعض الأمثلة لدراسات التي اعتمد كل صنف من هذين النموذجين.

شكل (1): أنماط البحث الرقمي من حيث دور الباحث

| منهج البحث | | | |
|---|---|---|---|
| دور الباحث | الكمي | الكيفي | دراسات توضيحية |
| تفاعلي و تدخلي | • الدراسات الاستقصائية الرقمية<br>• التجارب الرقمية | • المقابلات الرقمية<br>• البحث الميداني الرقمي<br>• المجموعات البؤرية الرقمية | (Vehovar & Manfreda, 2008)<br>(O'Connor & Madge, 2003) |
| غير تفاعلي غير تدخلي | • تحليل الشبكات الاجتماعية<br>• التحليل الكمي لمحتوى الويب | • التحليل الكيفي لمحتوى الويب | (Neuendorf, 2002 )<br>(Krippendorff, 2004)<br>(Riffe et al., 2019) |

المصدر (Ackland, 2013 : 23)

**4.المقاربة:**

تتداخل في بناء الفعل الانساني العديد من المحددات( نفسي، بيولوجي، أخلاقي...) والتي هي موضوع علوم عدة. لهذا فدراسة هذا الفعل، هي في الدرجة الأولى دراسة لهذه المحددات، ولتكوين صورة شاملة على هذا الفعل يستوجب المواءمة والتوليف بين هاته العلوم. تمْتَحُ التخصصات البينية فلسفتها من عدم الإيمان بالحدود بين التخصصات، وبه فهو تصور عابر للحدود التي رسختها النزعة التخصصية. ويولي هذا التصور، أهمية بالغة لرهان توليد المعرفة المتسمة بالتكامل النسبي ( stock and Burton, 2011) ، كما يطمح ''بين التخصصات'' إلى خلق إبداع مستمر في كيفية التفكير في الموضوعات المدروسة. هذا الابداع في طرائق التفكير يؤدي، في غالب الأحيان، إلى تحقيق التكامل المعرفي.

من الأعمال التي قامت بعملية تأريخ فكرة بين التخصصات نجد مايكل مايكون. هذا الأخير تتبع مسار فكرة التخصصات البينية إلى حدود القرن 18. يبرر مايكون هذا القرن بالذات؛ باعتباره هو الفترة التي عرفت التوفر الكلي للشروط ، المادية والمؤسساتية، التي أفضت لتشكل التقسيمات الحديثة للمعرفة، وهي ظروف ذات خلفية اجتماعية وسياسية ( McKeon, 1994) ستتحول هذه التقسيمات المعرفية إلى فكرة في غاية الدقة'' التخصص''. تشكل هذه الفكرة العنصر الذي بدونه لا يمكن أن نستوعب فكرة بين التخصصات. ترسخت فكرة، مفهوم التخصص ما بين 1870 و 1910؛ إذ أعيد تقسيم التعليم العالي، الجامعي ما بين 20 إلى 25 تخصص معرفي، لكل منهم موضوعه ومنهجه ومفاهيمه الخاصة، هذه العناصر تقيم حداً بين العلوم– المعارف. وتعد فكرة الحد أهم عنصر من باقي العناصر السائدة في فترة الحداثة، بهذا نخلص إلى أن فكرة تعدد التخصصات فكرة ضد الحداثة، لأنه تتجاوز الحدود الكلاسيكية للمعرفة. الأمر الذي يجعلنا نفترض إمكان اعتبار التخصص ابن الحداثة. تحيل فكرة التخصص إلى مجالات الفكر التي تتوفر على مشكلات خاصة تبحث فيها. ولابد أن يكون التخصص متوفرا على نظريات تمكن، الأشخاص الذي ينتمون على هذا التخصص، من تحليل الموضوعات التي يدرسونها. كما يجب أيضا أن يكون لكل تخصص علمي– معرفي أساليبه البحثية أو ما يسمى بالمنهج، وهناك من

يضيف إلى هذه العناصر، عنصر المفاهيم الخاصة التي يجب أن تميز التخصصات فيما بينها.(Frodeman, Thompson, and Pacheco, 2017)

يعمل، في البدء، كل باحث في إشكالية ما الإشارة رسم حدود دراسته. هذه الحدود تُسهل عليه عملية التحقق من الفرضية الموجهة له، والتي ينشد تبيان صحتها أو العكس. لكن تضم هذه الفكرة، فكرة حدود الدراسة، ذلك الإرث الحداثي الذي ما زالت، مبادئه، تهيكل العملية البحثية والمعرفية عموماَ. غير أن هذه الحدود؛ هي في الحقيقة تقطيع للأبعاد الكلية للواقع المدروس، الأمر الذي يعطي في النهاية معرفة مجزئة وغير مكتملة. وعلى عكس فكرة التخصص التي تؤمن بالحدود نجد فكرة أخرى مضادة للأولى '' بين التخصصات'' تؤمن بعبور الحدود القائمة بين التخصصات/ المعارف. لم يتم استعمال'' متعدد التخصصات'' داخل الأوساط وفي الأدبيات الأكاديميين إلا مع الخمسينات والستينات من القرن العشرين. رغم ذلك، لم يتم إدراجه كمفهوم في المعجم إلا في السبعينات من ذات القرن (Frodeman, 2013 ) .يتضحُ في الأخير أن إجراء البحث حول ظاهرة منتجة في البيئة الرقمية يفرض ضرورة أن يكون للباحث معرفة متجاوزة لحدود تخصصه. هذه العملية، عبور حدود التخصص العلمي، هي التي من شأنها أن توفر لدينا أكبر قدم من التمكن من الظواهر أو القضايا المدروس.

**خاتمة:**

يبدو، بما لا يدع مجالا للشك أن الأنطولوجيا الرقمية هي من بين أولى العناصر التي يجب على الباحث الإلمام بها، في دراسة الظواهر الرقمية. إن هذه الأنطولوجيا، لها علاقة منطقية بمنهج دراسة كل الوقائع التي تكون في البيئة الرقمية. وتمثل هذه الأخير المجال الذي يؤزم، إمبريقيا فكرة المنهج الواقعي. يزداد هذا الأمر وضوحا أكثر خاصة بعض القوة التي صارت تكتسيها الخوارزميات في الحياة الاجتماعية اليومية (Beer, 2016 ) .

ولدت البيئة الرقمية ظواهر تستلزم من الباحثين، إما تكييف المنهج، وهي أطروحة في حد ذاتها، أو إعادة النظر فيها بشكل جذري وهي الأطروحة الثانية. ونعتقدُ أن هذا الأمر يفرضُ، كما سبق الإشارة إلى ذلك، ضرورة تبني بكل وعي وحزم مقاربة تحليلية مبنية على تجاوز الحدود الضيقة

لفكرة التخصص، وتعويضها بمقاربة التخصصات البينية أو متعددة التخصصات، لغاية فهم وتفسير أكثر لما ينتجُ في هذا المجال بالذات.

وفي الأخير، تبدو الحاجة واضحة إلى إعادة التفكير في مبحث الأخلاقيات المؤطرة للبحث الذي يكون في الرقمي. فكما نعلمُ، جميعا، أو لمن له اهتمام بهذا الأمر، أن أغلب القضايا التي كان على الباحث أن يعيرها كبير اهتمام، لم تعد بذات الأهمية. ولهذا، يطرحُ سؤال أي أخلاقيات للبحث عبر المنهج الرقمي ؟

**قائمة المراجع:**

1. زيغمونت، باومان، تِم، ماي. (2023 ). التفكير سوسيولوجيا، ترجمة حجاج أبو جبر. لبنان: دار ابن النديم والروافد الثقافية.

2. محجوبة، قاوقو. ( 2019). "المجتمع الافتراضي وإشكالية تجديد منهج البحث السوسيولوجي: نحو بناء نموذج لدراسة التفاعلات الإلكترونية بواسطة الحاسوب." عمران للعلوم الاجتماعية. مج. 8، ع. 29، ص ص. 89-114.

3. نبيل، علي، نادية، حجازي. (2005) الفجوة الرقمية: رؤية عربية لمجتمع المعرفة، سلسة عالم المعرفة. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون.

4. Ackland, Robert (2013). Web Social Science: Concepts, Data and Tools for Social Scientists in the Digital Age. London: SAGE Publications.

5. Stingl, A. I. (2016). Digital Divide. In Springer eBooks (pp. 868–877). https://doi.org/10.1007/978-3-319-09483-0_246

6. Alexander, Victoria D., Hilary Thomas, Ann Cronin, Jane Fielding, and Jo Moran-Ellis.( 2008) "Mixed methods." Researching social life 3 : 125-144.

7. Amanda Lagerkvist, (2020 ). Digital Existence: Ontology, Ethics and Transcendence in Digital Culture. London: Routledge.

8. Amanda Lagerkvist. (2020). Digital Existence: Ontology, Ethics and Transcendence in Digital Culture. London: Routledge.

9. Beer, D. G. (2017). The social power of algorithms. Information, Communication & Society, 20(1), 1–13. https://doi.org/10.1080/1369118x.2016.1216147Bekkering,
10. Bekkering, E., & Shim, J. H. (2006b). Trust in videoconferencing. Communications of the ACM, 49(7), 103–107. https://doi.org/10.1145/1139922.1139925
11. Blondel, V. D., Decuyper, A., & Krings, G. (2015b). A survey of results on mobile phone datasets analysis. EPJ Data Science, 4(1). https://doi.org/10.1140/epjds/s13688-015-0046-0
12. Bruce Long, (2018). "ISR Is Still a Digital Ontology," Erkenntnis 85, no. 3: 649–64, https://doi.org/10.1007/s10670-018-0041-5
13. Burawoy, M. (1998). The Extended Case Method. *Sociological Theory*, *16*(1), 4–33.
14. Carmigniani, J. C., Furht, B., Anisetti, M., Ceravolo, P., Damiani, E., & Ivkovic, M. (2011b). Augmented reality technologies, systems and applications. Multimedia Tools and Applications, 51(1), 341–377. https://doi.org/10.1007/s11042-010-0660-6
15. Citron, D. K., & Norton, H. (2011b). Intermediaries and Hate Speech: Fostering Digital Citizenship for our Information Age. Boston University Law Review, 91(4), 1435–1484. http://www.liznordlinger.com/uploads/2/7/7/8/27784101/bu_law_review.pdf
16. Koschtial, C., Köhler, T., & Felden, C. (2021). E-Science: Open, Social and Virtual Technology for Research Collaboration . Springer Nature.
17. Coomber, R. (1997). Using the Internet for survey research. Sociological research online, 2(2), 49-58.
18. Beer, D. (2017). The social power of algorithms. Information, Communication & Society, 20(1), 1-13.
19. Wall, D. (Ed.). (2001). Crime and the Internet London: Routledge.
20. Dillman, D. A. (2007). Mail and Internet Surveys: Internet, Mail, and Mixed-mode Surveys. John Wiley.
21. Dupont, B., & Holt, T. (2022). The human factor of cybercrime. Social Science Computer Review, 40(4), 860-864.

22. Lee, R. M., Fielding, N., & Blank, G. (2008). The Internet as a research medium: An editorial introduction to the Sage handbook of online research methods. The SAGE handbook of online research methods, 3-20.
23. Flavián, C., Ibáñez-Sánchez, S., & Orús, C. (2019). The impact of virtual, augmented and mixed reality technologies on the customer experience. Journal of business research, 100, 547-560.
24. Steinicke, F., & Wolf, K. (2020). New digital realities–blending our reality with virtuality. i-com, 19(2), 61-65.
25. Frodeman, R., Klein, J. T., & Pacheco, R. C. D. S. (Eds.). (2017). The Oxford handbook of interdisciplinarity. Oxford University Press.
26. Frodeman, R. (2013). Sustainable knowledge: A theory of interdisciplinarity. Springer.
27. Gibson, William. (1984). Neuromancer. New York: Ace Books.
28. Herrera, L. (2012). Youth and citizenship in the digital age: A view from Egypt. Harvard Educational Review, 82(3), 333-352.
29. Hewson, C., Vogel, C., & Laurent, D. (2015). Internet research methods. Sage.
30. Himelboim, I., McCreery, S., & Smith, M. (2013). Birds of a feather tweet together: Integrating network and content analyses to examine cross-ideology exposure on Twitter. Journal of computer-mediated communication, 18(2), 154-174.
31. Howison, J., Wiggins, A., & Crowston, K. (2011). Validity issues in the use of social network analysis with digital trace data. Journal of the Association for Information Systems, 12(12), 2.
32. John Searle, "Social Ontology," Anthropological Theory 6, no. 1 (2006): pp. 12-29, https://doi.org/10.1177/1463499606061731
33. Jones, Lisa M., and Kimberly J. Mitchell. (2016). "Defining and measuring youth digital citizenship." New media & society 18, no. 9: 2063-2079.
34. Kellerman, Aharon.( 2016 ) Geographic interpretations of the internet. Springer International Publishing.
35. Krippendorff, Klaus.( .2018 ) Content Analysis: An Introduction to Its Methodology (2nd ed.) Thousand Oaks, CA: Sage Publications

36. Leukfeldt, Rutger, and Thomas J. Holt, eds. (2020 ) *The human factor of cybercrime*. Routledge.
37. Floridi, L. (2009). Against digital ontology. *Synthese*, *168*, 151-178.
38. McKeon, Michael. (1994). "The Origins of Interdisciplinary Studies." Eighteenth-Century Studies 28, no. 1: 17–28. https://doi.org/10.2307/2739220.
39. Heim, M. (1993). The metaphysics of virtual reality. Oxford University Press on Demand.
40. Thelwall, M. (2009). Introduction to webometrics: Quantitative web research for the social sciences. *Synthesis lectures on* information *concepts, retrieval, and services*, *1*(1), 1-116.
41. Choi, M. (2016). A concept analysis of digital citizenship for democratic citizenship education in the internet age. Theory & research in social education, 44(4), 565-607.
42. Choi, M. (2016). A concept analysis of digital citizenship for democratic citizenship education in the internet age. Theory & research in social education, 44(4), 565-607.
43. Neuendorf, K. A. (2002). The Content Analysis Guidebook Thousand Oaks: Sage.
44. Nguyen, M. H., Hargittai, E., & Marler, W. (2021). Digital inequality in communication during a time of physical distancing: The case of COVID-19. *Computers in human behavior*, *120*, 106717.
45. O'Connor, H., & Madge, C. (2003). "Focus groups in cyberspace": Using the Internet for qualitative research. Qualitative Market Research: An International Journal.
46. Park, S. (2017). *Digital capital* (pp. 63-82). London, UK: Palgrave Macmillan UK.
47. PAYNe, B. K., & Hadzhidimova, L. (2020). Disciplinary and interdisciplinary trends in cybercrime research: An examination. *International Journal of Cyber Criminology*, *14*(1), 81-105.
48. Ribble, M. S., Bailey, G. D., & Ross, T. W. (2004). Digital citizenship: Addressing appropriate technology behavior. *Learning & Leading with technology*, *32*(1), 6.

49. Riffe, D., Lacy, S., Fico, F., & Watson, B. (2019). *Analyzing media messages: Using quantitative content analysis in research*. Routledge.
50. Robinson, L., & Schulz, J. (2009). New avenues for sociological inquiry: Evolving forms of ethnographic practice. *Sociology*, *43*(4), 685-698.
51. Salmons, Janet.( 2009) Online interviews in real time. Sage.
52. Savage, M., & Burrows, R. (2007). The coming crisis of empirical sociology. *Sociology*, *41*(5), 885-899.
53. Stock, P., & Burton, R. J. (2011). Defining terms for integrated (multi-inter-trans-disciplinary) sustainability research. *Sustainability*, *3*(8), 1090-1113.
54. Strate, L. (1999). The varieties of cyberspace: Problems in definition and delimitation. *Western Journal of Communication (includes Communication Reports)*, *63*(3), 382-412.
55. Lawson, T. (2019). *The nature of social reality: Issues in social ontology*. Routledge.
56. Jensen, T. E. (2022). The Slalom Method: How to zig-zag between digital methods and traditional methods in ethnography. *Qualitative Research*, 14687941221138405.
57. Vehovar, V., & Manfreda, K. L. (2017). Overview: online surveys. *The SAGE handbook of online research* methods, 143-161.
58. Vehovar, V., Sicherl, P., Hüsing, T., & Dolnicar, V. (2006). Methodological challenges of digital divide measurements. *The information society*, *22*(5), 279-290.
59. Oldenziel, R., van der Vleuten, E., & Davids, M. (2017). *Engineering the future, understanding the past: A social* history *of technology*. Amsterdam University Press.
60. Scharnhorst, A., & Wouters, P. (2006). Web indicators–a new generation of S&T indicators?.

# الحراك الاجتماعي في الدراما المصرية دراسة سوسيو ثقافية لمهنة رجل الدين في مسلسل "جزيرة غمام"

**أريج البدراوي زهران**

**أستاذ علم الاجتماع الثقافي المساعد – مصر**

**المعهد العالمي للتجديد العربي–أسبانيا**

**ملخص:** اهتم علماء الاجتماع بدراسة الحراك الاجتماعي منذ بدايات القرن العشرين، واعتبره البعض مرادفًا للحراك المهني.

واتضح من خلال البحث أن مهنة رجل الدين من المهن التي تأتي في قمة الهرم الاجتماعي، وذلك من خلال تحليل مسلسل "جزيرة غمام" الذي جسد الصراع بين مهنة رجل الدين ومهنة الحاكم واحتياج كل منهما للآخر. فالحراك الاجتماعي هو الوجه الدينامي لدراسة التدرج الطبقي. كما بين المسلسل الأنماط المختلفة للتدين والتي تتشابه مع التدين في الحياة اليومية للمصريين الآن، كما ثبت صدق رواية فولتير الساخرة "كانديد" عن الأنواع الثلاثة لرجل الدين.

**الكلمات المفتاحية:** الحراك الاجتماعي، الحراك المهني، رجل الدين، التدين، الدراما المصرية.

Social Mobility in The Egyptian **Drama**

A sociocultural study of the cleric's profession in the TV series "Ghamam Island"

**Arij Elbadrawy Zahran**

**Associate Professor of Sociology of Culture – Egypt**

**Global Institute for Arabic Renewal-Spain**

**ABSTRACT:** Sociologists have been interested in studying Social Mobility since the beginning of the 20th century, and some consider it synonymous with professional mobility.

It became clear through the research that the cleric's profession is one of the professions that comes at the top of the social hierarchy, through the analysis of the TV series "**Ghamam Island**", which portrayed the conflict between the cleric's profession and the ruler's profession and their need

for each other. Social Mobility is the dynamic aspect of the study of stratification.

The TV series also portrayed the different patterns of religiosity, which are similar to religiosity in the daily life of Egyptians now, as it was proven true of Voltaire's satire "Candide" showing the 3 types of religious officials.

**KEYWORDS:**

Social Mobility, professional mobility, Cleric, Religiosity, The Egyptian Drama

### 1. الحراك الاجتماعي؛ صياغة الإشكالية

وضع "لويد وارنر" أستاذ علم الاجتماع بجامعة شيكاغو مقياسًا للحراك الاجتماعي يحتوي على ست خصائص وهي: الثروة، والدخل، والمهنة، والتعليم، ونوع السكن، ومصدر الدخل، وهناك ميل لدى بعض دارسي الحراك الاجتماعي إلى اعتبار المهنة وحدها دليلاً كافيًا للمستوى الاجتماعي الاقتصادي، ومحكًا للحراك الاجتماعي، بل أن الكثير منهم أصبحوا يستخدمون الحراك المهني والحراك الاجتماعي بنفس المعنى.(صلاح الدين محمد أبو الرب، 2017، ص 143) فنجد "سوركين" يؤكد رأي العالم الأمريكي "لويد وارنر" في إعطاء الحراك، وخاصة الاجتماعي منه بعدًا مهنيًا. كما حدد له عدة عوامل منها: التحرك المكاني أو الهجرة، والتعليم والثقافة، والتحولات السياسية والاقتصادية.(فضيلة شبابحة،2018، ص 77)

وفي المجتمع المصري تُعد مهنة "رجل الدين" من المهن التي تحتل مكانة مرموقة في المجتمع منذ القدم، ومن يعمل بها يصنف من الطبقات العليا وذلك عبر التاريخ المصري الذي احتل خلاله رجال الأزهر والمشايخ أدوارًا اجتماعية وسياسية مرموقة، مما جعل بعض العوام يتمثلون سلوكيات تبدو في ظاهرها من سلوكيات مهنة رجال الدين حتى ينالوا احترام ومكانة اجتماعية أعلى.

لذا يسعى البحث الحالي إلى توضيح كيف أن الحراك الاجتماعي الصاعد يتم من خلال تولي مهنة رجل الدين أو المشيخة، وذلك من خلال تناول أحد الأعمال الدرامية المصرية وهو مسلسل "جزيرة غمام"، كمثال لصورة رجل الدين في الدراما المصرية، والكشف عن الحراك الاجتماعي المهني من خلال مهنة إمام الجزيرة فالتدين هنا خرج من إطار التعبد لله إلى مكانة اجتماعية ووظيفة اجتماعية وأحد محركات الحراك الاجتماعي الصاعد. ويرجع اختيار هذ المسلسل بالتحديد إلى إنه تناول ثلاثة نماذج من رجال الدين ورؤيتهم لمكانتهم الاجتماعية وحرصهم على هذا الدور. ووفقًا لمقولات فولتير في روايته الساخرة "كانديد" إن: "رجل الدين الغبي الجاهل يثير احتقارنا، ورجل الدين الشرير الرديء يولد الجزع في نفوسنا، أمّا الناضج المتسامح البعيد عن الخرافات فهو الجدير بحبنا واحترامنا".(حسام كصاي حسين، 2015، ص 116) وهذه النماذج الثلاثة التي عرضها فولتير هي النماذج التي تناولها المسلسل تقريبًا بالإضافة إلى نماذج أخرى ويحاول هذا البحث عرضها والوقوف على أبرز خصائصها. وخاصة أن من الوظائف الاجتماعية للدراما تجسيد الواقع الاجتماعي المعاش فهي تلعب دورًا في فهم المجتمع وتتاثر وتؤثر فيه.

فللدراما أهمية كبيرة في حياتنا، فهي المرآة التي نرى من خلالها تفاصيل عيوبنا وعيوب الآخر، كما أنها تقوم بدور وسائل الترفيه، ولا ننسى الهدف الأكبر منها فهي ومنذ نشأتها كان هدفها أن تعكس الواقع الذي نعيشه، وذلك يشعرنا بالكثير من المواساة، وأيضًا للدراما دور تعليمي كبير في بناء أجيال كاملة. والدراما مادة جذب للجمهور، ونستطيع إدراك مدى أهمية الدراما عندما نجد أن كثيرًا من الجوانب الإعلامية والإخبارية، باتت تقدم بطريقة أقرب إلى الدرامية بقصد شد الجمهور المستمع أو المشاهد الذي يجد متعة في الحكاية وانجذابًا إلى الرواية.(حسن علي قاسم، 2019، ص 184) فتعتبر الدراما التليفزيونية بالإضافة إلى كونها مرآة الحياة وتعد انعكاسًا للاهتمامات الخاصة بالبشر، هي أيضًا قادرة على ربط خبرات الأفراد بالبناء الأخلاقي والقيمي، وتكون قادرة على توسيع تعاطف المشاهدين، وجذبهم بعيدًا عن قيود الواقع؛ لتقودهم إلى رؤية متعمقة أعظم في العلاقات الاجتماعية بين الأفراد من التشويق والإثارة.(إسماعيل عبد الحافظ، 2014، ص

24) كذلك للدراما دورًا مهمًا في معالجة المشكلات الاجتماعية بطريقة غير مباشرة، فالمادة الدرامية تتضمن مواقف بها العديد من المشكلات التي تتشابه مع تلك الموجودة في الواقع والتي تهدد القيم الاجتماعية لكنها قابلة للحل عن طريق العمل الجماعي.(سماح عبد الله عبد الحميد، 2017، ص 47)

وأمّا عن تعريف الدراما التليفزيونية Television Drama فهي عمل درامي تليفزيوني قد يكون تمثيلية واحدة أو سلسلة تمثليات تشترك في الشخصيات المؤدية للأدوار في تمثليات مختلفة، أو مسلسل يتكون من حلقتين أو أكثر تتضمن فكرة واحدة، وقد تتضمن إلى جوار القصة الرئيسة قصص فرعية، تهدف إلى تقديم ملامح الواقع المحيط بالجمهور؛ من خلال شخصيات تقوم بأدوار وتقدم بشكل مثير، وتهدف إلى التسلية والامتاع.(إسماعيل عبد الحافظ، 2014، ص 24) وعن تعريف المسلسلات التليفزيونية Grades Television فجاء تعريف المسلسل في قاموس علوم الإعلام والاتصال أنه برنامج درامي شعبي تجري أحداث القصة فيه على حلقات، يتميز عن السلسلة التي تعرض شخصيات ثابتة تواجه في كل جزء مغامرات مختلفة. ويقدم المسلسل في شكل ثلاثية أو خماسية أو سباعية أو خمسة عشر أو ثلاثين حلقة أو ما يزيد. وفي ضوء تعريف الدراما التليفزيونية والمسلسلات التليفزيونية يمكن تحديد تعريف دراما المسلسلات التليفزيونية على النحو التالي: هي عمل فني يتكون من عدد من الحلقات التليفزيونية المتوالية. تتوحد في الفكرة والأهداف، وتحتوي على الشخصيات التي يجمعها صراع ما، يدور حول موضوع قيمي أو إنساني، وتلعب فيه ثقافة الشخصيات، والبيئة الثقافية دورًا مهمًا في التحكم بالصراع، وضبط المواقف والتصرفات.(إسماعيل عبد الحافظ، 2014، ص 25)

وتُعد مصر أول دولة عربية أنتجت المسلسلات العربية التي يقدمها التليفزيون، وقد استمدت فكرتها من التليفزيون الأمريكي، ومن أوائل المسلسلات التي أنتجها التليفزيون المصري (هارب من الأيام) و (الرمال الناعمة) عام 1961. (هبة محمد عفت، 2019، ص 22)

ومن ثم تتمركز **أهداف الدراسة** في عدة أهداف نوجزها فيما يأتي:

- الكشف عن الأشكال المختلفة لرجال الدين كما صورتها الدراما التليفزيونية المصرية.

- مقارنة أشكال التدين كما ظهرت في الدراما التليفزيونية المصرية، بالتدين لدى الفئات الاجتماعية في الحياة اليومية كما توصلت إليه أحد الدراسات الميدانية (أحمد زايد)

- التعرف على سبل الحراك الاجتماعي من خلال مهنة رجل الدين على مستوى المعالجة الفنية.

- الكشف عن الصراع الضمني بين رجل الدين ورجل السلطة كما عكستها الدراما التليفزيونية المصرية.

ومما سبق يمكن تلخيص **أهمية الدراسة** الحالية في نقطتين أولهما:

- المكانة التي يحتلها الإعلام عامة والدراما خاصة في مجال دراسات علم الاجتماع وفي مجال الدراسات الثقافية تحديدًا، ولذا تظهر أهمية الدراسة الحالية لإثراء البحث العلمي في مجال علم الاجتماع الثقافي.

- ومن الجانب الآخر إن موضوع الحراك الاجتماعي على الرغم من قدم الاهتمام به الذي يرجع إلى أوائل القرن الماضي؛ إلا أن الدراسات الخاصة بالحراك الاجتماعي ما زالت تحتاج المزيد من البحث والتمحيص وخاصة الحراك المهني. وتحديدًا مهنة رجل الدين التي على الرغم من أهميتها المجتمعية؛ إلا أن الدراسات الاجتماعية المتعمقة لم تتناولها بالدراسة وتعاني من الندرة.

### 2. تاريخ دراسة الحراك الاجتماعي:

في عام (1927)، نشر سوروكين Pitirim Sorokin ، أستاذ علم الاجتماع في جامعة مينيسوتا، أول عمل أكاديمي ضخم حول الحراك الاجتماعي. بالاعتماد على نتائج الأبحاث من مجموعة واسعة من المجتمعات التاريخية والمعاصرة، حاول إيجاد انتظام في أنماط وعمليات

الحراك الاجتماعي عبر الزمان والمكان. ولعل أبرز استنتاجين توصل إليهما – وما زال لهما صدى حتى اليوم– أولهما، لم يكن هناك دليل على أيّ ميل للحراك إمّا إلى الزيادة أو الانخفاض بطريقة مستدامة، فقط دليل على "تقلبات عديمة الاتجاه". ثانيهما، على الرغم من أن التعليم في المجتمعات الحديثة أصبح هو القوة الرئيسة للاختيار الاجتماعي، لم يكن هناك سبب لافتراض أنه بهذه الطريقة ظهر عصر جديد من الحراك الاجتماعي الأكبر. يمكن أن يؤدي الاختيار عن طريق التعليم في حد ذاته إلى إعاقة الحراك بقدر ما يعززه. ومع ذلك، كان سوروكين مدركًا جيدًا أن البيانات الموجودة تحت تصرفه كانت محدودة، بل ومجزأة تمامًا. كانت تتعلق في الغالب بالحراك في مواقع أو صناعات معينة أو الحراك بمعنى التوظيف في مجموعات النخبة المختلفة، مثل تلك الخاصة بالقادة السياسيين ورجال الأعمال أو العلماء البارزين والشخصيات الأدبية. كان يفتقر إلى ما أسماه "المادة الإحصائية" اللازمة لوضع حججه في اختبار جاد على مستوى السكان. (Erzsebet Bukodi & John H Goldthorpe, 2019, p1) .

وأكد سوروكين على أن الحراك الاجتماعي يتبين بشكل رئيس عبر الانتقال من إحدى المهن إلى أخرى. هذه الفكرة المستندة إلى المهنة ثبت أنها ذات تأثير بالغ وقادت نحو نشوء مجموعة منوعة من النماذج التراتبية للمهن استنادًا إلى متغيرات كالدخل والوجاهة. وكان أكثر هذه النماذج أهمية ما ورد في كتاب 1967 The American Occupational Structure الذي ألفه بيتر بلاو وأويتس دونكان، وفيه ميزا بين سبع عشرة فئة مهنية وتفحصا الحراك بين الأجيال ضمن الآباء والأبناء. ووجدوا دلائل على درجة مرتفعة من الحراك نحو الأعلى في المجتمع الأميركي، سببها التوسع في فرص العمل في المهن ذات المستويات الأعلى، ومعدلات الخصوبة المنخفضة بين شاغلي هذه المهن، وتقلص فرص العمل في المهن ذات المستويات الأدنى. ولذلك اعتبر بلاو ودونكان أن الحراك يتحدد بقوة بتغيرات واسعة النطاق في البني المهنية.(كريغ كالهون، 2021، ص293– 294)

في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، حدث تقدم كبير في أبحاث الحراك الاجتماعي. لأول مرة، تم إجراء دراسات حول الحراك بناءً على عينات ممثلة للسكان المحليين. في هذا

الصدد، أخذت بريطانيا زمام المبادرة من خلال البحث الذي أجراه ديفيد جلاس David Glass من كلية لندن للاقتصاد في عام 1949. ثم تم إجراء مزيد من التحسينات بشكل مطرد في تصميم استطلاعات الحراك، في طرق جمع البيانات، وفي وضع المفاهيم والقياس لمعدلات وأنماط الحراك. وفي الوقت نفسه، تم اكتساب فهم أكبر للعمليات الاجتماعية الفعلية التي يحدث من خلالها الحراك أو يتم إعاقته. (Erzsebet Bukodi&.John H Goldthorpe, 2019, p1-2).

يمكن إرجاع إزدهار دراسات الحراك الاجتماعي إلى فترة ما بعد عام 1945، عندما حاول علماء الاجتماع تقييم ما إذا كانت اللامساواة الاجتماعية –عادة ما تتعلق بالطبقة– بصدد النقصان كلما إزدادت المجتمعات ثراء. جادل بعض علماء الاقتصاد في أنه ابتداء من مستويات دنيا لعدم المساواة قبل التصنيع، قاد الانطلاق نحو نمو اقتصادي إلى زيادة في اللامساواة. لكن، عبر الزمن، ومع إزدياد الحراك الاجتماعي، فإن اللامساواة مالت إلى الاستقرار وذهبت في الاتجاه المعاكس. ففي أواخر الستينيات من القرن الماضي، وجدت دراسات في الولايات المتحدة الأميريكية كثيرًا من الحراك الاجتماعي الرأسي، على الرغم من أن هذه الحركة كانت صغيرة للغاية أو محدودة. وكان الحراك طويل المدى، مثلاً، من الطبقة العاملة إلى الطبقة الوسطى العليا لا يزال نادرًا جدًا. أمّا الحراك نحو الأسفل فكان أقل انتشارًا بكثير لأن أعمال أصحاب الياقات البيضاء والمهن الراقية نمت بسرعة أكثر من أعمال ذوي الياقات الزرقاء، جاعلة أبناء العمال أصحاب الياقات الزرقاء قادرين على الانتقال إلى عمل الياقات البيضاء. (أنتوني غيدنز وفيليب صاتن ،2018، ص 181)

وفي عام (1967) قام كل من Blau and Duncan بتحليل البناء المهني الأمريكي باستخدام عينة ممثلة من أكثر من 20.000 رجل أمريكي تتراوح أعمارهم ما بين 20 إلى 64 عامًا. تناولت الدراسة بالتحليل أنماط الحراك المهني والظروف والعواقب لتوضيح جزء من نظام التقسيم الطبقي في الولايات المتحدة الأمريكية. كانوا يرغبون في توفير المعلومات التي قد تؤثر في

السياسة. على سبيل المثال: نظروا إلى تأثير التعليم وعوامل أخرى في الفرص المهنية. (Anna Miller Tiedeman,1999, p343)

في معظم الأدبيات الحالية، على النقيض من الكتاب الأوائل أو الكتاب المعاصرين المنشقين عن الحراك الاجتماعي مثل: شومبيتر Schumpeter (1927) وشتراوس Strauss (1971) ، يتم استخدام مفهوم الحراك الاجتماعي، الذي لم يتم تحديده فيما يتعلق بالجماعات الاجتماعية والسياقات التاريخية أو البنائية، ولكنه يعتبر قابل للتطبيق على جميع الشرائح وأعضاء المجتمعات الصناعية. يُعرف مفهوم الحراك الاجتماعي هذا بأنه حركات ممتدة للأفراد على بعد هرمي واحد، والذي غالبًا يتم قياسه من خلال المكانة المهنية. لاحظ روز Rose (1964) وبورتر Porter (1968)، من بين أمور أخرى، أن الأساس المنطقي لهذه النظرة السائدة إلى حدٍ ما للحراك الاجتماعي، والتي هي فردية للغاية وعامّة للغاية، يبدو أنها تستند إلى مجموعة من الافتراضات المحددة وهي كما يأتي:

– الارتفاع في نسق التقسيم الطبقي، أيّ الحراك الاجتماعي التصاعدي هو توجه قيمي عالمي. كما يقول لوكمان Luckmann وبيرجر Berger: "يشعر الجميع عمليًا بالالتزام بالحراك إلى أعلى/ الحراك التصاعدي كهدف أساسي للحياة". "من خلال روح الحراك، يصبح الدافع المحتمل للبعض بل للكثيرين هدفًا إلزاميًا للحياة للجميع. لم يعد الحراك وسيلة لتحقيق غاية؛ بل أصبح غاية في حد ذاته، وبالتالي معيارًا لقيم أخرى في حياة الفرد". ويصرح ميرتون Merton كبديهة ثقافية: "يجب على الجميع السعي لتحقيق نفس الأهداف السامية لأنها متاحة للجميع".

– يدل حصر مفهوم الحراك الاجتماعي على الحراك الرأسي في البناء المهني على أن بلوغ مرتبة مهنية عالية أو الحصول على المكافآت المرتبطة به هو هدف يتقاسمه الناس عمومًا ويقدرونه تقديرًا عاليًا في المجتمعات، ما زال قيد الدراسة.

– بما أن بُعد الهيبة للبناء المهني هو موضوع القياس، يبدو أنه افترض أن هذا الجانب بالذات من التدرج المهني هو القيمة المشتركة المنشودة في عمليات الحراك أو على الأقل مؤشر جيد وملائم لها. (Walter Muller and Karl Ulrich Mayer, 1971, P. 87– 88)

في حين أن هذه التطورات جلبت أعدادًا متزايدة من علماء الاجتماع إلى مجال البحث –إن الاجتماعات التي تعقد مرتين سنويًا للجنة البحث الدولية الخاصة بالطبقات الاجتماعية والحراك تجتذب الآن مئات المشاركين– فإن أيّ اهتمام أوسع بقضايا الحراك الاجتماعي لفترة طويلة ظل عرضيًا وسريع الزوال. ولكن في الماضي القريب، تغير هذا الوضع بشكل كبير. في بريطانيا، ثم في الولايات المتحدة، والآن في عدد من المجتمعات الأخرى المتقدمة اقتصاديًا، لم يعد الحراك الاجتماعي مجرد موضوع بحث أكاديمي مقصور على فئة معينة وأصبح مصدر قلق سياسي مركزي، بينما في نفس الوقت يجتذب اهتمام وسائل الإعلام بشكل سريع. أيّ شخص يشك في هذا عليه إدخال «الحراك الاجتماعي» في محرك البحث على الويب. (Erzsebet Bukodi & John H Goldthorpe, 2019, p2) لذا تهتم الدراسة الحالية بموضوع الحراك الاجتماعي وفيما يلي عرض لبعض التعريفات التي تناولته وللأنماط المختلفة للحراك الاجتماعي، فهناك: الحراك الاجتماعي الأفقي والحراك الاجتماعي الرأسي، والحراك الاجتماعي الصاعد والحراك الاجتماعي الهابط، والحراك الاجتماعي بين الأجيال والحراك الاجتماعي بين الجيل الواحد، والحراك الاجتماعي المطلق والحراك الاجتماعي النسبي.

### 3. تعريف الحراك الاجتماعي :

يقصد "شبرد" بالحراك الاجتماعي انتقال بعض الأفراد أو الجماعات من طبقة اجتماعية إلى أخرى. أو انتقالهم داخل الطبقة الاجتماعية نفسها إلى شرائح مختلفة. وكذلك انتقال معظم أفراد الطبقة إلى وضع اجتماعي إنتاجي آخر سواء كان ذلك صعودًا أو هبوطًا في التركيبب الطبقي للمجتمع. بينما يعرف "هورتون" الحراك الاجتماعي بأنه عملية الحركة من وضع اجتماعي إلى آخر داخل البناء الاجتماعي. (ياسمين يسري خليل، 2016، ص 208–209) ويُعرفه "كيرت ماير" على أنه الوضع الذي يشير إلى إمكانية الأشخاص في التحرك إلى الأسفل أو إلى أعلى

الطبقة، أو المكانة الاجتماعية على هرم الترتيب الاجتماعي. كما أن الحراك تجربة اجتماعية تخضع لاحتمالية النتائج، ففي التجارب الاجتماعية تختلف الأمور عن التجارب المادية، فالحراك الاجتماعي والتغير الناتج عنه، يخضع للأحكام الأخلاقية والجمالية والمنطقية معًا، من خلال بناياته وحيثياته وسيرورته ونتائجه.(فضيلة شبابحة،2018، ص 78) ويرى "ملر" أن الحراك الاجتماعي يتضمن الحركة ذات المعنى في الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للفرد أو للطبقة، وهذا يؤكد على أن الحراك الاجتماعي مرتبط بالتغير الاجتماعي. ويذهب "بونج وماك" إلى أن الحراك الاجتماعي يعني الحركة داخل البناء الاجتماعي. بمعنى تغير الوضع الاجتماعي في البناء الطبقي، وقد تكون هذه الحركة في مكانة الفرد أو الجماعة أو الفئة الاجتماعية ككل. وبصورة أخرى فإن الحراك الاجتماعي ما هو إلا عملية اجتماعية تشير إلى الحركة داخل البناء الاجتماعي. (عبد الله العبد النبالي،2019، ص 159)

مفهوم الحراك الاجتماعي مفهوم معقد ومتعدد الأبعاد. ويستند هذا العامل إلى الطبقات الاقتصادية أو الدين أو القوة الجسدية أو الجنس أو النظام الطبقي. يمكن تحديد شخص ما على أنه ينتمي إلى فئة أو طبقة معينة بحلول ولادته. عليه أن يلتزم بعادات وخصائص الطبقات التي ينتمي إليها. يشير الحراك الاجتماعي إلى عملية يتحول فيها بعض الأفراد أو الفئات الاجتماعية من طبقة اجتماعية إلى طبقات أخرى في التسلسل الهرمي الاجتماعي؛ بل هو أساسًا تغيير الوضع الاجتماعي. يمكن أن يكون الحراك الاجتماعي ناتجًا عن العديد من العوامل من جانب، قد يتبنى الأفراد أو المجموعة أسلوب حياة، واعادات غذائية وملابس وطقوس طبقة أعلى أو قد يكتسب الموارد الاقتصادية، والتعليم والسلطة السياسية وما إلى ذلك عندما تكتسب الطائفة المعينة الخصائص السابقة فإنها تدرك أنها مساوية للمستوى الأعلى. على الجانب الآخر، يجب أن يكون البناء الاجتماعي للمجتمع والإطار القانوني وعقلية بقية المجتمع على استعداد لقبول هذا التغيير، فهذه العوامل تؤدي إلى الحراك في المجتمع. الحراك الاجتماعي هو مصطلح أوسع بكثير ويتضمن داخله التغييرات التصاعدية والهبوطية في الوضع الاقتصادي أو السياسي أو المهني للفرد أو لمجموعة بأكملها على الرغم من تنوع المصالح .P.Chenna Reddy.2022).

(p117 فمن الواضح أن قياس الحراك الاجتماعي يعتمد على البناء الطبقي العام للمجتمع، وترتيب المهن داخل هذا المجتمع، والطرق المتاحة عبر المهن، والتداخل بين الطبقات الاجتماعية، وكيف تتلاءم معًا داخل البناء السياسي. يمكن تصنيف الأنواع المختلفة من الحراك الاجتماعي وفقًا للأنماط المختلفة لرأس المال المستخدم في حدوث الحراك: يشير رأس المال الاقتصادي إلى المال والأصول المادية والقدرة على الحصول على الائتمان؛ ويشير رأس المال الاجتماعي إلى الموارد التي يمكن لأيّ شخص الحصول عليها بسبب عضويته الاجتماعية وإمكانية الوصول إلى "الأشخاص الذين يمكنهم مساعدته"؛ ويشير رأس المال الثقافي إلى الميزة التي يتمتع بها الشخص بسبب تعليمه أو البيئة الثقافية التي نشأ فيها. فالنظرية هي أن الأفراد الذين يمتلكون الأنواع الثلاثة من رأس المال يكتسبون طبقة اجتماعية أعلى. (Anthony Kelly, 2017, p127)

يقصد بالحراك الاجتماعي القدرة على تغيير مكانة الفرد أو وضعه الاجتماعي، ويرتبط مفهوم الحراك الاجتماعي بمفهوم الدور والمكانة، فتغيير الفرد لدوره يعتبر حراكًا، وقد ينتج عن هذا التغيير تغيرًا في المكانة، فقد يصعد الإنسان إلى وضع أعلى أو أدنى فيكون حراكًا رأسيًّا Vertical، أمّا إذا انتقل الإنسان من دور إلى آخر له نفس مكانة الدور فيعتبر الحراك أفقيًّا Horizontal. كانتقال شخص من العمل في وظيفة حكومية إلى وظيفة حكومية أخرى في المستوى نفسه.(نبيل عبد الهادي، 2001، ص 140 وكذلك عبد العزيز عبد الله الدخيل، 2013 ،ص176) يعني الحراك الاجتماعي حركة الأفراد والجماعات بين مواقع اجتماعية واقتصادية مختلفة. الحراك العمودي هو الحركة إلى أعلى أو إلى أسفل على السلم الاجتماعي والاقتصادي. ومن ثم، فالناس الذين يزداد دخلهم ورؤوس أموالهم ومكانتهم يُقال إنهم في حراك إلى الأعلى. بينما هؤلاء الذين يتردى موقعهم الاقتصادي أو مكانتهم فإنهم يتحركون إلى أسفل. هناك أيضًا في المجتمعات الحديثة كثيرًا من الحركة الجغرافية لأن الناس يتنقلون إلى جهات جديدة بحثًا عن العمل ويعرف هذا بالحراك الجانبي. وغالبًا ما يستطيع هذان النوعان من الحراك أن يصاحب بعضهما بعضًا، نظرًا إلى أن الأفراد قد يحصلون على ترقية تتطلب التنقل إلى فرع جديد للشركة

نفسها التي يعملون فيها، في مكان آخر وربما حتى في الخارج.(أنتوني غيدنز وفيليب صاتن، 2018، ص 182)

ويعتمد الحراك في كل مجتمع على عدد من العوامل الاجتماعية مثل: التقسيم الطبقي الاجتماعي، وحجم المجتمع، وطبيعة الأسرة، والتعليم، ودرجة التقدم التكنولوجي والصناعي، والنظام السياسي، والفرص الاقتصادية وما إلى ذلك. وهذه العوامل الاجتماعية الموضوعية، إلى جانب الدوافع والتطلعات الذاتية، تخلق الظروف التي تفسر بشكل رئيس درجة الحراك الاجتماعي. فالنظام الاجتماعي ما قبل الصناعة، حيث كانت المجتمعات الريفية والحضرية معزولة اجتماعيًا عن بعضها البعض، قدمت مجالًا محدودًا للتطلعات الشخصية، وفرصًا أقل للصعود الاجتماعي للأفراد من النظام الصناعي الحديث.(S.M Duber.1975. p.76)

يعرف الحراك الاجتماعي ضمن الجيل الواحد على أنه: التغيرات في الطبقة الاجتماعية الحاصلة في مدة حياة واحدة. أمّا الحراك الاجتماعي الممتد لأكثر من جيل فيعرف على أنه: التغيرات في الطبقة الاجتماعية الممتدة من جيل الآباء إلى جيل أبنائهم. وتعتبر هذه التعريفات مفيدة على وجه الخصوص عند تحليل كيفية تغير الوضع الاجتماعي من فترة زمنية إلى أخرى. ومعرفة ما إذا كان الوضع الاجتماعي للأبوين قد أثر في مستوى الفرد من خلال ملاحظة التغيرات عبر الأجيال على عكس الجيل الواحد. وتساعد هذه المعلومات العلماء على تحديد الاختلاف في التغيرات الثقافية عبر الزمن.(عبد الله العبد النبالي،2019، ص157)

وبناء على ذلك، فإن الحراك الاجتماعي يعبر عن عملية اجتماعية ينتقل من خلالها الفرد أو المجموعة من وضع اجتماعي معين إلى وضع آخر. لهذا يربط بعض الباحثين بين الحراك الاجتماعي وظاهرة أعم وأشمل وهي ظاهرة التغير الاجتماعي التي يتعرض لها الأشخاص أو الجماعات، حيث تنتقل أو تتحول من وضع اجتماعي معين إلى وضع آخر، ومن مكانة اجتماعية معينة إلى أخرى، وذلك حسب اختلاف الزمان والمكان.(عبد الله العبد النبالي،2019، ص158)

إن الحراك الاجتماعي له جانبان أساسيان وهما: ضمان وجود وظائف أفضل لكل جيل متعاقب، حتى يتمكن أطفالنا من القيام بعمل أفضل منا. والتأكد من وجود فرص أكثر عدلاً، حتى تتاح للجميع فرصة الوصول إلى تلك الوظائف بما يتماشى مع إمكاناتهم. (Geoff Payne. 2017, P.65)وبذلك نجد أن الحراك ليس واحدًا وإنما يتخذ صورًا مختلفة، فهناك الحراك داخل الجيل، أيّ الذي يحققه الفرد عبر حياته، وهناك الحراك بين الأجيال، أيّ ذلك الذي يحققه الفرد مقارنًا بالموقع الذي كان يحتله أبواه والحراك في الحالتين ليس حراكًا مطلقًا يترتب عليه تغير كلي في بناء الطبقات في المجتمع وإنما هو حراك نسبي يتيح للأفراد الحركة داخل بناء طبقي ثابت. وفي ضوء ذلك فإن الحراك الاجتماعي لا يمكن أن يكون حراكًا مطلقًا، بل هو أيضًا حراك نسبي. ومن هنا كانت التفرقة بين الحراك الاجتماعي المطلق Absolute Social Mobility والحراك الاجتماعي النسبي Relative Social Mobility، حيث يشير الحراك المطلق إلى انتقال جماعات من الأفراد من طبقة إلى أخرى أو من شريحة إلى أخرى، وهو يحدث في حالات التغير الواسع النطاق الذي يحدث على أثر تغير البناء المهني أو الصناعي للمجتمع الذي قد يؤدي إلى تحول أعداد كبيرة من السكان من الأعمال اليدوية إلى الأعمال الإدارية والخدمية. أمّا الحراك النسبي فهو الحراك الذي يحدث بين الطبقات عبر انتقال أفراد من طبقة إلى أخرى دون حدوث تغيرات جذرية في بنية الحياة الاقتصادية أو الاجتماعية.(أحمد زايد، 2008، ص 1-2) يُقاس الحراك الاجتماعي المطلق بالنسب المئوية لحركة الأفراد من طبقة المنشأ إلى الطبقة المرغوبة، بينما يشير الحراك النسبي إلى قوة الارتباط بين هذه الفئات. اعتاد أن يتم تحديد حجم الحراك النسبي من حيث «نسبة الاحتمالات» التي تشير إلى مدى اختلاف فردين من طبقات مختلفة من الأصل الاجتماعي فيما يتعلق بفرصهم في أن يكونوا موجودين في طبقة واحدة، وليس في الأخرى، من كل فردين من الطبقات المرغوبة. وبما أن الحراك النسبي يتم تحليله من حيث نسبة الاحتمالات، فإنه لا يعتمد على توزيعات الأصل الاجتماعي والطبقات المرغوبة، على عكس معدلات الحراك المطلق، التي تتأثر بها. عند تقدير الحراك النسبي، نحتاج فقط إلى مقارنة فرص الطبقات الاجتماعية المختلفة (بالنسبة للحراك المطلق، لا يلزم إجراء مثل هذه المقارنات). وهذا يجعل من الممكن تحديد إلى أيّ مدى يختلف معدل الحراك الاجتماعي

الملحوظ عن الحالة الافتراضية لتكافؤ الفرص، والتي هي «مجموعة مشتركة» في جوهرها – يوجد تكافؤ الفرص عندما تكون فرص تحقيق وضع اجتماعي معين هي نفسها بالنسبة لأي زوج من الطبقات ذات الأصل الاجتماعي. (Irina Tomescu Dubrow et.al .2018.p84)

وهذا التفسير معقد بسبب التمييز بين الحراك المطلق والحراك النسبي. ففي تفسير الحراك المطلق يشير علماء الاجتماع إلى أن معدله ناتج في المقام الأول عن اتجاه عالمي نحو تقليص فئات مهنية معينة تمثل المجالات التقليدية من الاقتصاد (المزارعون والعمال اليدويون) وزيادة نسبة العمال غير اليدويين، وخاصة المتخصصين في المناصب العليا. وتميل هذه التغييرات الهيكلية إلى "فرض" بعض الحراك من الطبقات الدنيا إلى الطبقات العليا، الذي لا يجب أن يؤدي إلى قدر أكبر من تكافؤ الفرص، مع تحديد الحراك النسبي. يمكن للفرد أن يتخيل بسهولة أنه على الرغم من التدفق الكبير للمهنيين من الطبقة العاملة أو الفلاحين، فإن النصيب النسبي لهذه المناصب (عادة ما تكون "المتميزة") يظل دون تغيير عند مقارنته بمعدلات التدفق. (Irina Tomescu Dubrow et.al .2018.p83)

فيما يتعلق بالمعنى الاجتماعي للحراك الاجتماعي المطلق والحراك الاجتماعي النسبي، يمكن القول إن الأخير يشير إلى المعايير الاجتماعية "التي تحكم" عمليات الحفاظ على المراكز الاجتماعية أو الانتقال من مركز إلى آخر. تمثل هذه المعايير علاقات "السلطة/القوة" الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية بين الطبقات والمهن والطبقات الأخرى وتتجلى في التمييز بين الموارد الاجتماعية التي تسهل أو تعيق الحراك أو الاستقرار لأفراد هذه الفئات. (Irina Tomescu Dubrow et.al .2018.p84)

**4. الحراك الاجتماعي وفق نظريات الطبقة:**

تؤكد دراسة الحراك الاجتماعي Social Mobility على ضرورة توازن المجتمع وتكامله، وليس هذا عن طريق التناقضات الطبقية، ولكن عن طريق الصعود والهبوط على سلم التدرج الطبقي. فقد إزدادت في السنوات القليلة الماضية أهمية موضوع الحراك الاجتماعي في التراث

السوسيولوجي، لذلك فالحراك الاجتماعي؛ هو الوجه الدينامي لدراسة الطبقات والتدرج الطبقي.(فضيلة شبابحة،2018، ص 78)

ركزت النظرية الاجتماعية الكلاسيكية والكثير من الأبحاث التطبيقية حول عدم المساواة الاجتماعية والتقسيم الطبقي الاجتماعي على آليات إعادة الإنتاج الاجتماعي، وتهدف دراسات الحراك الاجتماعي إلى فهم كيفية وقف إعادة الإنتاج الاجتماعي أو التغلب عليه. نظرًا لمنطق وسلطة إعادة إنتاج الطبقة الاجتماعية، فإن الحراك التصاعدي للأفراد أو للجماعات ليس هو القاعدة. إن العمل في طريقك من الطبقات الدنيا في المجتمع هو عملية تتعارض مع قواعد إعادة الإنتاج. على هذا النحو، فإنه أحيانًا يبدأ تغيير اجتماعي على نطاق واسع: مثال ذلك؛ كيف أدى حراك النساء من أسر الطبقة العاملة عن طريق التقدم التعليمي في الستينيات في العالم الغربي إلى تسريع التحرر عبر المجتمع. غالبًا ما يعمل الصاعدون اجتماعيًا الذين نجحوا في شق طريقهم كنموذج يحتذى به للآخرين. (Jens Schneider et al, 2022. p.6)

تظهر الإيديولوجيا الرأسمالية على قدر كبير من الوضوح في توجيه التحليلات التي يقدمها علماء الاجتماع الرأسماليين في تركيزهم على المنافسة الاقتصادية الحرة، وأثرها في تحديد مواقع ونفوذ الأفراد. فلقد أكد عالم الاجتماع الأمريكي "روس" E.Ross أن المجتمع يتصدع عادة من جراء النزعة التنافسية التي تؤكد دائمًا على أن الفقير هو فقير بطبعه، وأن هؤلاء الفقراء التعساء الذين يحتلون مكانًا غاية في التواضع على سلم المجتمع يرجع السبب في وضعيتهم هذه إلى فشلهم أو فشل آبائهم في الاختيارات المختلفة التي يتيحها النظام التنافسي. فروس يريد بهذا التحليل أن يؤكد على موضوعية النظام الليبرالي الذي يتيح لجميع الأفراد القدرة على التنافس في ظل قدراتهم وكفاءاتهم الخاصة، ومن فشل في حلبة التنافس يكون مصيرة أدنى درجة في سلم التدرج الطبيعي الاجتماعي. (محمد محمد أمزيان، 2018، ص 323)

خلال القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، أصبح من المألوف بالنسبة إلى الباحثين الاجتماعيين تقسيم البُنية المهنية إلى مجموعات تتطابق مع مستويات مختلفة من التفاوت الطبقي

والمادي، المعروفة بالطبقات الاجتماعية. ويعرف" ريد" مثلاً الطبقة الاجتماعية بوصفها مجموعة من الأشخاص تقع في فئات مختلفة على أساس المهنة. كما أكد "باركن" أن العمود الفقري للبنية الطبقية، وبالفعل مجمل نظام المكافآت في المجتمع الغربي الحديث هو الترتيب المهني. فبالنسبة إلى "فيبر" تتألف الطبقة الاجتماعية من مجموعة من تلك الأوضاع الطبقية يكون فيها الحراك الفردي وحراك الأجيال سهلاً ونمطيًا. وتعكس الأُطر الطبقية المهنية نوعًا من الترتيب الهرمي للمهن، على الرغم من أن الافتراضات التي ترتكز عليها تلك التراتبية ليست واضحة دائمًا. ويمكن أن تشمل الدخل أو المنافع المادية الأخرى، والمكانة الاجتماعية والمستوى الثقافي وما إلى ذلك. والمقاييس الذاتية للترتيب المهني، هي تصنيفات تراتبية على نحو مماثل. وارتبط استقصاء التراتبيات المهنية وتحليلها، خصوصًا التصنيفات الذاتية، ارتباطًا وثيقًا بنماذج المجتمع التي شددت على أهمية التضامن الاجتماعي والترابط الوظيفي المرتبطين بتقسيم العمل في المجتمعات المركبة، بينما ركز تطور التحليل الطبقي النظري والأُطر الطبقية على الانقسام والصراع. وبالتالي ارتبط النموذج المسيطر في علم الاجتماعي الوظيفي الذي تأسس في الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، برؤية الطبقة بوصفها تراتبية مكافأت ونفوذ يصنف فيها الأشخاص وفقًا لقدراتهم. وفي نظرية دايفس Davis ومور Moore الوظيفية للشرائح الطبقية عدت بنية التفاوت الاجتماعي آلية يمكن من خلالها توزيع الأشخاص المناسبين والأكفاء في المراكز الوظيفية المهمة في المجتمع، ونتيجة لذلك، كانت مسألة حصول الفرد على المكانة موضوعًا أساسيًا في أبحاث الشرائح الطبقية في الولايات المتحدة. في المقابل عدت نظريات الصراع للشرائح الطبقية، أن تقسيم العمل وتطور الطبقات قد يكونان مصدر صراع ونزاع لا يمكن حله في المجتمع. وينعكس الاختلاف في الأُطر الطبقية التي وضعها كُتاب من أمثال: جولدثورب ورايت، اللذين ارتكز تحليلهما على نقاشات ماركس وفيبر النظرية. كما تم توجيه النقد إلى نظرية دايفس ومور من خلال وجهة نظر وظيفية معدلة تشمل أوجهًا من نظرية الصراع. وقد تساءل بعضهم عن كيفية إمكان عدّ بعض المهن أكثر أهمية من الناحية الوظيفية، بينما تكون جميع المهن في المجتمع المركب ضرورية بالنسبة إلى الكل؟ (روزماري كرومبتون، 2016، بتصرف) وإذا طبقنا ذلك على مهنة رجل الدين يتضح أنها من المهن التي احتلت مكانة وأهمية

أكثر من المهن الأخرى على مر العصور، لأنها تتيح لصاحبها العديد من المميزات الثقافية والعلمية فيصبح أعلى علمًا من الطبقات الأخرى، كما أنها تتيح مميزات مادية، وتسمح لصاحبها بالتحكم في مصائر العامة باسم الشرع والفقة مما يتيح لهم السلطة التي يستفيد منها رجل الحكم ويسعى إلى التقرب منهم أو في أوقات أخرى يسعى لإزاحتهم من المشهد ليخلو له الساحة للسلطة والحكم. ويلاحظ أن هناك مرونة للدخول إلى هذه المهنة ومن ثم حدوث حراكًا مهنيًا يؤدي إلى حراك اجتماعي صاعدًا فهي ليست طبقة مغلقة.

### 5. التدين والحراك في مسلسل "جزيرة غمام":

يتم التحليل السوسيولوجي لمسلسل "جزيرة غمام" في ضوء نظرية الغرس الثقافي Cultivation Theory، ففي حين أنه توجد العديد من النظريات المختلفة لتأثير وسائل الإعلام في البناء الاجتماعي للواقع، فإن الأبحاث المتعلقة بمساهمة التليفزيون في تصوراتنا للواقع الاجتماعي غالبًا ما تسترشد بنظرية الغرس الثقافي. تفترض نظرية الغرس الثقافي أنه كلما زاد الوقت الذي يقضيه الناس في مشاهدة التليفزيون، كلما زادت احتمالية أن تعكس مفاهيمهم للواقع الاجتماعي ما يرونه على الشاشة. وبالإضافة إلى ذلك، تؤكد نظرية الغرس الثقافي أن الاستهلاك المفرط للتليفزيون يساهم في رؤية متجانسة للعالم الحقيقي(Yahya R. Kamalipour, 1999,p.232) . فنظرية الغرس الثقافي هي واحدة من العديد من النظريات المعنية بآراء الناس حول العالم (بناء الواقع الاجتماعي)، في أبسط أشكاله. تحاول نظرية الغرس الثقافي التأكد مما إذا كان أولئك الذين يقضون وقتًا أطول في مشاهدة التليفزيون هم أكثر عرضة لإدراك العالم بطرق تعكس الرسائل والدروس الأكثر شيوعًا وتكرارًا في عالم التليفزيون ,Nancy Signorielli, 2005 ) p.19)

وتقوم نظرية الغرس الثقافي على عدة فروض أساسية؛ وهي:

-إن الأفراد في المجتمعات المعاصرة أصبحوا أكثر اعتمادًا على مصادر غير شخصية للخبرة، وإن صناعة الثقافة الجماهيرية التي تعادل تكون الوعي المشترك أصبحت منتجًا تقدمه وسائل الإعلام.

–يختلف التليفزيون عن أيّة وسيلة أخرى وأنه مقارنة بهذه الوسائل الأخرى ينفرد بالاستخدام غير الانتقائي من قبل الجمهور، أن الناس يمتصون المعاني المتضمنة في عالم التلفزيون بشكل غير واعٍ.

–التعرض التراكمي للتليفزيون؛ حيث إن خلق وجهات نظر وغرس معتقدات لدى آخرين يرجع إلى التعرض التراكمي الثابت والمتكرر لعالم التليفزيون.

–يقدم التليفزيون عالمًا متماثلًا من الرسائل الموحدة والصور المتكررة إلى الحد الذي يعتقد معه المشاهدون أن الواقع الاجتماعي يسير على الطريقة نفسها التي يصور بها من خلال التليفزيون.

–يؤكد وجود ارتباط قوي بين حجم المشاهدة ومعتقدات المشاهدين حول الواقع الاجتماعي، بحيث تتشابه إدراكات كثيفي المشاهدة، ويظهرون أحيانًا إدراكات ترتبط بعالم التليفزيون أكثر من ارتباطها بالواقع الموضوعي.(محمد كحط الربيعي وحسين الانصاري، 2015 ، ص 114–115)

وهذا ما نجده في مسلسل "جزيرة غمام" فهو مسلسل تليفزيوني مصري عُرض في عام (2022) في شهر رمضان –تأليف "عبد الرحيم كمال"– وتم عرضه مرة ثانية على قناة ( dmc) و (dmc دراما) في (يناير 2023). وهنا نجد تكرار العرض الذي ركزت عليه نظرية الغرس الثقافي، وخاصة أن هذا المسلسل متوافر في المنصات الإلكترونية كمنصة: شاهد وWATCHIT ، وعلى اليوتيوب أيضًا.

وبالإضافة إلى تراكم العرض نجد أن هذا المسلسل حصد العديد من الجوائز في مهرجان القاهرة للدراما في دورته الأولى (سبتمبر 2022) وهي: جائزة أفضل مسلسل، وأفضل ديكور، وأفضل تصوير، وأفضل مؤلف، وأفضل ممثل وهي الجائزة التي حصل عليها "أحمد أمين" في دور"عرفات"، وأفضل ممثل في دور ثاني والتي حصل عليها "رياض الخولي". وكذلك كرم المركز الكاثوليكي للسينما أبطال المسلسل.

وعن قصة المسلسل فهي تدور في إحدى القرى الموجودة على البحر الأحمر، وتحديدًا مدينة القصير التابعة لمحافظة البحر الأحمر. ويُطلق عليها جزيرة غمام وهي جزيرة متخيلة فهي لا تحيطها المياه ولكن أُطلق عليها جزيرة وفق العادة. وترجع الأحداث كما ذُكر في أول حلقة إلى

عام 1914 في عهد الخديوي عباس الثاني، فيبدأ المسلسل بزيارة الرئيس المصري الراحل (محمد أنور السادات) لقرية "أولاد عرفات" عام 1977. حيث افتتاح مسجد المدينة وصلاة الظهر. ويذكر إمام المسجد أثناء الخطبة بعد تأدية الرئيس للصلاة وسط المصلين، حقيقة أن اسم القرية السابق كان "جزيرة غمام" ويحكي الراوي وهو إمام المسجد قصة الجزيرة.

ونتعرف على أولاد الشيخ "مدين" شيخ الجزيرة –الذي توفى في بداية المسلسل– وهم ليسوا أولاده بل هم مريدوه أو أبناؤه بالتبني وهم: "محارب" و"يسري" و"عرفات". وهؤلاء هم النماذج الثلاثة التي سوف نتناولهم بالتحليل كما أننا نعرض للتدين بين أهل الجزيرة أيضًا ليتضح أهمية مهنة رجل الدين التي بها يعلو الفرد في سلم الطبقات الاجتماعية.

من خلال مقارنة تلك الأنماط الموجودة في مسلسل "جزيرة غمام" بأنماط التدين في الحياة اليومية تلك الدراسة التي قام بها "أحمد زايد" يتضح بعض التشابهات، وفيما يلي عرض لأشكال التدين كما تظهر لدى كل الفئات الاجتماعية في الحياة اليومية كما جاءت بتصنيف "أحمد زايد" وهي:

–النمط الأصلي أو المنشئ Archetype للتدين: وهو النمط الذي عرفه المجتمع المصري لفترات طويلة. والذي ما يزال يوجد لدى قطاعات من السكان الأقل اتصالًا بالثقافة الحديثة. ويقوم السلوك الديني هنا على أداء الواجبات الدينية الأساسية. والتدين هنا مسئولية فردية. وتختلط المعتقدات الدينية بالمعتقدات الشعبية. ويشكل التدين هنا مصدرًا هامًا لتحقيق الرضا والقناعة والأمن. ولا تظهر هنا أيّة مبالغات في الممارسات الدينية أو الرموز الدينية. (أحمد زايد، 2005، ص 85)

–النمط الطقوسي Ritualist : ويعكس التدين في هذا النمط رؤية متسقة للعالم تستمد أساسها من المعتقدات الدينية. فالدين هنا يتحول إلى مصدر أساسي للأخلاق. ومن ثم فإن التدين لا ينعكس فقط في الحرص الشديد على أداء الفرائض الدينية، ولكن في السعي الدائم نحو التعليم الديني الذاتي. وغالبًا ما يكون رب الأسرة هو مصدر هذه الرؤية المتسقة للعالم. ويقبل بقية أعضاء الأسرة هذه الرؤية. (أحمد زايد، 2005، ص 85– 86)

–النمط الشكلاني Formalistic: يظهر الفرق الجوهري بين هذا النمط والنمط السابق عليه في درجة الاتساق بين المعتقدات الدينية والنظم الأخلاقية للفرد. فالمشاعر الدينية لدى هذا النمط هي مشاعر غير عميقة، حيث يهتم الفرد بطريقة أدائه للفرائض الدينية أمام الناس أكثر من علاقته بذاته. (أحمد زايد، 2005، ص 86–87)

–النمط النشط سياسيًا Activist: وهنا يكتسب التدين طابعًا سياسيًا، محاولاً أن يتجاوز العالم المعاش من أجل تغييره.

–النمط الأبوي Patrimonial: والتدين هنا يشبه النمط الشكلي، ولكنه يتميز باستخدام الدين استخدامًا سياسيًا واقتصاديًا. ويحتفظ هذا النمط بكل رموز التدين الشكلاني، ولكنه يبالغ في عمليات التراكم الرمزي من خلال المبالغة في الإحسان والزكاة وبناء المساجد وتوزيع الأطعمة. وتزداد هذه الممارسات بشكل ملحوظ في مناسبات بعينها كأيام الانتخابات أو افتتاح عمارة سكنية جديدة أو إنهاء تعاقد على صفقة معينة. وغالبًا ما يتبلور هذا النمط حول شخص يطلق عليه الحاج وهو السيد له علاقات عصبانية متعددة. (أحمد زايد، 2005، ص 87–88)

ويتشابه شكل التدين عند "محارب" في المسلسل مع النمط النشط سياسيًا في الحياة اليومية، حيث يسعى إلى تغيير العالم المعاش، ويستخدم التدين هنا كوسيلة للقوة والسيطرة، وخاصة أن الشيخ "مدين" قد وهبه المشيخة من بعده.

وكما جاء على لسان "محارب" عند تشجيع شباب القرية الذين يحضرون للاستماع إلى خطبه أنهم سيصبحون "أسود" و "أسياد" و "ملوك" من خلال مراقبة الناس وفرض الممارسات الدينة بالقوة عليهم من خلال فرض ما يرونه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من وجهة نظرهم، وذلك بعد أن قام بتدريبهم تدريب بدني قوي. فهو بمثابة "رجل الدين الشرير الرديء الذي يولد الجزع في نفوسنا" عند فولتير. ويلاحظ إصرار "محارب" على لقب "شيخ" والذي يتمسك به ويذكر أن "عرفات" ليس شيخ. لما لهذه الكلمة من دلالات سلطوية ومكانة اجتماعية ويحرص في العديد من المواقف على فرض رأيه على رأي "العجمي"، الذي يمثل السلطة في الجزيرة فهو عمدة الجزيرة– الذي يحكم الجزيرة بالقوة وقد ورث المنصب من عائلته– ولكن "محارب" عند فرض رأيه يدعي دائمًا أن هذا رأي وصوت الحق وصوت الدين ليكتسب مكانة أعلى.

في أوائل دروس "محارب" للشباب ذكر أن هذا ليس درس علم بل درس أهم ليثيرهم للاستماع إليه وأوضح أنه هنا مكان الشيخ "مدين" وأنه هو وهم "بدون الشرع ولا حاجة" وهنا يظهر أهمية التدين لنيل المكانة الاجتماعية. وقوله كذلك "أنتم بالشرع هتبقوا ملوك الجزيرة"، "الفرصة قدمكم لتبقوا أسود وملوك لتبقوا صعاليك الجزيرة، تبقوا سفهاء ولعبة في يد عجمي وبطلان". فصار رجاله يفرضون على السيدات تغطية الرأس وفرض الصلاة بالقوة، ويهدون خيم "خلدون".

ويتضح أهمية مهنة رجل الدين والدور الذي تلعبه هذه المهنة من خلال التصارع على إعتلاء المنبر بما فيهم "خلدون" والذي يمثل رمز الشيطان أو الغواية في المسلسل، والذي جاء في قارب مع جماعته "طرح البحر" وهم من الغجر ومعه غازية تدعي "العايقة" واسمها الحقيقي "نوارة" وقد اشتراها وهي صغيرة وتبحث عن قبر أبيها وأمها. وتتمثل غواية "خلدون" لأهل القرية في لعب القمار وإدمان المخدرات مستغل جمال "العايقة" وكذلك في إثارة الوقيعة بين الناس ونشر الفتن وقد استغل معرفته بخطايا أهل الجزيرة التي عرفها من خلال السجل الخاص بالشيخ "مدين" ومنحه لعرفات عند احتضاره، إلا أن خلدون سرقه واستغله لينصب نفسه شيخ وإمام الجزيرة ويخطب في الناس. وتبلغ مكانة مهنة رجل الدين ذروتها عندما نعلم نبوءة الشيخ "مدين" بأن في هذه اللحظة ستعم الزوبعة على الجزيرة ولن ينجو منها سوى الطيبين أصحاب القلوب الطيبة وبالفعل تتحقق النبوءة. فمصير الجزيرة مرهون بمهنة رجل الدين.

ويظهر الصراع على المكانة والسلطة بين رجل الدين والحاكم أيّ بين "عجمي" و"محارب" عندما هدم اتباع "محارب" خيام "خلدون" و"طرح البحر" وسعى "محارب" على فرض رأيه وهو مغادرة "خلدون" للجزيرة بينما أصر "عجمي" على بقائهم بل وحمايتهم وذلك بتحريض من "بطلان" – الذي يسعى لأن يصبح العمدة– و"عجمي" هنا يحتل المكانة العليا بسبب منصبة السياسي وهو منصب العمدة ويمتلك المال وكذلك التدين وهذا يظهر عندما قال "بطلان" لمحارب: "أنت هتعلم الحج عجمي الحق والدين دلوقت يا شيخ محارب" وبذلك يؤكد على مكانة العجمي ليست فقط بحكم منصب العمدة بل كذلك بفضل تدينه وحجه لبيت الله.

بينما "يسري" وهو الابن الثاني للشيخ "مدين" والذي وهبه منزله بعد وفاته، فيقوم بعمل الأحجبة ووصف العلاجات باستخدام الشعوذة. وهو بذلك يمثل رجل الدين الغبي الجاهل الذي يثير

احتقارنا عند فولتير. وحتى زوجته تحتقره وتقلل من مكانته بل وتشمت به عندما اختفت عنه الأضواء. ويمثل "يسري" النمط الشكلاني في تدين الحياة اليومية، حيث الحرص على القيام بالفرائض الدينية أمام الناس أكثر من علاقته بذاته وربه. فيظهر ذلك في نظرته للعايقة وقد فتن بها، كما أنه قام بطرد "عرفات" من منزل الشيخ "مدين" فور وفاته مع علمه بأن "عرفات" يتيم وليس لديه مسكن يعيش فيه ولم ينتظر حتى يدبر أمره مما جعل "عرفات" يبيت في الشارع، فالمشاعر الدينية ليسري هي مشاعر زائفة غير عميقة، وقد عبر عن ذلك "عرفات" في المناظرة الدينية التي أُجريت في الجزيرة بينه وبين "محارب" وبحضور "يسري" و"عجمي" وأهل الجزيرة، فأوضح أن العلم بالدين يرتبط بطهارة القلوب وبالأفعال التي تنفع الناس واستشهد بما فعله "يسري" و"محارب" به على الرغم من أنهم بمثابة الأخوة وتربوا معًا في منزل الشيخ "مدين".

وأمّا عن تدين "عرفات" فهو المتدين الراضي والمتطوع لتعليم صغار الجزيرة، ويدعو إلى المحبة ويهتم بالجوانب الروحانية في التدين ويرتبط الخير به وبغيابه يغيب الخير عن الجزيرة، فهو بمثابة المنقذ للجزيرة من الخراب الذي حل عليها فيما يعرف بالزورعة حيث بنى ما أسماه كهف الجزيرة، وهو كذلك الند "لخلدون". فهو يمثل رجل الدين الناضج المتسامح البعيد عن الخرافات، الجدير بحبنا واحترامنا كما يرى فولتير. أو هو يمثل نمط التدين الأصلي أو المنشئ للتدين في الحياة اليومية في دراسة "أحمد زايد"، وهو ذلك النمط الذي وجد في المجتمع المصري لفترات طويلة. حيث يقوم بأداء الواجبات الدينية الأساسية من صلاة وصوم ولا يحفظ الشرع وأحكام العبادات والفقه، وقد ظهر ذلك عندما لم يجب عن تساؤلات "يسري" له عندما طلب منه ذكر سنن الوضوء، وتناول طهارة القلوب بدلاً من معرفته بالسنن. ويشكل التدين هنا مصدرًا لتحقيق الرضا والقناعة والأمن فقد كان دائم الرضا ومحب لله وواثق في قدرته وقانع بقدره. ولا مجال للمبالغة في الممارسات الدينية عند "عرفات" أو التمسك بالرموز الدينية كلقب الشيخ أو السير بالسبحة طوال الوقت فهي عنده تؤدي وظيفة فقط وهي التسبيح وذكرى من شيخه "الشيخ مدين" وليست رمز من رموز المكانة الاجتماعية، وقد تخلى عنها عندما كان تائهًا في الصحراء وقايضه أحد البدو بالماء نظير سبحته، وإن كان مرغمًا لأنها سبحة الشيخ "مدين" شيخه الذي منحه إياها عند وفاته، كما أعطاه الكراسة التي دون فيها كل شيء عن أهل القرية وذنوبهم أو

أخطائهم. وذلك لأن "عرفات" عند احتضار الشيخ "مدين" لم يطلب سوى الرضا على الرغم من أن الشيخ "مدين" طلب الانفراد بعرفات وتحدث معه وكان الأقرب إليه من "يسري" و"محارب". إلا أن رضا "عرفات" وعدم طمعه في الشيخ "مدين" قد جعله يخسر المنزل والمنزلة. إلا أنه كان باختياره التنازل عن المكانة التي يحصل عليها من خلال مهنة رجل الدين، فنجد عند رمي أهل الجزيرة له بالباطل عندما جاءت "العايقة" إلى منزله –الذي منحه له "عجمي" بعدما علم من ابنته أن عرفات لا مسكن له– بتحريض من "خلدون" ولوم أهل الجزيرة له لانفراده بامرأة لا يحل لها فقالوا: "أنت شيخ أنت!!!" كان جوابه "عمري ما قولت على روحي أكده". ولكنه لم يتخلى عن دوره في نشر المحبة والخير في الجزيرة كلما أتاحت له الفرصة، فنجده يحث الناس على الفرح وحسن الظن بالله عندما كان "محارب" يخطب فيهم ويرهبهم من الله ويخوفهم من ارتكاب المعاصي والذنوب فجاءت كلمات "عرفات": "أفرحوا يا شباب واتبسطوا أفرحوا واتبسطوا واستبشروا خير ماتخافوش ولا تحزنوا عيشوا وأفرحوا اشتغلوا واكسبوا عارفين مين أوحش الناس أسوء الناس اللي يوعظ الناس ينهاهم عن حاجة وهو يعملها يخوف الناس من الفقر وبيته مليان خير يكلم الناس عن الزهد ودولابه مليان عبايات وجلاليب ماحدش يوعظ الناس بالخوف والفقر إلا الشيطان وبس لكن اللي يعرف ربنا حقيقي يوعظ الناس بحسن الظن والفرح كل واحد فيكم نعمة مالهاش زي عشان تبقى نعمة كبيرة تبقى نعمة حقيقة لازم تبقى نعمة لك ولغيرك اللي يكره حياته عمر ما يحب آخرته". وحرص أيضًا على إرجاع صندوق الجامع وصرف أمواله على الفقراء والمحتاجين. وكذلك تدخله عندما جمع العمدة أهل الجزيرة و"مليحة" جدة "سندس" التي قتلت وفي اعتقادهم أن بقتلها شح رزق البحر لذا يجب القصاص من القاتل وهم "قدري" ابن "بطلان" الذي غرق في منزله على الرغم من محاولة والده حمايته وعدم تسليمه وعلى الرغم من محاولته الاختفاء في غرفته إلا أن نهايته جاءت مثل نهاية القتيلة، وكذلك نهاية "نجاح" ابن "هلالة" الذي حاول أن يهرب من الجزيرة إلا أنه هرب في مركب به عيب مما جعله يموت غرقًا هو أيضًا، ولم ينجو سوى "حمدي" الذي بالفعل لم يقتل ولكنه ساهم في التستر على الجريمة وقد سامحته "مليحة" بسبب كلمات "عرفات" لها بأن سندس ستفرح إذا سامحته. وبهذا لعب عرفات دورًا في إنقاذ حياة شخص مما يستثير "خلدون" الذي يسعى إلى الدمار والقتل والخراب. لذا ذهب إلى

"محارب" وحاول إثارة الغيرة في قلبه ناحية "عرفات" وأن "عجمي" فضله عليه لأنه يخاف من رجل الدين فيوضح كلام "خلدون" الصراع على السلطة بين رجل الدين والحاكم واحتياج كل منهما للآخر.

**أهم النتائج:**

1. عكست الدراما التليفزيونية المصرية الحياة اليومية، حيث جاءت أشكال التدين متقاربة إلى حدٍ بعيد مع أشكال التدين لدى المصريين في الوقت الحالي.

2. جسد المسلسل الصراع بين رجال الدين ورجل السلطة.

3. يتضح أهمية مهنة رجل الدين ليس فقط في المسلسل ولكن في الواقع الاجتماعي أيضًا فإذا نظرنا إلى رجل الدين في فترة كل من: الخديوي عباس الثاني، والرئيس أنور السادات – وهي الفترات التي تناولها المسلسل– يتضح أهمية هذا المنصب فيذكر التاريخ أن الشيخ "الشربيني" تولّى مشيخة الأزهر، بعد إلحاح من الخديوي عباس حلمي الثاني لقبول هذا المنصب، وذلك في عام 1908م. أمّا عن عصر الرئيس السادات فقد استقال الشيخ "عبد الحليم محمود" عن منصب شيخ الأزهر اعتراضًا على قرارات السادات حيث إنه في يوليو 1974 صدر قرار جمهوري بتنظيم شئون الأزهر وتحديد مسئولياته ليكون الأزهر تابعًا لمسئولية وزير شئون الأزهر وتقليص صلاحيته لصالح وزير الأوقاف مما يفقده استقلاله. إلا أنه صدر قرار آخر بمساواة شيخ الأزهر بالوزير في راتبه ومعاشه ثم صدر قرار آخر بمساواته برئيس الوزراء. وفي هذا تفسير لاختيار هاتين الفترتين لسرد أحداث المسلسل خلالهما.

4. صور المسلسل استمرار الصراع الأزلي بين الخير والشر، واستغلال رمز الشر "خلدون" لنقائص أهل الجزيرة لفرض سيطرته ووصوله إلى المنبر وهو يمثل رمز لقمة الهرم الاجتماعي والحراك الاجتماعي الصاعد له. فقد صعد من مجرد غجري لا أصل له إلى اعتلاء سلم الطبقة الاجتماعية عندما صعد للمنبرر وخطب في الناس وأصبح إمام الجامع.

**الاستخلاصات:**

– اتضح من الدراسة التشابه بين أنماط التدين التي عرضها المسلسل وبين أنماط التدين الموجودة في المجتمع المصري وفق الدراسة التي قام بها أحمد زايد عن التدين في الحياة اليومية وخاصة: النمط النشط سياسيًا والنمط الشكلاني والنمط الأصيل أو المنشيء.

– جسد المسلسل الصراع الخفي بين رجل الدين ورجل السلطة للسيطرة على الجموع. واحتياج كل منهما للآخر فرجل السلطة يحتاج لرجل الدين لكسب شرعية قراراته ورجل الدين يحتاج لرجل السلطة لما يمتلكه من قوة ومال وقرارات نافذة.

– كشف العمل الفني عن مدى التنافس على مهنة المشيخة لما تحمله من امتيازات وحراك اجتماعي صاعدًا. لدرجة أن من يمثل رمز الشر أو الشيطان في المسلسل هو أيضًا يسعى للتدرج الاجتماعي عن طريق اعتلاء المنبر.

**خاتمة:**

تلعب المهنة دورًا مهمًا في الحراك الاجتماعي لدى علماء الاجتماع، وهذا ما تبين من خلال البحث. وقد اتضح أيضًا أن التدين ليس مجرد مجموعة من العبادات تقام بين العبد وربه أو سلوكيات للنجاة من النار ودخول الجنة في الآخرة؛ بل يمثل التدين معيارًا اجتماعيًّا ومتغير من متغيرات الحراك الاجتماعي ومكانة يتنافس عليها الأشخاص للحصول عليها. فمهنة رجل الدين ذات شأن خاص فهي مهنة، وعلم، وثروة، ومصدر للدخل أيضًا، وكل هذا من مقايس الحراك الاجتماعي، فبالفعل يمكن القول أن الحراك الاجتماعي هو حراكًا مهنيًّا.

يُعد تقسيم فولتير لرجال الدين من أصدق التقسيمات فقد جسد المسلسل النماذج الثلاثة لرجل الدين: الشرير"محارب" والجاهل "يسري" والناضج المتسامح "عرفات"، كما أن المسلسل يوضح استمرارية هذه النماذج من خلال أخر مشهد وهو احتضار عرفات وتوزيع منزله/غرفته، ومكانه في الجامع/المشيخة، وسبحته كما فعل شيخه "مدين" وكأن التاريخ يُعيد نفسه "محارب" و"يسري" و"عرفات" يقابلهم "أنس" و"سمير" و"حسن".

**قائمة المراجع:**

1. أبو الرُّب. صلاح الدين محمد (2017) السياسة الإسلامية والإسلام السياسي، المملكة الأردنية الهاشمية: دار الخليج ودار الهدى

2. أمزيان. محمد محمد (2018) منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية، الولايات المتحدة الأميريكية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي

3. حسين. حسام كصاي (2015) نقد النظرية الثيوقراطية السياسية، الأردن: أمواج للنشر والتوزيع

4. خليل. ياسمين يسري (2016) الخدمة الاجتماعية في المجتمعات الصناعية، دار المعتز للنشر والتوزيع

5. الدخيل. عبد العزيز عبد الله (2013) معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية، دار المناهج للنشر والتوزيع

6. الربيعي. محمد كحط والانصاري. حسين (2015) الدور الثقافي للقنوات الفضائية العربية، القاهرة: مركز الكتاب الأكاديمي

7. زايد. أحمد (2008) التعليم والحراك الاجتماعي في مصر، شركاء في التنمية

8. زايد.أحمد (2005) تناقضات الحداثة في مصر، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب

9. شبابحة، فضيلة (2018) الحركة الأمازيغة في ظل الحراك العربي الجزائر نموذجًا، القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع

10. عبد الحافظ. إسماعيل (2014) استراتيجية الاتصال الثقافي في الدراما المسلسلات التليفزيونية العربية، عمان: دار غيداء

11. عبد الحميد. سماح عبد الله (2017) القيم الاجتماعية في الدراما التليفزيونية، مصر: العربي للنشر والتوزيع

12. عبد الهادي. نبيل (2001) مقدمة في علم الاجتماع التربوي، دار اليازوري

13. عفت. هبة محمد (2019) التسامح والدراما: نشر ثقافة التسامح بين الجمهور، مصر: العربي للنشر والتوزيع

14. غيدنز. أنتوني وصاتن. فيليب (2018) مفاهيم أساسية في علم الاجتماع، ترجمة محمود الذوادي، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

15. قاسم. حسن علي (2019) إنتاج المواد السمعبصرية: الأسس العلمية والمهنية، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع

16. كالهون. كريغ (2021) معجم العلوم الاجتماعية، ترجمة معين رومية، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

17. كرومبتون. روزماري (2016) الطبقات والتراصف الطبقي، ترجمة محمود عثمان حداد وغسان رملاوي، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات

18. النبالي. عبد الله العبد (2019) علم الاجتماع، عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع

19. Bukodi. Erzsebet & Goldthorpe.John H (2019) Social mobility and education in Britain; Research, politics and policy, Cambridge university press

20. Dubey. S.M (1975) Social Mobility among the professions: study of the professions in a transitional Indian city. India: Bombay popular prakashan

21. Dubrow.Irina Tomescu, Slomczynski. Kazimierz M, Domanski. Henryk, Dubrow. Joshua Kjerulf, Sawinski Zbigniew& Przybysz. Dariusz (2018) dynamics of class and stratification in Poland, New york: central European university press

22. Kamalipour. Yahya R. (1999) images of U.S. around the world ; a multicultural perspective, New York press: state University

23. Kelly. Anthony (2017) developing metrics for equity, diversity and competition; new measures for schools and universities, London and new york: routledge

24. Muller.Walter and Mayer. Karl Ulrich, (1971) Social stratiflcation and career mobility: papers of the international workshop on career mobility, konstanz Mouton. Paris. The Hague.

25. Payne. Geoff (2017) The new social mobility: how the politicians Got it wrong, Great Britain: Police press

26. Reddy. P.Chenna (2022) Revisiting India's past (commemoration volume to prof. vijay kumar Thakur) bluerose publishers

27. Schneider. Jens, Crul. Maurice, Pott. Andreas (2022) New social mobility second generation pioneers in Europe. Switzerland: Springer

28. Signorielli. Nancy (2005) violence in the media, United States of America: manufactured

29. Tiedeman. Anna Miller (1999) Learning, Practicing, and living the New Careering, Accelerated development

# جينيالوجيا مفهوم اندماج المهاجرين: قراءة نقدية في الإرث المفاهيمي الفرنسي وأفق تحقيق الاندماج الفعلي

**هشام لعبودي**

**باحث في سلك الدكتوراه، مختبر "المجتمع المغربي: الديناميات والقيم"، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة شعيب الدكالي– الجديدة– المغرب**

**ملخص:** هذا النص عبارة عن قراءة تحليلية لمقال «ما الاندماج؟» لعبد المالك الصياد، يُقَدِّمُ تشخيصا جينيالوجيا للإرث المفاهيمي الفرنسي حول اندماج المهاجرين، قبل أن يرصد، سوسيولوجيا، بعض السبل الكفيلة بتحقيق هذا الاندماج، بشكل فعلي، في السياق الفرنسي.

**الكلمات المفتاحية:** اندماج المهاجرين، تماثل، هوية، غيرية، تسييس، تخليق.

## Genealogy of the immigrant integration concept: A critical reading of the French conceptual heritage and the horizon of effective integration

**Hicham Laaboudi**

**PhD student, Laboratory "Moroccan Society: Dynamics and Values", Faculty of Letters and Human Sciences, Chouaib Doukkali University- El Jadida, Morocco**

**Abstract:** This text is an analytical reading of Abdelmalek Sayad's article "What is integration?", which presents a genealogical diagnosis of the French conceptual heritage concerning the integration of immigrants, before examining, from a sociological point of view, some ways in which this integration could be, effectively, achieved in the French context.

**Keywords**: Immigrant integration, assimilation, identity, otherness, politicization, moralization.

**مقدمة**

يعتبر هامش من الباحثين السوسيولوجيين أن النموذج الفرنسي في إدماج المهاجرين لم يأت نتيجة مسار صرف من البحث السوسيولوجي، بقدر ما هو تحصيل حاصل لمنطلقات إيديولوجية، «فرغم كون فرنسا تعد بلد هجرة بامتياز، إلا أنها تعرف قصورا مفاهيميا مذهلا في تناول هذا الموضوع، ربما لأن هناك خوف من الاعتراف بدور الهجرة الوافدة في تشكيل الثقافة الفرنسية» (Gaillard, 1997, p. 119).

في هذا السياق، وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية، مثلا، «تعتبر أن تواجد الأقليات الوافدة يشكل جزءا من هويتها الوطنية» (Beaud et Noiriel, 1990, p 47)، فإن «مشكلة الهجرة في فرنسا تُطرح كموضوع سياسي يهدد وحدة الأمة الفرنسية» (*Ibid*, p. 45)، وعلى هذا الأساس اعتمدت فرنسا نموذجا جاكوبيا (Jacobin) في إدماج المهاجرين، يروم الحفاظ على وحدتها الثقافية والاجتماعية والسياسية، انطلاقا من روح ومنطق دولة الرعاية الاجتماعية، عكس النموذج الأمريكي، مثلا، الذي قام على الاعتراف الرسمي بالثقافات الفرعية المتواجدة في البلد.

استنادا إلى ذلك، يسجل الباحثون أنه تم تبني مفهوم (مُوَجَّه) للاندماج رغم كونه كان موضع تجاذب مع مفاهيم أخرى من قبيل "التماثل"، حيث فُرض من خلاله نموذج (ذو خلفية إثنو–إيديولوجية)، بالرغم من الانتقادات التي وجهت إليه (Lochak, 2006)، الأمر الذي جعل موضوع «اندماج المهاجرين في السياق الفرنسي يُعدّ (باستمرار) عنصرا مركزيا في الخطاب السياسي، وفي التنافس بين القيادات السياسية الجديدة» (Mendjelli, 1993, p. 9).

على هذا الأساس، سيكون، إذن، من المهم إعادة الحفر في الدلالات المتنوعة التي اصطبغ بها هذا المفهوم في السياق المذكور، خصوصا من خلال ما أنتجه باحثون غير فرنسيي الأصل، أما إذا كان لهؤلاء الباحثين، بالإضافة إلى ذلك، تجربة هجروية على الأراضي الفرنسية، فإن تفحص ما أنتجوه حول هذا الموضوع سيكتسي أهمية استثنائية، على اعتبار أن أعمالهم من المفترض أن تتقاطع فيها العناصر الموضوعية والأكاديمية والإنسانية المطلوبة، لتجويد الخطاب حول موضوعٍ غالبا ما يُحمَّلُ بشحنات إثنو–إيديولوجية وسياسية كبيرة، خصوصا من طرف الجهات المُهيمنة في الوضعيات الهجروية؛ ولعل إعادة تفكيك وتركيب مقال «ما الاندماج؟» لعبد المالك الصياد

"Abdelmalik Sayad" (1994) قد يفي بهذا الغرض، على اعتبار أن المقال وصاحبه تتوفر فيهما كل هذه العناصر المذكورة.

على نحو عام، يتبين من خلال تحليل هذا المقال أن مفهوم الاندماج (Intégration) يتميز، مثله مثل مفهوم الثقافة الذي يرتبط بها جزئيا، بتعدد دلالاته، على اعتبار أن المعنى الذي يكتسبه في سياق جديد لا يلغي المعاني القديمة، مما يُنتج نوعا من الرواسب الدلالية التي تحتفظ بجزء من المعاني السابقة، فالاندماج كما يتم الحديث عنه، حاليا، ورِث معاني من مفاهيم محايتة له، كالتكيف (Adaptation) والتماثل (Assimilation) والإدراج (Insertion) (Sayad, 1994).

إن التسميات المختلفة لنفس السيرورة في سياقات اجتماعية وذهنية متباينة، تجعل الأمر يبدو وكأن كل عصر كان في حاجة إلى أن يزود نفسه بتصنيفه الخاص للأشياء، مما يجعل القواسم المشتركة بين هذه التصنيفات تُستنفذ بسرعة، وتصبح غير جذابة ومشحونة بمعاني مشوشة ذات صبغة مغرقة في المحلية وفي الارتباط بسياق سوسيو–سياسي خاص، فتصبح هذه التصنيفات، بذلك، متجاوزة وفاقدة لمفعولها الاجتماعي والسياسي بشكل مبكر وسريع (*Ibid*)، وفي المحصلة يصبح مفهوم الاندماج مفهوما غير أصيل يحتاج إلى كثير من التدقيق، بغية نزع كل حمولاته الإثنو–إيديولوجية والسياسية التي اكتسبها على امتداد الفترات المتلاحقة.

في ظل هذه الإشكالية، ومن أجل تحقيق تشريح سوسيولوجي دقيق لمفهوم الاندماج في السياق الفرنسي، يبدو أن عبد المالك الصياد اتجه في بناء مقاله المذكور إلى اعتماد منهجية جينيالوجية نقدية لم يبتغِ من خلالها، فقط، الوقوف عند أصول ومرتكزات الخطابات المتداولة حول موضوع اندماج المهاجرين الوافدين (Immigrés) في فرنسا، بل تعدى ذلك إلى خلخلة هذه الأصول والمرتكزات؛ ومن ثمّ، فالأسئلة الجينيالوجية التي طرحها الصياد في هذا المقال، ليست أسئلة ماهوية تتساءل عن ماهية الاندماج، بل هي أسئلة تنظر في سؤال التشكل، أي كيف تشكلت الأفكار والأحكام حول هذا الموضوع، وذلك تناغما مع ما ذهب إليه "فريدريك نتشه"، مؤسس هذه المقاربة المنهجية، حينما قال: «إن ما يهمنا هو معرفة الكيفية التي تُسمى بها الأشياء، لا معرفة ماهيتها» (بنعبد العالي، 2014، ص 31).

إن المنهجية الجينيالوجية النقدية التي اختارها "الصياد" في صياغة مقاله، لا تنفصل عن البيئة السوسيولوجية التي أنتج فيها مساهماته العلمية، والتي تُعزى إلى اختباره الشخصي لتجربة الهجرة الوافدة، وقربه الأكاديمي والإنساني من رائد السوسيولوجية النقدية الفرنسية "بيير بورديو"، كما أنها لا تنفصل، أيضا، عن التوجه الفكري القوي الذي تولّد ابتداء من ستينيات القرن الماضي، خاصة في المدرسة الفرنسية، والذي اعتبر أن النشاط الفكري الحقيقي الذي ينبغي أن يُمارس في عصرنا، والجدير بحمل هذه التسمية، هو ذاك الذي يستخدم المنهج الجينيالوجي في دلالته الجديدة المستلهمة من الكتابات "النيتشوية"، حيث أن فهم أفكار ونصوص معينة لم يعد يتطلب، كما كان الأمر من قبل، طرح تساؤلات عن المقاصد والمعاني والمضامين لمحاولة استيعابها والإحاطة بها، بل أصبح يقتضي، بالأحرى، التساؤل عما يكمن وراء إنتاجها من دوافع وملابسات وظروف خاصة، أي يقتضي «التساؤل عن شروط خارجية لنشأة وظهور الأفكار والنصوص ذاتها، سواء نُظر إلى تلك الشروط الخارجية على أنها بنية اجتماعية أو اقتصادية أو تاريخية أو إيديولوجية، أو على أنها تجليات للاشعور نفسي تعبر عن دوافع غريزية؛ وفي عبارة وجيزة، يمكن القول إن هنالك نوعا من الاتفاق الضمني بين مجموعة من التيارات الفكرية المعاصرة، على أن قراءة النصوص ودراستها ينبغي أن يتم باعتبارها تمثل أعراضا يتعين فك رموزها وتأويلها» (Ferry et Renaut,1985, p. 43).

## 1. جينيالوجيا مفهوم الاندماج

يتّسم مفهوم الاندماج بتنوع دلالاته وبطابعه التراكمي، حيث أن المعنى الذي يكتسبه في سياق جديد لا يلغي المعاني القديمة، "فالاندماج" كما يتم الحديث عنه حاليا ورِث معاني من مفاهيم محايثة له "كالتكيف" و"التماثل" و"الإدراج" و"التثاقف".

إن كل مفهوم من هذه المفاهيم يبدو فريدا وغير مسبوق، غير أن جميعها عبارة عن تعبيرات مختلفة استُعملت، اجتماعيا، في أزمنة وسياقات متباينة، للتعبير عن نفس السيرورة الاجتماعية، فهذه الأخيرة تستوجب شروطا خاصة لتحقيقها، وهي نتاج مجموعة من الظروف التاريخية الدقيقة المرتبطة بالسياق الذي تتمظهر فيه، والتي ينبغي العودة إليها لفهم مصدر نشأتها (أي السيرورة) والأشكال التي يمكن أن تشملها على نحو دقيق وواضح (Sayad, 1994).

### 1.1. الاندماج مفهوم غير أصيل

#### 1.1.1. التكيف (Adaptation) مرادف للاندماج: نتاج للحياة الحضرية

تم اعتماد مفهوم "التكيف" كمرادف للاندماج حينما كان الأمر «لا يتعلق إلا بالتكيف مع العمل الصناعي والآلة، ومواقيت العمل، ومع وثيرة الإنتاج، أو مع الشروط العامة التي يجد فيها العامل نفسه، وبشكل أشمل التكيف مع الحياة الحضرية؛ غير أن هذا المصطلح تقادم بشكل برزت معه مكامن جموده، وما يحمله من معنى مضاد ناجم عن عمق إثنو- مركزوي خالص» (*Ibid*, p 10)، وعن إلغاءٍ لخصوصية الكائن البشري باعتباره كائنا قادرا على الفعل ورد الفعل.

#### 2.1.1. التماثل (Assimilation) مرادف للاندماج: دلالة إثنو- إيديولوجية في سياقي الفترة الاستعمارية والهجرة الوافدة

امتدادا لما سبق، اعتبر الصياد (1994) أن صناع التاريخ لم يعملوا، حتى بعد انصرام العهد الاستعماري، على إعادة النظر في هذه المصطلحات، ليأتي الدور على استعمال مصطلح التماثل، الذي حل محل مصطلح التكيف، دون أدنى قدر من التشكيك فيه، على اعتبار أن استحضار تاريخ الاستعمال الاجتماعي لهذا المصطلح، وخصوصا أهدافه الإثنو-إيديولوجية إبان الحقبة الاستعمارية، يكتسي أهمية بالغة من أجل التدقيق في الهالة الدلالية التي تحيط بهذا المفهوم، المتسم بطبيعة هوياتية متمركزة حول الذات الوطنية، حيث تم تقديمه كمرادف لعملية هضم وافتراس للأفراد والجماعات والإثنيات والثقافات واللغات والأمم المغايرة لطرف ما.

من هذا المنطلق، ذهب "الصياد" إلى أن مصطلح التماثل استمر في تمرير نفس حمولة وآثار الماضي السلبية رغم الانتقادات التي وجهت إليه، أو التي كان من الممكن أن توجه إليه خلال الفترة الاستعمارية، حيث أنه حافظ على ذاكرة هذه الفترة بكل ما كان لها من ولاء للسياق السياسي والإيديولوجي الاستعماري، والتي استمرت تخيم على الدلالات التي يكتنزها في الفترة اللاحقة، وحتى في الوقت الراهن، على نحو تبدو وكأنها تتشكل بشكل موضوعي ومستقل، بعيدا عن إرادة هذا الطرف أو ذاك (Sayad, 1994).

يتبين هذا الأمر بشكل واضح، من خلال المقارنة بين دلالات هذا المفهوم في السياق الاستعماري ودلالاته في السياق الحاضر، المرتبط بوضعية الهجرة الوافدة، حيث أن استعماله،

في السياقين معا، تم وفق نفس الدلالة: تماثل المستعمَرين مع المستعمِر الذي فرض هويته الوطنية على السكان الأصليين في عقر دارهم وعلى أرضهم، ثم تماثل المهاجرين الوافدين مع المجتمع المستقبل لهم في الوقت الحاضر، لكن مع فارق أن هذا التماثل أصبح يتم على تراب المستقبلين (المستعمِر في الزمن الماضي)، كما أنه لم يعد من الوارد إطلاقا تصور حدوث مقاومة من طرف المهاجرين الوافدين (المستعمَرين سابقا) لعملية استئصال هويتهم الأصلية كما وقع خلال الفترة الاستعمارية، حيث كان تَشَكُّلُ حركةٍ قوميةٍ وطنية من طرف السكان الأصليين، آنذاك، المخرج الوحيد الممكن لمجابهة التناقضات التي خلفتها محاولة إخضاعهم للتماثل الهوياتي مع المستعمر؛ وفي النهاية، يكون التهميش هو مآل من يرفض الخضوع لهذا التماثل الهوياتي مع المجتمع المستقبل، خصوصا في بعده السياسي، دون أن يكون القبول به ضامنا لتجنب هذا التهميش (*Ibid*, p. 10).

إن سوء سمعة مصطلح الاندماج، باعتباره مرادفا لمفهوم التماثل، تعود أساسا إلى سيرة استعمالاته في الماضي الاستعماري الفرنسي المنصرم، ويبدو أن رد الفعل اتجاه هذه السمعة (سواء كانت حقيقية أم لا) كان غامضا جدا، فأحيانا تتم السخرية من هذا المفهوم عندما تتم معالجة سيرته الماضية وآثاره المنسية، خصوصا في الوضعية الاستعمارية، وأحيانا أخرى يتم الاحتفاء به وبآثاره في الوضعية الراهنة المتعلقة بالمهاجرين الوافدين، حيث يتم اعتباره فضيلة مدنية فرنسية خالصة، ويتم تقديمه كضمانة ضد التمييز العنصري، كما يتم الثناء، من خلاله، على العقد الاجتماعي والسياسي القائم في فرنسا، والذي يسمح، على النقيض من ألمانيا، مثلا، لكل فرد أن يصبح فرنسيا من وجهة نظر قانونية (Sayad, 1994).

على هذا الأساس، وحيث أن مصطلح التماثل ظل حاملا لإرث الماضي الاستعماري، فإنه ظل بذلك حاملا لمنطوق سلبي يعكس بشكل واضح وجهة نظر إثنو- مركزوية، التي ليست سوى وجهة نظر الطرف المهيمن، والتي من خلالها يتم تحديد ما يتم إنتاجه وما ينبغي إنتاجه، والحكم على ما يُنتج لدى الآخرين (القابلين للتماثل والمتماثلين والقابلين للتكيف والمتكيفين) على أنه مناسب أم لا (*Ibid*).

إن وجهة النظر هذه التي يبديها ملاحظ خارجي، وملاحظ واثق من نفسه ومن نظرته إلى العالم، تعتبر أن أولئك الذين يلاحظ مدى تماثلهم أو تكيفهم من عدمه يقومون بدور سلبي في هذا السياق، فهذا المصطلح يشهد أن المجتمع الفرنسي لا يطلب من أولئك الذين يُخضعهم لعملية التماثل معه، سوى أن يتركوا أنفسهم عرضة لهذه العملية وأن يقبلوها دون معارضة، فلا يُسمع أن الفرنسي يمكن أن يكون، أيضا، موضوعا للمماثلة في نفس الوقت الذي يعمل على مماثلة الآخرين معه، في حين أنه حتى يستطيع مماثلتهم معه فلابد له أيضا أن يتماثل معهم، والحال أنه لا يتم تذكر هؤلاء الآخرين إلا من أجل محاكمتهم على سوء تماثلهم مع المجتمع الفرنسي، حيث أن أخطاءهم يتحملون عبأها وحدهم، في حين أن تماثلهم الجيد يتم إرجاع فضله إلى هذا المجتمع (*Ibid*, p. 11).

### 3.1.1. الإدراج (Insertion) مرادف للاندماج: وهم عملية تقنية

بعدما استنفذ مصطلح التماثل صلاحيته، كان من اللازم أن يتم تعويضه بمصطلح آخر جديد قابل أن يقدم نفس الخدمات وبمردودية اجتماعية أكبر، «ففي لحظة ما، تمّ الاعتقاد أن هذا المصطلح سيكون هو مصطلح الإدراج، حيث تم استدعاؤه بهدف تحقيق انتشار أكبر؛ ولأنه لم يتميز، من قبل، باستعمال من نوع خاص، فقد بدا محايدا وخال من أي حمولة إيديولوجية أو إثنو–إيديولوجية، خصوصا وأنه يبدو لا ينظر إلى ساكنة خاصة بعين تفضيلية على أساس تاريخها أو أصولها» (*Ibid*).

من الراجح، إذن، أن الإدراج لا يتعلق سوى بالرابط الاجتماعي وبطبيعة العلاقة مع مجموع المكونات المجتمعية، وبموقع كل مكون منها في المنظومة الاجتماعية، «فالأمر يرتبط هنا بمعاودة إعطاء كل فرد، ما أمكن ذلك، موقعه الكامل والمنسجم مع ما يناسبه في قلب المنظومة الاجتماعية، مع كل ما يحمله ذلك من إيهام بأن الأمر يتعلق كليا بعملية تقنية، حيث أن هذه التقننة (Technicisation) يتم تقديمها كنقيض للتسييس (Politisation)، على اعتبار أن إخضاع مشكل اجتماعي ما للتقننة يعني في الآن نفسه نزع كل حمولته السياسية» (*Ibid*, pp. 11-12)، غير أنه، في الواقع، بَقِيَ منطويا على نزعة تمييزية طبقية، تحتفظ بكامل شحناتها السياسية.

على هذا النحو، يبدو أن مصطلح إدراج، الذي تطغى حمولته الاجتماعية والسياسية على نظيرتها الإثنية، يتميز بامتداد أوسع وبكونه أقل محلية مقارنة مع مصطلح التكيف وخصوصا مع مصطلح التماثل، حيث يبدو وكأنه «يمثل سيرورة لا تتمحور إلا حول جسد غريب، بشرط أن يكون هذا الجسد قابلا للتحويل (الاستقلاب (Métabolisme)) داخل المجتمع الذي يحتضنه، وأن يتجاوب مع هذا المجتمع كنتاج لهذا التحويل (أي كمستقلب (Métabolite))، وهذا هو ما يُطلب ويُنتظر منه أساسا؛ وهنا، يبدو أن ضعف هذا المصطلح البديل كان يقف خلف عدم تحقيقه لنجاح كبير، بسبب ميله إلى إقامة عمليات توليفية كثيرة واستيعاب جميع الوضعيات، إلى الدرجة التي تنتهي معها سيرورة الإدراج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي إلى عدم تحديد أي حالة بدقة» (*Ibid*, p. 12).

### 2.1. خطاب الاندماج ساحة من ساحات الصراع المجتمعي

#### 1.2.1. خطاب الاندماج ساحة من ساحات الصراع الهوياتي

ليس من المؤكد أن الاندماج يشكل سيرورة يمكن توجيهها أو التحكم فيها، «فليس حريا تصور أنه يتميز بالانسجام التلقائي وأنه في منأى عن أي صراع، (...) حيث أن مثل هذه التمثلات تنم عن نوع من الوهم الذي يحرص جميع الشركاء المنخرطين فيه على استدامته والحفاظ عليه، على أساس أن كل طرف من الأطراف المشاركة فيه يتطلع إلى تحقيق مصالحه الخاصة، ويجد من أجل التعبير عن ذلك الكلمات المناسبة في القاموسين السياسي والاجتماعي، ففي المخيال الاجتماعي يعبر الاندماج عن تلك السيرورة التي تصنع الهوية، وفي نفس الآن تطرد أو تختزل الغيرية (باعتبارها نقيضا للهوية)، وينتهي بأن تأخذ معنى جمعيا يحيل على الاتفاق والتطابق والإجماع والتماثل، أو على الأقل على التشابه» (1994, p. 8).

في ضوء ذلك، وأخذا بعين الاعتبار التأثير الواسع للخطاب السياسي على الاندماج، اعتبر "الصياد" أن هذا الخطاب يريد أن يتم التفكير في هذا الموضوع، كما يتم تقديمه وليس كفعل حقيقي على أرض الواقع، مما يجعل قول الحقيقة يتطلب فك الارتباط بجميع الأساطير التي تطوق هذا المفهوم، بما فيها العلمية منها، وذلك حتى يتم تلمس حدة الرهانات الاجتماعية والسياسية، وخصوصا الرهانات الهوياتية، التي يخفيها.

إن الخطاب حول الاندماج هو بالضرورة خطاب «يتمحور حول الهوية: هوية الذات وهوية الغير، وحول علاقة القوى غير المتكافئة التي تنخرط فيها هذه الهويات من أجل المرور من الغيرية الأكثر تجذرا إلى الهوية الأكثر شمولا، فهو ليس خطابا واقعيا بل يريد أن ينتج أثرا في الواقع، وهو يتأسس على العقيدة وأحكام القيمة التي يتم تحويلها صوب دائرة العلم، حيث أن تماسكه يقوم على أساس المزج بين مبدأين متعارضين: أولهما، معلن ويكتسي صبغة علمية، يتجلى، رسميا، من خلال تنوع العلامات الخارجية الدالة على علميته، كعدد الدراسات التي تم إنتاجها أو قيد الإنتاج حول موضوع الاندماج، وكذلك من خلال إنتاج حجج ذات طابع شبه تقني أو بيروقراطي، وثانيهما، غير معلن عنه وذو طبيعة أسطورية، يقدم إجابات شمولية (Totalitaires) وأحادية» (*Ibid*, pp 8-9)، غالبا ما تُخفي خلفها رهانات إثنو– هوياتية عميقة.

### 2.2.1. خطاب الاندماج ساحة من ساحات الصراع الطبقي

على هذا الأساس، يبدو أن «الحكم على الاندماج انطلاقا من النتيجة المثالية التي تُرسم له، يمنع من تلمس واقعه الحقيقي وما يواكبه من مقاومة وصراع حول المنافع المادية والرمزية، ومن إرباكٍ ومساءلةٍ لمنظومة التراتبية الطبقية، فالدلالة الاجتماعية والسياسية المثالية التي تقترن بالاندماج، لا تسعى فقط إلى تعظيم التاريخ الماضي لهذه العملية، وبالتناغم مع ذلك تسويد واقع الحال الراهن، بل تهدف أيضا إلى تصوير السيرورة السوسيولوجية للاندماج كنتاج إرادة سياسية، أو نتاج فعل واعٍ ومتحكم فيه من طرف الدولة وآلياتها» (*Ibid*, p. 8).

إن رهان الخطاب القائم حول الاندماج، الذي هو، في العمق، «رهان حول مشروعية وشكل تواجد وحضور المهاجر الوافد بشتى فئاته وأجياله، ليس سوى مرآة لقيمة الفرد كما تم اختزالها، بالكامل، في هويته الاجتماعية (الطبقية)، فهو خطاب غني بصور الاحتقار ولا يمكن إلا أن يكون كذلك، (...) على اعتبار أن كل الصراعات الهوياتية هي في الأصل صراعات تتمحور حول التصنيفات الطبقية، وحول المعايير التي تؤسس لهذه التصنيفات» (*Ibid*, pp. 13-14).

وكنتيجة لذلك، يبدو أن من هم أكثر وعيا واطلاعا على موضوع الاندماج، بحكم مواقعهم في المجتمع وتواجدهم في مختلف مجالاته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، «ما زالوا ينظرون إلى الدعوات إلى الاندماج وغزارة الخطاب حوله، كعتاب على العجز عن الاندماج

وعلى عدم القدرة على تحقيقه بشكل كامل، وكنوع من العقاب على اندماج غير نهائي وغير شامل، ليبدو كتشكيك واسع، ضمن شكل عام من الريبة، في كل تواجد يتم اعتباره أجنبيا، حتى ولو تُوج بالحصول على الجنسية الفرنسية» (*Ibid*)؛ كل ذلك، حتى يتم إنكار حقيقة الوضع القائم، والتي ليست سوى صورة من صور الصراع الطبقي، بين فئات تعتبر وضعها الاجتماعي نتاجا حتميا لقانون الانتقاء التاريخي، وتعمل على استدامة هذا الوضع بكافة الاستراتيجيات الظاهرة والمضمرة، وبين فئات أخرى تريد الانعتاق من كل ما من شأنه أن يديم أوضاعها السوسيو– الطبقية القائمة.

**خلاصة 1**

لن يكون من المغالاة، إذن، اعتبار أن الإرث المفاهيمي الذي خلفته الخطابات المتلاحقة حول مفهوم الاندماج في السياق الفرنسي، ليس سوى خيال الظل لعلاقة القوى غير المتكافئة التي تنخرط فيها مختلف الهويات (هوية الذات وهوية الغير)، بهدف إعادة إنتاج نفس التصنيفات الطبقية التي يرتضيها الطرف المهيمن في الوضعية الهجروية، كما كان يرتضيها، من قبل، إبان المرحلة الاستعمارية، حيث يبدو الأمر، في النهاية، «عبارة عن حقل من الصراع حول احتكار سلطة صناعة وتفكيك المجموعات، أي احتكار تعريف الهويات (الإثنو– ثقافية ومن خلفها الهويات السوسيو– الطبقية) بالمعنى البدائي لهذه الكلمة، التي تعني رسم الحدود بخطوط مستقيمة، ومن تمّ (فصل هذه الفئة الاجتماعية عن تلك)، وفصل الداخل عن الخارج، ومملكة المقدس عن مملكة المدنس، وفصل التراب الوطني عن التراب الأجنبي (Emile Benveniste)» (1994, p. 14).

**2. في أفق تدقيقٍ علمي لمفهوم الاندماج وتحقيق اندماج حقيقي**

يتميز القاموس الاجتماعي والدلالة اللغوية بمحدوديتهما، حيث أنهما قابلان لاستنفاذ صلاحيتهما، وهما دائما يرتبطان بسيرورة سمتها التآكل وانحسار الاستعمال والتجديد وإعادة الترميم، وكل هذا ينطبق على مصطلح الاندماج الذي يعتبر مصطلحا قديما، تمّ استخدامه في سياقات متعددة لتوصيف وضعيات متنوعة نسبيا، وعرف لحظات تألق وأفول، كما كان مرجعا بارزا في الفكر السوسيولوجي، ففي السوسولوجيا يُعْرَفَ جيدا ماذا يعني مجتمع أو جماعة مندمجين بشكل جيد،

ويتسمان بتماسك داخلي أو نقيض ذلك، كما يُعرف ماذا يعني الاندماج "كصيرورة" فردية، فهو يحيل إلى ذلك المآل الذي يؤول إليه الفرد والذي تساهم فيه مجموعة من العوامل، بعضها يتميز بطبيعة مادية موضوعية، وبعضها الآخر ذو طبيعة رمزية تتعالى على كافة المجتمع أو الجماعة موضوعي التساؤل، ليضفي عليهما هذا المآل ما يجعلهما يتميزان بروح وأسلوب خاصين بهما وبتماسكهما الداخلي (1994).

هكذا يصبح الاندماج حقيقة اجتماعية، وبالتالي حقيقة جماعية، حيث أن الاندماج الفردي يصبح شرطا لتحقيق اندماج الأجزاء في الكل، كما أنه كلما كانت القوة الدامجة لجماعة ما قوية، وكلما كان الاندماج الجماعي (لمجموعة من الأفراد) أكبر، كلما صار الاندماج في هذه الجماعة ضروريا وسهلا من طرف كل مكون من مكوناتها القديمة والجديدة (*Ibid*).

### 1.2. من أجل تدقيق علمي لمفهوم الاندماج

#### 1.1.2. المفهوم من منظور قانون تحول المادة الطبيعية

في غياب مصطلح أفضل، يبدو أن «تبني مصطلح اندماج وفق المعنى الدقيق لعلوم الطبيعة، يتسم بأفضليةٍ مقارنة مع مصطلحٍ من قبيل تماثل، حيث أن الاندماج، بهذا المعنى، يتطلب انصهار الفرد (Fusion) في المجموعة وليس ذوبانه وتحلله فيها (Dissolution)، على عكس التماثل الذي يكافؤ اختفاء الفرد وإلغائه بالكامل» (*Ibid*, p. 12).

إن الانصهار، في الغالب، لا ينتج عن تماس أو تدخل مباشر من نوع ما، وبالمعنى الاجتماعي لا ينتج عن عنف مباشر، وإنما هو نتيجة تحول طبيعي وتلقائي للتواجد في وسط يتميز بقدر معين من الخصائص الملائمة، والذي لا يؤدي، في النهاية، إلى فقدان الشيء لتركيبته الأصلية، وإنما إلى إنتاج وحدة متماسكة جديدة من نفس الطبيعة المادية الأصلية لهذا الشيء، كما يحدث لانصهار قطعة ثلج، مثلا، عند تعرضها لدرجة معينة من الحرارة، على عكس الذوبان أو التحلل الذي ينتج عن تماس واصطدام مباشرين بين عنصرين متمايزين، حيث يؤدي ذلك إلى الإلغاء الكامل لعنصر ما وتحوله إلى طبيعة مغايرة، كما تتحول قطعة سكر ذي الطبيعة الصلبة، مثلا، إلى محلول ذي طبيعة مغايرة سائلة عند وضعها داخل كأس ماء؛ بهذا المعنى، يكون الاندماج، باعتباره مرادفا للانصهار، تحصيل حاصل لأشياء أو لتفاعلات تتم بشكل تلقائي، دون أي نوع

من أنواع التصادم أو العنف، مما يجعله فعلا تلقائيا وطبيعيا، وصيرورة يستلزم الوصول إليها وقتا معينا وخصائص موضوعية، بعيدا عن أي تدخل مباشر أو عنف ممارس: «إنه أثر جانبي لأفعال تتم لغايات أخرى» (*Ibid*, p. 13).

**2.1.2. المفهوم من منظور سوسيولوجيا الهجرة لعبد المالك الصياد**

إذا كان الاندماج يتم، أيضا، عبر تماسك المجموعة في حد ذاتها، وليس فقط عبر اندماج بعض الأفراد الغرباء فيها، فإنه لا غرابة أن يكون الخطاب حول هذا الموضوع خطابا مشحونا بالدلالات الرمزية وبالمعاني الثانوية، حيث يبقى من المهم القيام بالمراجعة المستمرة له لتلمس طبيعته ومداه، على وجه التدقيق، لهذا فهو لا يمكن، حسب "الصياد" (1994)، أن يكون خطابا استشرافيا، بل ينبغي أن يتميز بالتأني في التعاطي مع الواقعة الاجتماعية، على اعتبار أن التحولات الاجتماعية الأكثر عمقا ينخرط فيها المجتمع بكل مكوناته، وهي تستلزم دائما وقتا لاكتمال صورتها، وحتى يتم ذلك يبقى المجتمع غارقا في جهله النسبي، وفي حالة جماعية من العمى وفقدان البصيرة.

على هذا الأساس، سيؤدي تحليل عملية الاندماج إلى «مساءلة السيرورة الهجروية في شموليتها، بمعنى مساءلة كامل المسار الذي قطعه المهاجر وليس فقط مآله (أي صيرورته)، وانطلاقا من ذلك يمكن القول بأن الحديث عن الاندماج ينبغي أن يبتدئ من اللحظة التي يغادر فيها المهاجر بلده الأصلي، وحتى قبل ذلك، لأن هذه الفترة المنسية قد تكتنز مظهرا من مظاهر اندماجه أو عدم اندماجه، كمدى اندماجه في سوق الشغل وفي المنظومة الاقتصادية الأصلية التي كان ينتمي إليها، مثلا.

(...) إن هذا المستوى الأول للاندماج الذي لا يُهتم به، يتحكم في مختلف أشكال الاندماج الأخرى التي لا يُكفّ عن الحديث عنها، فهو المسؤول عن نشوئها ولا يمكن، في النهاية، الحديث عنها دون أخذ هذا المستوى بعين الاعتبار» (*Ibid*, pp. 12-13).

### 2.2. في أفق تحقيق اندماج حقيقي

#### 1.2.2. أهمية تخليق الخطابات المرتبطة بحقوق المهاجرين

ليس هناك طريقة أفضل لنزع الطابع السياسي عن مشكل اجتماعي سوى جعله موضوعا تقنيا (تقننة (Technicisation))، أو جعل تناوله يصبح منحصرا في الحقل الأخلاقي، حيث أن «هذا التخليق (Moralisation) لن يكون سوى أفضل أشكال تحييد الصبغة السياسية عن الاجتماعي» (*Ibid*, p. 14).

على هذا الأساس، «ستتكامل الأخلاق والسياسة، في سياق الحديث عن الهجرة الوافدة، من أجل ترجمة حقوق المهاجرين المنصوص عليها على أرض الواقع، والتي لا يستطيعون نيلها، لكونهم ليسوا مواطنين أصليين، في خضم تفاوضٍ وتحاورٍ أُجبروا عليهما مع الطرف الآخر، حيث أن هذا الأخير بدل أن يقوم بالاعتراف بحقوق الشركاء البديهية، يحرص على تقديمها في صيغة واجبات أُجبر على القيام بها، أو في صيغة فعل جُود وكرم من جانب واحد، ففي الواقع وبمنطق محاسباتي، حتى لو كان يتم دفع نفس الثمن مقابل هذه الحقوق من طرف المهاجرين، فإن هذا الثمن يأخذ مظهرا آخر بمجرد أن يصبح التداول فيه يتم بمعزل عن القاعدة التعاقدية، والتي بموجبها يتم ضمان الحقوق بشكل قانوني، وليس بمنطق الجود والكرم (والصدقة)» (*Ibid*).

#### 2.2.2. ضرورة تغيير النظرة إلى الهجرة الوافدة وإلى كيفية تحقيق اندماج المهاجرين

حينما نكون في سياق الهجرة الوافدة، فإن جميع الظروف التي رافقت المهاجر الوافد وجميع مراحل تواجده تكون موضوعا لفهم عملية اندماجه، التي تبقى عملية غير مرئية ومتوارية، وغير معلن عنها، وشبيهة بتنشئة اجتماعية ثانية حقيقية، فهي تتمظهر، حسب "الصياد" (1994)، من خلال الاستنبات والتراكم المستمرين واليوميين لأشياء بسيطة لا يُنتبه إليها، في أغلب الأحيان، والتي تبقى دون إيجاد حل جذري لها.

انطلاقا من ذلك، يجب تغيير النظرة إلى الهجرة الوافدة لارتباطها بمجموعة من الظواهر الأخرى المصاحبة لها، ففهمها يرتبط أولا بفهم ظاهرة الهجرة في شموليتها، كما يرتبط، أيضا، بما يؤثر في تمظهراتها كالعائلة والدولة، وأيضا بالسياق العام الذي تتم فيه والمتعلق بأزمة الشغل وآثارها

على موضوع الهجرة، بشكل عام، كل ذلك ينبغي استحضاره للوقوف عند مكامن العجلة والتخبط في تحقيق عملية الاندماج، والتي قد تؤدي إلى نتائج معكوسة.

إن تحقيق اندماج حقيقي يستلزم عدم الجري خلف اندماج وفق القالب الذي يريده هذا الفاعل أو ذاك، بل ينبغي أن يتحقق انطلاقا من أفعال تتم لغايات أخرى وكنتيجة جانبية لها، حيث ينبغي الكف عن تقديمها، فقط، كدعاية اجتماعية، كما دأب الرأي العام على تقديمها في الغالب، فكما يكون النوم نتيجة جانبية للعدّ، ينبغي أن لا ننتظر أن يكون الاندماج نتيجة مباشرة لما يُحكى أنه مرصود لتحقيق هذا الاندماج (*Ibid*, p. 13).

**خلاصة 2**

على نحو عام، يبدو أن الاعتراف الجماعي بالمفهوم العلمي للاندماج، باعتباره انصهارا تلقائيا للفرد في وضعية جديدة، تمليه خصائصها الموضوعية، سواء كان هذا الفرد مهاجرا وافدا أو مواطنا أصليا، والعمل على استحضار كافة العوامل والفترات التي تؤثر في سيرورة الاندماج، بالإضافة إلى تخليق مختلف الخطابات المتداولة حول هذا الموضوع، عبر نزع طابعها السياسي والإثنو– إيديولوجي، من شأنه المساهمة في تحقيق اندماج حقيقي لمن هم موضوع له، خصوصا إذا ما ترافق هذا الأمر بنوع من اليقظة الإبيستيمولوجية، التي تعمل على المراجعة المستمرة للدلالات الثانوية لهذا المفهوم، بما يجعل المهتمين به يقبلون، في النهاية، أن الاندماج يبقى «نوعا من السيرورات التي لا يمكن الحديث سريعا عن نجاحها أو فشلها: (...) إنه سيرورة مستمرة لا يمكن تحديد بدايتها ولا مآلها، ولا تلمس مسار تشكلها، فهو مسار (انصهار) يخترق كل لحظات الحياة وكل أشكال الفعل والوجود» (*Ibid*).

**خاتمة**

إجمالا، يتبين من خلال إعادة الحفر في مقال «ما الاندماج؟» لعبد المالك الصياد، أن مفهوم الاندماج يتميز بتعدد دلالاته، وبارتباطه بمعاني قديمة استُعملت، اجتماعيا، بحسب طبيعة السياق الذي أنتجت فيه، مما جعل الخطاب حوله يبدو خطابا غير واقعي، بل يريد إنتاج أثر في الواقع، ولا يستند إلى معرفة علمية خالصة، بل يتأسس على العقيدة الهوياتية وأحكام القيمة التي يتم تحويلها صوب دائرة العلم، حيث أن تماسكه يقوم، أساسا، على المزج بين مبدأين متعارضين:

أولهما، معلن ويكتسي صبغة علمية، وثانيهما، غير معلن ويقدم إجابات شمولية وأحادية، غالبا ما تُخفي خلفها رهانات إثنو– إيديولوجية وسوسيو– طبقية عميقة.

استنادا إلى ذلك، يتبين أن الحكم على اندماج المهاجرين انطلاقا من النتيجة المثالية التي تُرسم له، يمنع من تلمس واقعه الحقيقي وما يواكبه من مقاومة وصراع حول المنافع المادية والرمزية، ومن إرباكٍ ومساءلةٍ لمنظومة التراتبية الطبقية القائمة، فالدلالة الاجتماعية والسياسية المثالية التي تقترن بالاندماج، لا تسعى فقط إلى تعظيم التاريخ الماضي لهذه العملية، بل تهدف أيضا إلى تصوير السيرورة السوسيولوجية للاندماج كنتاج إرادة سياسية، أو نتاج فعل واعٍ ومتحكم فيه من طرف الدولة وآلياتها.

وعلى نحو عام، يمكن استنتاج أن تناول هذا الموضوع، في السياق الفرنسي، ارتبط، أساسا، بالصراع حول احتكار سلطة صناعة وتفكيك المجموعات والهويات، بالشكل الذي يطمح من خلاله الطرف المهيمن في الوضعية الهجروية، على استدامة العلاقات الاجتماعية القائمة، وفق منطق غير متكافئ بينه وبين أطراف أخرى تحاول الانعتاق من التراكم التاريخي لواقع الخضوع والهيمنة، حيث يتضح، في النهاية، أن خطاب الاندماج يتم توجيهه بشكل يجعله يقتصر فقط على مراجعة مدى تحقيق الاندماج من طرف الفرد الوافد، دون أن يتم التساؤل، مثلا، عن مشروعية الدمج القسري لهذا الفرد أو للمجموعة التي يرتبط بها في طبقة اجتماعية بعينها دون أخرى.

إن نزع الأقنعة الهوياتية والإثنية لهذا الخطاب، سيُمَكّن، لا محالة، من نقل تناول موضوع الاندماج من الدائرة الثقافية والهوياتية المصطنعة، إلى الدائرة الحقيقية التي ينبغي أن يُتناول فيها، وهي دائرة العلاقات السوسيو– طبقية القائمة بين المستقبلين والوافدين في الوضعية الهجروية، ومدى عدالتها وتناغمها مع قيم الجمهورية الفرنسية، خصوصا في سياق العولمة، الذي أصبح فيه التنافس بين الأفراد يقوم على أساس الكفاءة والفعالية والمردودية الإنتاجية، لا على أساس الانتماء الإثني أو التاريخي لمنطقة أو ساكنة أصلية، حيث سيُمْكِن، حينها، أن يصطبغ هذا الموضوع بالروح الحقوقية والقانونية التي يستلزمها، بدل أي مسوغات إثنو– هوياتية جانبية.

ختاما، يبدو أن تناول موضوع اندماج المهاجرين الوافدين من زاوية حقوقية وقانونية صرفة، خصوصا في سياق العولمة، سيشكل إضافة نوعية للنقاشات المتداولة حوله في السياق الفرنسي وفي غيره من السياقات الأخرى، كما سيمكن من نزع الهالة الإثنية التي حجبت مجموعة من المعطيات الموضوعية المرتبطة به، والتي أُريدَ لها أن تبقى متوارية.

**قائمة المراجع**

1. بنعبد العالي، عبد السلام. (2014). في الفكر المعاصر، الأعمال، الجزء الثالث، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، 389 ص.

**2.** BEAUD, Stéphane et NOIRIEL, Gérard. (1990). Penser l'intégration des Immigrés. In: *Hommes et Migrations*, (1133), Mantes La-Jolie, 43-53. https://doi.org/10.3406/homig.1990.1487

**3**. FERRY, Luc et RENAUT, Alain. (1985). *Essais sur l'anti-humanisme contemporain*, La Pensée 68, Paris, Gallimard, 234 p.

**4**. GAILLARD ANNE, Marie. (1997). Assimilation, insertion, intégration, adaptation: un état des connaissances. In: *Hommes et Migrations*, (1209), D'Alsace et d'ailleurs, 119-130. https://doi.org/10.3406/homig.1997.3030

**5.** LOCHAK, Danièle. (2006) L'intégration comme injonction: Enjeux idéologiques et politiques liés à l'immigration. *Cultures & Conflits*, (64), 131-147. https://doi.org/10.4000/conflits.2136

**6.** MENDJELLI, Rachid. (1993). L'intégration comme ressource politique, nouvel électorat et/ou nouvelles élites. In : *Horizons Maghrébins - Le droit à la mémoire*, (20-21), Élites maghrébines de France. Politiques, associatives, religieuses, scientifiques, artistiques, 8-20. https://doi.org/10.3406/horma.1993.1160

**7.** SAYAD, Abdelmalek. (1994). Qu'est-ce que l'intégration ?. In: *Hommes et Migrations*, (1182). Pour une éthique de l'intégration. Extraits du colloque de l'ADATE Saint-Martin-d'Hères, 8-14. https://doi.org/10.3406/homig.1994.2341

# Violence symbolique: Quelle valeur ajoutée à la sociologie de la domination?

**Hassane Mitre**

**Chercheur en philosophie, Faculté des lettres et des sciences humaines Benmsik**

**Université HASSAN II Casablanca, Maroc.**

**Résumé :** Cette étude a pour objectif d'examiner la présence de la théorie de la dominance, telle quelle est développée par Max Weber, dans la perspective de Pierre Bordieu de par la notion de la violence symbolique. La problématique principale est : En quoi la violence symbolique est-elle un outil de reproduction et de perpétuation de la domination ? La réponse à cette problématique passera, par l'analyse du concept de la violence symbolique, sa relation avec d'autres notions comme les représentations sociales et le capital symbolique, et enfin la discussion de la valeur ajoutée par la thèse de Bordieu à la sociologie de la domination.

**Mots-clés :** violence symbolique, sociologie de la domination, capital symbolique, représentations sociales, reproduction, Habitus, Champ social.

# Symbolic violence:

# What added value to the sociology of domination?

**Hassane Mitre**

**Researcher in philosophy, Faculty of letters and human sciences Benmsik**

**Hassan II University - Morocco**

**University of HASSAN II Casablanca, Morocco**

**Abstract:** This study aims to examine the presence of the theory of domination, as developed by Max Weber, in the perspective of Pierre Bordieu through the notion of symbolic violence. The main problem is: How is symbolic violence a tool for the reproduction and perpetuation of domination? The response to this problem will go through the analysis of the concept of symbolic violence, its relationship with other notions such as social representations and symbolic capital, and finally the discussion of the added value of Bordieu's thesis to the sociology of domination.

**Keywords:** symbolic violence, sociology of domination, symbolic capital, social representations, reproduction, Habitus, social field.

**العنف الرمزي: أية قيمة مضافة إلى سوسيولوجيا الهيمنة؟**

**حسن مطر، باحث في الفلسفة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك**

**جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، المغرب.**

**ملخص:** تهدف هذه الدراسة إلى فحص مدى حضور نظرية الهيمنة، كما طورها ماكس فيبر، في تصور بيير بورديو للعنف الرمزي. تستشكل الدراسة حدود مساهمة العنف الرمزي في إعادة إنتاج وتأبيد الهيمنة الاجتماعية. لمعالجة هذه الإشكالية، يقترح الباحث تحليلا لمفهوم العنف الرمزي بما هو ظاهرة اجتماعية وعلاقته بمفهومات أخرى كالرأسمال الرمزي والتمثلات الاجتماعية، ليخلص إلى مناقشة ما أضافته أطروحة بيير بورديو إلى سوسيولوجيا الهيمنة.

**الكلمات المفتاحية:** العنف الرمزي، سوسيولوجيا الهيمنة، الرأسمال الرمزي، التمثلات الاجتماعية، إعادة الإنتاج، الهابيتوس، الحقل الاجتماعي.

## Introduction

La violence est un phénomène social complexe qui a toujours été présent dans l'histoire de l'humanité. Depuis les conflits interétatiques jusqu'aux violences intrafamiliales, en passant par les bagarres et les émeutes de rue, la violence revêt de multiples formes et touche toutes les couches de la société. Dans le domaine de la sociologie, l'étude de la violence est un

sujet majeur qui permet de comprendre les interactions sociales entre les individus, les groupes et les institutions.

La violence peut être définie comme l'utilisation de la force physique ou psychologique pour exercer un pouvoir ou une domination sur autrui. Dans ce sens, elle est souvent associée à des comportements déviants ou criminels, tels que le meurtre, le viol, la torture ou les agressions physiques. Cependant, la violence peut aussi prendre des formes plus subtiles, comme le harcèlement, les discriminations ou les stigmatisations, qui ont un impact profond sur la santé mentale et physique des individus.

L'étude de la violence en sciences de sociologie politique permet de mettre en évidence les différents facteurs qui peuvent expliquer sa genèse et sa propagation. Parmi ces facteurs, on peut citer les inégalités sociales, les conflits de pouvoir, les normes culturelles, les modèles d'éducation, les politiques publiques, ou encore les dynamiques de groupe. En outre, l'étude de la violence permet également d'interroger les modalités d'action possibles pour prévenir ou lutter contre ce phénomène, que ce soit à travers des politiques de prévention, des dispositifs répressifs, des actions éducatives ou des projets communautaires.

Cependant, la violence ne se limite pas aux actes physiques, elle peut également prendre une forme symbolique. Cette forme de violence, appelée "***violence symbolique***", a été développée par le sociologue français Pierre Bourdieu.

**L'importance de l'étude :**

L'étude de la contribution de la notion de violence symbolique, telle que formulée par Pierre Bourdieu, revêt une grande importance dans la théorie de la domination pour plusieurs raisons cruciales :

**1.Compréhension des mécanismes de domination** : La violence symbolique permet de comprendre comment les systèmes de pouvoir et de domination opèrent de manière subtile et insidieuse dans la société.

Elle révèle les mécanismes qui maintiennent les inégalités sociales en influençant les croyances, les normes, et les comportements des individus.

2.**Analyse des rapports sociaux** : En intégrant la notion de violence symbolique dans l'étude des rapports sociaux, on peut mieux saisir comment les individus sont placés dans des positions de pouvoir ou de subordination en fonction de leur capital culturel, social et économique. Cela permet d'expliquer les inégalités qui persistent dans divers domaines de la vie sociale.

3.**Compréhension de la légitimité** : La violence symbolique est liée à la légitimité du pouvoir. En examinant comment la légitimité est construite et maintenue par le biais de la violence symbolique, on peut analyser pourquoi les individus acceptent souvent les rapports de domination qui ne servent pas nécessairement leurs intérêts.

4.**Exploration des institutions et des idéologies** : La notion de violence symbolique met en lumière le rôle des institutions telles que l'éducation, les médias, et la culture dans la reproduction des hiérarchies sociales. Elle aide à examiner comment ces institutions façonnent les perceptions individuelles et collectives, créant ainsi un environnement favorable à la domination.

5.**Réflexion sur le changement social** : En identifiant les mécanismes de la violence symbolique, on peut envisager des stratégies pour remettre en question et transformer les structures de domination. Cela peut inclure la sensibilisation à la violence symbolique, la mobilisation pour des changements institutionnels, et la promotion de nouvelles normes et valeurs plus égalitaires.

**La problématique de l'étude :**

Ainsi, dans cette étude, je me concentrerai sur l'analyse de la violence symbolique et son rôle dans la formation et la transformation des relations de pouvoir en se focalisant sur la problématique principale

suivante : Quelle est la valeur et les limites de la contribution de Pierre Bourdieu à la théorie de la domination ? L'élaboration de cette problématique passe par la réponse aux questions suivantes : En quoi la violence symbolique est-elle un outil de la reproduction et de perpétuation de la domination ? Comment la violence symbolique influence-t-elle différents domaines de la société, tels que la culture, l'éducation, la politique, l'économie et les relations interpersonnelles ?

**Approche et plan d'étude :**

L'étude à venir adopte une approche descriptive et analytique pour examiner la contribution de la notion de violence symbolique dans la théorie de la domination. Dans cette optique, nous commencerons par établir une base conceptuelle en expliquant en détail le concept de violence symbolique tel que développé par Pierre Bourdieu. Ensuite, nous explorerons sa relation avec les concepts clés de l'œuvre du sociologue français, notamment l'habitus et les champs sociaux. Nous mettrons également en exergue le rôle de la violence symbolique dans la compréhension des mécanismes de domination, en examinant son impact sur les rapports sociaux et la légitimité du pouvoir. De plus, nous analyserons les institutions et les idéologies qui participent à la perpétuation de la violence symbolique. Enfin, nous réfléchirons aux implications de cette analyse pour le changement social et la promotion de l'égalité.

## I. La violence symbolique : Notion et formes

Il y avait, depuis l'Age antique de la philosophie politique, une opposition classique entre *la raison* et *la violence*; c'est-à-dire entre, d'une part, la vérité, le langage, le discours et le logos et d'autre part, la violence, le rapport de forces, la contrainte et la domination. Cependant, cette opposition s'est fait dépasser par plusieurs penseurs qui ont problématisé le dépouillement de la raison elle-même de certaines formes de violence d'où l'opposition absolue entre la violence et la raison n'aura aucun sens. Certes, les sophistes, et par les biais du langage, étaient un

enjeu considérable de détenteurs du pouvoir pour le maintien de domination et de manipulation, mais ça ne faisait pas partie des thématiques de réflexion en tant que fait social. C'est à des philosophes comme Marx, Nietzsche et Freud qu'on attribue le surmontement de cette dualité dans la mesure où Nietzsche, par exemple, nie l'existence d'une pure volonté et considère, ainsi, que l'énoncé d'une vérité n'est jamais qu'une stratégie dans un rapport de forces. La vérité, dans ce sens, est souvent utilisée pour justifier les actions d'un groupe dominant et pour discréditer les actions d'un groupe moins puissant.

Dans ce cadre de réflexion, et à partir de leurs travaux sur les systèmes scolaires, une théorie générale de la violence symbolique a été développée depuis les années 70 par Pierre Bourdieu et Jean-Claude Passeron qui iront jusqu'à écrire que « toute action pédagogique est objectivement une violence symbolique, en tant qu'imposition, par un pouvoir arbitraire, d'un arbitraire culturel » (1970, p. 18).

En prolongeant le champ d'étude jusqu'à ce qu'il comporte tout le domaine social, et non seulement le domaine scolaire, Bordieu fait de ce concept un élément principal de son appareil conceptuel. Le concept de « *violence symbolique* » s'applique, donc, chez Bordieu à toutes les formes douces de domination qui parviennent à obtenir l'adhésion des dominés.

Toutefois, Il faut, mieux encore, préciser que ce critère d'adhésion du dominé et son autodénigrement et sa propre domination ne sont pas une invention du Bourdieu, mais on peut lui approprier la nouveauté de la notion de « violence symbolique » résidant dans l'explication qu'il propose.

Le langage de l'autorité, explique Bordieu ne gouverne jamais qu'avec la collaboration de ceux qu'il gouverne, c'est-à-dire « grâce à l'assistance des mécanismes sociaux capables de produire cette complicité, fondée sur la méconnaissance qui est au principe de toute autorité ». (1986, p. 113).

En effet, la violence symbolique, Selon Bourdieu, se réfère aux formes de domination qui sont maintenues par la manipulation de la culture, de la langue, de la connaissance, de l'information et de l'éducation. Bourdieu argue que la violence symbolique peut être plus insidieuse que la violence physique, car elle est souvent moins visible et plus difficile à reconnaître, et ses aspects négatifs ne se manifestent qu'après un certain temps. Cela veut dire encore, que dans ce type de violence, ce choix arbitraire des normes et des valeurs, il y a même un consentement du dominé, mais d'une manière inconsciente.

Ainsi, la violence symbolique pour Bordieu n'est pas directement physique ou coercitive, mais elle est intériorisée par les individus et s'exerce par le biais des normes et des valeurs qui sont présentées comme naturelles et légitimes. Elle contribue ainsi à maintenir les rapports de domination dans la société en perpétuant des inégalités sociales et en légitimant certaines formes de discrimination et d'exclusion.

La violence symbolique peut être observée dans plusieurs sphères sociales, telles que la famille, l'école, le travail et les médias. Dans la famille, la violence symbolique peut se manifester à travers des stéréotypes de genre, tels que la pression sur les filles pour qu'elles soient dociles et sur les garçons pour qu'ils soient forts et agressifs. Ces stéréotypes peuvent renforcer les inégalités de genre et perpétuer la domination masculine.

Dans les écoles[1], la violence symbolique peut être présente à travers la discrimination et l'exclusion des élèves en fonction de leur appartenance ethnique, ou de leur handicap. En effet, l'école est une institution qui se base sur la violence symbolique ; les élèves qui appartiennent à la classe bourgeoise sont très avantageux pour acquérir certaines connaissances puisque leurs familles ont les moyens de fréquenter et accéder à des

[1] En 1964, Pierre Bourdieu a publié l'ouvrage intitulé "Les Héritiers: Les étudiants et la culture". Cet ouvrage, écrit en collaboration avec Jean-Claude Passeron, explore les inégalités éducatives en France et examine comment la culture des élèves influence leur réussite scolaire. Il s'agit d'un

espaces n'est pas accessibles pour tous. Et ce par le biais de voyage, de l'adhésion à des clubs et même au niveau de la langue d'apprentissage, leurs langues qui utilisent dans leurs foyers sont bien corrigées. Alors que les classes dominées n'ont pas les mêmes moyens.

D'autre part, les attitudes et comportements discriminatoires des enseignants ou des autres élèves peuvent avoir un impact négatif sur l'estime de soi et la réussite scolaire des élèves concernés.

Sur le lieu de travail, la violence symbolique peut se manifester sous la forme de harcèlement moral, de discriminations, de violences verbales, de moqueries et d'insultes. Ces comportements peuvent créer un climat de peur et d'insécurité chez les victimes et favoriser la reproduction des inégalités de pouvoir.

Enfin, dans les médias, la violence symbolique peut être observée à travers la représentation stéréotypée de certaines catégories de personnes, telles que les femmes ou les minorités ethniques. Ces représentations peuvent renforcer les préjugés et les stéréotypes, et ainsi perpétuer les inégalités de pouvoir.

**II- Capital symbolique et violence symbolique** :

Le capital symbolique se réfère aux ressources culturelles et symboliques qui sont valorisées et reconnues dans une société donnée. Il représente les connaissances, les compétences, les pratiques culturelles et les normes qui sont considérées comme prestigieuses et légitimes.

Le capital symbolique, selon Pierre Bourdieu, est une forme de pouvoir symbolique qui permet à une personne ou à un groupe de se distinguer, d'obtenir une reconnaissance sociale et de légitimer sa position dans la hiérarchie sociale. Il repose sur la maîtrise des codes culturels, des normes esthétiques, des langages spécifiques et des pratiques

travail influent qui a contribué à éclairer les mécanismes de reproduction sociale à travers l'éducation.

symboliques propres à un domaine particulier (comme l'art, la littérature, la politique, etc.).

La possession de capital symbolique confère des avantages sociaux, tels que le prestige, la légitimité, l'autorité et l'influence. Et ce grâce aux liens sociaux, aux réseaux et aux contacts et tout ce que Bordieu le met sous le nom de « **nesba** ; c'est-à-dire le réseau d'alliés et de relations que l'on tient (et auxquels on tient) à travers l'ensemble des engagements et des dettes d'honneur, des droits et des devoirs accumulés au cours des générations successives et qui peut être mobilisé dans les circonstances extraordinaires » (Bordieu, 1980, p.202) . Ainsi, les individus qui possèdent un capital symbolique élevé ont souvent plus de chances d'occuper des positions de pouvoir et de privilège dans la société ce qui fait reproduire, par la suite, des nouvelles relations de pouvoirs.

Il convient de noter que le capital symbolique est étroitement lié aux autres formes de capital, notamment le capital économique et le capital social. Par exemple, la possession d'un capital économique élevé peut faciliter l'acquisition d'un capital symbolique en permettant l'accès à l'éducation, aux pratiques culturelles et aux ressources nécessaires pour développer des compétences symboliques. De même, le capital symbolique peut être utilisé pour accumuler du capital social ou même économique puisque le premier acquiert une grande valeur dans le marché : « comme on peut tirer gloire d'avoir fait un achat à un prix exorbitant, par point d'honneur (…) on peut s'enorgueillir d'avoir réussi à conclure une affaire sans débourser un sou comptant, soit en mobilisant un certain nombre de répondants, soit, mieux encore, au nom du crédit et du capital de confiance que donne une réputation d'honneur autant que de richesse » (Bordieu, 1980, p. 203) en établissant des liens et des relations avec des individus ou des groupes qui reconnaissent et valorisent ce capital symbolique.

Mais comment le capital symbolique contribue -t- il à la genèse et la propagation du phénomène de la violence symbolique ? d'emblée, la qualité « symbolique » les associe. En outre, Le capital symbolique joue

un rôle essentiel dans la perpétuation de la violence symbolique. Le capital symbolique est un outil utilisé par les détenteurs du pouvoir pour exercer cette violence symbolique puisque celle - ci se réfère aux formes indirectes et subtiles de domination et d'oppression qui se manifestent à travers des symboles, des normes sociales et des représentations culturelles.

Lorsque certaines formes de connaissances, de pratiques culturelles ou de normes symboliques sont élevées au statut de capital symbolique valorisé et légitime, cela crée des inégalités dans la société. Ceux qui possèdent ces formes de capital symbolique ont un avantage dans les interactions sociales et peuvent exercer un pouvoir sur ceux qui ne possèdent pas ces ressources symboliques.

Par exemple, dans le domaine de l'éducation, certaines formes de connaissances et de compétences sont considérées comme plus prestigieuses et valorisées que d'autres. Les individus qui maîtrisent ces connaissances et compétences sont plus susceptibles d'obtenir des opportunités éducatives, des emplois qualifiés et des positions de pouvoir. Cela crée une inégalité entre ceux qui possèdent le capital symbolique valorisé et ceux qui en sont privés, renforçant ainsi la violence symbolique.

De même, dans les domaines de la culture, de l'art, de la politique ou d'autres sphères sociales, les normes symboliques, les représentations et les discours dominants peuvent servir à maintenir des rapports de pouvoir inégalitaires. Ceux qui sont en mesure de dicter ces normes et d'imposer leurs propres représentations culturelles détiennent un capital symbolique qui leur permet d'exercer une violence symbolique sur les autres, en imposant leurs visions du monde, leurs valeurs et leurs idéologies.

Ainsi, le capital symbolique contribue à la violence symbolique en permettant aux détenteurs du pouvoir de maintenir leur domination et de contrôler les significations, les symboles et les normes qui façonnent les interactions sociales. La violence symbolique se manifeste à travers ces

systèmes de pouvoir symbolique, qui renforcent et perpétuent les inégalités sociales et les structures de domination.

**III- Violence symbolique, représentations sociales et l'habitus :**

Quoique le concept « représentations sociales » semble appartenir à la thématique de l'épistémologie dans la mesure où il réfère à la notion de « connaissances » qui se constituent chez un groupe social donné, ses origines résident dans l'œuvre d'Emile Durkheim (1912) en termes de « représentations collectives ». C'est donc l'aspect collectif de la notion qui lui faire sortir du domaine de la connaissance nue et dépourvu des facteurs externes surtout ceux qui ont la capacité de modeler les conceptions pour qu'elles soient communes chez tout le groupe. Et cela rend ces représentations un phénomène social.

Les représentations sociales peuvent donc être définies comme des systèmes de pensée et d'expression, partagés par un groupe social, qui permettent de construire une compréhension commune du monde qui nous entoure, des événements, des objets, des comportements, des normes et des valeurs. Elles se forment à partir des expériences individuelles et collectives des membres du groupe, ainsi que des discours et des pratiques sociales en vigueur dans la société. Les représentations sociales sont, en effet, des constructions sociales, culturelles et historiques qui reflètent les perceptions, les croyances et les valeurs d'un groupe donné, et qui ont un impact sur les attitudes et les comportements des individus et des collectivités ; c'est pourquoi Bordieu affirme que « la plupart des discours ordinaires sur le monde social ont pour fin de dire non ce que sont les réalités concernées (l'État, la religion, etc.), mais ce qu'elles valent, de porter des jugements de valeur » (1992, p. 60), c'est-à-dire des points de vue. Ainsi, les représentations sociales sont liées aux attitudes des individus et peuvent être comprises à travers des processus tels que l'attribution et la catégorisation. Cependant, cette polysémie des représentations sociales révèle leur rôle essentiel dans l'articulation de divers systèmes explicatifs du monde social. En d'autres termes, les représentations sociales agissent comme un pont qui relie

différents modes de compréhension et d'explication du monde qui nous entoure. Elles permettent aux individus de donner un sens à leur environnement en intégrant des informations complexes et en les reliant à leurs propres croyances, attitudes et valeurs. Cependant, la particularité de l'approche de Bourdieu réside dans son choix de mettre en place une grille d'analyse pour comprendre les phénomènes sociaux, une grille qui repose sur un double mouvement. Ce mouvement consiste à intérioriser le social, c'est-à-dire à comprendre comment les structures sociales, les normes, les valeurs et les hiérarchies s'incarnent à l'intérieur des individus. Comme l'a souligné Bourdieu, « Il existe dans le monde social des structures objectives indépendantes de la conscience et de la volonté des agents qui sont capables d'orienter ou de contraindre leurs pratiques ou leurs représentations. » (1987, p. 5). En parallèle, il s'agit également d'extérioriser l'intériorité, c'est-à-dire d'explorer comment les expériences individuelles, les choix et les perceptions des individus sont influencés par les réalités sociales dans lesquelles ils évoluent.

En d'autres termes, Bourdieu cherche à comprendre comment les forces sociales invisibles, qu'il appelle les "structures objectives", façonnent les pensées, les comportements et les identités des individus. Il examine comment les structures sociales se reflètent dans les attitudes et les dispositions mentales des individus. Cette démarche permet de mettre en lumière les mécanismes subtils par lesquels les inégalités sociales et les rapports de pouvoir sont perpétués, tout en reconnaissant que ces mécanismes sont souvent invisibles à ceux qui les vivent.

Ainsi, l'approche de Bourdieu invite à explorer le lien complexe entre la structure sociale et la subjectivité individuelle, en reconnaissant que ces deux aspects sont étroitement liés et interdépendants dans la compréhension des phénomènes sociaux. Comme l'a soulignée Bourdieu, cette approche permet de mieux comprendre la "genèse sociale" des schèmes de perception, de pensée et d'action qui sont constitutifs de *l'habitus*, ainsi que le rôle des structures sociales et *des champs* dans ce processus. (Bordieu, 1987). Le sociologue français introduit le concept d'habitus pour examiner les actions des individus en les replaçant dans le

contexte de leur socialisation. En d'autres termes, il vise à comprendre comment les gens agissent et se comportent en fonction de leurs parcours sociaux. L'habitus, selon Bordieu (1994), englobe l'ensemble des dispositions et des schèmes d'action et de perception que nous intégrons progressivement tout au long de notre vie, à travers nos expériences sociales. Il est constitué lors de nos premières socialisations et continue de se développer à travers nos interactions sociales. Il ne s'agit pas d'une réaction automatique, mais plutôt d'une inclination à agir qui exerce une influence, souvent à travers des stratégies inconscientes, sur notre comportement quotidien. En réalité, nous sommes conditionnés, de manière souvent insaisissable voire illusoire, par nos expériences antérieures et notre vécu au sein d'un champ social spécifique, que ce soit notre origine, notre éducation, notre trajectoire ou notre profession. L'habitus, autrement dit, suppose que les individus réinterprètent et réajustent les règles sociales intégrées pour les adapter aux situations spécifiques auxquelles ils sont confrontés.

Ce processus de socialisation façonne notre identité de manière à la fois objective, en tant que statut social perçu par autrui, et subjective, en tant que représentation consciente de nous-mêmes. Bourdieu (1994) décrit la doxa comme un ensemble de croyances fondamentales qui ne nécessitent même pas d'être formulées sous la forme d'un dogme explicite et conscient de lui-même.

Ainsi, l'habitus joue un rôle essentiel dans la manière dont nous naviguons dans le monde social. Il influence nos choix, nos préférences, nos réactions et nos interactions, tout en reflétant notre histoire et notre expérience sociale. L'analyse de l'habitus permet à Bourdieu de saisir comment les structures sociales et les pratiques individuelles sont intimement liées, et comment les individus agissent en fonction de leur position dans le champ social.

De ce fait, les représentations sociales peuvent servir de vecteur pour la violence symbolique, en imposant des stéréotypes, des préjugés ou des

normes comportementales qui peuvent limiter la liberté d'action et de choix des individus ou des groupes sociaux.

Il existe de nombreuses représentations sociales qui peuvent véhiculer de la violence symbolique. En voici quelques exemples :

- La représentation de la femme comme étant inférieure à l'homme et destinée à être soumise à lui.

- La représentation des personnes de couleur comme étant inférieures aux personnes blanches.

- La représentation des personnes en situation de pauvreté comme étant paresseuses et responsables de leur propre situation.

- La représentation des personnes en situation de handicap comme étant incapables et dépendantes.

Ces représentations sociales peuvent conduire à la discrimination, l'exclusion et la stigmatisation de certaines personnes ou groupes sociaux, renforçant ainsi la violence symbolique.

D'autre part, les médias ont un rôle important dans la diffusion des représentations sociales et peuvent contribuer à la perpétuation de la violence symbolique. En effet, les images, les discours et les représentations diffusés par les médias peuvent renforcer des stéréotypes et des préjugés qui alimentent la discrimination et la marginalisation de certains groupes sociaux.

Par exemple, la représentation des femmes dans les médias peut renforcer des stéréotypes de genre qui contribuent à leur marginalisation et à leur exclusion de certains domaines professionnels. De même, la représentation des minorités ethniques peut perpétuer des préjugés et des discriminations.

Cependant, les médias peuvent également jouer un rôle positif dans la lutte contre la violence symbolique en promouvant des représentations plus inclusives et en mettant en avant des voix et des perspectives différentes. La diversité des médias, notamment avec l'émergence des médias indépendants et alternatifs, peut permettre une plus grande diversité de représentations sociales et contribuer à une meilleure compréhension et acceptation de la diversité des individus et des groupes sociaux.

## IV- Théorie de la domination et violence symbolique

Jusqu'à maintenant on a mis la lumière sur un champ d'application de la violence symbolique qui se limite dans le domaine social. Autrement dit, les dominants et les dominés appartiennent tous à la classe gouvernée ; d'où les soumissions dont on parle s'interagissent horizontalement. Or ce sont les classes gouvernantes qui en profitent finalement et ce sont eux qui récoltent le fruit ultime. L'Etat donc ne monopolise pas, et bien entendu ne le peut pas, la violence symbolique, pour la simple raison que cette violence ne laisse aucune trace physique et, par la suite, ne peut être constatée empiriquement contrairement à la violence physique monopolisé par le gouvernement détenteur du pouvoir comme étant un appareil de coercition. Néanmoins, l'histoire des institutions religieuses, surtout l'église catholique, nous montre la quête de celles-ci pour monopoliser le contrôle de l'espace public par le biais de pouvoir spirituel qu'elle gagnait une langue durée de l'histoire d'Europe et qui en profitaient pour impliquer son hégémonie sur les croyants. Certes, il s'agit d'actes de violence symbolique mais le prétexte de la monopoliser est loin d'être effectué car, celle-ci et par définition, a besoin toujours du consentement qui la subit, quoique ce consentement est inconscient, à la différence de la violence physique qui s'exerce toujours contre le gré du subissant.

Mais si l'Etat, comme toute autre institution ou personne privée, ne peut pas monopoliser la violence symbolique, en quoi peut on le considérer le

principal producteur? et quel lien relie cette idée aux autre théories socio-politiques comme la légitimité et la dominance ?

En effet, les premiers moments où les gouvernants détiennent le pouvoir sur les gouvernés constituent une épreuve de légitimité. Par conséquent, on peut dire que les normes wébériennes modélisées sur trois types sont principalement testées dans ces moments de transfert de puissance. Max Weber, dans sa théorie de l'idéal-type de la domination, met l'accent sur la rationalité et la légitimité du pouvoir. Weber explore les différentes formes de pouvoir et d'autorité qui existent dans les sociétés et les systèmes politiques. Selon lui, la domination est un concept clé pour comprendre les relations de pouvoir et les structures de gouvernance.

Il identifie, ainsi, trois types idéaux de domination (Weber, 1963, p. 126-127) : la domination traditionnelle, la domination légale-rationnelle et la domination charismatique. Chacune de ces formes de domination est basée sur des fondements différents et repose sur des mécanismes spécifiques de légitimation :

La domination traditionnelle se fonde sur la coutume, les valeurs et les normes ancestrales. Elle est ancrée dans l'autorité et le respect accordés à des figures traditionnelles ou des institutions héritées du passé. Cette forme de domination repose sur la stabilité et la continuité des relations sociales et est souvent associée à des sociétés prémodernes ou tribales.

La domination légale-rationnelle, quant à elle, repose sur des règles et des lois formelles qui sont établies et acceptées par un système de gouvernance. Elle est fondée sur la rationalité et la légitimité juridique. Dans ce type de domination, l'autorité est dérivée des positions officielles et des rôles définis par la société, et la prise de décision est basée sur des procédures rationnelles et des réglementations légales. Ce type de domination est apparu avec l’avènement de libéralisme, pour répondre aux besoins de l’industrie et de la modernité, tout en moyennant un appareil administratif qui prend la forme d’un Léviathan moderne qui exerce la mise en esclavage des Hommes mais de façon insidieuse. C’est

pourquoi Weber ne cachait pas sa crainte devant la rationalisation, en général, et en particulier cette légitimation de domination en tant qu'une activité politique rationnelle.

Enfin, la domination charismatique est basée sur l'adhésion personnelle à un leader charismatique. Ce type de domination est fondé sur l'attrait personnel, le charisme et la conviction des adeptes envers le leader. Le pouvoir charismatique est souvent associé à des mouvements sociaux, des révolutions ou des personnalités politiques charismatiques.

Weber souligne que ces formes de domination ne sont pas mutuellement exclusives et peuvent coexister dans une société donnée. De plus, il insiste sur le fait que la légitimité de la domination peut varier et être remise en question par les individus et les groupes.

Pour Weber, la domination est une force sociale complexe qui repose sur la légitimité et l'acceptation des relations de pouvoir. Il met en évidence l'importance des symboles, des croyances et des institutions dans la construction et le maintien de la domination. Selon lui, le pouvoir légitime est fondé sur la reconnaissance et l'acceptation de l'autorité par ceux qui sont soumis à cette domination.

Cependant, la légitimité fondée sur l'échelle wébérienne s'érodera avec le temps, malgré la reconnaissance volontaire des dominés. La violence monopolisée par le pouvoir politique, dans son aspect physique du moins, ne peut être *une substance liquide* qui s'étend dans le temps et dans l'espace, et donc le recours à des formes de force invisible, selon l'expression de Bourdieu, devient nécessaire pour assurer la permanence du pouvoir.

Bien que Weber ne développe pas explicitement la notion de violence symbolique, il reconnaît l'importance des symboles et des croyances dans la légitimation du pouvoir.

Gramsci, quant à lui, a introduit le concept *d'hégémonie* pour décrire le pouvoir exercé par la classe dominante à travers le contrôle des

institutions et la diffusion de l'idéologie. Il considère que l'idéologie joue un rôle central dans la construction et le maintien du consensus social, permettant ainsi à la classe dominante de gouverner de manière hégémonique. À l'approche de Gramsci du concept de société civile, qu'il considère comme une aile douce de l'État qui sollicite l'idéologie et l'appareil idéologique de l'État ; La société civile, selon Gramsci, n'est rien d'autre que des institutions idéologiques à côté des institutions répressives monopolisées par l'État. De son côté, Louis Althusser reprendra ses propos sur les moyens de contrôle poursuivis par l'État, le considérant comme une classe dominante pour subjuguer les classes dominées. En effet, dans sa théorie de l'appareil idéologique d'État, Il met en évidence le rôle des institutions (comme l'école, la famille, les médias) dans la reproduction des rapports de domination. Selon lui, l'idéologie fonctionne comme un appareil de reproduction des relations de production capitalistes, en façonnant les subjectivités et les représentations des individus. Ce qu'Althusser ajoute, à cet égard, c'est de rattacher cette théorie à la critique de l'humanisme dans le marxisme. L'homme a perdu sa centralité dans l'interprétation de l'histoire et de la société, au profit de la structure, car c'est un système de relations dont les éléments n'ont aucun sens sans elle. Et l'être humain, lui-même, n'est qu'un élément d'un système et d'une structure. Ce structuralisme, qui a été repris par Claude Lévi-Strauss, a intégré les sciences humaines dans la spirale des sciences pures, afin de disposer d'outils de contrôle et de mesure. Les sociétés humaines produisent *l'idéologie* comme élément et climat nécessaires à leur survie. C'est la reconnaissance de l'existence de l'idéologie, selon Althusser, qui facilite son contrôle et sa transformation en acte conscient dans l'histoire. Cependant, il ne voit son existence qu'à travers un intermédiaire physique.

Ainsi, bien que Bourdieu mette l'accent sur la violence symbolique en tant que force invisible qui opère à travers les mécanismes sociaux et culturels, Weber, Gramsci et Althusser soulignent également l'importance de l'idéologie en tant que moyen de force invisible dans la reproduction des rapports de pouvoir et de domination. Chacun de ces penseurs

apporte des nuances et des éclairages différents à notre compréhension de la façon dont le pouvoir s'exerce et est perpétué dans la société.

Mais quelle relation entre le type de violence et la nature de relations sociales ?

On peut trouver la réponse chez Bourdieu, lui-même ; dans son article « Les modes de dominations » (1976), où il a entrepris de classer les relations sociales selon le type de domination dans telle société ou l'autre, c'est-à-dire suite au *type de violence* exercée, à savoir symbolique ou physique. En effet, il aborde deux types de sociétés : la société traditionnelle et la société moderne. Ces deux types de sociétés sont caractérisés par des modes de domination distincts et des formes de relations sociales spécifiques.

Il confirme que « D'un côté des relations sociales qui, n'ayant pas en elle mêmes le principe de leur reproduction, ne peuvent subsister qu'au prix d'une véritable création continuée ; de l'autre, un monde social qui, enfermant en lui-même le principe de sa propre subsistance, dispense les agents de ce travail incessant et indéfini d'instauration ou de restauration des relations sociales » (Bordieu, 1976, p. 126), En d'autres termes, Bourdieu souligne que certaines relations sociales requièrent un effort actif de création et de maintien, tandis que d'autres sont déjà ancrées dans les structures sociales existantes et ne nécessitent pas un travail constant de la part des agents : Dans la société traditionnelle, pour plus d'explication, les relations sociales sont personnalisées, ce qui signifie qu'elles s'incarnent dans des figures humaines. Les liens sociaux sont basés sur des rapports de proximité, de familiarité et de reconnaissance mutuelle. Les individus interagissent directement les uns avec les autres, souvent à travers des relations de parenté, de clan ou de communauté. La domination dans cette société repose sur des structures sociales et des valeurs traditionnelles, où les normes et les coutumes jouent un rôle central. En revanche, dans la société moderne, les relations sociales sont désenchantées et institutionnalisées. Les interactions entre les individus sont médiatisées par des institutions et des systèmes formels, tels que

l'État, les organisations bureaucratiques et les mécanismes de marché. Les relations sociales sont souvent anonymes et impersonnelles, fondées sur des règles, des lois et des contrats. La domination dans cette société est exercée par des structures de pouvoir bureaucratiques et économiques, où le statut et le capital jouent un rôle prépondérant.

Cette distinction met en lumière les inégalités sociales et les rapports de pouvoir qui découlent de la répartition différenciée de la charge de travail dans la reproduction des relations sociales. Certains individus ou groupes peuvent bénéficier de la stabilité et de la continuité des relations sociales sans avoir à les construire en permanence, tandis que d'autres sont confrontés à un travail incessant pour établir et maintenir leurs relations sociales.

Dans la perspective de Pierre Bourdieu, cette distinction entre les sociétés traditionnelles et modernes révèle un concept fondamental : celui du champ social. Les sociétés traditionnelles, avec leurs relations sociales personnalisées et leurs liens basés sur la proximité, correspondent à ce que Bourdieu appelle des "champs restreints". Dans ces champs, la domination et la distribution du pouvoir sont en grande partie déterminées par des normes et des valeurs traditionnelles, créant un ordre social relativement stable.

En contraste, les sociétés modernes correspondent à ce que Bourdieu (1992) qualifie de "champs étendus". Dans ces champs, les relations sociales sont médiatisées par des institutions et des règles formelles. La domination y est souvent exercée à travers des structures bureaucratiques et économiques, où le statut et le capital jouent un rôle prépondérant. Les individus doivent constamment négocier et lutter pour établir leur position dans ces champs, car les règles du jeu sont plus complexes et souvent moins transparentes que dans les champs restreints.

Il est important de noter que la typologie de Bourdieu suscite des débats et des controverses chez les auteurs, et que différentes perspectives et critiques ont émergé au fil du temps. Michel Foucault, par exemple,

remet en question la vision linéaire du progrès social et la dichotomie entre société traditionnelle et société moderne. Il souligne que les formes de domination et de pouvoir sont multiples et complexes, et qu'elles évoluent dans le temps et l'espace. Selon Foucault (1998), la domination ne se limite pas à des structures sociales spécifiques, mais est présente dans toutes les relations de pouvoir.

D'autre part, et dans le même contexte, Lahouari Addi (2001) a relevé qu'il existait une incohérence fondamentale dans les travaux de Bourdieu lorsqu'il s'agit de la société française et de son examen de la violence symbolique générée par ses institutions. Selon Addi, il n'est pas possible de soutenir à la fois que la violence symbolique diminue avec la modernisation et qu'elle demeure omniprésente, diffusée à travers l'éducation, le marché, l'État, etc. Addi a suggéré deux possibilités : soit la société française est moderne et n'a qu'un recours marginal à la violence symbolique selon le schéma de Bourdieu, soit elle n'est pas moderne et la violence symbolique y est généralisée, fonctionnant à un niveau infra-étatique. Cette critique met en lumière la complexité de la relation entre la modernisation de la société et la violence symbolique telle que présentée par Bourdieu. Elle souligne la nécessité d'approfondir l'analyse de la violence symbolique dans le contexte spécifique de la société française et d'examiner comment celle-ci est régulée et diffusée par les différentes institutions. Addi argue également que la violence symbolique ne peut être limitée à un type spécifique de société, qu'elle soit traditionnelle ou moderne. Il souligne que la violence symbolique est omniprésente dans toutes les formes de domination, indépendamment de la période historique concernée. En effet, aucune structure sociale ne peut se perpétuer uniquement par la violence physique, telle qu'elle est décrite par Hobbes dans l'état de guerre. La reproduction des ordres sociaux nécessite donc l'utilisation de la violence symbolique, qui est intrinsèquement liée à la légitimité et à la pertinence des systèmes de domination.

Un point important soulevé est que la société traditionnelle, en particulier, se reproduit en s'appuyant sur la violence symbolique. Cette

dernière est considérée comme un mécanisme idéologique, qui est intégré et accepté par tous les acteurs sociaux, qu'ils soient dominants ou dominés. Cette observation met en évidence l'absence de distinction sociale claire et l'interdépendance des différents domaines, tels que le religieux, le politique et l'économique. On constate notamment que, dans les sociétés traditionnelles, la violence physique est couramment utilisée à des fins privées lorsque la violence symbolique ne suffit pas à maintenir l'équilibre des intérêts conflictuels.

**Résultats de l'étude :**

Les résultats théoriques de cette étude mettent en évidence l'importance fondamentale de la violence symbolique dans la perpétuation des structures de domination au sein de la société. La violence symbolique, loin d'être un phénomène marginal, est omniprésente et intimement liée à la légitimité qui justifie et maintient ces formes de pouvoir. Elle agit comme un mécanisme de régulation des rapports sociaux en évitant le recours à la violence physique directe, mais peut être tout aussi oppressive et aliénante.

L'une des conclusions essentielles est que la violence symbolique n'est pas une notion abstraite, mais une réalité tangible qui influence profondément les attitudes, les comportements et les perceptions des individus. Elle se manifeste à travers les représentations sociales, qui sont des systèmes de pensée partagés par les groupes sociaux, et qui sont fortement influencées par les médias et d'autres institutions.

Par ailleurs, la contribution unique de Pierre Bourdieu, en introduisant le concept de violence symbolique, se manifeste par l'enrichissement significatif de la sociologie en général, et la sociologie de la domination en particulier, grâce à un ensemble de concepts pertinents, notamment l'habitus, les champs, la reproduction, et bien sûr, la violence symbolique elle-même : En ce qui concerne l'habitus, les résultats démontrent son rôle crucial dans la formation des dispositions et des schèmes d'action et de perception chez les individus. L'habitus est un système complexe,

façonné par les expériences sociales, qui guide les comportements individuels de manière souple et adaptable en fonction des situations spécifiques. Quant au concept de « champs », l'étude révèle comment la société peut être divisée en différentes sphères sociales, chacune ayant ses propres règles et relations de pouvoir. Cette distinction entre "champs restreints" et "champs étendus" met en évidence les différentes dynamiques de pouvoir à l'œuvre dans ces domaines. En ce qui concerne la reproduction sociale, l'étude montre comment les structures sociales et les rapports de pouvoir se perpétuent au fil du temps. La violence symbolique joue un rôle central dans ce processus en influençant les comportements individuels et en contribuant à façonner les normes acceptées par la société. En ce qui concerne la violence symbolique, l'étude souligne son rôle essentiel dans la perpétuation des structures de domination. La violence symbolique est présente dans toutes les sociétés et est étroitement liée à la légitimité qui maintient ces formes de pouvoir. Elle agit comme un mécanisme de régulation des rapports de pouvoir, tout en pouvant être aliénante et renforcer les inégalités existantes.

**Conclusion :**

La violence symbolique joue un rôle essentiel dans la perpétuation des structures de domination. Elle est présente dans toutes les sociétés, car elle est intimement liée à la légitimité qui justifie et maintient ces formes de pouvoir. En soulignant l'importance de la violence symbolique dans la reproduction sociale, cette tentative met en lumière l'indissociabilité entre les différentes formes de pouvoir et les mécanismes de domination. Cette perspective permet de comprendre que la violence symbolique est une composante fondamentale des rapports sociaux et qu'elle conditionne la stabilité et la pérennité des structures de pouvoir.

Ainsi, la violence symbolique est un sujet important à examiner et à comprendre pour ceux qui cherchent à promouvoir la justice sociale et à combattre les inégalités ; il est important de noter, donc, que la violence symbolique est un sujet complexe qui mérite une analyse approfondie. Il est essentiel de reconnaître les différentes formes de violence symbolique

et leurs effets sur les individus et les groupes marginalisés. En comprenant mieux la nature de la violence symbolique, nous pouvons commencer à travailler vers des solutions pour la réduire et créer un environnement plus inclusif et égalitaire pour tous.

## BIBLIOGRAPHIE

- Emile, Durkheim. (1912). Les Formes élémentaires de la vie religieuse. Librairie Félix Alcan.

- Max, Weber. (1963). Le savant et le politique, Tr. Julien Freund. Plon.

- Lahouari, Addi , (Juin 2001). Violence symbolique et statut du politique chez Pierre Bourdieu. in *Revue française de science politique*, Vol 51, pp. 949-963.

- Pierre, Bordieu et J.C Passeron. (1964). Les Héritiers: Les étudiants et la culture. Lucid.

- Pierre, Bordieu et J.C Passeron. (1970). La reproduction. Minuit.

- Pierre, Bordieu. **(**juin 1976). Les modes de dominations , in : *Actes de la recherche en sciences sociales*, 2-3, pp : 122 - 132.

- Pierre, Bordieu. (1980). Le sens pratique. Minuit.

- Pierre, Bordieu. 1986. Ce que parler veut dire. Minuit.

- Pierre, Bordieu. (1987). Choses dites. Minuit.

- Pierre, Bordieu. (1992). Les règles de l'art: genèse et structure du champ littéraire. Seuil.

- Pierre, Bordieu. (1994). Raisons pratiques : sur la théorie de l'action. Seuil.